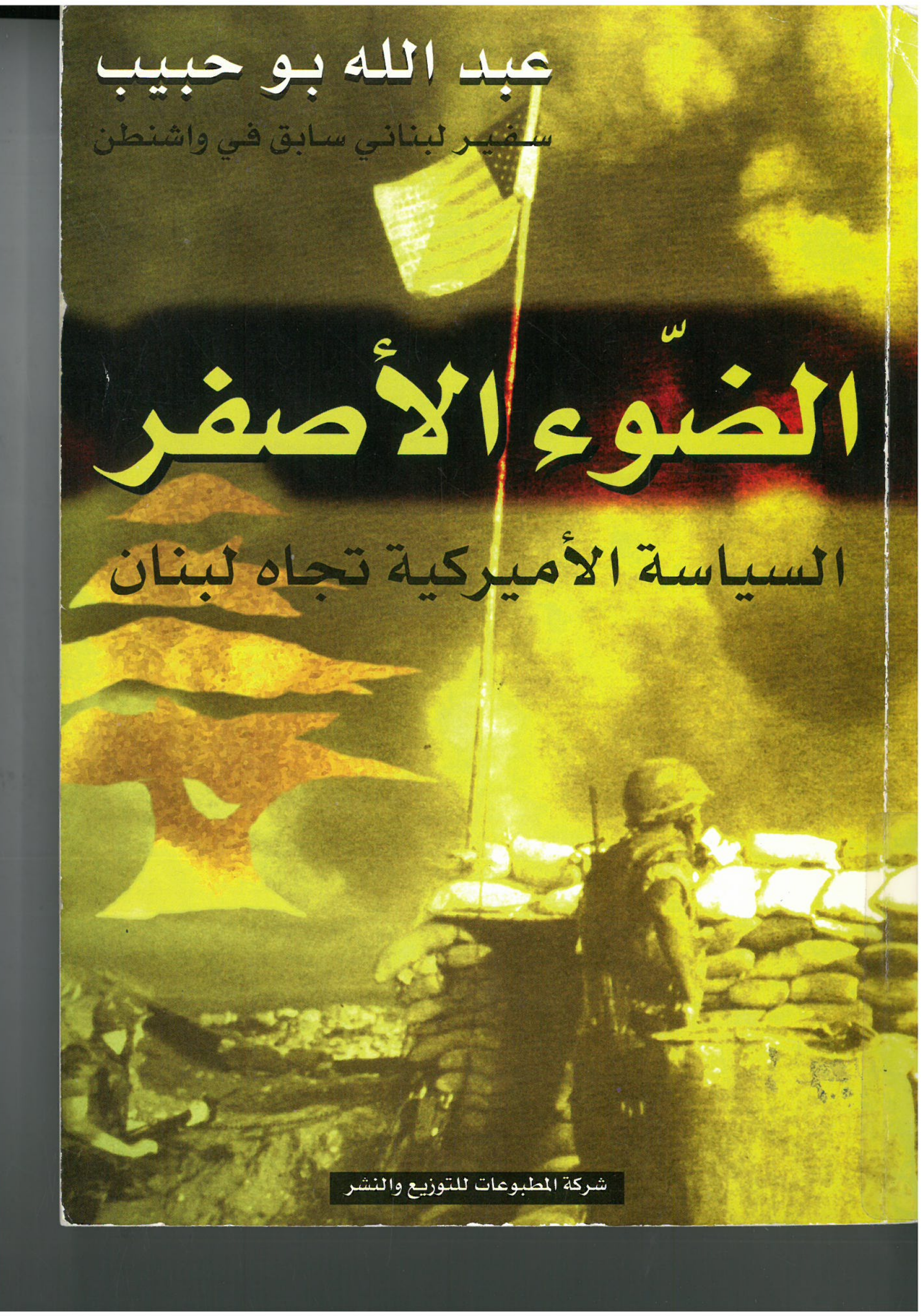


عبد الله بو حبيب
سفير لبناني سابق في واشنطن
الضّوء الأصفر
السياسة الأميركية تجاه لبنان
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

الضوء الأصفر

السياسة الأميركية تجاه لبنان

تأليف : عبد الله بو حبيب

سفير لبناني سابق في واشنطن

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شارع جان دارك ـ بناية الوهاد
ص. ب. : ٨٣٧٥ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٣٥٠٧٢١/٢ (٠١)
تلفون + فاكس: ٦٠٢٠٢٩ ـ ٣٥٣٠٠٠ (١ ٩٦١)
e-mail: allprints@netgate.com.lb

الطبعة الرابعة ١٩٩٩

تصميم الغلاف: عباس مكي
الاخراج الفني: تركية التالى

الاهداء

الى الذين لم يعيشوا التجربة اللبنانية في لبنان .
الى زوجتي جولي واولادي ، امين وامال وندى ،
ومئات الالوف من اللبنانيين امثالهم ،
أهدي هذه الصفحات من تجربتي

عبدالله

المقدمة

هذه الصفحات من تجربتي كسفير للبنان الى الولايات المتحدة الاميركية ليست تاريخا لحقبة من حياة لبنان. أنها عصارة ما عملت وسمعت وفهمت وقرأت ورأيت خلال مدة تمرسي بمهام السفارة من ايار ١٩٨٣ الى شباط ١٩٩٠. إنها عملياً قصتي في حقبة عصيبة من تاريخ لبنان والمنطقة في العقد التاسع من هذا القرن، والذي بدأ بسيطرة بشير الجميل على مناطق بيروت الشرقية وانتهى بانتخاب الياس هراوي رئيسا للجمهورية اللبنانية.

وتركز بعض هذه الصفحات على السياسة اللبنانية وممارستها وخاصة تأثير هذه الممارسة على علاقات لبنان الخارجية، لأن منطلق هذه الصفحات يتعلق بسياسة واشنطن اللبنانية.

لقد تراوح الاهتمام الاميركي بلبنان من متفرج مهتم الى متورط غير ملتزم. وباستثناء فترة قصيرة فصل فيها الاميركيون مأساة لبنان عن قضية المنطقة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣)، اعتبرت واشنطن ان القضية اللبنانية مرتهنة بمشاكل المنطقة لأننا قبلنا، حسب اعتقادهم، باستعمال وطننا، أو جزءاً منه، مسرحاً لحرب الآخرين واستقدمنا قوى خارجية لتصفية حسابات داخلية.

إن السياسة الاميركية نحو لبنان تهدف في المدى الطويل الى استعادة لبنان لسيادته واستقلاله كاملة. لكن مشكلة لبنان مع واشنطن هي في المدى القصير، حيث تتمنى الدولة الكبرى ان يتناسى اللبنانيون امالهم وامانيهم وحقهم في السيادة والاستقلال. ويمضي الزمن دون أن تتقاطع الازمنة التي تبدو وكأنها تسير متوازية فلا نصل الى الهدف المنشود.

إن هذه الصفحات تعكس قصتي مع وطني دون مواربة، لأنني أتمنى أن يكون هذا العرض مفيداً لتحقيق سيادة لبنان واستقلاله، فلا يعيد البعض ما وقعنا به من أخطاء، ويستفيد بعضنا الآخر مما قمنا به من تجارب.

وأخيراً ان هذه الصفحات تعكس استمرار تعلق اللبنانيين بنظام بلدهم الذي تنبأ تشارلز عيساوي، أستاذ الاقتصاد الشرق أوسطي في جامعة برنستون، بفشل تجربته. قال عيساوي[١]:

> إن امتياز لبنان ونجاحه في مجاليّ الديمقراطية السياسية والاقتصاد والحر حالا دون التسامح معه في منطقة أدارت ظهرها لكل من هذين النظامين.

عبد الله بوحبيب

واشنطن، أيار ١٩٩١

(١) انظر، Charles Issawi, "Economic Development and Political Liberalism in Lebanon", in Léonard Binder, ed., **Politics in Lebanon,** Wiley, 1966; P. 80 .

الفصل الاول

سفيراً للبنان لدى الولايات المتحدة الاميركية

غادرت واشنطن بمهمة للبنك الدولي حيث كنت أعمل لحوالي سبع سنوات، قاصداً الكويت وصنعاء. وقررت في اللحظة الأخيرة وأنا في لندن التوقف في بيروت لأتابع ما يجري هناك. كان ذلك صباح يوم الخميس في ١٣ كانون الثاني عام ١٩٨٣. وبما أنني لم أخطر أهلي بموعد وصولي إلى بيروت، فقد استقليت سيارة أجرة قاصداً بلدتي رومية في وسط منطقة المتن الشمالي، ولم يكن السائق ليبالي ببعد المسافة كما كان يفعل سابقاً. فلم يكن هناك حواجز ولا ميليشيات في الشوارع، جميع الطرقات كانت مفتوحة وسالكة.

وصلت رومية المشرفة على بيروت والبحر المتوسط مع حلول الظلام، ونزلت من السيارة لأستلف من الأهلماية ليرة لبنانية لأعطيها لسائق التاكسي، فلاحظت أن بيت والديّ مكتظ بالناس وكأن هناك حركة عرس أو مأتم. وقبل أن أستطلع عما يجري وصل أحد الزوار وبادرني مرحباً: «أهلاً بسعادة السفير». وتلفّت من حولي أفتش عن «صاحب السعادة» فلم أرَ سوى ظلي منعكساً من «ضوء البلدية». وبعد أن لاحظ الزائر جهلي للموضوع، أخبرني أن مجلس الوزراء قد عينني ليلة أمس في جلسته الاسبوعية سفيراً للبنان لدى الولايات المتحدة الأميركية.

لم يلمّح لي الرئيس الشيخ أمين الجميل ولو مرة منذ استلامه سدة الرئاسة في ٢٣ أيلول ١٩٨٢ أنه يريدني سفيراً للبنان في واشنطن. لقد أشار لي أكثر من مرة عن نيته باعطائي مركزاً في عهده وكنت دائماً أرد عليه: «نحن بالخدمة يا فخامة الرئيس». وكان الدكتور وديع حداد، الذي عُيِّن مع ابتداء العهد الجديد مساعداً لرئيس الجمهورية لشؤون الأمن القومي، قد ذكر لي أكثر من مرة أن اسمي وارد لسفارة واشنطن. وكنت أيضاً قد بحثت مع الشيخ أمين مساء ١٣ أيلول (١٩٨٢) إقتراح الرئيس المنتخب بشير الجميل بشأن تسلمي لمهام حاكمية البنك المركزي أو رئاسة مجلس الإنماء والإعمار، وشجعني الشيخ أمين على قبول أيٍّ من المركزين. واستشهد الشيخ بشير في اليوم التالي.

مع الشيخ بشير الجميل

لقد سأل الكثير من الناس: ماذا كان الشيخ بشير سيعمل لولا استشهاده؟ هل كان بامكانه تخليص لبنان؟ هل كان سيعقد معاهدة سلام مع اسرائيل؟ماذا كان سيفعل بالقوات؟ وماذا عن علاقته بسوريا والثورة الفلسطينية في لبنان؟ وماذا عن مستقبل علاقة لبنان بالعالم العربي؟

من الصعب الجواب على أي من هذه الاسئلة وغيرها. لقد عشت اسبوعاً واحداً مع بشير كرئيس منتخب وأجتمعت خلاله به أربع مرات. إن أهم ما قام به بشير بعد انتخابه رئيساً للجمهورية أنه جعل، ولو لفترة قصيرة، من اللبناني مواطناً، وهذا يعني الكثير من النواحي الوطنية والمدنية والاجتماعية والمعيشية. لقد شعر اللبناني وقتذاك أنه سيعيش في وطن ولاء أبنائه له مطلق، وخدمة الدولة لشعبه صادقة، ويتعامل شعبه مع بعضه بأمانة. فلن يكون ولاء لأوطان أخرى، ولا الفساد متفشياً أو النفاق قاعدة. هذه كانت صورة البشير الأسطورة والبطل ولم يسمح له بتنفيذها أو تأدية الامتحان.

منذ شبابه كان بشير ثورة، ويخطىء من يعتقد أن بشير كان إيديولوجياً. لقد كان بشير براغماتياً، مرناً ومستمعاً. لقد قاد بالمشورة وقرّب اليه القويّ قبل الضعيف شرط أن يؤمن بـ «المسيرة». وبالرغم من احترامه وتقديره لكبار رجالات البلد، إلا أنه كان يعتبر أنهم قد أدّوا واجبهم ويجب إفساح المجال لغيرهم من «الجيل الطالع».

لا أعرف متى تعرفت عليه مع أنني كنت أسمع عنه منذ حداثته، وتوطدت صداقتنا عندما اقترحت تعيينه في منتصف الستينات نائباً لي، بوصفي رئيساً لدائرة الطلاب الثانويين في حزب الكتائب. ثم دعمت تعيينه لرئاسة دائرة الطلاب الجامعيين في حزب الكتائب في صيف ١٩٧٠. واستمرت علاقتنا بالمراسلة عندما تركت إلى الولايات المتحدة في الأول من أيلول ١٩٧٠ الى تاريخ زيارته لأميركا في صيف ١٩٧٢، حين قضى بضيافتي أسبوعين في ناشفيل بولاية تنسي حيث كنت أحضّر للدكتوراه في الاقتصاد بجامعة فاندربلت[١]. وبقيت هناك أحاضر بعد إنتهاء دراستي، لثلاثة

١) لقد تقدم الشيخ بشير بطلب لدخول قسم الدراسات العليا في جامعة فاندربلت، لكنه صرف النظر عن ذلك عندما حاز على القبول دون منحة دراسية.

فصول جامعية إلتحقت بعدها في أيار ١٩٧٦ بالبنك الدولي في واشنطن. لقد سمح لي عملي في هذه المؤسسة الدولية أن أزور منطقة الشرق الاوسط ومنها لبنان حوالي أربع مرات كل عام، إستغليتها لتجديد صداقتي مع رفاق المدرسة الذين كانوا قد أصبحوا «سياسيي البلد».

***

كنت في زيارة إلى لبنان في أوائل تشرين الثاني ١٩٧٧. وبعد أقل من ساعة من وصولي الى رومية، وصل الشيخ بشير، ومن دون مقدمة قال لي: «سنكون عندك في واشنطن في آخر الشهر». كان قد وضع برنامج زيارة الى الولايات المتحدة تلبية لدعوة الجاليات اللبنانية في أنحاء أميركا وكندا. كان ذلك التاريخ بداية عودتي الى معترك السياسة، وبداية اهتمامي بالسياسة اللبنانية في الولايات المتحدة. اقترحت عليه بعد حديث طويل أن يكون له مبعوث يسبقه الى المدن التي سيزورها حتى يتأكد من نجاح رحلته، نظراً لاتساع أميركا وتعدد المدن التي سيزورها، والتي شملت بوسطن في الشمال الشرقي ولوس أنجلس في الجنوب الغربي. واتفقنا أن يستلم ألفرد ماضي المهمة نظراً للصداقة التي كانت تربطني به لفترة عشر سنوات.

وزار بشير أميركا وكانت زيارته ناجحة جداً. لقد أعطى بشير رقم هاتفي الى القيادات اللبنانية ـ الاميركية وإلى كل من يريد أن يعرف عن لبنان وعنه، لأنه سيتصل بي يومياً ليطلعني على التطورات. كذلك لقد اتفقنا أن يؤسس مكتباً للقوات في واشنطن وطلب مني أن أبدأ التحضير لذلك. وفي اجتماع حضره لبنانيون أميركيون وعقد في كليفلاند في ولاية أوهايو وحضرته شخصياً، وآخر في شيكاغو، إتفق على أن يدعم بشير رابطة الأميركيين اللبنانيين (الرابطة)، لأن تصبح المنظمة الداعمة للهيئات والأحزاب اللبنانية في مناطق بيروت الشرقية. بكلام آخر لقد وكلني بشير بتمثيله في أميركا. وبالفعل لقد قمت بذلك، واتخذت «الرابطة» الطابع المشار إليه في مؤتمرها السنوي الثاني الذي عقد في واشنطن في أيار ١٩٧٨ وحضره الشيخ بشير نفسه. وتأسس المكتب المذكور بعد ذلك بشهر واستلمه السيد رمزي الريحاني، ودعي «المركز اللبناني للاعلام والبحوث» وما زال «المركز» لغاية اليوم مكتباً للقوات اللبنانية، و«الرابطة»، الهيئة التي تدعم توجهات وسياسة القوات في الولايات المتحدة. عندما

كنت أبحث مع الشيخ بشير وألفرد ماضي عن الشخص المناسب للمكتب، قال بشير: «كل من يستلم المكتب قد يصبح وزير خارجيتي». لم يكن ببالي أبداً أن أترك البنك الدولي لأستلم المكتب خاصة وأن بشير كان عمره لا يزيد على ٢٩ سنة يومذاك. كذلك لم ينوه ألفرد ماضي بنيته لاستلام المكتب لكنه فعل ذلك بعد استقالة رمزي الريحاني من إدارته في أوائل عام ١٩٧٩.

كانت أميركا مهمة لبشير. كان يعرف أن أميركا لن تمده بالسلاح والعتاد. لكنه كان **يعتقد أن تحسن علاقته** مع أميركا يعني انفتاح العرب عليه. والمقصود هنا هم العرب المعتدلون والمحافظون. هم السعودية وعرب الخليج الذين يقبلون صداقة أميركا بالرغم من صداقتها لاسرائيل. لقد أراد بشير أن يفهم العرب أسباب علاقته مع اسرائيل، خاصة وإن صداقته لأميركا تعني تخفيض اعتماده على اسرائيل سياسياً وربما عسكرياً.

لكن الأميركيين رفضوا في البداية أن يعطوا الشيخ بشير صداقتهم. لقد رفض السفراء الأميركيون خلال حرب السنتين الاجتماع به، وأوكلوا علاقاتهم معه الى المستشار السياسي في السفارة. واجتمع معه نائب مساعد وزير الخارجية للشرق الاوسط عندما زار بشير واشنطن في خريف ١٩٧٧ وربيع ١٩٧٨. لقد كان هدفهم أن يدعم بشير الشرعية فلم يفلحوا. وعندما زار بشير واشنطن مرة أخرى في أيلول ١٩٧٩، وكانت تلك زيارته الأولى الى العاصمة الأميركية بعد حوادث إهدن، رفض الأميركيون استقباله. وترك بشير واشنطن الى هيوستن في ولاية تكساس دون الاجتماع بأي مسؤول أميركي. لقد عمل جون غنتر دين، السفير الأميركي في بيروت الذي كان وقتذاك في زيارة لواشنطن، على أن لا يجتمع أي مسؤول أميركي مع بشير. لقد كان السفير الأميركي في بيروت يشيع في الأوساط الأميركية أن بشير متهور، ومستعجل ومتطرف بينما أخوه أمين موزون، ومعتدل وقائد.

ورغم كل ذلك بقي الهم الأول لبشير أن يقنع واشنطن بمحاورته. وراح يسأل عن غنتر دين، وتذكرت أنه كان السفير الأميركي الأخير لأميركا في كمبوديا، وكان قد حمل العلم الأميركي بيده عندما خرج من بنوم بنه، عاصمة كمبوديا. فأخبرته بالقصة، وسر بشير لذلك الخبر وحمله معه إلى بيروت، وفي أول مناسبة وبحضور عميد السلك الدبلوماسي

في لبنان، قال بشير مخاطباً القاصد الرسولي، كما ذكَر لي هاتفياً يومذاك: «نريد من أميركا أن تساعدنا لتخليص لبنان من الاحتلالات الأجنبية... إن أميركا ستبقى في لبنان رغم تصرف السفير الذي سنمنعه أن يحمل العلم الأميركي ويخرج من لبنان كما فعل في كمبوديا». لقد كان اللقاء الأول لبشير مع السفير غنتر دين عرضياً في عام ١٩٧٩. بعد محاولة اغتيال الشيخ بيار الجميل قرب نهر الكلب، أتى السفير الأميركي إلى المستشفى لعيادة الشيخ بيار وكان بشير يستقبل الزوار، فكان اللقاء الأول بين الشيخ بشير والسفير الأميركي.

كان كره الرسميين الأميركيين لبشير قوياً. فلم أسمع خلال السنوات الأولى لنشاطي مع بشير سوى الانتقاد والاستهتار والهزل. لم يكن بوارد الـ «Arabist»[2] في الخارجية الأميركية أن يعترفوا بقوة وزعامة بشير. بالنسبة لهؤلاء كان بشير عميلاً إسرائيلياً ومخرباً للبنان. وبالرغم من كل ذلك، بقي بشير مصراً أن يحوز يوماً على الاعتراف ومن ثم الدعم الأميركي وقد نجح.

لقد كنت بزيارة الى بيروت يوم ٧ تموز ١٩٨٠ عندما أنهى بشير ميليشيا حزب الأحرار وغيرها من الميليشيات الصغيرة في بيروت الشرقية. والتقيت به بعد يومين من تلك الحوادث، ورافقته الى اجتماع في جونيه مع مسؤولي الكتائب في كسروان. كان حديثه واضحاً ومؤشراً لما أراده بشير من تصفية «نمور الأحرار». قال لهم: «نحن لم ننهِ زعران الأحرار لنستبدلهم بزعران الكتائب. لقد سمعت أن هناك تعديات على المواطنين من حزب الأحرار وأصدقاءهم. هذا غير مقبول. نحن نريد بناء دولة حديثة يسودها العدل، ومن ثم لن أقبل ولن أسمح بالتجاوزات ضد الأحرار أو غيرهم، وكل من يتمرد على هذه التوجهات سيكون مصيره مثل زعران الأحرار. إن السابع من تموز يهدف لتوحيد البندقية ولا يهدف لأقامة حزب سياسي واحد في المناطق الشرقية من بيروت. إن إيماننا بالتعددية السياسية هو اليوم أقوى وسنحميه بوحدة العسكر».

كان بشير يريد أن يعامل كرجل دولة ولذلك أراد أن يسود المناطق التي يقودها،

٢) إن كلمة «أرابيست» في وزارة الخارجية الأميركية تدل على الدبلوماسيين الأميركيين الذين تخصصوا بالأحوال والشؤون العربية ومعظمهم يتكلم اللغة العربية. أنظر أيضاً صفحة ٨٥.

الأمن والعدل والبحبوحة الاقتصادية. ومع انقضاء الصيف توصل بشير إلى هدفه، فسيطر على المنطقة الشرقية وأصبح قوة سياسية يركن لها، وفتح حواراً مع الرئيس الياس سركيس، وأقيم تحالف بين الاثنين توثق مع الوقت ووصل الى ذروته بانتخاب الشيخ بشير رئيساً للجمهورية.

ورافق تقوية علاقة بشير مع الشرعية بداية علاقة جديدة مع واشنطن. إن سيطرة بشير على الشرقية وعلاقته المتينة مع اسرائيل جعلت واشنطن تتخوف من احتمال انفجار الوضع في المنطقة، فسارعت بعد التأكد من ثبوت سيطرة بشير، الى تطبيع العلاقات معه، وانتقلت العلاقة من القطيعة والحظر إلى الحوار والصداقة.

لقد أعتبر بشير أن انفتاح الأميركيين عليه هو أهم نتائج ٧ تموز. إن اعتراف الأميركيين بقيادته كان الخطوة الأولى نحو وضع لبنان في سلم أولوياتهم. كان بشير يريد إقناع واشنطن بفصل قضية لبنان عن قضية المنطقة (النزاع العربي الاسرائيلي)، لكي يصبح لبنان قسماً حيوياً ومهماً من العالم الحر الذي تقوده أميركا. وبالرغم من أنه كان يعرف تماماً أن قوة اسرائيل في واشنطن هي سياسية وليست بيروقراطية، إلا أنه كان يتعجب من انتقاد الدبلوماسيين الأميركيين العنيف لسياسة اسرائيل، وكثيراً ما كانوا يشجعونه لتخفيف علاقته مع تل أبيب، ويعرضون عليه خدماتهم لتحسين علاقته مع العرب المعتدلين، أصدقاء الولايات المتحدة. كذلك لقد استمر الأميركيون بالتشديد على أن دعم بشير للشرعية المتمثلة بالرئيس الياس سركيس هو شرط ضروري، ولكن غير كاف لاستمرار وتقوية علاقتهم معه.

أن التبدل الأميركي الحقيقي نحو بشير تزامن مع تعيين الجنرال ألكسندر هيغ وزيراً للخارجية الأميركية. لقد كان هيغ صورة حديثة لجون فوستر دالاس وزير خارجية الرئيس دوايت إيزنهاوز (١٩٥٣/ ١٩٦١). أراد هيغ أن يقيم أحلافاً عسكرية تواجه الاتحاد السوفياتي والعالم الشيوعي، وسعى لأقامة تنسيق غير مباشر ما بين اسرائيل والدول العربية المعتدلة بغض النظر عن القضية الفلسطينية، قضية العرب الأولى.

وأذكر مرة كنت مع الدكتور شارل مالك [٣] في مكتب القوات اللبنانية في واشنطن

٣) كان الدكتور شارل مالك اباً روحياً لبشير الذي كان يزوره دورياً للاستماع الى ارائه وللتشاور معه بالقضايا الراهنة

خلال حوادث زحلة في نيسان ١٩٨١، عندما تلقى الدكتور مالك مكالمة هاتفية من الوزير هيغ. وبعد أن استمع إلى الدكتور مالك لمدة عشر دقائق عما يدور في لبنان وزحلة بالأخص، حرص هيغ على تطمين مالك، أن الولايات المتحدة مهتمة بما يدور في لبنان وستسعى جدياً لأن يعم السلام والأمن لبنان مرة أخرى.

لكن السياسة الأميركية بقيت تنصب على تجنيب المنطقة انفجاراً جديداً بسبب ما يجري في لبنان. وبعد انفجار الوضع في زحلة، أوفد هيغ إلى لبنان في بداية شهر نيسان موريس دريبر ليساعد على وقف المعارك والرجوع إلى ستاتوس كوانتي (الوضع الراهن السابق) بالرغم من وصفه ـ أي هيغ ـ لأعمال سوريا بـ «الوحشية».

وبعد إسقاط اسرائيل لطوافتين سوريتين في جبل صنين ونشر سوريا لصواريخ «سام ٢» و «سام ٦» في البقاع، شعرت واشنطن بأن القتال قد ينفجر والادارة الجديدة ما زالت في بداية عهدها تعد سياستها الجديدة، فأوفد الرئيس ريغان السفير فيليب حبيب كموفد خاص له ليعمل على حل مشكلة زحلة والصواريخ وتجنيب المنطقة حرباً جديدة. ونجح حبيب في مهمته ورجعت الأزمة اللبنانية إلى «الساتوس كو أنتي» بعد أن خرج خمسة وتسعون مقاتلاً من القوات اللبنانية من زحلة، ودخلت المدينة قوى الأمن الداخلي اللبنانية. كان ذلك في ٣٠ حزيران ١٩٨١.

إن احتضان الرئيس سركيس للشيخ بشير واعتباره بأنه ليس هناك حلاً لبنانياً بدونه، بالاضافة إلى دوره البارز والمرن في حل أزمة الصواريخ، حمل واشنطن لدعوة بشير إلى زيارتها رسمياً في آب ١٩٨١. لقد بقي بشير في واشنطن لمدة عشرة أيام اجتمع خلالها مع القاضي وليم كلارك الذي كان نائباً لوزير الخارجية (وفيما بعد أصبح مساعد الرئيس ريغان لشؤون الأمن القومي) والسيد نيقولاس فيليوتيس مساعد الوزير لشؤون الشرق الأوسط وغيرهما من مسؤولي وزارتي الخارجية والدفاع ومجلس الأمن القومي. كذلك اجتمع الشيخ بشير مع مسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية التي تم من خلالها تدريب مساعدي بشير في الولايات المتحدة وتزويده ببعض السلاح والذخيرة.

في هذه الفترة كنت من المحركين الرئيسيين للنشاط الداعم لبشير الجميل في واشنطن خاصة والولايات المتحدة عامة. لقد افادني ذلك لاحقاً في التحضير لمهامي

كسفير لبنان لدى الولايات المتحدة. لقد أقيم حول مكتب القوات فريق عمل [٤] يسهر على مصلحة بشير ويقوم بتسويقه مع المسؤولين في واشنطن واللبنانيين الأميركيين في أنحاء الولايات المتحدة. لقد كان بشير على اتصال دائم مع معظم أعضاء الفريق وكان يجتمع بهم عندما يزورون بيروت وعند زياراته المتعددة الى واشنطن. لقد عمل هذا الفريق كمستشار جماعي وفردي لبشير لشؤون الولايات المتحدة الأميركية.

وكنت أجتمع مع بشير كلما زرت بيروت وكان هو يدعوني إلى اجتماعاته لأطلع على جو نشاطه. في ربيع ١٩٧٨، بعد الاجتياح الاسرائيلي الأول للبنان لغاية الليطاني، كان بشير يفكر بانقلاب عسكري ضد الياس سركيس. وفي ربيع ١٩٨١ كان قد أرسل إيلي حبيقة إلى روما للاجتماع هناك بوزير خارجية العراق طارق عزيز، وفي آذار ١٩٨٢ كان قرار الاجتياح الاسرائيلي للبنان قد اتخذ، وأن ذلك سيحدث قريباً.

بشير الرئيس المنتخب

إتصلت بالشيخ بشير فور وصولي إلى بيروت يوم الاثنين في ٦ أيلول ١٩٨٢ والتقيت به ذلك المساء. لقد اجتمعت معه أربع مرات في أسبوع، والاجتماع الأخير كان يوم الأحد في ١٢ أيلول. أذكر من تلك اللقاءات التي اشترك بها آخرون عدة قصص قد تساعد في الدلالة على الطريق التي كان سيسلكها الرئيس بشير الجميل.

لقد أتى الى بيروت الصحافي ويلتون وين (Wilton Wynn) مدير مكتب مجلة «تايم» في روما لاجراء مقابلة مع الرئيس المنتخب، فطلب مني الشيخ بشير أن أشترك مع إيلي سالم وجورج فريحة (الذي كان بشير قد قرر تعيينه مديراً عاماً للقصر)، وألفرد ماضي، بالاجتماع مع مراسل المجلة لاستمزاجه ولتقديم تقرير له عن الاسئلة التي قد يسألها واقتراح أجوبة لها. كان ذلك بعد اجتماع نهاريا الصاخب بين مناحيم بيغن وبشير الجميل. لقد اعتبرنا نحن الأربعة أن بشير تصادق مع أميركا على حساب اسرائيل ولذلك رفض بشير اقتراح بيغن بعقد معاهدة سلام مع اسرائيل. عندما قرأ بشير جوابنا المقترح

٤) كان فريق العمل يتألف من ألفرد ماضي (مدير مكتب)، بول جريديني، رونالد ماكلورين، وديع حداد وروبرت باسيل وأنا، وانضم إدوار عازار الى هذا الفريق في أوائل عام ١٩٨٢.

وهو رفض معاهدة سلام مع اسرائيل، كانت ردة فعله عكسية. أذكر أنه شدد على أن لبنان سيوقع بالنهاية وبمدة لا تزيد على الستة أشهر معاهدة صلح مع اسرائيل، وأن الحكومة التي ستؤلف ستقوم باجراء المحادثات مع اسرائيل بشأن انسحابها. إن اسرائيل لن تنسحب دون معاهدة صلح، ولذلك سيقبل رئيس الحكومة بتوقيع المعاهدة. وأشار إلى أن اسرائيل ذاقت الأمرّين من إباحة لبنان حدوده للعمل الفلسطيني المسلح وأنها ضحت بالكثير من أجل إنهاء المقاومة الفلسطينية في لبنان، والتي كان لبنان سبب وجودها، وأنه لم يكن بامكاننا نحن اللبنانيين القيام بهكذا عمل. وقد عكس جوابه إلى مجلة «تايم» في عددها الصادر في ٢٠ أيلول ١٩٨٢ هذا الرأي.

وحضرت معه جلسة مسائية متأخرة ذلك الأسبوع في منزله في بكفيا، وأذكر أن كريم بقرادوني وجوزف أبو خليل وزاهي بستاني وجورج فريحة كانوا معه بالاجتماع. لم أذكر من سأل بشير، ربما أبو خليل: «قبل أن نستمر بمساعدتك لمحاولة تأليف الوزارة، نرجو أن تخبرنا إذا وعدت أحداً بأي شيء؟» قال بشير: «وعدت سليمان العلي لأسباب تعرفونها أن يؤلف أول حكومة في عهدي». وتبع ذلك سؤال آخر: «هل عليك أي دين سياسي؟» وأيضا أجاب الرئيس المنتخب: «نعم: للرئيس سركيس والشيخ بيار ـ الأول طلب تعيين غابي لحود (مدير عام مخابرات الجيش في عهد الرئيس شارل حلو) رئيس إدارة شركة طيران الشرق الأوسط، والشيخ بيار يريد أن يكون الشيخ أمين ممثل الكتائب في الوزارة. إن الشيخ بيار يعتقد أن وصولي إلى الرئاسة يجب أن لا يمنع أمين من أخذ دوره في الوزارة». (كان المكتب السياسي لحزب الكتائب قد قرر أن يمثل الحزب في الوزارة نواب الكتائب مداورة، وقد حان دور الشيخ أمين والدكتور راشد الخوري، نائب الزهراني). وتابع بشير قائلاً: «إن وزارة العهد الأولى قد لا تعكس وجهي الحقيقي وربما استمرت ستة أشهر، وبعد ذلك ستكون الوزارة أكثر تمثيلاً لآرائي».

ويوم الأحد في ١٢ أيلول كان بشير يستقبل عند الظهر وفداً من بيروت الغربية برئاسة فاروق شهاب الدين، الذي اختفى بعد سقوط بيروت الغربية في شباط ١٩٨٤. وكنت أيضاً مع ألفرد ماضي في منزل الرئيس المنتخب في بكفيا وكان الكثيرون يشكون خوفاً عليه من تحركه الدائم ويتمنون لو يستقبل الجميع في داره. فتشجعت وتمنيت عليه ذلك، ولما استهتر بنصيحتي قدمت له قصاصة من جريدة «الواشنطن بوست» في

عددها الصادر في ٢٩ آب ١٩٨٢، صفحة ٨/ جي. وكان منجم[٥] ذلك العدد يقول: «إن شهر أيلول يحمل خطراً على حياة رئيس لبنان المنتخب، بشير الجـ ' قرأها بشير ونظر إليّ مستهزئاً وقال: «وأنت كمان تؤمن بهذه الخرافات. دعنا نحكي شوي عنك. أنا أفكر أن أسلّمك حاكمية البنك المركزي أو رئاسة مجلس الاعمار. شو رأيك؟» وجاوبته فوراً إنني أشكر ثقته وأياً من المركزين «كويس». فأشار الرئيس المنتخب بأنه سيجتمع بين الاثنين والأربعاء بالقصر بمدراء الدولة والضباط الكبار وطلب مني ان ازوره نهار الخميس لنتفق معاً على المركز الجديد، ومن ثم أعود إلى واشنطن لانهاء اعمالي والعودة إلى لبنان. ثم نظر إلى ألفرد ماضي وسأله: أنت بدك تبقى هون أو بدك ترجع الى هناك». (كان ماضي لغاية ذلك الوقت مديراً لمكتب القوات في واشنطن)، فرد عليه ماضي: «نحكي فيها كمان يوم الخميس». وما لبث أن نظر إلينا بشير وقال مخاطباً الأثنين: «مسؤولياتكما أكثر من المراكز التي ستأخذونها. نحن بحاجة الى تجديد الحزب. أنتما الاثنان يجب أن تدخلوا المكتب السياسي للحزب وستتكلم بهذا عندما يحين الوقت. لكن أريدكما أن تفهما ماذا يدور في رأسي». كانت تلك هي المرة الأخيرة التي التقيت بها بشير. كان ذلك حوالي ظهر الأحد في ١٢ أيلول ١٩٨٢.

****

كانت الخسارة فادحة. لم تصدق الفاجعة. كان الجميع ليل ١٤ من أيلول مستعد لتصديق جميع الروايات عن نجاة بشير من انفجار بيت الكتائب في الأشرفية. فمنهم من رآه يصعد إلى سيارة إسعاف ومنهم من رأى طوافة اسرائيلية تخطفه، و... و... كل ذلك لأنه لم يرد أحد أن يصدق أن بشير قد مات. لقد اغتيل حلمهم في تلك الليلة.

مع الشيخ أمين الجميل

كانت علاقتي مع الشيخ أمين دائماً وثيقة. إن صداقتنا تعود إلى زمالتنا أثناء

---

٥) اسم المنجم هو: Svetlane Godillo

سنوات الدراسة الجامعية حيث كنا نقوم مع زملاء آخرين بالنشاط الجامعي لطلاب حزب الكتائب، وكنا نعمل أيضاً معا في قضاء المتن ونحضر اجتماعات الأقسام الكتائبية لأحياء نشاطها. لكن النشاط الأهم الذي اشتركنا به كان في منتصف الستينات، حيث أوجدنا مع عدد قليل من الجامعيين الكتائبيين فريقاً يجتمع اسبوعياً في مكتب الشيخ أمين، لتبادل المعرفة حول القضايا اللبنانية بكافة مرافقها والتخطيط معاً لاحياء حزب الكتائب، وتشجيع خريجي الجامعات لاستلام المراكز الهامة في الحزب. كنا نستقدم في كثير من الأحيان الاختصاصيين في الكتائب وخارجها لنزيد من معرفتنا وتفهمنا للقضايا اللبنانية.

واستلم كريم بقرادوني نتيجة لذلك النشاط، رئاسة مصلحة الطلاب الكتائبية والتي اصبحت منبراً لبروز بقرادوني على المسرح السياسي اللبناني. أما الشيخ أمين فلم يحاول أن يترشح لقيادة منظمات الطلاب وبقي زاهداً بالمناصب والمراكز الحزبية وعمل جاهداً في الانتخابات النيابية لعامي ١٩٦٤ و ١٩٦٨ لدعم مرشحي الكتائب في كافة المناطق اللبنانية. إن وفاة الشيخ موريس الجميل، نائب المتن، حمل الشيخ أمين لخلافة خاله بعد أن رشحه الحزب للانتخابات الفرعية التي جرت في أوائل ١٩٧١. لقد أصبح بعد ذلك الشيخ أمين قائد الكتائب في المتن وفيما بعد قائد ميليشيا الحزب في تلك المنطقة الحساسة، حيث خاض المعارك الكثيرة ضد جيوش الفلسطينيين والقوى اليسارية اللبنانية، وذلك دون أن يفقد علاقاته مع تلك الفئات التي كان يحاورها وهو يحاربها من أجل التوصل إلى سلام يوفر على الجميع مشقات الحرب وعذاباتها.

وبعد أنتهاء حرب السنتين كنت أزوره كلما مررت بلبنان في طريقي من والى واشنطن. كان الشيخ أمين يشدد على ان انتهاء الحرب يجب أن يعيد الشرعية إلى كل المناطق اللبنانية. ولاحظت في زياراتي تلك تخفيفه للنشاط العسكري وتشديده على النشاط الانمائي والثقافي في قضاء المتن، وكأنه كان يريد أن يميز نفسه عن كل الميليشيات اللبنانية وقياداتها والتي كان نشاطها العسكري اساسياً لوجودها.

وتكلمت معه في اوائل ١٩٧٧ خلال زيارتي للبنان، عن انعدام الإتصالات اثناء الحرب بين لبنان المقيم والمغترب، واقترحت عليه بأن يسعى مع الحزب لانشاء مكتب في واشنطن لتأمين الإتصالات. كان رأيه معاكساً لأنه، بنظره، على الدولة اللبنانية أن

تؤمن هكذا علاقات من خلال وزارة الخارجية والمغتربين، لأن تأسيس مكتب للكتائب في الخارج قد يشجع فئات لبنانية اخرى على القيام بعمل مماثل، مما يضعف الشرعية وينقل الصراع اللبناني الى عالم الاغتراب.

هكذا كانت علاقتي مع الشيخ أمين، بحيث أنه لم يتضايق أبدا من علاقتي الوثيقة مع أخيه ومنافسه لزعامة الكتائب ولبنان. أن اغتيال الشيخ بشير لم يقوِ علاقتي مع الشيخ أمين لأنها كانت اصلاً وثيقة.

التحضير للسفارة

وصدر مرسوم تعييني سفيراً للبنان في واشنطن في ٣٠/ ٣/ ٨٣ على أن ألتحق بعملي في الأسبوع الأول من أيار (١٩٨٣) (٦) وكنت قد غادرت واشنطن الى بيروت حوالي منتصف آذار لأحضر نفسي للمهمة الجديدة. كانت هناك بعض المعارضة لتعييني سفيراً في واشنطن، وقد قادها رئيس الوزراء الأسبق صائب سلام الذي كان أشبه بعرّاب العهد. لقد اتهمت أنني «قواتي» متطرف بسبب صداقتي للشيخ بشير ومساعدتي له ولمكتبه في واشنطن. وبقيت في بيروت طوال شهر كامل أتعرّف على كل من يعتبر نفسه مهما في دنيا السياسة والصحافة والوطنية. وكان اجتماعي الأخير مع رئيس الجمهورية قبل مغادرتي بيروت بيوم واحد. لقد دام الاجتماع حوالي الثلاث ساعات وأعلمني خلاله أن لديّ «كارت بلانش» في أي عمل أو تصريح أدلي به، فانا لست فقط بالسفير، بل أيضاً ممثله الشخصي.

وتكلمنا أيضاً عن حزب الكتائب والقوات. كان الجميل يريد تجديد الحزب وبدا مرتاحاً لوجود الدكتور إيلي كرامة في مركز نائب الرئيس، وكان يتمنى استقالة أمين عام الحزب يومذاك، الأستاذ جوزيف سعادة ليرشح مكانه جورج سعادة، نائب البترون. وأبدى الجميل عدم ارتياحه من تصرف وتحرك القوات اللبنانية.

---

٦) أي بعد خمسة أشهر من قرار مجلس الوزراء في ١٢/ ١/ ١٩٨٣.

وكنت قد قصدت وزارة الخارجية والمغتربين للتعرف على الزملاء وطريقة عملهم. وسألت عن دائرة تدريب الدبلوماسيين ومساعدة السفراء الجدد. لم أصدق أنه ليس هناك هكذا دائرة في الوزارة. إن الهالة التي تحيط بالوزارة تمنع وجهاً جديداً مثلي، أن يصدق مدى الضعف الاداري والعملي في وزارة الخارجية والمغتربين.

الوزير، الدكتور إيلي سالم أعلمني أن «سمك الغبرة على الملفات إنش» ومن ثم عليّ أن أتعلم تدريجياً وبسرعة ما يتطلبه هذا المركز. وعلا صوته وهو ينذرني أن لا أسأله عن تعليماته لأن السفير برأيه هو مستشار الوزير لشؤون البلد المعتمد لديه. وأصرّ عليّ أن لا أقرأ تقارير سفراء آخرين لأن طريقة كتابتهم هي عكس ما يريد، ويجب علي كتابة التقارير بطريقة مماثلة لما كنت أكتب في البنك الدولي. وتمنى علي الوزير أن أقرأ محاضر جلسات الاجتماعات اللبنانية ـ الاسرائيلية التي كانت تعقد مداورة بين خلدة في لبنان ونهاريا في اسرائيل. كذلك، مازلت أذكر دعوته لي لمضاعفة جهودي في واشنطن «لأن محاولة لملمة لبنان ما زالت بعيدة المنال». وأيضاً أعطاني الوزير سالم «كارت بلانش» لتقوية جهاز السفارة في واشنطن ونصحني أن «لا أسمح لخلفياتي السياسية أن تؤثر سلباً على مهمتي، والعمل على الاستفادة من تلك الخلفيات لتحقيق أهداف الحكم الوطنية».

لقد تفاجأت بالحد الاقصى لعدد الدبلوماسيين في البعثات اللبنانية. حاولت أن أقنع أمين عام الخارجية الجديد يومذاك، السفير فؤاد الترك، أن واشنطن تستلزم خمسين دبلوماسياً فلم أفلح. وشدد الترك على أن العمل الدبلوماسي هو من صلاحيات السفير فقط والباقون مساعدون له، وأن كثرة الدبلوماسيين تعرقل العمل أكثر مما تساعده. وهكذا دفن أحد أحلامي بتأسيس سفارة متعددة الدوائر. كنت أحلم أن يساعدني على الأقل عشرة دبلوماسيين للدوائر التالية: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، الصحافة، مراكز الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية، المغتربين، الثقافة والطلاب اللبنانيين في أميركا، المساعدات الحكومية والمنظمات الدولية، الاقتصاد والعمل والأعمال القنصلية بالاضافة الى مستشار يكون بمثابة نائب لي يساعدني على إدارة البعثة. وكان علي أن أكتفي بأربعة دبلوماسيين يساعدونني على القيام بالجهود الكثيفة التي كنت أنوي القيام بها. ولقد اخترت هؤلاء الأربعة بمساعدة السفير سليمان يونس، رئيس دائرة الادارة والمال، والدكتور مارون كسرواني مستشار الوزير يومذاك. والتحق

بالبعثة في شهر تموز المستشاران جهاد مرتضى وجورج سيام. واستمرت بمهامها في السفارة الى آخر عام ١٩٨٣، المستشار ميشلين أبي سمرا، بينما بقي لمدة عام آخر السكرتير أنطوان شديد.

****

عند مغادرتي بيروت إلى واشنطن أدليت وأنا في مطار بيروت بتصريح عن ماهية عملي كسفير للبنان لدى الولايات المتحدة جاء فيه: «بالاضافة إلى التمثيل الدبلوماسي والعمل القنصلي الذي على كل بعثة القيام بهما، سأحاول جهدي أن أنقل إلى الأميركيين الصورة الحقيقية عن لبنان. إن وطننا ليس بلد الحرب والدمار والدم وإنما هو موطن الحب والجمال والثقافة، وأن اللبنانيين أصحاب حق في أن يعيشوا حياتهم بحرية ونريد مساعدة أميركا لازالة الاحتلال حتى يظهر وجه لبنان الحقيقي». كنت أعتقد في نيسان ١٩٨٣ أن ما قد يجري في لبنان سيساعدني على القيام بعملي وجهودي بنجاح. لم أحلم أبداً أنني سأكره الاستيقاظ في الصباح، حتى لا أقرأ البرقيات الواردة وأخبار الصباح التي كانت تحمل طوال مدة مهمتي كل ما أكره عن لبنان: الاقتتال والموت والدمار.

الفصل الثاني
التورط الاميركي واتفاق ١٧ أيار

إستلمت السفارة على مراحل: المكاتب في التاسع من أيار ودار السكن بعد شهر. لم يكن هناك في الشهرين الأولين سوى دبلوماسي واحد يساعدني في العمل الشاق ومنه التهيئة لزيارة رئيس الجمهورية إلى واشنطن في ٢٢ تموز. حتى سكرتيرة السفير كانت قد تغيرت قبل أسبوعين من استلامي مهام عملي وقيل لي تفسيراً لذلك «إن السفير يترك، ويأخذ معه أسراره». ولم يكن في السفارة أيضاً لوائح تلفونات وعناوين و. . . فكان عليّ أن أعمل لتحضيرها وترتيبها وتدريب السكرتيرة الجديدة.

****

ووقِّع الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي في ١٧ أيار (١٩٨٣) ولم يكن قد مضى عليّ في السفارة أكثر من أسبوع واحد، وكان من مهامي أن أبشر به وأدافع عنه. وبالرغم من عدم صعوبة العمل في البداية بسبب «وحدة الحال» مع الادارة الأميركية، كنت أقضي الوقت الطويل لتفسيره خاصة وأن الشك بامكانية تنفيذه كان قد بدأ يتردد في كواليس واشنطن بعد أقل من أسبوع من التوقيع عليه، مما جعل السفير نيقولاس فيليوتيس، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا، يشدد لي في ٢٣ أيار «أن الجيش الاسرائيلي لن ينسحب من الشوف قبل انسحاب الجيش السوري». وكنت قد كتبت إلى الحكومة يوم ١٧ أيار أنقل على لسان أحد نواب فيليوتس ما يلي:

«إن إسرائيل تريد تحاشي المجابهة العسكرية مع سوريا لأسباب داخلية وتفادياً للمزيد من الخسائر لقواتها في لبنان، خاصة وأنها نالت ما تمكنت من الحصول عليه عن طريق الاتفاق. وربما عمدت إلى إعادة توزيع قواتها بشكل أكثر ملاءمة لها بانتظار إنجاز تنفيذ الاتفاق وتحقيق الانسحاب المذكور».

وبالرغم من نقلي إلى الخارجية الأقوال هذه، لم أدرك يومها أبعاد ذلك الكلام.

ولمست للمرة الأولى النزاع بين المؤسسات الرسمية الأميركية عندما هزأ مسؤول في البيت الأبيض (هاورد تايشر) من ادّعاء مسؤولي الخارجية بأنه سيباشر بتنفيذ الاتفاق بعد أسابيع، وأن سوريا ستوافق عليه نتيجة للضغط الغربي والعربي وخاصة السعودي

منه . كان ذلك في بداية حزيران . وأكد روبرت ماكفرلين، نائب مساعد الرئيس ريغان لشؤون الأمن القومي، عند اجتماعي به بعد أيام ما أخبرني زميله تايشر بشأن حتمية فشل الاتفاق . وأبدى ماكفرلين استياءه من الجمود وخوفه من إمكانية التدهور الأمني نتيجة لأتفاق ١٧ أيار . لكنه أكد لي أن واشنطن تعمل مع السعودية لحمل سوريا إلى مفاوضات، لأن انفجار الوضع لن يكون في مصلحتها . وبعدما أشرت للمسؤول الأميركي عن هول النتائج المحتملة لفشل الاتفاق على لبنان والسياسة الأميركية في المنطقة، إقترحت عليه أن يزور الرئيس الجميل واشنطن للتشاور لإعطاء الاتفاق فرصة أخيرة قبل دفنه . فأيد ماكفرلين إقتراحي واتخذ قرار دعوة الرئيس الجميل للاجتماع بالرئيس ريغان في ٢٢ تموز، وأعلمت بالخبر يوم تسليم أوراق اعتمادي إلى الرئيس ريغان في ١٦ حزيران .

اختلاف الاولويات الأميركية والاسرائيلية حول لبنان

لقد كان لبنان مهماً جداً بالنسبة لسياسة واشنطن الشرق أوسطية . إن الاجتياح الاسرائيلي للبنان حمل الكثيرين ومنهم الأميركيين أن يعتبروا حلّ قضية لبنان حاجة مسبقة لحل قضية الشرق الأوسط . إن الفوضى التي عمت لبنان منذ١٩٧٥ أدت إلى اهتزاز أمن المنطقة وسلامها . لقد اعتبر الكثيرون أنه لولا السيطرة الفلسطينية والسورية على القسم الأكبر من لبنان لالتحقت دول عربية بمصر وبآلية كامب دافيد . أي أن لبناناً محتلاً ومقسماً هو خطر على سلامة المنطقة وعائق أمام الوصول إلى سلام دائم . ورسم الوزير الجديد للخارجية الأميركية، جورج شولتز، سياسة جديدة لواشنطن في المنطقة . لقد قامت هذه السياسة على إنهاء الحرب اللبنانية كبداية لحل أزمة المنطقة حسب مشروع الرئيس ريغان في الأول من أيلول عام ١٩٨٢ ، والذي أشرف على وضعه جورج شولتز نفسه (١) . وتبع ذلك فترة زمنية أعطت فيها أميركا الاهتمام الأكبر للبنان، لأن معظم الدول العربية كانت تنتظر نتائج الجهود الأميركية فيما يتعلق بالاحتلال

(١) انظر، Ronald Raegan, **An American Life** (New york, 1990); Part IV: "The Middle East, Lebanon and Grenada," pp 405 - 468

الاسرائيلي للبنان، قبل أن يقوموا بأي خطوة لملاقاة الجهود الأميركية لحل القضية الفلسطينية . ولأن مصداقية واشنطن على المحك، اعتبر الكثيرون في لبنان والمنطقة أن التدخل الأميركي سينهي الاحتلال الاسرائيلي والوجود العسكري السوري في لبنان .

وكان قد انتخب الشيخ بشير الجميل رئيساً للجمهورية في ٢٣ آب ١٩٨٢ بتبنٍ أميركي . وعقد الكثير من اللبنانيين والعرب الآمال على تعاون الرئيس المنتخب مع الأميركيين لتحقيق السلام والسيادة دون معاهدة صلح بين لبنان واسرائيل . واغتيل الشيخ بشير دون أن تغيب آمال الوصول الى سلام دائم، برغم ما حدث في مخيمات صبرا وشاتيلا نتيجة لاغتياله (٢) .

وانتخب الشيخ أمين الجميل رئيساً للجمهورية اللبنانية في ٢١ أيلول ١٩٨٢ دون معارضة أي من النواب الـ ٨٢ الذين حضروا الجلسة . وكان تعاونه مع الأميركيين واعتماده عليهم أقوى من اعتماد الشيخ بشير وتعاونه معهم، لانعدام علاقته مع الاسرائيليين . وبعد تأليف وزارته الأولى برئاسة شفيق الوزان، الذي كان يترأس الوزارة الأخيرة لعهد الرئيس الياس سركيس، قصد نيويورك لالقاء كلمة لبنان في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة . وزار من بعدها واشنطن حيث استقبل بحفاوة بالغة واتفق مع الرئيس الأميركي رونالد ريغان على «ضرورة استرداد لبنان لوحدته وسيادته فوراً، وأن يحافظ على هويته العربية» . هذا يعني في اللغة الدبلوماسية أنه لن يكون هناك معاهدة سلام مع اسرائيل . لقد تغلب الضغط العربي على اللوبي الاسرائيلي في واشنطن، بعدما عملت الدول العربية بجهد لكي لا يلحق لبنان مصر بعقد معاهدة سلام مع اسرائيل ، وساعدها في ذلك إستقالة ألكسندر هيغ من وزارة الخارجية ومجيء جورج شولتز المعروف يومذاك بصداقاته العربية، مما ساهم في تحقيق الهدف **العربي . وكانت واشنطن قد اتخذت قرار عودة المارينز فور وقوع حوادث** المخيمين، إلا ان وصول المارينز إلى بيروت تأخر إلى حين انسحاب الاسرائيليين من بيروت الغربية ومنطقة مطار بيروت .

(٢) الاشارة هنا إلى دخول فرقة من القوات اللبنانية بحماية اسرائيلية مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين بعد عملية الاغتيال، والذي نتج عنه مقتل ما يزيد على ٤٠٠ فلسطيني من سكان المخيم .

وزار الجميل نيويورك وأشار في كلمته أمام مجلس الأمن إلى الحاجة لأيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، في الوقت الذي كان يتلقى رسالة شفهية من الاسرائيليين يطالبونه أن يسأل الأميركيين أن يدعموا عقد معاهدة سلام بين لبنان واسرائيل، وإلا سينسحبون جنوباً ويتركونه وطائفته «فريسة للسوريين والفلسطينيين»، وعلى حلفائه الجدد ـ الأميركيين ـ أن يأتو لمساعدته. وأضافت الرسالة «أن رفض الجميل لمعاهدة سلام قد يؤدي إلى تفتيت لبنان دون أن تعتبر اسرائيل مسؤولة». فلم يكن ببال الاسرائيليين أن يقبلوا أبداً بمعاهدة أمنية. لقد أرادوا معاهدة سلام مشابهة لمعاهدتهم مع مصر. وكانت تزداد حاجة حكومة الليكود لهكذا معاهدة، كلما ازداد عليها الضغط الداخلي والخارجي نتيجة لحوادث صبرا وشاتيلا وازدياد عدد القتلى من جراء بقائهم في لبنان. الرسالة الشفهية أشارت إلى أن إسرائيل ستقوم بحماية معاهدة سلام ولن تكترث لمعاهدة أمنية (٣).

وكان على الجميل أن يختار بين أميركا وإسرائيل، واختار الأولى معتبراً أن الدولة العظمى ضمانة لانسحاب جميع القوى العسكرية من لبنان وسنداً لاستعادته استقلاله وسيادته ولبقائه عربي الهوية، وأيدته في ذلك الدول العربية والأكثرية الساحقة من اللبنانيين. ولكن حكومة الليكود لم تعتبر أن اتفاقية أمنية بين البلدين كافية أو تفي بتكاليف الحرب الانسانية والمالية. وبينما اعتبر الأميركيون أن اتفاق ١٧ أيار هو منصف للطرفين قبل الاسرائيليون به كخطوة لانهاء خلافاتهم مع واشنطن بعد أن أضافوا رسالة جانبية تتعلق بشروطهم لتطبيق الاتفاق وبدء الانسحاب من لبنان. وترمي هذه الشروط إلى انسحاب سوري متزامن مع الانسحاب الاسرائيلي وتسليم أسرى وجثث جنود اسرائيليين لدى منظمة التحرير وسوريا قبل المبادرة بالانسحاب من لبنان.

أما الحكومة اللبنانية فلقد رفضت بالبدء الاتفاق المذكور، كما تبين من الخطاب الذي ألقاه الجميل في ٢٨ نيسان ١٩٨٣ مرحباً بقدوم الوزير الأميركي جورج شولتز، لوضع اللمسات الأخيرة لاتفاق لبناني ـ إسرائيلي عرف فيما بعد باتفاق ١٧ أيار. قال الجميل:

(٣) انظر، Lally Weymouth, " Who Lost Lebanon," **the Washington Post,** March 11,1984

«نريد التوصل إلى اتفاق مع اسرائيل. لكننا نريد اتفاقاً ينتج عنه إنسحابات. بكلام آخر، إن أي اتفاق مع اسرائيل يجب أن يكون مقبولا من سوريا وإن لم يكن ذلك فان سوريا لن تنسحب من لبنان مما يعني أن الجيش الاسرائيلي أيضاً لن ينسحب وسيكون لدينا اتفاق واحتلال معاً. سندفع الثمن السياسي لاتفاق مع إسرائيل مما يهدد وحدتنا الداخلية وروابطنا العربية من دون أن نسترجع أرضنا. لا نستطيع أن نوقع على اتفاق يكلفنا غالياً من الناحية السياسية ولا يساعدنا على استعادة سيادتنا (٤)».

وبعد تطمينات أميركية وقبول شولتز برسالة لبنانية جانبية تعتبر الاتفاق ملغى في غياب انسحاب اسرائيلي، قبلت الحكومة اللبنانية بالاتفاق. لقد قيل لي إن رئيس الحكومة شفيق الوزان قال لشولتز وهو يعطيه موافقة وزارته على الاتفاق: «هذا يوم أسود في حياتي».

ورفضت سوريا الاتفاق ورفضه معها بعض الزعماء اللبنانيين الذين بقوا خارج دائرة الحكم. ووقع الجميل وحكومته بين المطرقة الاسرائيلية والسندان السوري. قال لي يومها الرئيس شارل حلو: مسكين الحاكم في لبنان. إن خياراته الدائمة هي بين السيء والاسوأ، وعندما يختار السيء تقوم الدنيا ولا تقعد وكأنه كان لديه اختيار ثالث. لقد اعتبر الجميل أن اتفاق ١٧ أيار كان أقل الشرين ضرراً للبنان.

وبعد أقل من شهر على توقيع الاتفاق قصد دافيد كيمخي، الأمين العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية واشنطن، لينذر الأميركيين أنهم سينسحبون من الجبل (منطقتي الشوف وعالية) بصرف النظر عن ما يقوله اتفاق ١٧ أيار. هذا بالرغم من التأييد الشعبي العارم للرئيس الجميل والاتفاق. وكان الجميل قد حضر المهرجان السنوي لكلية المقاصد الاسلامية في ٢٥ أيار ـ بعد أسبوع من توقيع الاتفاق المذكور ـ وألقى خطاباً وطنياً لقي التجاوب الحماسي القوي من الجماهير الاسلامية التي احتشدت في الملعب البلدي في بيروت الغربية. كذلك كان مجلس النواب اللبناني قد وافق في منتصف حزيران بشبه إجماع الحضور على الاتفاق المذكور. ولقد نالت هذه التحركات التهنئة القوية من المسؤولين الأميركيين والعرب.

(٤) انظر، Amine Gemayel, **Peace and Unity,** (Great Britain,1984); pp92

وقصد قبل أواخر حزيران الموفد الرئاسي الأميركي، السفير فيليب حبيب إسرائيل ليحاول حل الأزمة الجديدة التي نشأت بسبب القرار الاسرائيلي بالانسحاب من الجبل. ولما كان الأميركيون يصرّون على تنسيق الانسحاب الاسرائيلي من خلال اتفاق ١٧ أيار، حمل حبيب اقتراحاً يطلب من اسرائيل إلغاء رسالتها الجانبية للاتفاق وبرمجة انسحابها من لبنان بصرف النظر عن الموقف السوري. ورفضت اسرائيل الاقتراح مدّعية أن ما تقوم به ليس انسحاباً بل إعادة توزيع لقواتها لتفادي المزيد من الخسائر البشرية. هذا مع العلم بأنه لم يكن هناك مقاومة للوجود الاسرائيلي في الجبل، وأن المتقاتلين هناك من دروز ومسيحيين كانوا على صلة وثيقة مع اسرائيل التي كانت قد بدأت تعتبر أن التركيبة اللبنانية أشبه بأنغام البيانو، فان كان باستطاعتها أن تلعب أكثر من نغم فلماذا تكتفي بلعب نغم واحد. بكلام آخر إن لبنان بلد الأقليات، ومن مصلحة إسرائيل أن لا تكتفي بالعلاقة مع الدولة أو المسيحيين فقط لأنه بامكانها أن تقيم أيضاً علاقات مع باقي الطوائف. وفي حزيران ١٩٨٣ كانت العلاقات الاسرائيلية مع القوات اللبنانية جيدة، خاصة وأن خلافات هؤلاء مع رئيس الجمهورية كانت قد تعدت السرية، وكذلك كانت العلاقات الاسرائيلية مع بعض من دروز لبنان بفضل اللوبي الدرزي في إسرائيل جيدة ايضاً

الجميل في واشنطن

في هذا الجو المحموم وصل الرئيس الجميل الى واشنطن (٢٠ تموز ١٩٨٣)، يرافقه الرئيس شفيق الوزان بعد أن تأخر سفرهما لبضع ساعات، ليرعيا اتفاقاً درزياً مسيحياً ما لبث أن انفجر مجدداً قبل وصولهما إلى واشنطن. وكانت جلستنا في الخارجية الأميركية حامية. لقد فشلت واشنطن في إقناع إسرائيل بالانسحاب من الجبل بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية من خلال اتفاق ١٧ أيار، والجميل يريد من أميركا أن تفي بالتزامها بتنفيذ هذا الاتفاق. وعلا صوت الجميل وأغلق ملفه قبل انقضاء ساعة على ابتداء الاجتماع الذي ترأسه من الجانب الأميركي الوزير شولتز. وبدا الجميل وكأنه يريد الانسحاب من الجلسة عندما لم يسمع من شولتز أي تطمينات، خاصة وأنه يعتبر قبوله لاتفاق ١٧ أيار كان نتيجة للضمانات الأميركية. وتدخل الرئيس الوزان مطالباً بجدولة زمنية وجغرافية للانسحاب الاسرائيلي من ضمن خطة الانسحاب الكامل. كان

الجميل والوزان يخشيان من أن ينتج عن الانسحاب الاسرائيلي إلى نهر الأولي تقسيم لبنان، بحيث أن بقاء إسرائيل في الجنوب قد يعني ضمه في المستقبل اليها. لذلك فان برمجة الانسحاب زمنياً وجغرافياً يعطي لبنان حقاً أقوى بالضغط على إسرائيل للانسحاب من كل أراضيه. ولكن اقتراح الوزان لم يلق الاهتمام الأميركي لأن إسرائيل كانت قد رفضت اقتراحاً أميركياً مماثلاً كان قد حمله السفير فيليب حبيب إلى تل أبيب.

وتحولت الجلسة إلى نقاش حول الوفاق الوطني، وردد الأميركيون أنه لو كان اللبنانيون متفقين لما كان للمعارضة السورية أي تأثير. لقد بدا وكأن واشنطن تفتش عن حجة لتبرير عدم قدرتها على الزام إسرائيل بالاتفاق.

● الوفاق الوطني مصيبة الاتفاق!!

ولا يجهل أحد أن مشكلة لبنان منذ البداية تختصر بقضيتين: الوفاق والتحرير. ومن دون شك، إن الخلافات اللبنانية سمحت لغير اللبنانيين أن يخلقوا القضية الأخرى: الوجود الخارجي الذي بدأ بالفلسطيني وجرّ معه السوري والاسرائيلي والقوة المتعددة الجنسيات والليبي ومؤخراً الايراني. لقد أصبح تدريجياً الخلاف الداخلي مبرراً وأسيراً للوجود العسكري الخارجي واستمراره في لبنان. وهاتان القضيتان مثل البيضة والدجاجة. القوى المسيحية تريد التحرير ومن ثم الجلوس حول طاولة مستديرة لبحث مشكلة الوفاق. والقوى الاسلامية تريد الوصول إلى الوفاق قبل أن تخرج أي قوى عربية خاصة سورية من الساحة اللبنانية. ولما كان الوجود الخارجي عند استلام الرئيس الجميل مهام الرئاسة هو بمعظمه إسرائيلي، إنصبت جهود الجميع على التحرير. كانت سوريا تعتبر ضعيفة في ذلك الوقت، وأن الانسحاب الاسرائيلي سيؤدي حتماً إلى انسحاب سوري متزامن أو بعده بقليل. المسلمون كانوا يريدون التخلص من إسرائيل لأنهم اعتبروا أية مفاوضات للوفاق تحت الاحتلال الاسرائيلي لن تكون لمصلحتهم. كذلك إن عودة الزعامات التقليدية الشيعية إلى ملعب الحكم أبدلت الأولويات الشيعية من المطالبة بتغيير النظام إلى إحراز مكاسب إدارية وسياسية في تشكيلات العهد الجديدة. والمسيحيون هم دائماً مع تأجيل البحث بالاصلاح. لذلك دعم معظم اللبنانيين هدف حكومة الوزان بتحرير الأرض، ونسوا مؤقتاً موضوع الاصلاح. الطائفة الدرزية بدأت تطالب بضمانات وتغيير مع بداية عام ١٩٨٣.

وتبدلت الأحوال في تموز ١٩٨٣ بعد مرور ثلاثة عشر شهراً من ابتداء الاجتياح الاسرائيلي. أولاً، لقد استعادت سوريا قوتها العسكرية بمساعدة الاتحاد السوفياتي. ثانياً، لقد تعبت إسرائيل من عدّ ضحاياها اليومية من جراء وجودها في لبنان، واتعبت هذه الضحايا رئيس حكومتها مناحيم بيغن، الذي كان قد فقد زوجته قبل شهرين مما حمله على الاستقالة في أيلول من ذلك العام. وكان آريل شارون، مهندس الاجتياح، قد أجبر على الاستقالة من وزارة الدفاع بسبب حوادث صبرا وشاتيلا. أذكر أن أحد المسؤولين الأميركيين الذي كان قد اجتمع مع رئيس الحكومة الإسرائيلية في أيار، اخبرني وقتذاك أن بيغن قد فقد خاصة الانتباه وبدا وكأنه غير مهتم أو لا يستطيع الاهتمام بما يجري، وأن وزير الخارجية الاسرائيلية إسحق شامير ووزير الدفاع الجديد موشي أرينز أصبحا المسؤولين عن السياسة الاسرائيلية التي باتت بدون قائد. ثالثاً، لقد خاب أمل إسرائيل بالمسيحيين لعدم «الوفاء» بوعدهم باجراء معاهدة سلم بين البلدين، وراحت تتعامل مع غيرهم من الأقليات اللبنانية. رابعاً، ما كان يعتبر غير معقول أصبح حقيقة. إن إسرائيل ستنسحب من الجبل الى نهر الأولي شمالي مدينة صيدا في الجنوب اللبناني، مما شدد من عزيمة المقاومة التي اعتبرت أن لبنان قد بدأ يشهد بداية الانسحاب الاسرائيلي من دون معاهدة أو قرار دولي. إن هذه السابقة مهمة لكونها ليست فقط انتصاراً لبنانياً وعربياً، إنما هي أيضاً إنتصاراً شيعياً نظراً لأن صلب المقاومة كان يفرز من هذه الطائفة. ومع عودة الحركات الشيعية الى الساحة السياسية من خلال المقاومة، رجعت مشكلة الوفاق في صيف ١٩٨٣ تفرض نفسها على الحكم الذي أبدى استعداده للتداول بها في مؤتمر وطني. لكن المعارضة كانت قد تحالفت مع سوريا ومن ثم اشترطت إلغاء اتفاق ١٧ أيار قبل البدء بأي مفاوضات وفاق.

● مقررات واشنطن

وانتهت إجتماعات واشنطن بقرارين. القرار الأول دعا الى مضاعفة الجهود لكي تقبل سوريا الجلوس إلى طاولة المفاوضات، واتفق أن ينسق لبنان وأميركا مع المملكة العربية السعودية والجزائر لتحقيق هذا الهدف. كذلك، لقد تم الاتفاق بالسعي مع السيد وليد جنبلاط للاتفاق مع الحكم اللبناني، واعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك بمساعدة وتنسيق مع إسرائيل من خلال «اللوبي» الدرزي في إسرائيل. وشدد

الأميركيون على أن جنبلاط يريد إنسحاب القوات اللبنانية من الشوف ومن ثم على الجميل أن يعمل على تحقيق ذلك بالضغط عليهم.

أما القرار الثاني فيتعلق بتغيير موفد الرئيس ريغان إلى المنطقة. إبتداء من ٢٤ تموز سيصبح روبرت ماكفرلين الموفد الرئاسي للشرق الأوسط، إضافة إلى مركزه كنائب لمساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي.

كانت إسرائيل وسوريا غير مرتاحتين لفيليب حبيب. إن للأخير شخصية قوية وصاحب مصداقية عالية عند الرئيس ريغان والوزير شولتز، وإنه صريح لغاية الوقاحة. لم نرفع نحن الصوت للمطالبة ببقائه. لقد كان أيضاً صريحاً وجريئاً معنا وأعتقد البعض من مستشاري الرئيس الجميل أنه من الأحسن التخلص منه. كان إقصاؤنا لحبيب بسكوتنا، غلطة كبرى دفعنا ثمنها غالياً. إن السياسة بالنسبة لفيليب حبيب ليست بميزان الربح والخسارة، كما هي لماكفرلين. إنها عدم اليأس لتحقيق النجاح. هكذا كان حبيب في كوريا وفيتنام وزحلة، وهكذا عمل في بيروت أثناء الاجتياح الاسرائيلي. لقد بقي يعمل بصبر مع الجميع إلى أن أقنع الفلسطينيين بالخروج من بيروت، فوفر على العاصمة اللبنانية الدخول الاسرائيلي لولا حوادث صبرا وشاتيلا فيما بعد. بالاضافة إلى ذلك، إن فيليب حبيب لبناني الأصل والمنشأ. لقد أخذ من والديه القيم اللبنانية، وحبه للمآكل والعادات اللبنانية يفوق تعلق معظم اللبنانيين بهذه العادات. والأهم من ذلك، وإن لم يقلها أبداً، كان حبيب يعرف بعكس غيره من بيروقراطيي الخارجية الأميركية أن لبنان مبادرة مسيحية. فهو يريد المحافظة على مسيحيي لبنان والشرق من خلال تفاعلهم في محيطهم العربي والاسلامي.

● الجالية اللبنانية وهموم الاتفاق

وتبع زيارة الرئيس الجميل والوزان الرسمية إلى واشنطن لقاءات مع الجالية اللبنانية في أميركا. كان اللقاء الأول في العاصمة الأميركية حيث حضر حوالي ثلاثة آلاف لبناني مهرجاناً في قاعة المؤتمرات في واشنطن خطب فيه الجميل والوزان. وبالرغم من أن الجماهير هذه أتت لملاقاة الرئيس الجميل، إلا أن ترحيبها وهتافها للرئيس الوزان فاق في بعض الأحيان حماسها للجميل الذي اشترك مع جماهيره بالتأهيل بالوزان. وكانت

الجماهير تردد بصوت عال: بالروح بالدم نفديك يا وزان. وكانت لقاءات هيوستن في ولاية تكساس حيث للجميل أقرباء يزيدون على الخمس ماية شخص، مماثلة في نجاحها للقاءات واشنطن وديترويت في ولاية ميشيغن المدينة الاخيرة في جولة الجميل إلى أميركا. وبالرغم من مقاطعة بعض فئات الطائفة الشيعية للقاء مدينة ديترويت، إلا أن من الأربعة آلاف لبناني الذين حضروا المهرجان كان حوالي نصفهم من الطائفة الشيعية. لقد قام القنصل العام في لوس انجلس يومذاك، الياس غصن، بالاعداد للقاء هيوستن، بينما أشرف على لقاء ديترويت قنصلها اللبناني العام، نصرت الأسعد. إن الحماس الذي استقبلت به الجالية اللبنانية في أميركا الجميل والوزان كان تعبيراً عن الأمل الكبير في أن الدعم الأميركي للبنان سينتج عنه إعادة تعمير لبنان سياسياً واقتصادياً. القليل القليل من اللبنانيين كان يفكر بالفشل. الجميع اعتبر أن أميركا هي محجة الخلاص. وبينما كان الجميل يلتقي بأبناء الجالية ومعظمهم لبنانيو المولد بدا عليه همّ المستقبل خاصة وأنه قد تبين في هذه الزيارة أن إتفاق ١٧ أيار «ولد ميتاً» كما ذكر لاحقاً وزير الدفاع الأميركي وقتذاك، كاسبر واينبرغر في كتابه الذي صدر في ربيع ١٩٩٠: «القتال من أجل السلام». قال واينبرغر عن اتفاق ١٧ أيار ما يلي:

> «كان إتفاق ١٧ أيار يدعو للاستغراب. بعد أن تأكدت إسرائيل من استفادتها إقتصادياً نتيجة لقبولها للانسحاب، إشترطت في رسالة سرية قبل بها شولتز ولم يعلم بها الجميل، أن يتزامن انسحابها من لبنان مع الانسحاب السوري... ما زلت أتعجب من سرور شولتز الواضح عند عرضه لهذا الاتفاق. إن الاتفاق والرسالة السرية أعطيا الرئيس السوري حافظ الأسد حق النقض على الانسحاب الاسرائيلي. لقد تبين مع الوقت أن الاتفاق أعطى سوريا أيضاً حق النقض على سياسة أميركا في الشرق الأوسط، ومارس الأسد هذا الحق بعدم انسحابه... لقد أشرت الى الوزير شولتز أكثر من مرة عن مآخذي على الاتفاق... لكن شولتز كان فخوراً بانجازه وحريصاً عليه ولم يتأثر بمآخذي المشروعة...
>
> إن سياستنا في لبنان، ومن ضمنها وجود القوة المتعددة الجنسيات وتقوية الجيش اللبناني، كانت تعتمد على إنجاز دبلوماسي، كاتفاقية تلزم

> الاسرائيليين والسوريين بالانسحاب. وفي غياب ذلك لن تنجح أية عملية عسكرية بسيطة لاجبار الجيوش المحتلة على الانسحاب. إن أعداء الاتفاق يطلقون النار على قوة المارينز في مطار بيروت والتي أصبحت دون مهمة، لأنه ليس هناك اتفاق على الانسحاب... لكن وزارة الخارجية (الأميركية) أصرت على الاتفاق بعناد وكأنه انتصار دبلوماسي عظيم. ولأن الاسرائيليين أصروا على إنسحاب سوري متزامن، لذلك فان الاتفاق الذي ولد ميتاً أصبح بلا معنى... لقد وردتنا أيضاً تقارير من مصادر مختلفة الوثوق أن اسرائيل قد أقامت تنسيقاً متيناً مع كل من ميليشيات المسيحيين والدروز مما سمح لها أن تنذر كل منها عن نوايا الآخر (السيئة). كذلك كان لدينا تقارير موثوقة أن الجيش الاسرائيلي منع تكراراً محاولة الجيش اللبناني أن يرسل قوة استكشافية الى منطقة الجبل ليحضّروا لنشر قوى لبنانية بعد الانسحاب الاسرائيلي بموجب اتفاق ١٧ أيار [٥]».

ولقد ساهمت الادارة الأميركية إعلامياً في إعطاء الزيارة صورة ناجحة رغم النتائج السلبية، واحتلت الزيارة الصفحات الأولى في الجرائد الأميركية. وكنت قد أقمت فريق عمل بقيادة المستشارين في السفارة جهاد مرتضى وجورج سيام لينسقوا مع الصحفيين وليحضروا مقتطفات ما تتضمنه الصحف الأميركية ويقدموها للوفد الرسمي قبل ابتداء الاجتماعات. وكان الرئيس يستلم يومياً، بالاضافة الى ذلك، الملخص الصحفي من بيروت. وكذلك أقمت فريق عمل للادارة والتنسيق مع الوفد المرافق والذي بلغ الخمسة والسبعين. فكلفت السكرتير في السفارة أنطوان شديد بمهام الادارة، وسلمت المستشار في السفارة ميشلين أبي سمرا أمور الاجتماعات مع الكونغرس، حيث أقيمت مأدبتا إفطار وغداء على شرف الرئيس الجميل رعتهما قيادات الكونغرس ولجنتا الشؤون الخارجية في مجلسي الشيوخ والنواب. وكان قد حضر غداء مجلس الشيوخ حوالي ٦٦ شيخاً مما حمل أحد الشيوخ المسؤولين عن الغداء أن يشير لي أن مارغريت تاتشر، رئيسة

---

(٥) انظر، Casper Weinberger, Fighting For Peace, (New york,1990); pp155 - 158

الحكومة البريطانية، هي فقط استطاعت أن تجمع في الغداء الذي أقيم على شرفها شيوخاً أكثر من الذين حضروا للترحيب بالجميل وكان عددهم سبعون.

وكان الحدث الاعلامي الأكبر في نادي الصحافة الوطني، الذي أقام حفلة غداء على شرف الرئيس الجميل، والذي ألقى كلمة قصيرة وراح بعدها يجيب على أسئلة الحاضرين الذين بلغ عددهم ٥٠٠ شخص. كنت أجلس إلى جانب الرئيس الوزان وكنا نطلع معاً على الاسئلة الكتابية التي وجهها الحاضرون. ولفت الرئيس الوزان نظري الى سؤال يتعلق بالقصف السوري لبيروت وطلب مني أن ألفت نظر الرئيس إلى أن يجيب عليه باعتدال. ولم أستطع القيام بالمهمة لأن رئيس النادي الذي كان يوجه الاسئلة إلى الرئيس الجميل سبقني، ولم تسمح لي الظروف بالاقتراب من رئيس الجمهورية لألفت انتباهه لملاحظة رئيس الحكومة. السؤال كان قصيراً ولم يعط المجال للجميل لاعطائه كامل انتباهه فكان جوابه «إن قصف العاصمة اللبنانية سيرتد على دمشق». لقد اعتقد الحاضرون وخاصة الصحافيون اللبنانيون أنه قد تم الاتفاق مع الأميركيين لمواجهة سوريا عسكرياً، فتركوا القاعة تواً ليبثوا الخبر لاذاعاتهم وصحفهم في بيروت. وفي اليوم التالي اجتمع الوزان مع الصحافيين وحاول أن يلطف الجو فأشار إلى أن تصريح الجميل يعني أن قصف بيروت هو كقصف الشام نظراً للعلاقات الأخوية بين شعبي البلدين، لكن تفسيره أتى متأخراً لأن بيروت كانت قد عاشت ليلة رعب قاسية.

النزاع الأميركي - الأميركي

وكان الصيف حاراً والقصف متواصلا بين جيش الدولة ومعارضيها من لبنانيين وسوريين، رغم الوجود الاسرائيلي في معظم مناطق القصف. وقصد المبعوث الأميركي الجديد، روبرت ماكفرلين لبنان والمنطقة للمساعدة في تنفيذ الاتفاق في وقت أصبحت واشنطن تشكك في إمكانية تنفيذه واضعة المسؤولية على لبنان وحكومته. ولقد عبّرت عن ذلك الموقف الأميركي الجديد في برقية أرسلتها الى الخارجية في ١٥ آب ١٩٨٣:

«إن التقارير الصحفية وبعض المسؤولين في الادارة الأميركية يصوّرون لبنان كأزمة داخلية دون امتداد إقليمي مما يضعف الجهود في تحقيق

الهدف الأساسي وهو انسحاب الجيوش الأجنبية. إن الادعاء بأن الأزمة «لبنانية» يقلل من دور واشنطن في حل الأزمة. إن جهود روبرت ماكفرلين باتت تعتبر كوساطة بين اللبنانيين لفتح المطار أو لوقف إطلاق النار. كذلك إن الحكم اللبناني بات يعتبر غير قادر للقيام بمهامه في وجه الانقسامات الداخلية، وأن بعض الفئات أصبحت تعتبر قوية لدرجة أن باستطاعتها وضع «فيتو» على سياسة الحكومة، وأصبحت واشنطن تشكك أيضاً بامكانية الجيش اللبناني على البقاء موحّداً».

وحاول ماكفرلين تأجيل الانسحاب الاسرائيلي دون جدوى، فانسحبت اسرائيل من الجبل في الثالث من أيلول، وماكفرلين في واشنطن يحاول تجييش إدارته لاقناعها بعدم الانسحاب. ونتج عن ذلك الانسحاب حرب طائفية بين المسيحيين والدروز والتي أفرزت تهجيراً للمسيحيين من منطقتي الشوف وعالية. كانت هذه الحوادث هي الأسوأ خلال سنوات الحرب الثمانية. لقد أفرز القتال الماروني الدرزي تغيراً ديموغرافياً جذرياً في لبنان. إن جبل لبنان هو صلب الوطن والتعايش الدرزي المسيحي - برغم التنافس السياسي بينهما - كان مثالاً لباقي لبنان.

ونتج عن الانسحاب الاسرائيلي أيضاً تغيير جذري لمهمة القوة المتعددة الجنسيات ومنها فرقة المارينز الأميركية. لقد عادت هذه القوات الى لبنان بعد حوادث صبرا وشاتيلا، فأجبرت الاسرائيليين على الانسحاب إلى جنوب مطار بيروت وفصلت بينهم وبين أعدائهم الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين، ومن ثم ساهمت هذه القوات في بسط سلطة الدولة على عاصمتها بيروت.

إن الانسحاب الاسرائيلي من ضواحي بيروت والجبل أنهى مهمة الفصل بين عدوّين، وتركت القوة الأميركية في بيئة معادية خاصة وإن أميركا أصبحت بعد ١٧ أيار جزءاً من المشكلة اللبنانية. فلولا أميركا لما كان الاتفاق بنظر مؤيديه ومعارضيه. لقد أصبح وجود المارينز في لبنان مشكلة جديدة ولكن الوجود الاسرائيلي في جنوب بيروت أجّل استهدافهم، ولذلك لم يكن مستغرباً أن إصابات المارينز كانت نادرة قبل الانسحاب الاسرائيلي، وأصبحوا هدفاً عسكرياً لأعداء الاتفاق خلال حرب الجبل التي نتجت عن هذا الانسحاب.

وبسبب خلافات وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين، لم تسع الادارة الأميركية لتغير مهمة ومكان تمركز فرقة المارينز بعدما قررت إسرائيل الانسحاب جنوباً. فبينما ارادت وزارة الدفاع إنسحاب قواتها من لبنان، كانت وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي يريدان تقوية الفرقة المذكورة وإعطائها مهاماً أكثر وضوحاً خاصة من ناحية الدفاع عن النفس. لقد اتهم كاسبار واينبرغر وزير الدفاع الأميركي يومذاك في كتابه «القتال من أجل السلام» زملاءه في وزارة الخارجية ومجلس الأمن بأنهم «كانوا يفتشون بشوق من أجل زج العسكر الأميركي في معركة ما» (٦). ولما كان الرئيس ريغان يفضل عدم تغيير الوضع القائم في غياب اتفاق مساعديه على سياسة جديدة، بقيت مهمة المارينز طوال مدة وجودهم في لبنان دون تغيير فعلي وبدون حق الردع بوجه التعديات التي لحقت بهم أثر الانسحاب الاسرائيلي. كذلك إن وجود المارينز في لبنان واحتضان الأميركيين لعهد أمين الجميل دون أن يكون هناك التزام حقيقي، ربما لم تكن لمصلحة لبنان ولا لمصلحة الرئيس الجميل. لقد خشي الكثير من القوى الخارجية والداخلية من احتضان الأميركيين للجميل. فالاسرائيليون اغتاظوا من مجيء المارينز منذ البداية، ذلك ان اسرائيل تهدف أن تكون الحليف الوحيد لأميركا في المنطقة، ومجيء المارينز كان صفعة لهم ولوجودهم في لبنان. أما السوريون، وإن قبلوا بوجود المارينز خلال الاحتلال الاسرائيلي، لم يرتاحوا أبداً لبقائهم أو لرعايتهم لاتفاق لبناني - إسرائيلي ولا حتى لدعمهم للحكم والحكومة في لبنان. كذلك لقد اعتبر الوجود العسكري الأميركي مع القوى الغربية الأخرى إمتداداً لقوات الحلف الأطلسي، مما حمل الاتحاد السوفياتي على زيادة دعمه لأعداء الاتفاق. ومن الناحية الداخلية لقد رأت جماهير الشيعة والدروز أن الدعم الأميركي للحكومة هو محافظة على ميثاق ١٩٤٣ الذي أرادوا تغييره. وحتى أخصام الجميل المسيحيون، وإن رحبوا بالتدخل الأميركي فلم يرتاحوا لدعمهم لرئيس الجمهورية خريج حزب سياسي منظم.

ومع تصاعد العنف في الجبل خلال أيلول ١٩٨٣ عمل الأميركيون مع السعودية من أجل الوصول الى هدنة وعقد مؤتمر وطني.

(٦) أنظر الفصل الخامس من كتاب واينبرغر المذكور وخاصة صفحة ١٥١ الى ١٦١ عن الخلاف بين واينبرغر من جهة وشولتز وماكفرلين من جهة أخرى.

وكنا مع الأميركيين ننتظر تأييداً سعودياً قوياً لأتفاق ١٧ أيار ولتليين الموقف السوري. وقد أبلغني السفير فيليوتيس بعد إقرار الاتفاق المذكور «أن البيان السعودي الذي صدر بشأن الاتفاق مقبول لكن الادارة الأميركية كانت تتوقع موقفاً أكثر تأييداً».

وكان الرئيس الجميل يطلع السعوديين باستمرار على مجرى المفاوضات (٧). وكان السعوديون قد ضغطوا بحزم على الولايات المتحدة للتدخل في لبنان لمنع إسرائيل من جناية ما تهدف من اجتياحها للبنان. كانت السعودية تعارض عقد معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل وجارتها واشنطن بذلك بعد استلام شولتز لزمام وزارة الخارجية. لقد قال لي وزير الخارجية الاميركية السابق ألكسندر هيغ أكثر من مرة إن «الأحوال كانت تكون مختلفة لو بقيت في الوزارة». لذلك اعتبر شولتز أن اتفاق ١٧ أيار هو في مصلحة العرب ولذلك انتظر تأييداً عربياً قوياً لجهوده كما انتظر أن يكون هناك ضغطاً عربياً على سوريا للقبول بالاتفاق والدخول بالمفاوضات. لقد خاب أمل شولتز من التأييد العربي وخاصة التأييد السعودي الحذر والمحايد لـ ١٧ أيار مما حمله بعد امتناع الأردن عن قبول مبادرة ريغان للأول من أيلول (١٩٨٢)، وفشل الاتفاق اللبناني الإسرائيلي من أن يدير ظهره للقضايا العربية لوقت طويل.

لقد أدت جهود السفير السعودي الأمير بندر بن سلطان وماكفرلين المشتركة، الى وقف القتال والدعوة الى عقد مؤتمر وطني في سويسرا. ورجع بعدها ماكفرلين إلى واشنطن ليخلف وليم كلارك كمساعد للرئيس ريغان لشؤون الأمن القومي، وعاد أيضاً إلى العاصمة الأميركية الأمير بندر سفيراً لبلاده في واشنطن بعد أن كان قد أخّر مجيئه عدة مرات بسبب الأزمة اللبنانية.

واشنطن عشية قرار الانسحاب

وسبق مؤتمر جنيف حادثة تفجير مقر المارينز قرب مطار بيروت ومقتل ٢٤١ منهم. وفجر في الوقت ذاته مقر الجنود الفرنسيين وقتل ٦٠ جندياً. وبرغم هذه الفاجعة

(٧) لقدزار وزير الخارجية إيلي سالم ومستشار الرئيس وديع حداد المملكة مرات عديدة لاطلاع المسؤولين هناك عن مجرى الامور في لبنان.

من الناحية الانسانية، إلا أن نتائجها السياسية كانت أكثر هولا. من ناحية المفهوم الشرقي إن مقتل الجنود يعني الانتقام. أما من ناحية التفكير الغربي فان هكذا مأساة تدعوا الى إعادة تقييم الموقف، فاما هناك النجاح المحتوم، وإلا لماذا زيادة الضحايا فتقليل الخسائر هو أكثر نجاحاً. بالفعل لقد لمست هذا الشعور يوم رافقت مع زملائي سفراء فرنسا وبريطانيا وإيطاليا ـ أعضاء القوة المتعددة الجنسيات ـ الرئيس رونالد ريغان الى صلاة عن نفس ضحايا المارينز في ثكنتهم الأميركية في كامب لاجون في ولاية كارولينا الشمالية. وبعد أن اشار الرئيس ريغان الى وجودي معه، التفّ أهل الضحايا حولي يسألونني، بدون استثناء، إذا ما كانت دماء أبنائهم ستذهب هدراً، أم أن لبنان سيستعيد قوته وسيادته. بكلام آخر كانوا يسألونني إذا ما كان ضحاياهم شهداء، أو أنهم قتلوا في حرب بلا نتيجة ولا أهداف كفييتنام.

لقد أخذت حادثة إنفجار المارينز الشعب الأميركي على غرة، فطالما سمعوا أن مهمة المارينز سلمية للفصل بين الاسرائيليين والعرب، وكان ذلك لصالح الآخرين. إذن لماذا يقتل العرب جنودهم؟ ودهشت عند ظهوري على شاشة تلفزيون أن. بي. سي. لسؤال أحد المذيعين الصباحيين المشهورين في اليوم التالي لفاجعة المارينز. سألني براينت غامبل: « إن الكثير في واشنطن يتساءل هل أنه بمقدور حكومة الجميل أن تعطي ضمانات أمنية للمارينز؟ وهل صحيح ما يشيع البعض بأن العملية ضد المارينز ما كانت لتحدث لولا موافقة أحد ما داخل الحكومة اللبنانية؟ وماذا نقول لأولئك الأميركيين الذين لا يدرون لماذا يقتل المارينز؟»

إن هذه الاسئلة التي تعكس جهل المواطن الاميركي لما يجري في لبنان حملت العديد من الوفود خاصة من الكونغرس الى لبنان ليفتشوا عما يجري هناك!! دون شك إن الادارة التي كانت مختلفة حول اهداف المارينز في لبنان لم تستطع أن تفسر للرأي العام الأميركي بوضوح ماهية مهمة المارينز. إن المهمة الأساسية بالفعل كانت سلمية للفصل بين قوات متعادية. لكن بعد أن اصبحت واشنطن طرفاً أساسياً لاتفاق ١٧ أيار المرفوض من سوريا وإيران، وبعد الانسحاب الاسرائيلي من الجبل، فقدت قوة المارينز مهمة الفصل وأصبحت أميركا جزءاً أساسياً من المشكلة اللبنانية. ولما كان قد بقي موقف الادارة المعلن دون تغيير، جاء تفجير مركز المارينز مبهماً للرأي العام الأميركي وللكثيرين من الذين لا يتعاطون مباشرة بالأمور اللبنانية ولكن لهم تأثيرهم في آلية اتخاذ

القرار في واشنطن. هكذا فبينما اعتقد الكثير من اللبنانيين أن فاجعة المارينز لن تذهب هباء، راح الأميركيون يفتشون عمّا يعملون في لبنان ويقيّمون بقائهم من ناحية الربح والخسارة. وزير الدفاع الأميركي، كاسبر واينبرغر أوفد بعثة برئاسة الأدميرال المتقاعد روبرت لونغ لـ «تقصي الحقائق». إن خلاصة تقرير البعثة شدد على أن وجود المارينز في لبنان ليس بمهمة ناجحة، إذ أن الحالة في لبنان غير قابلة للتسوية أو الانتصار. لقد كان لذلك التقرير تأثيره القوي في أوساط الكونغرس الأميركي الذي كان قد بدأ يتضايق من إصابات المارينز المتزايدة.

●غياب سياسة اميركية واضحة

وفي هذه الظروف الأميركية إنعقد مؤتمر جنيف في بداية تشرين الثاني من عام ١٩٨٣. وعاد الرئيس الجميل من المؤتمر محملا بعبء ١٧ أيار. لقد تم الاتفاق على القليل وأجل الباقي الى ما بعد إلغاء ١٧ أيار. ولما كان الاتفاق المذكور يعني الولايات المتحدة، رفض الرئيس الجميل إلغاءه قبل التشاور مع الأميركيين، وهكذا كان. وعاد الجميل الى واشنطن في اواخر تشرين الثاني ١٩٨٣ في زيارة عمل استمرت ثلاثة أيام[٨]. كان الجميل يريد أن ينفذ الاتفاق بحذافيره من الآن وصاعداً أو أن يلغى. ومرة أخرى واجه الرئيس الجميل عناد الوزير شولتز. فبعد ثلاثة اجتماعات مع الأخير تخلله غداء الى مائدة الرئيس ريغان الذي أضحكنا بنكات خفيفة، إقترح شولتز أن نتجاهل الاتفاق ونعمل على تحقيق الهدف الحقيقي الذي هو انسحاب القوى الخارجية من لبنان. وشدد الأميركيون على مشكلة الوفاق الوطني متجاهلين ارتباط الوفاق بالغاء الاتفاق. ورداً على تساؤل ريغان عن أسباب عدم وجود علاقة جيدة بين لبنان وإسرائيل، ركز الجميل على التناقض ما بين اتفاقه معه في زيارته الأولى الى واشنطن في تشرين الأول ١٩٨٢ على الحفاظ على هوية لبنان العربية، ومطالبتهم اليوم بتحقيق وفاق وطني من جهة والعمل على تحسين العلاقة مع إسرائيل من جهة أخرى. والتفت ريغان يساراً ويميناً حيث كان شولتز وبوش قائلاً «جورج... جورج»!!! فأخذ الكلام شولتز ليشرح بأن ريغان يعني تحسين التنسيق على مستوى عال بين مخابرات

---

(٨) لقد ضم الوفد ايضا الرئيس امين الحافظ والوزراء ايلي سالم وغسان تويني وعلي الخليل والدكتور وديع حداد وسفير لبنان في واشنطن

البلدين وعدم الاكتفاء بصغار الضباط . لقد بدا جلياً أنه لم يكن هناك سياسة أميركية واضحة تجاه ما يجري في لبنان .

لقد أصبح التدخل الأميركي في لبنان مشكلة لم يعرف الأميركيون كيفية التخلص منها . واكتشفت أميركا يومذاك أن مصالحها في لبنان لا تفوق أو لا توازي مصالح سوريا أو إسرائيل بلبنان . ولأنها أدركت ارتكاب أخطاء جديّة في لبنان لعدم قدرتها على تنفيذ ما وعدت به ، كان من الصعب عليها الانسحاب دون مبرر . وكذلك اكتشف الجميل أن عليه مرة أخرى أن يختار بين السيء والأسوأ . إن إعفاء الأميركيين من التزاماتهم يضعفه تجاه السوريين ومعارضيه الداخليين من مسيحيين ومسلمين ، وتمسكه بالأميركيين قد يعيد الخلاف والحرب . وبدا التردد القرار الأفضل .

كان شولتز قد وعد الجميل بمفاجأة خلال يومين من انتهاء اجتماعات واشنطن دون أن يطلعه على ما يدور في كواليس البيت الأبيض . وبعد عودتي من نيويورك حيث ودعت الرئيس الجميل الذي كان بطريقه الى لبنان عبر باريس ، أعلمت أن الخارجية الأميركية تحاول الاتصال بي منذ ساعتين . كان شولتز يريد الاتصال بالجميل ليخبره (ولم أخبر وقتها بذلك) أن الرئيس ريغان قد قرر قصف المواقع السورية في المتن الأعلى رداً على تحرش المدافع السورية لطائرات مراقبة أميركية قبل يومين . وكان الوقت ليلاً فانتظرت الساعات الأولى من صباح باريس لأسأل سفيرنا هناك ، الأمير فاروق أبي اللمع أن يتصل الرئيس الجميل بالسفير الأميركي ليطلعه على رسالة شولتز . وهكذا كان وعلم الجميل وهو في باريس بما سيحدث ، بذات الوقت الذي قامت به الطائرات الأميركية المتمركزة في المياه الاقليمية اللبنانية بمحاولة قصف المراكز السورية المذكورة ، وكانت النتيجة مأساة أميركية أخرى : لقد أصابت نيران المدافع السورية طائرتين أميركيتين وقتل طيار واحد وسجن آخر فأصبح للأميركيين سجين حرب عند السوريين نسمع عنه يومياً في نشرات الاخبار المسائية ، الى أن أطلقه السوريون ، الذين لم يرتاحوا لوجود سجين أميركي عندهم ، على يد السياسي الأميركي الأسود جيسي جاكسون في بداية عام ١٩٨٤ . لقد فهم فيمابعد أن الطائرات الأميركية لم تزود بمناعة إلكترونية لتحميها من النيران السورية ، **ولم تسبب هذه الغارات أي ضرر يذكر بالمراكز** السورية .

ومضت الأيام بسرعة دون تقدم ملحوظ على الساحة اللبنانية . فليس هناك إمكانية لتأليف حكومة إتحاد وطني بسبب عدم إلغاء إتفاق ١٧ أيار ، ولامحاولة استعادة المبادرة لاقت أي نجاح . كان لابد من إحراز انتصار ما على الأرض لتخفيف ضغط المعارضة على ريغان . لقد قيل لي لاحقاً من مصادر لبنانية إن خططاً كثيرة بحثت مع الأميركيين بهذا الشأن ، ولكن أياً منها لم ينفذ بسبب التسريب المبكر لهذه الخطط ، نظراً لأن بحثها مع الأميركيين ، كان يعني بحثها من قبل هؤلاء مع الاسرائيليين الذين كانوا يسربونها الى حلفائهم اللبنانيين ، مسيحيين ودروز . وازداد الضغط خلال كانون الأول على ريغان لسحب المارينز وأصبح على إدارته أيضاً أن تختار بين شرين : إن الانسحاب من لبنان يلغي صورة ريغان القائد القوي ، والبقاء فيه قد يضعفه إنتخابياً نظراً لمعارضة الكونغرس المتزايدة لبقاء المارينز في مهمة غير واضحة الأهداف . وكتبت الى الحكومة في العاشر من كانون الأول عن هذا الموضوع ما يلي :

«إن الهجوم على فرقة المارينز أصبح الموضوع السياسي الوحيد في واشنطن . إن سياسة أميركا نحو لبنان لم تعد القضية . إن تصاريح السياسيين ومقالات الصحف تتساءل عن الهدف الذي يقتل الجنود الأميركيون من أجله .

ومن أجل أن نعيد الانتباه الأميركي الى القضية اللبنانية ، يجب أن نسعى إما لأن يتمركز المارينز في منطقة سالمة ، أو ينقلوا الى البحر أو أن يزاد عددهم وامكانياتهم وهذا غير معقول في الجو النفسي الحالي في واشنطن» .

الانسحاب

وزاد من ضعف موقف الرئيس ريغان تبدل موقف رئيس مجلس النواب الديمقراطي طوماس أونيل ، الذي كان قد أعطى ريغان دعماً قوياً في معركته مع الكونغرس بشأن قانون صلاحيات الحرب في شهر أيلول الذي سبق . إن السلطة التنفيذية لا تعترف بشرعية ذلك القانون الذي يدعو الادارة أن تسحب الجنود الأميركيين من أي التزام خارج الولايات المتحدة ، إذا لم تحصل على موافقة الكونغرس بعد تسعين يوماً من بدء التزامها . وبدأت هذه القضية تتعاظم عند ابتداء حرب الجبل وازدياد

الاصابات الأميركية. وتحالف أونيل مع الادارة من أجل حل وسط أعطى الادارة الحق بابقاء المارينز ١٨ شهراً إبتداء من أيلول ١٩٨٣[٩]. ولكن تفجير ثكنة المارينز وازدياد الضحايا، حملت أونيل في مطلع عام ١٩٨٤ الى تأليف لجنة نيابية معظمها من الديمقراطيين لمتابعة ومراقبة وجود المارينز في لبنان. لقد كنت أول من دعاه أونيل لمواجهة اللجنة. كانت الاسئلة تدور حول دور المارينز الحالي وإمكانية تغيير أمر مهمتهم؟ وما هو الوضع السياسي الراهن في لبنان، وكم يتطلب من الوقت لسيطرة الشرعية على الموقف في بيروت وضواحيها؟ وماذا سيحصل إن انسحب المارينز وهل بامكان قوة تابعة للأمم المتحدة أن تقوم بمهام المارينز؟

لقد أصبح وجود ومهمة المارينز القضية. لقد نسيت قضية لبنان وديمقراطيته وأهميته الاستراتيجية بالنسبةللولايات المتحدة، وانتقلت القضية التي هي اساس الوجود الأميركي في لبنان إلى المرتبة الثانية من الاهتمام. وكان الضغط يزداد على إدارة الرئيس ريغان بالانسحاب كلما هدد أو أصيب أو قتل أحد جنود المارينز. ووقف الوزير شولتز وروبرت ماكفرلين بقوة مع بقاء المارينز واعتبروا ان الانسحاب سيكون صفعة لمصداقية أميركا وإضعافاً للرئس ريغان. وظهر شولتز على شاشة التلفزيون[١٠] يرد بحزم على تصريح نائب الرئيس السوري السيد عبد خدام بأن للأمركيين نفس قصير، وأنذر السوريين بأن أميركا لن تنسحب من لبنان قبل تحقيق أهدافها. وكان شولتز يستعمل المناسبة ليرد على زميله وزير الدفاع الذي كان يطالب بانسحاب المارينز، وكان قد انضم الى جانب الأخير كبير موظفي البيت الأبيض آنذاك، السيد جايمس بايكر (وزير الخارجية الاميركية في عهد الرئيس جورج بوش).

ومع تدهور الحالة الأمنية في بيروت قامت الأكثرية النيابية الديمقراطية بالمطالبة بانسحاب فوري للمارينز والطلب من الأمم المتحدة بارسال قوات دولية لضمان الأمن

---

(٩) لقد قمت يومذاك بنشاط واسع وشامل لمساعدة الادارة في الحصول على مدة الـ ١٨ شهراً. لقد ساعدني في مهمتي النائب الاميركي السابق واللبناني الاصل طوبي موفيت الذي حصل على صالون خاص برئيس مجلس النواب لأعقد فيه اجتماعاتي مع النواب. واقمت في تلك المدة ايضاً حفلات عشاء موسعة في دار السفارة استضفت فيها في مدى شهر، أكثر من مائة من النواب والشيوخ.

(١٠) برنامج «هذا الأسبوع مع دايفيد برنكلي» لشركة تلفزيون إي. بي. سي. في ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٤.

والسلام في لبنان، مع استمرار واشنطن بدعم الجيش اللبناني بالتدريب والمعدات، وكذلك «مساعدة إسرائيل ولبنان لتطوير الحوار بينهما». وتجاوبت الادارة مع الضغط الذي كان قد بدأ يتسرب الى الأوساط الشعبية والاعلام بسياسة جديدة قربتها من أخذ قرار الانسحاب، فأعلنت أن بقاء المارينز في بيروت «مرتهن باتخاذ خطوات نحو تحقيق أهداف السياسة الأميركية في لبنان وليس تحقيق الأهداف نفسها». وبعد ازدياد التدهور الأمني وسقوط بيروت الغربية وضواحي بيروت الجنوبية بيد المعارضة في ٦ شباط ١٩٨٤، إتخذ قرار انسحاب المارينز من بيروت الى البحر في مواجهة الشاطىء اللبناني في جلسة لمجلس الأمن القومي ترأسها نائب الرئيس الأميركي، جورج بوش، الذي رجح كفة وزير الدفاع.

ما بعد الانسحاب

وتلا قرار الرئيس ريغان حوار واسع في واشنطن لمحاولة ترجمته. رجال الاعلام اعتبروا القرار نهاية للتدخل الأميركي في لبنان. الوزير واينبرغر أعلن أمام اللجنة الخارجية لمجلس النواب، أن الوضع الجديد يقوي الموقف الأميركي، وأن البنتاغون سيتابع دعمه للجيش اللبناني. ولم يشيد شولتز بقرار ريغان وإنما شرحه للجنة نفسها بامتعاض، وشدد على أن فشل المساعي الأميركية في لبنان سيؤثر على مصالح واشنطن في الشرق الأوسط.

وقرر بعد ذلك الرئيس الجميل إرسال مستشاره الخاص الدكتور وديع حداد إلى واشنطن للتداول بحقيقة الموقف الأميركي، وما لبث أن قرر أن يلحق به الدكتور إيلي سالم وزير الخارجية. لم يكن هناك تنسيق بهذا الشأن مع الأميركيين، مما حمل روبرت ماكفرلين أن يطلب مني سؤال الرئيس الجميل أن يؤجل زيارة المسؤولين اللبنانيين. ولما أعلمته أن الدكتور حداد ترك أوروبا وسيصل واشنطن مساء ذلك اليوم، أشار اليّ ماكفرلين أنه ليس من الضروري أن يلحق به الدكتور سالم. الرسالة واضحة: إنتهى التدخل الأميركي وواشنطن تفضل أن لا يكون هناك إعلان وإعلام عن مجيء الموفدين. واتصلت بالوزير سالم في قبرص أعلمه بالموضوع وبدا عليه الاستغراب والحيرة، لأنه ترك بيروت والجميع يعلم أنه يقصد واشنطن، واتفقنا بعد تحليل الوضع أنه من الأحسن أن

يقصد الرياض ليوسط السعوديين بين لبنان وسوريا. وبعد موافقة الرئيس الجميل، إتصلت بالأمير بندر بن سلطان سفير المملكة في واشنطن أعلمه بنوايانا، فكان جوابه إيجابياً. وبعد أن قام باتصالاته الخاصة أعلمني أن رجل الأعمال السعودي، اللبناني الأصل، السيد رفيق الحريري، الذي كان قد رافق الأمير بندر في مساعيه لعقد مؤتمر جنيف في أيلول السابق، سيقصد قبرص بطائرته الخاصة ليصحب الوزير سالم الى السعودية، وهكذا كان.

وعقدت والدكتور حداد اجتماعات مكثفة مع المسؤولين الأميركيين، وكان اجتماعنا الأخير مع الوزير شولتز وكان حديثنا مع المسؤولين يدور حول اتفاق ١٧ أيار وعواقبه. وطالبنا بخطوط حمراء لحماية منطقةمركز القرار (قصر الرئاسة ووزارة الدفاع)، وإلا ليس بامكاننا الاستمرار بالدفاع ضد الهجوم السوري مما يلزمنا بالغاء ١٧ أيار وبدء الحوار مع سوريا. وكان الأميركيون مستمعين ومترددين يطرحون الأسئلة العديدة عن الوضع في لبنان وعن احتمال وساطة سعودية نظراً لزيارة سالم إلى الرياض، وكان اتصالي معه قد توقف بعدما اتجه شرقاً مع الحريري وكأن هناك سباقاً بينه وبيننا. وكانت الصدمة قوية لحداد ولي عندما أعلمنا شولتز أن طلبنا قد تخطاه الوقت، لأن الجميل قد قرر القبول بالغاء ١٧ أيار والاتفاق مع السوريين على لملمة الأوضاع.

وبعد انتهاء الاجتماع وقف شولتز ليودعنا، فنظر إلى الدكتور حداد وقال له إن «الأسد وصل إلى ذروته ومن الآن وصاعداً ليس هناك إلا الهبوط». كان ذلك ردة فعل عفوية من شولتز. إن الأسد أحبط مبادرتيه الأوليتين في سياسته الخارجية. الأولى مبادرة ريغان للأول من عام ١٩٨٢ التي رفضها الاردن بعد أن امتنع السيد ياسر عرفات عن تأييدها بسبب معارضة سوريا والمتطرفين الفلسطينيين، حسب الاعتقاد السائد. والثانية اتفاق ١٧ أيار وكان الأسد السبب المباشر لتفشيله. لم أذكر ما قاله شولتز بأي من التقارير التي كتبتها إلى لبنان، وأعتقد أن الدكتور حداد أيضاً اعتبرها «فشة خلق».

ما وراء الانسحاب

لقد كُتبت إلى وزارة الخارجية اللبنانية التقارير الطويلة أشرح فيها ما كانت تتناقله الأوساط الرسمية والأكاديمية والاعلامية في واشنطن عن أسباب التغيير في السياسة

الاميركية. إن هذه الاسباب تعكس رأي الادارة وقتذاك، وقسم منها تبرير لسياسة أكثر مما هو سبب لها، وإنني أسجلها كما يلي:

● الوضع الداخلي الأميركي

من الناحية العامة، أدى تفجير مركز المارينز في بيروت خلال تشرين الأول ١٩٨٣ بعد نسف مبنى السفارة الأميركية في نيسان السابق، إلى هزة عميقة في نفوس الأميركيين الذين ما زالوا يعانون من صدمة فيتنام، وخرجت الأزمة اللبنانية من أوساط الادارة الى منازل المواطنين العاديين، وأصبحت إلى حد بعيد جزءاً من اهتماماتهم اليومية، يتابعونها بمشاعر تتصاعد من الحيرة والقلق إلى الخوف والرفض، وذلك عبر الاعلام وتصريحات ممثليهم في مجلسي الشيوخ والنواب. هذا بالاضافة إلى المؤثرات المباشرة على الادارة ومنها:

١ ـ وقوع ضحايا متزايدة في صفوف المارينز وتصاعد الخوف من عمليات إرهابية ضد الوجود الأميركي في المنطقة. لقد أصبح الارهاب هاجس الأوساط الرسمية، لدرجة اضطرت الأجهزة الأمنية إلى اتخاذ تدابير وقائية حول المباني الرسمية في واشنطن. لقد بدت مباني الحكومة منذ حادث المارينز قلاعاً محصنة، تحميها حواجز الاسمنت التي زرعت فيها الزهور فيما بعد لتجميلها.

٢ ـ شهدت بداية سنة ١٩٨٤ تدهور الوضع على الصعيدين السياسي والعسكري في لبنان، وخاصة بعد تعذر تطبيق الخطة الأمنية ووصول مساعي الوفاق الوطني الى طريق مسدود، مما أدى إلى تعميق الانقسام الحاد في أوساط الادارة الأميركية بالنسبة الى مستقبل الالتزام الأميركي.

٣ ـ كان الكثير من المسؤولين في الادارة الأميركية يعلقون أقصى الأهمية على الجيش اللبناني، وكانوا يرون فيه الأمل الكبير لاخراج لبنان من محنته. إن انتكاس الجيش بعد ٦ شباط جاء لينسف الآمال والحسابات.

٤ ـ إستمرار تصلب اسرائيل وسوريا في موافقها من أي مقترحات وتسويات لحل الأزمة، وغياب أي تحرك عربي جدّي في هذا الصدد.

٥ ـ ارتفاع حدة المعارضة في أوساط الرأي العام والكونغرس مع مطلع حملة

الانتخابات الرئاسية الأميركية (١٩٨٤).

٦ ـ تزايد القناعة على صعيد الادارة بعدم فعالية وجود المارينز في الوضع الذي كانوا فيه، خاصة بعد توزيع تقرير لونغ ـ المنوه اليه سابقاً ـ مما أدى الى تحرك البنتاغون بقوة لسحبهم تفادياً لأسوأ الاحتمالات.

● فشل معالجة الوضع السوري

لقد غسلت الادارة يديها من مسؤولية إخراج سوريا من لبنان، واشارت أوساط وزارة الدفاع إلى أنهم كانوا دائماً يؤكدون لزملائهم في الخارجية والبيت الأبيض، أن مصير التورط العسكري الأميركي المحدود الحاصل في لبنان هو الفشل. إن أي عملية كبيرة تهدف إلى إخراج السوريين كلياً من لبنان، تتطلب إعلان الحرب وإرسال قوة تزيد على المائة ألف عسكري مجهزين بكافة أنواع الاسلحة الثقيلة، ومدعومة بقوات بحرية وجوية تؤهلهم لخوض حرب حقيقية والانتصار فيها، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية الاضطرار إلى نقل الحرب إلى داخل الأراضي السورية، ثم الابقاء على قوات أميركية لحماية الحدود اللبنانية. وبالاضافة إلى أن لبنان لم يطلب هكذا مساعدة، وأن الدول العربية الصديقة ستعارضه، إن ذلك قد يكون فيتنام أخرى بالنسبة إلى وزارة الدفاع والشعب الأميركي معاً.

● أخطاء الحكم اللبناني في نظر واشنطن

لقد اعتبرت واشنطن أن أخطاء الحكم اللبناني ساهمت أيضاً في فشل السياسة الأميركية في لبنان، ومن ثم إلى انسحاب المارينز. وفيما يلي بعض هذه الملاحظات التي كانت تتردد في الأوساط السياسية في واشنطن:

١ ـ تركيز الرئيس الجميل على تحقيق التحرير قبل الوفاق وانصرافه للبحث عن الحلول خارج لبنان، حرمه من ظروف جيدة لاقامة حكم وطني قوي.

٢ ـ تحرك الحكم داخلياً كان يأتي غالباً متأخراً وتحت ضغط أحداث يعجز عن مواجهتها، بحيث أن المبادرة انتقلت تدريجياً إلى أيدي المعارضة.

٣ ـ عدم إقامة حوار إيجابي وجدي مع أطراف المعارضة، وخاصة السيدين وليد

جنبلاط ونبيه بري، في وقت كان فيه برّي يبدي أقصى الاستعداد للتعاون.

٤ ـ لقد كانت التنازلات السياسية التي تقدم مجتزأة، وغالباً بمثابة ردة فعل، وكان ينقصها برنامج متكامل يبدي فيه الحكم أفكاره ومقترحاته العملية للوفاق.

٥ ـ مبالغة الحكم في اعتماده على قيادة الجيش اللبناني في ظروف سياسية وعسكرية غير مؤاتية.

٦ ـ إطمئنان الحكم الكبير للدعم الأميركي، دون إدراك الحدود والضوابط التي تحيط بالتزام واشنطن وتحرمها من الفعالية المتوخاة.

٧ ـ إهمال الرئيس الجميل لصورته السياسية، بحيث أن الاعلام الغربي حمله مسؤولية الأخطاء التي ارتكبها أخصامه، الأمر الذي أفقده الكثير من الثقة الدولية التي كان يتمتع بها ويحتاج اليها.

٨ ـ إتهم الفريق المعاون للرئيس الجميل بفقدان الثقة والانسجام والتنسيق، وبالتالي لم يبد قادراً على متابعة حقائق التطورات والأوضاع ولمس انعكاساتها.

٩ ـ إن اوساط الرئيس الجميل كانت تبسط السلبيات وتضخم الايجابيات وتبالغ في نقل الاخبار وخاصة العسكرية منها، مما أفقدها الثقة وأشاع البلبلة في دوائر الدول المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات.

إنتهاء الالتزام الأميركي في لبنان

لقد انتهى الالتزام الأميركي الفعلي في لبنان والذي استمر حوالي ١٨ شهراً مع انسحاب المارينز. إن شباط ١٩٨٤ شهد انتهاء مرحلة وابتداء أخرى. لقد انتهت مرحلة العلاقات الاستثنائية بين البلدين التي حاولت فيها أميركا تحقيق الحلم اللبناني بفصل قضية لبنان عن قضية المنطقة، وعدنا الى علاقات عادية أكد فيها الأميركيون التزامهم بسيادة واستقلال لبنان واحترام حدوده ولكن دون التزام بالعمل لتحقيق هذه الاهداف. ولقد بادرت الادارة فوراً بعد هذا التغيير الى أعطاء الاشارات لسياستها الجديدة ومنها:

١ ـ لقد توقف أي تأكيد رسمي وعلني على استمرار الادارة بالاهداف السابقة في لبنان، وانسحب المارينز بفترة أقصر مما كان مقرراً يوم اتخاذ قرار سحبهم.

٢ ـ لقد استبدل الرئيس ريغان أسباب الالتزام الأميركي بالسلام في لبنان، من كون لبنان حيوي واستراتيجي للولايات المتحدة، الى كونه يدخل في إطار التزام واشنطن بالسلام في الشرق الأوسط، إضافة الى الأسباب الانسانية والأخلاقية.

٣ ـ لقد تنصلت الادارة الأميركية عملياً من اتفاق ١٧ أيار واعتبرته مسؤولية لبنانية ـ اسرائيلية بحتة.

٤ ـ وبينما كانت الخارجية الأميركية ترفض البحث بأي دور للأمم المتحدة قبل قرار الانسحاب، قام الكثيرون من المسؤولين الأميركيين، ومنهم نائب الرئيس جورج بوش يعلنون اهتمامهم الجدي بالمقترحات الرامية الى إيجاد دور ما للأمم المتحدة في لبنان.

٥ ـ قامت الادارة الأميركية الى تكثيف الاتصالات مع العواصم العربية المرتبطة مباشرة بالنزاع العربي الاسرائيلي والعراقي الايراني، للتأكد بأن انسحابها من لبنان لا يعني انسحاباً من المنطقة(١١).

وأنسحب المارينز وألغي إتفاق ١٧ أيار وعقد مؤتمر لوزان وفشل. واعتبرت الادارة الاميركية أن مقررات المؤتمر المذكور مخيبة للآمال، وخشي بعض المسؤولين من تجدد العنف. كذلك اعتبر الأميركيون أن سوريا وإن كان باستطاعتها صنع الحرب فليس باستطاعتها صنع السلام، وإن تمسك الزعامات المسيحية بامتيازاتها رافقه تشنج الزعامات المسلمة في مطاليبها. كما اعتبرت واشنطن أن أياً من الأطراف اللبنانية لم يستنفد كامل أوراقه الخارجية وما زالت تأمل في تغيير الأوضاع لمصلحتها، ولذلك

---

(١١) أخبرني أحد سفراء الخليج في ذلك الوقت بأن رئيسه عتب على ريتشارد مورفي اثناء زيارته للمنطقة بسبب طريقة الانسحاب الاميركي من لبنان، فرد مورفي بان المشكلة في لبنان هي في اختلاف اللبنانيين، فاجاب فوراً رئيس تلك الدولة: «إذا ذهبتم إلى لبنان وأنتم تعلمون بالخلافات اللبنانية وكانت تلك النتيجة، فهذه مصيبة. لكن إن لم تعرفوا بتلك الخلافات فالمصيبة أكبر».

أهملت معالجة الاحتلال الاسرائيلي، مما قد يدفع باسرائيل الى تكثيف جهودها لتقوية القوى المحلية المؤيدة لها في جنوب لبنان. أما واشنطن فستمارس الترقب والانتظار وتفضل تحميل سوريا والأطراف اللبنانية مسؤولية الأمر.

التطلع إلى المستقبل

لقد كان ربيع ١٩٨٤ فترة سياسية انتقالية في لبنان، فقصدت بيروت لأضع نفسي في الجو الجديد للسياسة اللبنانية. ورجعت إلى واشنطن مزوداً بانطباعين بقيا أمام مخيلتي لوقت طويل. والانطباعان مع الدكتور إيلي سالم الذي كان ما يزال وزيراً للخارجية. الانطباع الأول يختصر باكتشاف بيروت أنه بالرغم من أهمية أميركا وغيرها من الدول الكبرى، فإن الامتداد الاقليمي للقضية هو الاهم. والثاني هو نتيجة سؤال الوزير سالم لي عن كيفية معرفتي المسبقة لانسحاب المارينز، بينما كان السفير الأميركي في بيروت يؤكد له أن المارينز باقون «لأن للبنان أهمية حيوية في استراتيجية أميركا الشرق أوسطية»، كما كان يعلن الرئيس ريغان. لقد شعرت من السؤال أن أهميتي هي أقل مما كنت أعتقد. لقد بدا لي أن رؤسائي لم يكترثوا إلا قليلاً لبرقياتي وتقاريري ومكالماتي الهاتفية.

حتى الدكتور سالم الذي يعرف أميركا تمام المعرفة ولم يقترف أي غلطة سياسية خلال زياراته العديدة إلى واشنطن، ينسى آلية العمل السياسي وأخذ القرار في واشنطن عندما يبتعد عن أميركا. ولأن أميركا لا تشبه باقي الدول من ناحية العمل السياسي، ينسى كل من يغادرها كيفية التحرك وديناميكيته في بلد المؤسسات والقوانين. فان تسأل السفير الأميركي في لبنان قبل اتخاذ قرار انسحاب المارينز بلحظات عن موقف بلاده بشأن قوة المارينز هذه، فسيرد عليك معلناً الموقف الأخير لحكومته، بأن المارينز باقون لأن للبنان أهمية حيوية في استراتيجية بلده الشرق أوسطية. لا يمكن للسفير الأميركي، حتى لو عرف، أن يعطيك ماهية القرار الجديدقبل أن يؤخذ. من هنا أهمية السفير والسفارة في واشنطن. على السفير أن يراقب مجرى الأحداث حتى لا تفاجأ حكومته بقرار جديد. ومن حسنات واشنطن أنه ليس فيها أسرار. ومن عاش الفترة التي تلت تفجير مركز المارينز لغاية قرار الانسحاب يعرف من دون جهد أن الاتجاه كان بأن ينسحب المارينز. بالاضافة إلى قانون صلاحيات الحرب المختلف عليها بين السلطتين

التنفيذية والتشريعية والمتعلق بصلاحيات الرئيس بارسال عسكر أميركي إلى بلد ما، كان الانطباع في واشنطن قد أصبح أن الحرب في لبنان طويلة وغير قابلة للانتصار، وأن بقاء المارينز هو عبء على الرئيس ريغان الذي كان يستعد لخوض معركة تجديد ولايته لأربع سنوات أخرى.

إن الزيارات التي قمت بها الى الكونغرس ومراكز الدراسات، والظهور الاعلامي الواسع الذي قمت به في تلك الفترة، ربما فاق نشاطي في الخمس سنوات التالية في عهد الرئيس الجميل. كانت الاسئلة من النواب والشيوخ والصحافيين والأكاديميين تدور حول ما إذا كانت مهمة المارينز رابحة. إن قرار استعمال المارينز كان يعتمد على حساب الربح والخسارة، ولم يكن للصداقة والوفاء والعقيدة أي مكان فيه.

حتى لا أتهم بالتحامل على رؤسائي في بيروت، أريد أن اشير أن السبب الرئيسي لعدم الأخذ بالمعلومات التي كنت أرسلها الى بيروت ربما عاد بالأساس الى العدد الكبير من الموفدين والوفود التي كانت تقصد بيروت تفتش عن حقيقة ما يجري في لبنان.

وعلى كل حال، لقد رجعت الى واشنطن مطمئناً إلى أن برقياتي وتقاريري ستقرأ، ومحتوياتها ستناقش وآرائي سيسمع لها.

***

إن انسحاب المارينز كان نهاية مرحلة التدخل الأميركي في لبنان التي استمرت حوالي ١٨ شهراً، والتي كان منطلقها أولوية حل القضية اللبنانية كشرط مسبق لحل النزاع العربي الاسرائيلي. ومع انسحاب المارينز وكافة القوى المتعددة الجنسيات، بدأت مرحلة التجاهل الأميركي للبنان والمنطقة. وبينما لم يكن عليّ بالماضي أن أعمل لاقناع الادارة الأميركية بالاهتمام بلبنان، بل كنت أساعد في تفسير سياستنا المشتركة في الكونغرس ووسائل الاعلام، أصبح عليّ أن أعمل جاهداً لحمل الادارة الأميركية أن تهتم ولو قليلاً بلبنان، وما نشاطي مع الصحافة والجالية والكونغرس سوى للتأثير على الادارة لتعطي لبنان ما يستحقه من اهتمام.

تبقى ملاحظة أخيرة بخصوص الاغتراب اللبناني في **أميركا** نظراً لأهميتها في تلك الفترة. إن أي سياسة أميركية تتطلب التضحية البشرية خاصة، يلزمها قاعدة شعبية

تدعمها. إن أميركا بلد الأقليات وتجمعات المصالح الخاصة، وان معظم الانتخابات تقوم على تجميع أكبر عدد من هؤلاء حول المرشح. لقد كان نجاح السياسة الأميركية في لبنان يتطلب دعماً شعبياً أسوة بغيره من القضايا التي تقرر في واشنطن. إن الشيخ أو النائب الأميركي يقرر في معظم الأحيان موقفه من قضية ما على أساس الرسائل والتلفونات التي تصل مكتبه. كنت في بوسطن في تشرين الثاني من عام ١٩٨٣ بعد تفجير مقر المارينز. والتقيت هناك في حفل لبناني مع الشيخ السابق طوم تسونغس. قال لي الشيخ المذكور ان معظم رسائل بريده مع انسحاب المارينز من لبنان. وسألته عن عدد الرسائل التي يستلمها أسبوعياً فقال لي حوالي الـ ٥٠٠ رسالة، ومنها حوالي العشرين عن لبنان في المدة الأخيرة بينها وما يزيد عن الـ ١٥ رسالة كانت ضد وجود المارينز في لبنان. كان في الحفل يومذاك حوالي الـ ٤٠٠ لبناني معظمهم أميركيون، وجميعهم مع وجود المارينز في لبنان.

إن النوادي والمؤسسات الأميركية التي تتعاطى بالأمور اللبنانية والعربية كثيرة، ومعظم قياداتها من اللبنانيين الأميركيين. غير أنها لا تتعاون مع بعضها نظراً لارتباطها بالأشخاص أو بمصالح خارجية. فبينما تعتمد المؤسسات اليهودية مثلا في نشاطها على دعم مالي من الجالية اليهودية الأميركية، تعتمد المؤسسات اللبنانية والعربية خاصة، على دعم مالي خارجي، وكثيراً ما يكون الخلاف بينها بسبب الخلاف على المال.

من ناحية الاغتراب اللبناني، فهناك القديم الذي هاجرالى أميركا في القرن الماضي وأوائل هذا القرن، وهناك الجديد وجذوره في الستينات وما بعد. الاغتراب القديم يجهل ما يجري في لبنان، والجديد أتى ومعه حزبياته وتعصبه. القديم لا يستطيع فهم تعقيدات القضية اللبنانية، والحديث يزيد في شرحه للقضية تعقيدات أخرى. ورغم أن الاغتراب اللبناني مسيحي بأكثريته الساحقة، غير أن الذين يتحركون سياساً ليسوا بالأكثرية من الذين يدعمون توجهات مناطق بيروت الشرقية، خاصة إذا أضفت الى المتحركين اللبنانيين، العرب الناشطين في السياسة العربية. لذلك لقد اختزل اللبنانيون بعضهم البعض في تلك الفترة، وبدوا دون تأثير على مجرى الأحداث في بلدهم الأم. بكلام آخر ليس للبنان لوبي فعال يدعم قضيته المحقة، وإن أصحاب القرار في واشنطن لا يعطوا للكثير من التحركات العربية واللبنانية أي اهتمام، بسبب المعارضة الداخلية لكل تحرك. بالاضافة الى ذلك لم يدخل إلا القليل من اللبنانيين في اللعبة

السياسة في أميركا. القليل منهم يكتب الى ممثليهم باستمرار، والأقل منهم يدعم المرشحين من أموالهم الخاصة كما يعمل معظم الأميركيين من الطبقة الوسطى وما فوق، وخاصة الجالية اليهودية.

ولأنني التقيت الكثير من اللبنانيين الأكفاء علمياً ومالياً ومن الذين يعملون بالسياسة المحلية والأميركية، إقتنعت بعد عام من تسلمي زمام السفارة أن أقوم باستراتيجية مثلثة لتقوية الوجود اللبناني في اميركا. أولاً علي أن أتابع دعم كافة النوادي والمؤسسات اللبنانية المحلية بزيارتهم في مدنهم ودعوتهم الى واشنطن لعقد حلقات دراسية وإعلامية عن لبنان. وثانياً أن ابدأ العمل لتأسيس منظمة تجمع أولئك اللبنانيين البارزين لتدعم لبنان كقضية عادلة يجب أن يكون لها الاهتمام من الادارة الأميركية، وأن تعلو هذه المنظمة عن صغائر الأمور في لبنان وأميركا وأن لا تتدخل بالشؤون الداخلية اللبنانية، وخاصة أن لا تصبح قيادتها طرفاً في النزاعات اللبنانية في الوطن الأم أو في المهجر. كان همي أن لا يبحث أعضاء هذه المنظمة القضية اللبنانية بتفاصيلها وإنما عليهم فقط التركيز على مصلحة لبنان العليا. لذلك كنت أعتقد أن أعضاء هذه المنظمة يجب أن لا يزيد على المائة شخص حتى لا ينغمس أعضاؤها بالانتخابات وغيرها من الأمور الثانوية. ثالثاً لقد قررت أيضاً مع ابتداء مرحلة جديدة في العلاقات الأميركية اللبنانية، أن أعمل بجهد لجمع الجالية اللبنانية في واشنطن اجتماعياً وحول قضايا وطنية، دون الخوض في التفاصيل التي هي من اختصاص اللبنانيين في لبنان. إن الخوض في تفاصيل السياسة اللبنانية سيقسم الجالية اللبنانية في اميركا التي تعكس واقع الحال في لبنان.

الفصل الثالث
التجاهل الأميركي
واتفاق دمشق الثلاثي

ولاية ريغان الثانية

لقد اعتبر الكثيرون، لا بل الاكثرية من اللبنانيين أن انسحاب أميركا من لبنان هو قرار مرحلي لأنه، بنظر هؤلاء، لا يمكن للرئيس ريغان أن يترك لبنان نهائياً قبل الانتقام للمارينز و «تظبيط» الأمور. إن عدم تنفيذ الأهداف الأميركية في لبنان يعرض مصداقية واشنطن للشكوك العربية والدولية في المدى الطويل. ومن ثم، كان يضيف هؤلاء المتفائلون، أنه بما أن لريغان أولوية تفوق القضية اللبنانية وهي إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية لولاية أخرى، فانه سيعود الى لبنان والمنطقة بتصميم أقوى لأنه الرئيس الأميركي الأول منذ دوايت إيزنهاور الذي يبدو أنه سيحكم كامل عهده الثاني. وكانت الآراء والاستقصاءات تشير الى أن ريغان سينتخب حتماً لعهد ثانٍ. وحاولت كثيراً عندما كنت أقوم بزيارة لبنان أن أبدد هذا الوهم فلم أفلح. كنت أدعى كثيراً لمآدب غداء وعشاء حيث كنت أسأل عن الموقف الأميركي. وبالرغم من أن أجوبتي كانت تحبط من عزائمهم، إلا أن القليل كان يقتنع بما كنت أقول. كان صاحب الدعوة في معظم الأحيان يأخذني جانباً بعد انتهاء الوليمة ويقول لي متسائلا: «الذي قلته هو للاستهلاك، لكن بيني وبينك متى سيعود المارينز؟ أنت سفير فهمان ومتحرك ولازم تعرف التفاصيل».

ولم يقتصر هذا التفكير على اللبنانيين وحدهم، بل كان ذلك أيضاً وجهة النظر العربية باستثناء بعضها كسوريا وليبيا. ولعل ما يشجع أصحاب هذا الرأي تصريح للرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون أشار فيه إلى أن عام ١٩٨٥، ربما كان فرصة ريغان الذهبية ليعطي الشرق الأوسط السلام الدائم. واقتناعاً بهذا الطرح، قام الملك حسين بمبادرة شجاعة بعد اتفاقه مع السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في ١١ شباط ١٩٨٥، فقصد واشنطن ليقنع جورج شولتز بالعودة إلى مساعيه الحميدة. وقام أيضاً بزيارة واشنطن عدد كبير من الملوك والرؤساء العرب بهدف إقناع شولتز بالعمل لحل مشاكل المنطقة. ولكن معظمهم اكتفى ببحث وتقوية العلاقات الثنائية مع أميركا. ومع انقضاء العام الأول من ولاية ريغان الثانية، فقد

المسؤولون العرب الأمل باعادة شولتز إلى ملعب «عملية السلام» واكتفوا بتحركات ريتشارد مورفي، مساعد الوزير لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وذلك حتى قيام الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة في خريف ١٩٨٧. ولم يخطر ببال أحد يومذاك أن ريغان وشولتز لم يلحظا أي خلل في ميزان القوى في الشرق الأوسط، ولم ينزعجا أبداً من التفوق العسكري الاسرائيلي. بالعكس لقد سعى الزعيمان إلى إقامة تفاهم استراتيجي بين واشنطن وتل أبيب وعملا لتقوية دعم بلدهما لاسرائيل. ولم تحظ الدول العربية في عهد ريغان الثاني بأي دعم عسكري يذكر.

الحالة في لبنان بدت يرثى لها. وزارة «الوحدة الوطنية» التي ترأسها رشيد كرامي ولدت ميتة رغم الآمال التي علقت عليها، ولم تستطع اللجان التي شكلتها الحكومة لمعالجة قضايا الاصلاح والمشاركة والأمن والتجنس أن تتفق حتى على العموميات. كذلك، إن فلتان الأمن في بيروت الغربية أدى الى خطف العدد الكبير من الأميركيين وغيرهم من بلدان أوروبا الغربية مما حمل تلك الدول أن تحذر رعاياها من البقاء في لبنان أو الذهاب إليه. ولم يحمل انتقال سفارات الدول الغربية إلى بيروت الشرقية وضواحيها إلى توقف هذه العمليات ضد رعايا هذه الدول.

وكان شولتز كلما التقيت به في استقبالات وزارته أو غيرها، يستوقفني ويسألني عن الرئيس الجميل. مرة يقول لي إنه وزوجته يصليان من أجل السلام في لبنان ونجاح الجميل. ومرة أخرى يقول لي إنه كان يتمنى لو كان باستطاعته أن يساعد الجميل، وهل يمكنه المساعدة دون أن تؤدي هكذا محاولة للأذى. لكنه كان دائماً يذكر أن الذين عارضوا اتفاق ١٧ أيار سيندمون لأنه من خلال ذلك الاتفاق فقط كان بالامكان إخراج اسرائيل كاملة من لبنان. وفي إحدى المناسبات في وزارة الخارجية استوقفني شولتز لمدة طويلة ربما استغرقت عدة دقائق، وعشرات المدعوين من دبلوماسيين ورسميين وصحفيين ينتظرون دورهم لمصافحته. وأشار بعد ذلك أحد الصحافيين الأصدقاء، وكان قد رآني أتكلم مع شولتز، أن لا أصدق أي عرض للمساعدة منه لأنه ـ أي شولتز ـ لا يريد أن يسمع عن منطقة الشرق الأوسط.

وكان شولتز يجتمع بموفدي الجميل أو من تطلب له السفارة اللبنانية في واشنطن اجتماعاً معه بتوصية من الرئيس الجميل. الوزير السابق إيلي سالم كان يجتمع بشولتز على

الأقل مرتين في العام عندما كان يزور واشنطن. والوزير السابق غسان تويني، اجتمع ايضاً بشولتز لينقل له وجهة نظر الجميل. ورفض مكتب شولتز بالبدء تعيين موعد للاجتماع بسماحة المغفور له الشيخ حسن خالد في ربيع ١٩٨٦ لكنه عاد واجتمع به عندما طلبت المقابلة باسم الجميل. كذلك، لقد طلب شولتز من كرامي ثلاث مرات أثناء اجتماعهما في نيويورك في أيلول ١٩٨٤، أن ينقل سلامه الى الجميل، ومرة أمام الصحافيين وشولتز يدخل المصعد مودعاً.

كنت أشعر أن شولتز كان يعطي هذه الاشارات بسبب عقدة الذنب تجاه الجميل، ولم يكن مقتنعاً أن بامكانه التأثير على ما يجري في لبنان. من جهة كان شولتز يعلم أن موافقة الجميل على ١٧ أيار كانت تلبية لتطميناته ولم تكن اقتناعاً من الجميل وحكومته بذلك الاتفاق. ومن جهة أخرى كان شولتز مقتنعاً أن سوريا ربحت الحرب، ولو مؤقتاً، وأن تأثيرها على لبنان كان مطلقاً، ومن ثم أن الكلام عن لبنان هو مضيعة للوقت. وأذكر على سبيل المثال زيارة للدكتور إيلي سالم الى واشنطن حيث رافقته للاجتماع مع شولتز. كان ذلك في شتاء ١٩٨٥. وبدأ شولتز بالكلام سائلاً عن أحوال الرئيس الجميل وأنه يحفظ الرسم الذي أهداه إياه الجميل عندما زار واشنطن في تموز ١٩٨٣ في داره. ثم نظر شولتز فجأة الى سالم وقال له بجفاء ان ليس هناك سوى نصف ساعة وقد مضى منها خمس دقائق. ومع أننا كنا نعرف سلفاً بالوقت المعطى للاجتماع، غير أن طريقة حديثه أظهرت لامبالاته لموضوع الزيارة، والذي كان الوجود الاسرائيلي في لبنان. وحدث الشيء نفسه عندما اجتمع شولتز بالجميل في خريف ١٩٨٥ في نيويورك حيث ألقى الجميل كلمة لبنان بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس للأمم المتحدة. لقد دام الاجتماع حوالي الأربعين دقيقة وكان شولتز مستمعاً معظم الوقت.

كرامي في نيويورك

ولم يقتصر التجاهل الأميركي للبنان على شولتز فقط وإنما شمل ريتشارد مورفي الذي كان قليلاً ما يزور لبنان عندما يزور المنطقة [١]. فمنذ تعيين السيد رشيد كرامي

---

١) لقد بات لبنان يعتبر «بلد عدو» لدرجة أن الادارة قررت في صيف ١٩٨٤ أن ترد على أخذ أي رهينة جديدة بضرب مدينة بعلبك (مركز رئيسي لحزب الله). وقد أكد لي ذلك أحد المسؤولين الكبار في الخارجية عندما واجهته بالموضوع. فقلت له إذا كانت القضية إرهابية فلما لا تتخلصوا من الارهابيين بدل من أن تهدموا المدينة، فأجابني بأن التصميم على قتل انسان هو جريمة بينما هدم المدينة يحلله عرف الحرب.

رئيساً للحكومة، والملاحظات الأميركية من مكتب الشرق الأوسط في الخارجية الاميركية تتوالى ضده. فالرئيس كرامي ينتمي الى جمعيةالسلام العالمية الموالية لموسكو، وهو لم يزر أميركا إلا مرة واحدة في عام ١٩٦٠، وهو لم يهنىء بالعيد الوطني في ٤ تموز ١٩٨٤، وهو يقدم الشكاوي الى مجلس الأمن ضد اسرائيل علماً منه أن واشنطن ستستعمل حق الفيتو مما يحرجها عربياً، وهو قد برر العملية الارهابية ضد السفارة الأميركية في عوكر (آب ١٩٨٤) وإلى ما ذلك.

ولما حان موعد انعقاد الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، رفض الأميركيون بالبداية تعيين موعد لاجتماع كرامي مع شولتز في نيويورك، وكان مجلس الوزراء اللبناني قد انتدب رئيس الحكومة ووزير الخارجية رشيد كرامي رئيساً لوفد لبنان، كما رافقه لتلك الاجتماعات الأستاذ نبيه بري وزير الجنوب. وقيل لي يومذاك إن ارتباطات الوزير شولتز قد حددت منذ مدة ولقد جاء طلبنا في أوائل أيلول متأخراً. لم أقبل بتلك الأسباب ورحت أعمل لتعيين موعدالاجتماع معتبراً أن تلك كانت إشارة لحساسية العلاقات بين البلدين. وحدد موعد في النهاية واجتمع الرجلان في نيويورك، وكان شولتز جافاً وغير دبلوماسي أثناء الاجتماع. وقاطع شولتز كرامي قبل أن ينهي الأخير كلامه الترحيبي، وراح يتكلم عن الارهاب مشيراً الى عملية تفجير السفارة في عوكر وتعليقات كرامي على الموضوع. قال شولتز:

«أود الحديث أولا عن أمر يسبب لنا الازعاج العميق ونعلق عليه أهمية خاصة، ألا وهو مشكلة الارهاب في العالم وبصورة خاصة في لبنان. إننا لا نشعر أن حكومة لبنان تقوم بما يتوجب عليها القيام به في هذا الشأن، لا سيما بالنسبة للالتزامات التي تقع على عاتق البلد المضيف لجهة تأمين الحماية للدبلوماسيين والبعثات والقنصلية على أراضيه. كما أن طريقة الحديث عندما يكون الموضوع عن الارهاب لها أهمية بالغة. ذلك أن القول إن هنالك ما يبرر الارهاب يشكل بالواقع دعوة لمزيد من الأعمال الارهابية وهذا ما لا يمكن قبوله. نحن منزعجون جداً من تصريحكم، ولا أعني بذلك تقديم التعزية بضحايا الارهاب، بل تعليقكم على الحادث بما يفيد أنه لا بد للمرء أن يقوم بمثل هذه الأعمال الارهابية عندما

لا تروق له سياسة إحدى الدول. لا يمكن أن نقبل بمثل هذا المنطق ولا يمكن تبرير الارهاب بأي شكل من الأشكال».

كان جواب كرامي سلساً ودبلوماسياً وأشار إلى «أن مساعدة لبنان لمعالجة جذور الارهاب تريح الجميع». وطلب مساعدة أميركية لتحقيق الانسحاب الاسرائيلي من كل الجنوب، من خلال آلية اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٨. ولأن لبنان عضو في جامعة الدول العربية فليس «باستطاعتنا أن نقوم بأي اتصال مباشر حتى على الصعيد العسكري مع إسرائيل». واقترح كرامي أن يكون اللقاء اللبناني الاسرائيلي في مبنى واحد لكن في غرف أو طوابق مختلفة، ويمكن «لأصدقاء مثل ريتشارد مورفي أن يقوموا بدور الوسيط». وطلب كرامي من شولتز «صاحب الشخصية الفذة والضمير الحي» أن يكون من صانعي السلام في الشرق الأوسط لأنه ليس هناك مبرر لموقف أميركا اللامبالي.

وبعد أن كرر شولتز رفضه لمنطق تبرير الارهاب وإشارته إلى أن أميركا قد أهرقت الكثيرمن «الدم والمال والجهود والمعنويات في لبنان دون جدوى لغاية الآن»، وتشديده على أنه لن يكون هناك حل لأزمة المنطقة دون الجلوس الى طاولة واحدة مع الاسرائيليين، وافق على المساعدة لبدء الحوار بين لبنان وإسرائيل، لكنه أصرّ أنه يتوجب على العسكريين العمل معاً لمحاولة معالجة كافة المشاكل في مرحلة من مراحل اللعبة.

وأشار شولتز إلى أنه عارض منذ البداية الاجتياح الاسرائيلي للبنان، لكنه لن يقبل أبداً أن يستعمل جنوب لبنان لشن هجومات على شمالي إسرائيل. وشدد شولتز على:

«أن القوات السورية لا مكان لها في لبنان وكذلك الأمر بالنسبة للقوات الاسرائيلية، وإن كان هناك فارق بين الوجودين. لا يجب أن تكون بلادكم محتلة، وهمنا أن نرى حكومة مركزية قوية وأن نرى لبنان مشرقاً ومزدهراً.

وأضاف شولتز أن:

هناك رغبة لا شك فيها واستعداداً لدى إسرائيل للانسحاب من لبنان، ويجب أن تأخذوا ذلك بعين الاعتبار، وأن تترجم القناعات على صعيد العقل الى أعمال جريئة. . .

وعاد شولتز إلى التنويه بأهمية السلام في لبنان لاستقرار المنطقة:

لنا توجه قوي نحو مساعدة لبنان وتأمين استقرار أوفر في الشرق الأوسط. إن تحقيق الأمن في لبنان وفي إسرائيل إنطلاقاً من لبنان يشكل مساهمة كبيرة لتأمين الاستقرار في الشرق الأوسط».

ورداً على سؤال من الوزير نبيه بري، الذي كان يجلس مستمعاً معظم الوقت، عن سبب تغيير إسرائيل لسياستها للانسحاب المتزامن مع سوريا، قال شولتز «إن إسرائيل قد عدلت موقفها من ناحية الانسحاب المتزامن مع القوات السورية، بسبب تدهور الوضع في الجنوب اللبناني ونتائج الانتخابات الاسرائيلية التي أتت بعدد أكبر من النواب الذين يؤيدون السياسة الجديدة». وانتهى الاجتماع بوعد من شولتز على أن مورفي سيجتمع بالوفد اللبناني مرة ثانية وسيقوم ببذل الجهد لتحقيق انسحاب إسرائيلي من الجنوب اللبناني.

وكانت نتيجة زيارة كرامي الى نيويورك واجتماعاته مع الوزير شولتز والأمين العام للأمم المتحدة بيريز دي كويار، أن وافق على إجراء محادثات عسكرية مع اسرائيل»[٢]. وبينما أعلن لبنان أن المحادثات ستكون برعاية الأمم المتحدة وعلى أساس إتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٨، أصرّت إسرائيل على أن تلك المحادثات هي استكمال للحوار الذي أدى الى اتفاق ١٧ أيار، الملغى فقط من جانب لبنان. وعرفت تلك الجلسات بـ «مفاوضات الناقورة» لأنها كانت تعقد في مركز قيادة القوات الدولية «اليونيفيل»[٣] في بلدة الناقورة في جنوب لبنان.

ومن الصعب الانتقال من زيارة كرامي وبري الى نيويورك دون أن أذكر بعض الوقائع الملفتة التي رافقت الزيارة.

أولا علاقتي الشخصية مع كرامي. لقد طلبت من الأمين العام للخارجية السفير

---

(٢) يذكر بان الغاء اتفاق ١٧ ايار اقترن بدعوة حكومة الوزان الى اجراء مفاوضات عسكرية بين لبنان واسرائيل من اجل انسحاب اسرائيلي كامل من لبنان. وتكررت هذه الدعوة في البيان الوزاري لحكومة كرامي في ايار ١٩٨٤.

UNIFIL is United Nations Interim Forces in Lebanon.(٣)

فؤاد الترك أن يصدر لي أمر مهمة استقبال الرئيس كرامي في نيويورك والاشتراك معه في المحادثات اللبنانية الأميركية وكان جواب الترك: «إذهب إلى نيويورك وضبط علاقاتك مع كرامي وسيصدر أمر المهمة لاحقاً».

وقصدت نيويورك لملاقاة الوفد اللبناني بالتنسيق مع الزميل والصديق السفير رشيد فاخوري الذي توفاه الله بعد بلوغه سن التقاعد (حزيران ١٩٨٩) بوقت قصير. واستقليت مع فاخوري الليموزين نرافق الرئيس كرامي والوزير بري، وسررت لاشادة كرامي بالتقارير التي كنت أرسلها إلى الخارجية. ووصلنا الفندق وكان هناك عدد من اللبنانيين الذين جاءوا ليرحبوا بأركان الوفد. أحدهم قال منافقاً لكرامي ان «إذاعات وتلفزيونات أميركا ما زالت منذ الصباح تعلن عن قدوم دولته». وقبل أن نترك جميعاً الرئيس كرامي، اختليت به على حدة وسألته عمايريدني أن أفعل من حيث اشتراكي بمحادثات الوفد، وحضوري إلقائه لكلمة لبنان في الجمعية العامة. فأشار إليّ أنه من الأحسن أن أعود إلى واشنطن حيث يمكنني سماع خطابه على التلفزيون. فابتسمت مشيراً إلى أن ذلك لن يحدث، فرد فوراً «وماذا عن الجرائد؟» ولما أجبته بالنفي، وعدني أن يرسل خطابه بالبريد.

لقد تعجبت من جواب كرامي لي وهو صاحب اللياقات والحكمة. سيجتمع كرامي بشولتز دون أن يكون سفير لبنان لدى واشنطن موجوداً معه، وهذا مغاير للبروتوكول. كنت أعرف أن ثمّة ضغوطاً تمارس عليه، وربما اراد نقلي من واشنطن ولذلك لم أخبره عن المآخذ الأميركية عنه لأنه قد لا يصدقني. بالاضافة إلى ذلك، سيرافقه إلى أجتماعه مع شولتز كل من الوزير بري والسفيرين فاخوري ومكاوي[٤]، وجميعهم من الطائفة الاسلامية. كنت متأكداً أن وقع قرار كرامي السياسي لن يكون جيداً في بيروت أو واشنطن. وانتشر الخبر بسرعة إما مني شخصياً أو من الذين سرّوا لقرار كرامي، ووصل الخبر إلى بيروت بواسطة وكالة الأنباء المركزية. واستيقظت صباح اليوم التالي باكراً على صوت السفير خليل مكاوي ينقل إليّ هاتفياً تمنيات وتعليمات الرئيس كرامي أن أبقى في نيويورك للاشتراك في الاجتماعات مع الجانب الأميركي.

---

(٤) كان السفير خليل مكاوي يومذاك مديراً للشؤون السياسية في وزارة الخارجية والمغتربين.

واجتمعت لاحقاً بكرامي وبقيت معه أكثر من ساعة أوجز له الموقف الأميركي من المواضيع المشتركة بين البلدين. وقدمت له تقريراً خطياً عن تلك القضايا(٥)، وكان ذلك نادر الحصول لأن التحضير للاجتماعات في معظم الأحيان كان شفهياً أو تكتب بعض النقاط على ورقة صغيرة. وسرّ الرئيس كرامي بالتقرير وشعرت أن الأمور فيما بيننا قد تحسنت.

لكن شعوري لم يكن بمحله. فقبل انتهاء الزيارة بيوم واحد إتصل بي السفير فاخوري وطلب مني زيارته. وعند وصولي إلى مكتبه أقفل الباب وكانت القهوة حاضرة، وقال لي همساً إنه لم ولن يقوم بأي عمل يسيء إلى علاقات الزمالة بيننا، والتي كانت بالفعل مثالية في التنسيق. واستحلفني أن لا أنقل لأحد ما سيقوله لي، وتابع قائلاً ان كرامي طلب منه أن يسأل الأميركيين تعيين موعد للاجتماع بالرئيس ريغان. ولما رفض فاخوري الاتصال بوزارة الخارجية الأميركية، طلب منه كرامي أن يتصل بالبعثة الأميركية للأمم المتحدة. وبالفعل إتصل فاخوري بأحد دبلوماسيي البعثة الأميركية الذي سأله، والكلام هنا لفاخوري، إذا ما أعلم سفير لبنان في واشنطن بالأمر. وختم فاخوري كلامه يستحلفني مرة أخرى أن لا أذكرهذا لأحد.

وقصدت فوراً فندق الرئيس كرامي نادماً على انني لم أذكر له حقيقة الشعور الأميركي تجاهه. كنت سأحاول إقناعه بسحب طلبه ليس فقط بسبب علاقاته غير الودية مع الأميركيين، بل أيضاً لأنه من المستحيل أن يجتمع ريغان برئيس حكومة من دون إعداد مسبق يزيد على الشهر. لكنني لم ألتق بكرامي وقيل لي إنه في الأمم المتحدة يعقد مؤتمراً صحفياً.

وتوجهت الى الفندق الذي أنزل فيه حيث وجدت رسالة من ريتشارد مورفي يطلب فيها أن أتصل به. كان مورفي يقيم في نيويورك ليرافق شولتز في اجتماعاته بمسؤولي المنطقة التي يشرف مورفي على سياستها، وليقوم بنفسه وعلى حدة بالاجتماع بهؤلاء المسؤولين. واتصلت بمورفي الذي كان في اجتماع خارج مكتبه. وكنت في الغرفة أنتظر مكالمة مورفي حين دخل علي مراسل لجريدة لبنانية الذي فاجأني بقوله بأن «مونشات» جريدته غداً: «كرامي في واشنطن للاجتماع بريغان». وطلبت منه أن يتمهل بالاتصال

(٥) وثيقة رقم١، صفحة ٢٦٣

بجريدته بانتظار رد مورفي على مكالمتي، لكن الوقت كان قد تأخر وسيتصلون به من بيروت في أي لحظة، وأخبرني قبل أن يترك غرفتي أن السفير كلوفيس مقصود أعلمه أن هناك ٩٠ بالماية من الحظ في أن الزيارة ستتم.

وكان السيد كلوفيس مقصود مندوب مراقب للجامعة العربية لدى الأمم المتحدة ومدير مكتبها الاعلامي في واشنطن، وزوجته هالة سلام إبنة شقيقة كرامي، قد أحاطا برئيس الحكومة منذ وصوله الى نيويورك. لقدفهمت فيما بعد ان مقصود رتب المؤتمر الصحفي لكرامي عندما «علم» أن الأخير سيكون في واشنطن في اليوم التالي ليفسح المجال له للاعلان عن زيارته.

وأعلمني مقصود شخصيا أن الوزير بري اعتقد أن الاجتماع قد رتب بواسطة الدكتور فؤاد عجمي والسيدة جوديث كيبير بالاتفاق مع جوفري كامب المسؤول عن الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي وقتذاك.

واتصل بي مورفي فور رجوعه من اجتماعه مشيراً الى أنه فوجىء بطلب الزيارة وسألني من هو صاحب الفكرة. وتمنيت عليه أن يعمل لترتيب الموعد حتى لو كان ذلك لأخذ الصورة لأن الخبر قد اذيع. فرد مورفي قائلا لي إنه متأكد أنني أعرف استحالة ترتيب هكذا اجتماع خلال وقت قصير، وفي فترة لا يجتمع ريغان بأحد من زوار الأمم المتحدة وإلا عليه أن يجتمع بكل الزوار(٦). وطلب مني مورفي أن انتظر مكالمة أخرى منه بعد أن يتصل بواشنطن للاستفسار. وبالفعل اتصل بي مورفي مجدداً بعد حوالي عشر دقائق وهذه المرة طلب مني رسمياً أن أعلم كرامي أنه من غير المعقول أن يُلبى طلبه، خاصة وأن ريغان كان قد ترك الى كامب دايفيد لقضاء عطلة الأسبوع. واقترحت على مورفي أن تذهب الرسالة الى كرامي من خلال الفاخوري، فرفض مورفي مشددا على أن الاتصالات بين البلدين تقوم بين السفارتين في بيروت وواشنطن.

وقصدت الرئيس كرامي في فندقه واجتمعت به لمدة طويلة ونقلت اليه رسالة مورفي، وتكلمنا عن أميركا وسياستها وعلى مآخذها عليه، واتفقنا أن أكتب له حتى

(٦)لقد زار رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل نيويورك مرتين في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ مترئساً وفد لبنان الى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، واقتصرت إجتماعاته مع الأميركيين على الوزير جورج شولتز ومعاونيه في نيويورك

أكثر من الأول. يمكنني أن أقول إن علاقاتي معه لغاية اغتياله بقيت جيدة وكنت ألتقي به كلما زرت لبنان حيث كنت أذهب برفقة صديقه الرئيس رينيه معوض الذي اغتيل ايضافيما بعد.

***

وأحدثت زيارة الوزير بري الى نيويورك اهتماماً من العديد من الصحافيين والاسرائيليين. وبينما اتصل بي الكثيرون من الصحافيين يطلبون مقابلة بري، رابط ديفيد كيمخي، أمين عام وزارة الخارجية الاسرائيلية وقتذاك في صالونات الفندق يطلب من زوار الوزير أن يرتبوا له اجتماعاً معه للتنسيق في أمر انسحابهم من الجنوب برمته. وحدث ليلة أن كيمخي كان يرابط في صالون الفندق برفقة الصحافية الأميركية لالي ويميث إبنة كاثرين غراهام صاحبة جريدة «الواشنطن بوست» ومجلة «النيوزويك»، عندما خرج من المصعد الامين عام السابق للجامعة العربية الشاذلي القليبي وبرفقته كلوفيس مقصود بعد انتهاء اجتماعه بكرامي وبري. ولما رأى الاثنان السيدة ويميث توجها اليها وبعد تقبيلها سلّما على كيمخي الذي عرّف عن نفسه فهرب الاثنان باتجاه الباب الخارجي.

أحد الصحافيين الكبار الذي أراد مقابلة الوزير بري كان دايفيد إغناطيوس، وكان يعمل يومذاك مع الـ «وول ستريت جورنال». ودخلت مع إغناطيوس الى غرفة الوزير وبعد التعريف قمت لمغادرة الغرفة فاستبقاني الوزير بري قائلا إنه ليس هناك من أسرار. وكان سؤال إغناطيوس الأول بالشكل التالي: «ياسيدي الوزير، أنتم اللبنانيين وحضرتكم بالأخص، تريدون انسحاب الاسرائيليين من الجنوب. الإسرائيليون يثقون بشخصكم وقيادتكم ويبغون التنسيق معكم، وهم مستعدون للإنسحاب من كل الجنوب. فلماذا لا تجتمع معهم؟ دايفيد كيمخي هنا في الفندق ومستعد أن يأتي الآن للاجتماع معكم؟ هل رفضكم للاجتماع يعني أن الجنوب ليس بالغالي عليكم؟» كان بري اثناء السؤال يحرك قدميه ويديه ورأسه وكأنه لم يكن يتوقع أن يطرح عليه هذا السؤال أو أنه كان ينتظر وهو بفارغ الصبر الاجابة عليه فكان رده مباشراً: «إن إسرائيل تريد الانسحاب من الجنوب تحت وطأة المقاومة الوطنية وليس بسبب حبها لنا. أنا لا أثق بالاسرائيليين. أتعتقد أنني مجنون حتى أجتمع معهم، وهل غاب عليك ما حلّ

بالموارنة من جراء تعاونهم مع الاسرائيليين». لقد علمت فيما بعد أن لالي ويميث حاولت أن تقنع بري بالاجتماع مع كيمخي وفشلت.

مفاوضات الناقورة والانسحاب الاسرائيلي

وابتدأت مفاوضات الناقورة وحاور وفدان عسكريان لبناني وإسرائيلي بعضهما دون نتيجة. وتجنب الأميركيون الدخول المباشر في المفاوضات لأن «إمكانية النجاح لم تتوفر». لكنهم ساهموا الى حد بعيد في تحريكها.

كان الأميركيون يشددون بطلب من الاسرائيليين على «ضمانات سورية» لأي اتفاق بين إسرائيل ولبنان. وشدد الأميركيون أيضاً وبطلب من الاسرائيليين على أن يعطى جيش لبنان الجنوبي دوراً مماثلا للدور الذي أعطى له في اتفاق ١٧ أيار. وقيل لنا يومذاك إن دور الجيش اللبناني «قابل للتوسع خاصة إذا برهن عن قدرته على السيطرة على الأوضاع الأمنية في الضاحية الجنوبية من بيروت والطريق الساحلي الذي يصل بيروت بالجنوب اللبناني».

ولأنني لم أكن مطمئناً لمجرى المفاوضات، كتبت الى رئيس الجمهورية في ٢١ تشرين الثاني مقترحاً أن تأخذ الرئاسة منحى في هذه المفاوضات، لأن مصادري الخاصة أعلمتني:

«أن القيادة الاسرائيلية تعتبر أن انسحاب الجيش الاسرائيلي سيؤدي الى تعزيز الحكومة المركزية وبالتالي دعم سلطة الرئيس الجميل، الذي اختار التحالف مع سوريا على حساب إسرائيل. لذلك فانه قد يكون من الافضل لاسرائيل السعي الى وسائل أو طرق أخرى بغية تحقيق أهدافها بالانسحاب وضمان أمنها، دون أن يتمكن الرئيس اللبناني من تحقيق أي مكاسب.

من ناحية أخرى إن إسرائيل قادرة عسكريا على مواصلة احتلالها بانتظار توفر ظروف أكثر ملاءمة لتحقيق مشاريعها، إذ أن قواتها في لبنان أصبحت تتألف في معظمها من القوات النظامية، أي غير الاحتياطيين.

على ضوء ما تقدم، وبسبب عدم وضوح نوايا القيادة الاسرائيلية، قد يكون من

الحكمة تحاشي مسؤولية المواجهة مباشرة مع اسرائيل، بحيث يصبح مركز الرئاسة في الميزان كلياً، والافساح في المجال لأطراف حكومية أخرى للمشاركة في تحمل عبء المرحلة. وفي مطلق الأحوال يجب توفير الدعم السوري والاجماع الداخلي والعربي لكل خطوة أو قرار يتخذه الحكم».

وأشرت في برقية كتبتها الى الخارجية في ٢٨ تشرين الثاني، الى أن الأميركيين يشددون على أن إسرائيل عازمة بجدية على الانسحاب ولكنها في نفس الوقت:

«تعتبر أن الانسحاب ليس هدفاً بحد ذاته وأن عملية المفاوضات يجب أن تثمر عن ترتيبات أمنية مقبولة على الصعيدين العسكري والمعنوي، بحيث لا تظهر إسرائيل في وضع المهزوم فيكون ذلك حافزاً ومشجعاً للمتصلبين في الجانب العربي على مواصلة الضغط العسكري عليها. ويضيف بعض المسؤولين الأميركيين أن إسرائيل لم تسقط من حساباتها إمكانية تحقيق إنسحاب جزئي مع تحقيق ترتيبات منفردة، تعتمد فيها على جيش لبنان الجنوبي (المدعوم من إسرائيل) وعناصر الأمن والجيش الاسرائيلي إذا ما وصلت المفاوضات الى طريق مسدود. وفي هذا الاطار ينصح المسؤولون الحكومة اللبنانية بالتحسب لأسوأ الاحتمالات تحاشياً لتكرار أزمة الجبل في أيلول ١٩٨٣، وذلك بالمباشرة فوراً باتخاذ الترتيبات الضرورية مع الأمم المتحدة بغية نشر القوات الدولية (اليونيفيل) في المناطق التي تخليها إسرائيل إذا قررت تحقيق انسحاب جزئي، خاصة إذا تعذر وصول الجيش اللبناني الى تلك المناطق».

وعدت الى الكتابة عن مفاوضات الناقورة في ١٣ كانون الأول مستنداً الى مصادر خاصة منبهاً الى أن هذه المعلومات لم تتأكد من مصادر رسمية:

«أولا: إن محادثات الناقورة لن تؤدي الى اتفاق على ترتيبات أمنية بين لبنان وإسرائيل وذلك (١) لأن انسحاب إسرائيل من لبنان يضعها في مواجهة الانسحاب الثاني الأكثر أهمية وهو الضفة الغربية وغزة. (٢) لأن انسحاباً كلياً دون الحصول على ضمانات سورية ولبنانية حاسمة وهي غير متوفرة حالياً، يضع مناطق إسرائيل الشمالية تحت وطأة التهديد مجدداً.

(٣) لأنه ليس لسوريا مصلحة في إعطاء إسرائيل ضمانات لأمن مناطقها الشمالية، وأن إنسحاباً إسرائيلياً كاملا قد يعطي المنظمة والأردن التبرير لبدء المحادثات مع إسرائيل. كذلك إن الانسحاب الكامل قد يعني ضرورة وفاء سوريا بتعهدها بالانسحاب من لبنان وبالتالي يحرمها من ورقة مهمة في سياسة المنطقة. ويعتبر السوريون أن إسرائيل مضطرة للانسحاب عاجلا أم آجلا دون شروط وتحت وطأة المقاومة، ومن ثم لا داع لتقديم أي تنازلات أو ضمانات.

ثانياً: ترى هذه المصادر أن أكثر من طرف واحد يرى له مصلحة في انسحاب إسرائيلي جزئي وذلك للأسباب التالية: (١) أن ذلك يعفي إسرائيل من مواجهة الاستحقاق الاقليمي ويعطيها المبرر لعدم التجاوب مع المساعي الدولية، في حين يرفض لبنان شروطها «العادلة» أمام الرأي العام الأميركي والدولي. (٢) أن إسرائيل غير قادرة حالياً على إقامة علاقات مع الشيعة وتخشى ارتباط قوى الضاحية الجنوبية من بيروت مع قوى الجنوب إذا حصل الانسحاب الكلي من دون الضمانات. (٣) إن الانسحاب الجزئي يحافظ على وضع سوريا كدولة مواجهة ويحمل إسرائيل تردي الأوضاع في الجنوب. (٤) إن هكذا انسحاب يبقي الوجود الاسرائيلي في لبنان، ويسمح لبعض الفرقاء اللبنانيين خاصة المسيحيين والدروز بالحفاظ على دورهما في لعبة التوازن الداخلي والاقليمي».

وتوقفت محادثات الناقورة، ووضعت إسرائيل مسؤولية الفشل على لبنان وسوريا لأنهما لم يعطيا الضمانات اللازمة لتسهيل انسحابها. واتهمت واشنطن سوريا بعرقلة توسيع رقعة وجود اليونيفيل في الجنوب. وكنت قد كتبت الى بيروت في ٢٤ كانون الثاني ١٩٨٥ عشية انتهاء المفاوضات وانسحاب إسرائيل من صيدا، أعلم الحكومة اللبنانية ما تبلغت من مصدر خاص موثوق ما يلي:

«(١) إن اسرائيل لا ترى لها مصلحة عملية وفعلية في نجاح مفاوضات الناقورة وأنها تعتقد أن الحكومة اللبنانية غير قادرة على تنفيذ التزاماتها في أي اتفاق. إن إسرائيل تعتزم تنفيذ خطتها بالانسحاب بمعزل عن أي

دور للجانب اللبناني، وهي ترى أن الميليشيات اللبنانية المختلفة قادرة على عرقلة تقدم الجيش اللبناني جنوباً، إذا حاول التحرك باتجاه المناطق التي تنسحب منها إسرائيل.

٢) إن لدى إسرائيل خطة أولية جاهزة أعدتها قيادة جيشها للانسحاب من الجنوب. وهي تقضي بمباشرة تنفيذ المرحلة الثانية في ٩ نيسان والمرحلة الثالثة خلال حزيران المقبل. وان الانسحاب بموجب هذه الخطة لا يعني خروج القوات الاسرائيلية كلياً من لبنان إنما هو يعني قراراً بالبقاء في منطقة الجنرال لحد الموسعة شمالا بعمق ١٢ الى ١٥ ميلا داخل الأراضي اللبنانية.

٣) تعتبر إسرائيل أن بامكانها مواجهة أي تهديدات عسكرية من الأراضي اللبنانية ضد مناطقها الشمالية، سواء كانت من نوع القصف بالكاتيوشا أو هجمات مباشرة وذلك باعتماد سياسة الأراضي المحروقة التي تقضي بتدمير مصادر الهجمات كلياً. وترى أوساط الجيش الاسرائيلي أن قدرتها وفعاليتها بالرد تصبح أقوى في حال انسحاب قواتها الى داخل اسرائيل».

وهكذا كان وانسحبت إسرائيل من معظم الجنوب، وبقيت في منطقة جيش لبنان الجنوبي الموسعة لغاية جزين وتلال شرقي صيدا.

وإن لم يكترث شولتز للنتائج، كانت مفاوضات الناقورة خيبة أمل لمكتب الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأميركية. بالرغم من إعطاء شولتز الضوء الأخضر لمورفي لأن يدعم المفاوضات المذكورة من خلال الأمم المتحدة، إلا أنه لم يقتنع يوماً بامكانية نجاحها. إن سوريا باعتقاد شولتز لم ترد للمفاوضات النجاح، لأن إمكانية الانسحاب الاسرائيلي بدون اتفاق، يقوّي النفوذ السوري ليس فقط في لبنان، بل أيضاً في المنطقة. إن جورج شولتز كان يلتزم بمساعدة لبنان من خلال شرعيته وعندما كان يطلب منه ذلك، من دون أن يضع رصيده الشخصي على المحك.

● الجنوب اللبناني في واشنطن

كان معظم نشاطي السياسي في تلك الفترة يدور حول الجنوب. وقد ألقيت

محاضرات عديدة في مدن كثيرة من الولايات المتحدة، وواجهت معارضة الكثيرين من أبناء الجالية الذين يعتبرون سوريا أساس المشكلة اللبنانية. وتكلمت عن الموضوع للعديد من الصحافيين والأكاديميين ومراكز الدراسات إضافة الى الاجتماعات المكثفة مع المسؤولين في الادارة. وتختصر مقاطع من مقالة نشرتها في ٦ شباط ١٩٨٥ في جريدة «الواشنطن بوست» النقاط الرئيسية لمحور نشاطنا في ذلك الوقت:

«ليس هناك من قضية توحد اللبنانيين أكثر من الانسحاب الاسرائيلي من لبنان. إن رئيس الجمهورية، حكومة الوحدة الوطنية، ومجلس النواب، والشخصيات السياسية والشعب اللبناني جميعهم يريدون انسحاباً إسرائيلياً فورياً وكاملا.

إن رفض إسرائيل أن تعطي جدولا لانسحابها من لبنان قد يعني أنها لن تنسحب بصورة كاملة منه. كذلك إن انسحاباً جزئياً دون جدول قد يكون مماثلا لانسحابها من الجبل في أيلول ١٩٨٣ وقد يصدر عنه نفس النتائج سواء من حيث عرقلة تقوية الدولة اللبنانية أو من حيث الابقاء على الجماعات المحلية التي تعتمد على اسرائيل لمحاربة السلطة اللبنانية المركزية.

كذلك إن لبنان مستمر بالطلب من قوات الأمم المتحدة أن تسهل الانسحاب الاسرائيلي من لبنان وأن تساعد الحكومة اللبنانية كي تفرض سلطتها على الأراضي التي تنسحب منها إسرائيل. إن لبنان لن يقبل، وكذلك الأمم المتحدة، أن تصبح القوات الدولية غطاء للاحتلال الاسرائيلي للجزء الجنوبي من لبنان. لن نقبل أن تفصل القوات هذه بين شعب لبنان وأرضه. إن تلك القوات يجب أن تسرّع الانسحاب ولا تمنعه.

منذ الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ واسرائيل تحاول إضعاف الحكومة والجيش في لبنان بمحاولتها التوصل الى ترتيبات خاصة مع الفرقاء المختلفين. إنه باستطاعة الحكومة المركزية وحدها تأمين ما يحتاج اليه الجنوب اللبناني، لأن تلك المنطقة من لبنان ليست مشابهة لصحراء

سيناء أو هضبة الجولان بسبب اكتظاظها بالسكان الذين يحتاجون الى خدمات اجتماعية واقتصادية وإدارية. لم يستطع الجيش الاسرائيلي ولن يستطع «جيش لبنان الجنوبي» أن يؤمن المصلحة الاسرائيلية أو مصلحة سكان الجنوب. إن فكرة إنشاء حزام أمني لن تقوم بالواجب لأن عدم وجود حكومة قوية في الجنوب سيسمح باستيراد أنواع السلاح المختلفة التي قد تستعمل ضد إسرائيل على بعد يفوق عمق الحزام الأمني.

إن إسرائيل وجدت أن حكومة مستقرة وقوية على حدودها مع سوريا والأردن ومصر هو في مصلحة أمنها؛ فلماذا لا تساهم بهكذا عمل على الحدود اللبنانية».

وبقي محور النشاط الأساسي في السفارة متمحوراً حول الجنوب لمدة سنتين على الأقل. إن ابتداء حرب المخيمات بين حركة أمل الشيعية والفلسطينيين، زادت من اقتناع الكثيرين بأن حل قضية الجنوب هو محطة أساسية لحل الازمة اللبنانية. وأعطيت في ٣ أيار ١٩٨٥ مقابلة لجريدة عربية أسبوعية «صدى الوطن» والتي تصدر في مدينة ديترويت الأميركية، أشدد على أن الجنوب هو مفتاح السلام اللبناني، والانسحاب الاسرائيلي فرضته فقط عمليات المقاومة اللبنانية.

«إن الأهداف التي احتلت من أجلها إسرائيل لبنان قد تغيرت بتغير الوزارة الاسرائيلية، وكذلك بسبب فشل هذه الأهداف نفسها. فمثلا لم تتمكن إسرائيل من الحصول على معاهدة سلام مع لبنان، وهذا يعتبر بالنسبة لها فشلا كبيراً تلقينا مقابله الكثير من الضربات. وكذلك فشلت إسرائيل عسكرياً وهذا هو الأهم. وطبعاً لم نحارب إسرائيل بالمدرعات والطائرات، ولكن الحرب ضد إسرائيل كانت في لبنان من خلال المقاومة الشعبية التي نجحت في مواجهة الاحتلال».

ونشرت في ١٣ تموز ١٩٨٦ وأيضاً في «الواشنطن بوست» مقالا آخر عن الجنوب اللبناني، خاصة وأن توتر الوضع هناك في تلك الفترة كان يهدد أمن لبنان والمنطقة.

«إن مشاكل الشرق الأوسط تجتمع كلها في منطقة الجنوب اللبناني. وأهم هذه المشاكل هي: الاحتلال الاسرائيلي، التطرف الديني، حرب

الخليج، حرب لبنان، الخلافات الفلسطينية وخطر حرب سورية ـ إسرائيلية.

إن الجنوب اللبناني يمثل أيضاً الجمود السياسي الذي يشمل منطقة الشرق الأوسط اليوم ويسد طريق السلام. إن مشاكل الجنوب ما برحت تنمو دون أمل في التحسن بالرغم من أن سلامة جيران لبنان مرتبط بحل الوضع الفوضوي في الجنوب. إن التاريخ الحديث يبين مدى تأثير القوى التخريبية التي تنبع من الجنوب على مسيرة السلام. ومنذ أواخر الستينات والعنف العربي الاسرائيلي مستمر وقد نتج عنه أزمات عدة بعضها جرّ المنطقة الى الحروب الصغيرة منها والكبيرة. إن القتال المستمر في الجنوب اللبناني أنتج التطرف الديني والسياسي الذي وصلت نتائجه ليس فقط الى كل لبنان وعلى الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية، بل أيضاً الى المنطقة والعالم.

إن الجنوب اللبناني هو اليوم بقعة ممزقة حتى في المقاييس اللبنانية. كذلك إن جميع الطوائف اللبنانية تسكن في جنوب لبنان وتتعايش بصعوبة. إن المشاكل الطائفية تتفاقم بسبب فقر المنطقة لأنه لم يصلها إلا القليل من الانماء الاقتصادي والاجتماعي الذي نعم به باقي لبنان قبل الحرب، وذلك بسبب استمرار الأزمة مع إسرائيل. والمأساة الأخيرة للجنوب وقعت به بسبب تحويله الى ساحة حرب بين الفلسطينيين والاسرائيليين ونتج عنها تحويل شعب الجنوب الى لاجئين في بلدهم.

إن السلام في لبنان هو عامل أساسي لسلام المنطقة. إن القوى المنشورة في كل أنحاء الجنوب والملتزمة باستعمال وسائل العنف، هي متينة وقوية بحيث لا يمكن تجاهلها. إن جنوب لبنان يجب أن يرجع الى كونه فاصلا وحاجزاً وليس فتيلا تحاول القوى الخارجية إشعاله.

إن النجاح في جنوب لبنان سيساعد في عملية السلام الاقليمية. كذلك إن استقرار الجنوب اللبناني سيساهم في تقوية احتمال السلام في المنطقة وتوحيد لبنان. فبالرغم من أن المشاكل اللبنانية لا تقتصر على الاحتلال

الاسرائيلي، فإن الحرب في لبنان ابتدأت مع إزدياد العنف العربي ـ الاسرائيلي في جنوب لبنان. كذلك يجب أن لا ننسى أن الشعب اللبناني في الجنوب دفع غالياً بالدم والتهجير والفقر، بسبب عدم الاستقرار الذي سببه تقاتل الآخرين على أرضه، وأنهم يستحقون العيش بسلام.

لقد حاولت إسرائيل بجميع الوسائل أن تعيد الاستقرار الى شمالها دون نتيجة. تبقى وسيلة واحدة لم تجربها: تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥. إن عودة الدولة اللبنانية الى الجنوب بمساعدة قوات الأمم المتحدة، سينال دعماً واحتراماً أكثر من الميليشيا التي أوجدتها إسرائيل للدفاع عن مناطق حدودها الشمالية».

خلافات الشرقية واتفاق دمشق الثلاثي

وكانت انتفاضة بيروت الشرقية في الثاني من آذار ١٩٨٥ خيبة أمل أخرى للأميركيين، وحافزاً آخر لاقتناعهم بعدم قدرتهم على لعب دور إيجابي من خلال معطيات تلك الفترة، فزادوا في لامبالاتهم بلبنان.

إن انتفاضة الشرقية أضعفت رئاسة الجمهورية اللبنانية التي كانت تعتمد الى حد بعيد في بقائها وقوتها على الدعم المسيحي. لقد هللت المنطقة الشرقية للانتفاضة لأنها اعتبرت أن معاكسة الرئيس أمين الجميل لسياسة أخيه بشير خاصة في علاقته مع الاسرائيليين، أوصلت البلد الى تلك الحالة التي تستوجب حضور نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام الى بكفيا للمساعدة في حل القضايا العالقة بين قيادات البلد. غير أن الذي حدث فيما بعد من انتفاضة ثانية الى اتفاق دمشق الثلاثي، يعطي صورة عن الصراع على السلطة ضمن المدرسة الواحدة. إن الفراغ الذي حدث بوفاة الشيخ بيار الجميل في آب ١٩٨٤ لم يملأ كما اعتقد الرئيس أمين الجميل بوجود الدكتور إيلي كرامة برئاسة الكتائب والدكتور فؤاد أبو ناضر بقيادة القوات اللبنانية. لقد اتهم أمين الجميل «باحتكار القرار المسيحي وبيع لبنان لسوريا» وفي أقل من ستة أشهر استطاع إيلي حبيقة أن يحكم قبضته سياسياً وعسكرياً على مناطق بيروت الشرقية، وأن يوقع مع

السيدين نبيه بري ووليد جنبلاط إتفاقاً في دمشق أجمعت القيادات المسيحية على رفضه.

***

في بداية الأحداث كان هناك الشيخ أمين في المتن وكان الشيخ بشير في الاشرفية، وتبعاً في باقي مناطق بيروت الشرقية. وبالرغم من عدم بروز الخلاف الى خارج حلقة القيادة الكتائبية، إلا أن المقربين من الشيخين كانوا يعرفون مدى اختلاف وجهات النظر بينهما. إن انتقاد الشيخ أمين لحوادث إهدن في حزيران ١٩٧٨ وللقضاء على ميليشيا حزب الأحرار في تموز ١٩٨٠ لم يكن توزيعاً للأدوار أراده الشيخ بيار، بل كان خلافاً على الخلافة والسياسة وطريقة العمل. ومع تدرج القوات الى مدرسة تختلف في تعاليمها وطرق عملها عن حزب الكتائب، كان يزداد انتقاد القوات للقيادات التقليدية في الحزب ومن ضمنهم الشيخ أمين، لأنهم كانوا يخشونه أن يرث القيادة.

لقد حدث أن كنت في لبنان في إجازة، يوم أنهى الشيخ بشير نمور الأحرار (٧/ ٧/ ١٩٨٠). وكنت بعد حوالي ثلاثة أيام معه في غداء حضره قادة الوحدات التي ساهمت في الهجوم على مراكز الأحرار، ولم أكن أعرف أحداً منهم. وبعد الغداء تقدم منه اثنان من هؤلاء المساعدين، وتكلم أحدهما مقترحاً أن المهمة المقبلة يجب أن تكون في المتن، حيث أن قوة الشيخ أمين العسكرية هي في مساعديه. والتفت إليّ بشير وقاطعه مشدداً على أن المتن كتائبي وليست هناك حاجة للقيام بأي عمل عسكري. وبعد انصرافهما نظر بشير إليّ مستفسراً: «خفت على عادل؟!» (الاشارة هنا الى أخي الذي كان أحد مساعدي الشيخ أمين في منطقة المتن الشمالي)، فأجبته حالا إن المنافسة مع أخيه يجب أن لا تحرج الكتائبيين بالزامهم الخيار بينهما.

واستشهد الشيخ بشير، وانتخب الشيخ أمين رئيساً للجمهورية بتأييد من الكتائب والقوات. وما لبث الشيخ أمين الذي وعد القوات باكمال «المسيرة» أن استبعد من دائرته معظم قادة القوات وأنصارهم. وبالرغم من أن الجميع كان يعلم أن بشير كان يريد حل القوات، وتحويلها الى حرس وطني أو إلحاقها بالجيش اللبناني، إلا أن الرئيس أمين الجميل لم يستطع أن يغير حتى القليل في القوات، رغم محاولاته لذلك. لقد ضغط الحزب الذي كان بمعظمه يوالي رئيس الجمهورية على الشيخ بيار لوضع يد الحزب على القوات من خلال انتقال مسؤولية بيت المال (الصندوق الوطني) من القوات الى

الحزب. وقبل الشيخ بيار بالبدء بالاقتراح، لكنه عاد وتراجع عنه بعد أن تحداه البعض من قيادة القوات عن سبب قبوله أن يكون الصندوق في السابق بمعية بشير، وليس معهم اليوم. لقد وقع الشيخ بيار بين سندان أمين ومطرقة بشير حتى بعد غياب الأخير. لقد كان الشيخ أمين إبنه، وشباب القوات أبناء بشير الذي حقق الكثير من أحلام الشيخ بيار. وترك الشيخ بيار مؤسسة القوات على حالتها كما لو كان بشير ما زال حياً، وذلك برغم وصول كتائبي الى رئاسة الدولة وبرغم التصريحات والتحركات التي كان يقوم بها قائد القوات وقتذاك، المهندس فادي فرام، والتي كانت تتعارض ليس فقط مع سياسة الحكم، ولكن مع مواقف وسياسة الشيخ بيار. ربما ذلك يعود الى اعتقاد الأخير أن الكلمة الفصل هي بالنهاية له، أو هكذا اقتنع الشيخ بيار.

وتوفي الشيخ بيار في أواخر آب ١٩٨٤ وخلفه برئاسة الحزب نائبه الدكتور إيلي كرامة، وانتخب نائب البترون الدكتور جورج سعادة نائباً للرئيس وكان ذلك بمساندة ودعم الرئيس أمين الجميل. وتحرك الاثنان بدعم من المكتب السياسي لوضع القوات تحت أمرة الحزب، بعد طردهما للنائبين الكتائبيين لويس أبو شرف وأدمون رزق لمخالفتهما قرار المكتب السياسي في مسألة انتخاب رئيس مجلس النواب. وانتهز كرامة وسعادة موعد انتخاب قائد القوات في تشرين الثاني (١٩٨٤) فقاما بقرار من المكتب السياسي ودعم من الرئيس الجميل، بترشيح الدكتور فؤاد أبو ناضر إبن شقيقة الجميل لمركز قيادة القوات. وكان بروتوكول تأسيس القوات يعطي حق ترشيح قائدها لحزب الكتائب. وانتهى عهد فادي فرام (وهو صهر أبو ناضر)، وما لبث أن انتقل بعده الصندوق الوطني الى أمانة حزب الكتائب. وبالفعل لقد قام بين الحكيمين كرامة وأبو ناضر تعاون وثيق كانت نتيجته اضعاف مكانة وقوة باقي قيادة القوات.

ولأنه لم يكن للشيخ بشير نائب فعلي، كان فادي فرام الذي عينه بشير قائداً لفترة إنتقالية، يمارس قيادة القوات بالمشورة والمرونة. لقد كان الأول بين متساويين. كان إيلي حبيقة يحذر دائماً من مغبة تغيير فرام، لأن وصول حفيد الشيخ بيار الى قيادة القوات سيعني للكثيرين انتهاء عهد المشورة والرجوع الى نمط قيادة الشيخ بشير للقوات، مما قد يبدأ الصراعات داخل مؤسسة القوات. بالاضافة الى ذلك، فبينما رفض فادي فرام الوصاية الكتائبية على القوات، كانت الدلائل تشير الى أن أبو ناضر سيقبل بمشاركة الحزب في شؤون القوات.

وانتقلنا بسرعة من انتفاضة ١٢ آذار بقيادة سمير جعجع الى انتفاضة ٩ أيار بقيادة إيلي حبيقة ومنها الى الاتفاق الثلاثي. وزرت بيروت في شهر آب ١٩٨٥. كان قصر بعبدا يشكو من قلة الزائرين، باستثناء زيارات الرئيس السابق كميل شمعون اليومية. لقد ظهرت أيضاً معالم الوحدة والعزلة على رئيس الجمهورية. ولقد رأيت إيلي حبيقة وقد تجلت عليه مظاهر عدم الصبر. وحاولت في اجتماعي معه اقناعه بالتأني لان بامكانه بالمثابرة والصبر ان يحقق اهدافه في نهاية المطاف، وذكرته أيضاً بقدسية مركز رئيس الجمهورية عند المسيحيين وبالأخص الكتائبيين.

وكنت في بيروت خلال فترة التغلب على الاتفاق الثلاثي في أوائل كانون الثاني (١٩٨٦)، وكان إيلي حبيقة ما يزال سيد المنطقة الشرقية، وكان عدد زوار القصر ما زال قليلا. إجتمعت وقتذاك بالسفير الأميركي الذي أكد أنه يتفهم كافة المآخذ «المسيحية» على الاتفاق، لكن على الرئيس أن يفكر بالبدائل لأنه لن يكون هناك مارينز ولا جيش إسرائيلي للدفاع عن المنطقة الشرقية. وحضرت بعد ذلك اجتماعاً مع الرئيس الجميل ضم مساعديه السياسيين والأمنيين وهم إيلي سالم، جوزيف الهاشم، جوزيف أبو خليل، سيمون قسيس، وجميل نعمة. وعرض سالم نتائج زيارته الى سفيري الولايات المتحدة والفاتيكان وكان صلب حديثهما مشابهاً للذي سمعته من السفير الأميركي. وكانت نصيحة سالم للرئيس أن يقبل بالاتفاق وأن يسعى الى تعديله خلال زيارته المقبلة الى دمشق وبعد إحالته الى مجلس النواب. وجوزيف أبو خليل وحده رفض مبدأ القبول بالاتفاق. الرئيس الجميل شدد أنه ليس بالوارد أن يقبل بالاتفاق لأن «عظام والدي قد تقفز من القبر إذا وقّعت هكذا اتفاق».

وبما انني من قضاء المتن الشمالي، فقد حضرت أيضاً معركة هجوم إيلي حبيقة على المتن وفشله في تعطيل زيارة الجميل الى دمشق. وعاد الجميل من دمشق وكنت مع مساعديه السياسيين والأمنيين في بكفيا نستقبله. وأوجز لنا ما دار في اجتماعات دمشق من احاديث عن «الشرعية الثورية» وأنه لم يكن هناك أي تفكير بتعديل الاتفاق. وختم كلامه بتشديده على أنه لن يفرط بسيادة الوطن مهما تكن الظروف وأنه مستعد أن يبني علاقة مع السوريين شبيهة بعلاقة فينلندا مع الاتحاد السوفياتي، ولكنه لن يقبل أن يكون مثل لاتوانيا كما يريد السوريون. وشهد اليوم التالي (١٥ كانون الثاني) نهاية الاتفاق الثلاثي بعد مغادرة إيلي حبيقة للمنطقة الشرقية بحماية الجيش اللبناني.

وعدت الى واشنطن عن طريق باريس واجتمعت هناك بحضور بعض الاصدقاء برفيق الحريري الذي شرح لي عواقب الأمور، لأن سوريا لن تسكت عما جرى في المنطقة الشرقية. وأخبرني أن الحوار السوري مع إيلي حبيقة بدأ خلال القصف القوي الذي دام حوالي خمسة أيام في شهر آب الماضي. وطلب حبيقة يومها من السوريين أن يتوقف القتال ويبدأ الحوار. وهكذا كان. ولكن ما حدث في الشرقية هو انتهاء للحوار. وأضاف الحريري أنه كان قد زار الشام منذ أيام، والسوريون نادمون لتوقيف القصف في الصيف السابق، لأنه لو وقع حبيقة الاتفاق تحت عنف القصف لهللت له المنطقة الشرقية. أما وقد أتى الاتفاق أثناء هدنة فقد رفضته قيادات الشرقية.

السفارة اللبنانية في واشنطن
مركز للنشاط اللبناني خارج لبنان

قبل عودتي الى واشنطن طلبت من زملائي ومساعدي أن يحضروا لي إجتماعات وولائم صباحية وظهرية ومسائية. كان لدي نظام اتصالات يسمح لي أن اجتمع مع حوالي مائتي شخص بحوالي عشرة أيام، وكنت أجتمع أيضاً بكبار الجالية خلال هذه الفترة. لذلك كان باستطاعتي أن اغير الرأي عن لبنان في واشنطن في مدة لا تزيد على الأسبوعين، لأنني كنت أجتمع مع مسؤولين في الخارجية والدفاع والبيت الأبيض والكونغرس والأكاديمية والجالية. وكنت أستعمل هذا الاسلوب كلما تتطلب الحاجة ذلك أو عندما أعود من زياراتي الى بيروت، وكثيراً ما كنت أنجح في تغيير رأي العاملين في شؤون لبنان والمنطقة. وفي هذه الفترة عدت الى واشنطن وكان الرأي السائد هو أن المسيحيين رفضوا مرة أخرى فرصة السلام في لبنان. وبعد نشاط وجهود دامت اسابيع تغيرت النظرة الى الاتفاق الثلاثي، وأصبح رفضه بطولة للجميل وجعجع، القائد الجديد للقوات اللبنانية، خاصة وان الوضع في مناطق بيروت الشرقية كان قد توطد لمصلحة الشرعية.

****

وكنت قد اعتمدت بعد انسحاب المارينز (١٩٨٤) خطة عمل تقضي بالقيام

بنشاط واسع يشمل الجالية اللبنانية في واشنطن وحول أميركا وكل من يعمل بشؤون لبنان والشرق الأوسط. ولقد ساعدتني زوجتي باقامة علاقات إجتماعية مع «صالونات» واشنطن الاجتماعية، لأن لهؤلاء رأيهم في مجرى الأحداث رغم عدم إدراكهم لما يجري في لبنان. لقد كانت قليلة الأسابيع التي تمر دون أن يكون هناك حفلة استقبال أو وليمة كبيرة بالاضافة الى الغداء والعشاء اليومي في دار السفارة. ولقد اعتمدت أن اكرّم كافة الأصدقاء مع زوجاتهم، أو أزواجهن مما سمح لي باقامة علاقات إجتماعية مع معظم المسؤولين. لقد أصبحت حفلات السفارة اللبنانية في واشنطن مشهورة لدرجة كنا نتلقى العتب من الكثيرين الذين لم نستطع دعوتهم في بعض الحفلات. فلم يكن هناك فيتو على أحد وكل من يساعد بايجابية في رفع علم لبنان واحترامه كان مرحباً به في السفارة. إن استضافة المئات من الضيوف (بمعدل ٣٥٠ شخصاً شهرياً) لم تكن معقولة لولا الجهد المضني الذي قامت به زوجتي ورفيقة عمري وهي أميركية المولد والأصل. إن ترتيب دار السفارة وصيانتها ووضعها بمنزلة تسمح لنا إستضافة الجماعات المختلفة من واشنطن وأنحاء أميركا، إستلزم الكثير من الجهد والوقت والايمان بلبنان الوطن الحر المستقل، وكانت جولي تقوم به بنفسها برحابة صدر ومحبة[٧].

****

كانت فترة التجاهل الأميركي للبنان مملوءة بالنشاط الثقافي والاجتماعي والسياسي في واشنطن ودار ذلك النشاط بمعظمه حول السفارة اللبنانية. لم تشهد السفارة أبداً مثل ذلك النشاط المتكامل والمستمر. لقد وضعت كل جهدي ووقتي وجهود زوجتي وزملائي في السفارة من أجل قيام النشاط ونجاحه. كان الضغط على الجميع أن يعملوا. لم يكن هناك مجال للفشل فيما نعمل. كنا جميعاً عل أعصابنا ونحن نرفع علم لبنان عالياً في سماء واشنطن. كل ذلك لنستعمله عندما يحين الوقت لمصلحة لبنان السياسية، أي في سبيل بذل الجهود لانهاء الحالة المتردية التي وصل اليها لبنان.

---

(٧) لقد قمت خلال عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ بجمع حوالي ١٧٥ الف دولار لتحسين مباني السفارة وفرشها وتبرع السيد رفيق الحريري بمبلغ كبير من هذه الاموال. لقد وافقت الحكومة اللبنانية بعد ستة أشهر على طلبنا باستعمال هذه الاموال حسب القوانين والحسابات المرعية الاجراء لتوسيع مكاتب السفارة وفرش منزل السفير.

● **كنيدي سنتر**

وشرعت باقامة الحفلات في مركز جون كنيدي للفنون التمثيلية، واستقدمت لذلك فنانين وممثلين من أصل لبناني ولبنانيين. وكنت أدعو الأميركيين وأبناء الجالية لمشاهدة هذه الحفلات التي كانت عادة تنتهي بحفلة استقبال في دار السفارة اللبنانية. وكنت أحدد موعد الحفلات حول عيد استقلال لبنان، وكان التهافت عليها يشجعني على القيام بحفلات أخرى رغم «القيل والقال والزعل في الجالية» الذي كان يرافق كل من هذه النشاطات. وكان جميع الفنانين يقدمون وقتهم هبة.

لقد كان لحفلة الاستقلال لعام ١٩٨٥ الضجة الكبرى في واشنطن ولبنان. لقد تلقيت العديد من مكالمات التهنئة لتلك الحفلة. كان نجمها داني **طوماس**(٨) الذي أضحك الجميع بنكاته وأخباره، وحلّق أيضاً في تلك السهرة المطرب اللبناني طوني حنّا(٩) بأغانيه البلدية اللبنانية، كما اشترك فيها فنانون من أصل لبناني ومنهم الممثل الأميركي مايكل أنصاره، الذي ترك تصوير فيلم سينمائي ليشترك في الحفلة وبقي فقط ١٢ ساعة في واشنطن. وكان هناك مغنية الأوبرا ليندا زغبي من مدينة نيو أورلينز في ولاية لويزيانا، والبيانيست اللبنانية ديانا تقي الدين، والكوميدي الشاب جايمس غصن والمغني الشاب نيك معلوف، وتكلمت في السهرة السيدة علياء رياض الصلح التي ألقت قطعة نثرية جميلة عن لبنان واللبنانيين وتاريخهم. وانتهت الحفلة عند منتصف الليل، وقصد الجميع دار السفارة اللبنانية يشربون ويأكلون لغاية الرابعة والنصف صباحاً. وحضر سهرة الكنيدي سنتر وحفلة الاستقبال حوالي ٥٥٠ شخص من لبنانيين وعرب وأميركيين. لقد سجلت الحفلة على فيديو ونقلت على التلفزيون اللبناني.

● **داني طوماس واجتماع الجالية اللبنانية مع بوش**

إن الحديث عن داني طوماس يذكرني بجهد آخر قام به هذا الانساني الكبير. لقد

---

(٨) لقد توفي داني طوماس في شباط ١٩٩١.

(٩) لقد اشترك طوني حنا مع الطفلة ريمي بندلي في عام ١٩٨٦ لاحياء حفلة عيد الاستقلال في الكنيدي سنتر.

كان داني اللبناني الأول الذي حصل على وسام الاستحقاق المذهب من الكونغرس، لأعماله الانسانية التي يقوم بها من خلال مستشفى سانت جود (مار لابا شفيع الأمور المستعصية) لمرض اللوكيميا والتي تبلغ ميزانيته السنوية ما يزيد على ٧٥ مليون دولار، يقوم داني بجمع معظمها. وحضرت مع داني وعائلته وأصحابه حفلة تقليده الوسام في البيت الأبيض، وقام الرئيس رونالد ريغان، صديق داني، بتقليده الوسام بنفسه. إفتتح ريغان كلمته بنكتة قال فيها: «يا داني: إنني أحمد الله لأنني لم أنجح في هوليود مثلك وإلا لما وصلت الى البيت الأبيض».

والمعروف عن داني طوماس أنه صديق أصدقائه. وحدث بعد عودتي من لبنان في شباط ١٩٨٦ وفاة زوجة صديق حميم لي في ديترويت، جايمس تامر. لقد عمل «عمو جيمي» كما لقبه الشيخ بشير الجميل فوق طاقته في ديترويت وأنحاء أميركا لتوحيد الصف اللبناني ودعم الشيخ بشير في مسيرته. وعمل بجهد مماثل في دعمي للقيام بمهامي في السفارة، حتى عندما لم يكن مقتنعاً بسياسة الحكومة التي أمثل. كان فضله على لبنان كبيراً لأنه لم يطلب أي جاه أو خدمة مقابل الجهود الكثيرة التي قام بها. وعندما وصلت الى ديترويت لأشارك جايمس تامر في عزائه كان داني طوماس قد سبقني الى هناك ومكثت وداني الليل في دار جايمس تامر.

كان الحديث في ذلك الوقت ما زال عن الاتفاق الثلاثي. وداني مثل غيره من الأميركيين لم يفهم كيف نرفض السلام، لأن باعتقاد هؤلاء أن ذلك الاتفاق كان سيعطي اللبنانيين السلام. وتحاورت وداني لغاية الثالثة صباحاً عن موضوع لبنان والحرب والاسرائيليين والسوريين والعرب والاتفاق. وبالأخير نظر اليّ داني وقال بالعربية: «مصيبتنا نحن الموارنة أننا عنيدين ومعظم الأوقات معنا حق رغم عدم وضوح ذلك. لقد اقتنعت بما قلته لي لأنه لمصلحة لبنان. كيف أستطيع أن أساعدك». وتدخل هنا تامر وقال لداني: «أنت تعرف جورج بوش». وسألني داني إذا كنت أريد الاجتماع بجورج بوش.

كان هدفي يومذاك إسترجاع إلتزام الادارة الفعلي الى العمل لتحقيق أهدافها نحو لبنان. إن اجتماعي مع بوش لن يفيد. إن بوش يعد نفسه لخوض انتخابات الرئاسة بعد سنتين، وكان قد ترأس اجتماع انسحاب المارينز من لبنان. لذلك كان من المهم لي أن

يعرف بوش أن هناك جالية لبنانية في كافة أنحاء أميركا، وأن مساعدتها ستجلب له التأييد. وبعد هذا الحديث إقترح تامر أن يعمل داني لأن يجتمع بوش بأركان رابطة اللبنانيين الأميركيين التي كان تامر رئيسها، وهكذا كان. واجتمع بوش مع حوالي ٢٠٠ أميركي من أصل لبناني في ربيع ١٩٨٦ وكان معظم هؤلاء من الرابطة المذكورة. وأقمت فيما بعد لهؤلاء حفلة استقبال كبيرة في دار السفارة.

إن هكذا اجتماع يعني في البيروقراطية الأميركية أن بوش سيطلب من المسؤولين عن لبنان في وزارة الخارجية أن يحضروا أجوبة لأسئلة قد يسألها المجتمعون مع بوش. هذا يعني القيام بجهد كبير لتنفيذ المهمة، مما يساعد على إعادة اهتمام هؤلاء بلبنان خاصة وأن نائب الرئيس الأميركي يهتم لذلك، حتى ولو كان ذلك لمصلحته الانتخابية. إن رفع الملف اللبناني من تحت الغبار كان بوقته، في فترة يتهيأ الحكم في لبنان لاسترجاع المبادرة.

● النشاط الثقافي والانساني

وقمت أيضاً برعاية نشاط ثقافي واسع لمعارض رسامين من لبنان. واتفقت في صيف ١٩٨٦ مع المكتب الثقافي لصندوق النقد الدولي، ورعيت معرضاً للفنانة اللبنانية إيفون عبد الباقي (ربيع ١٩٨٧) إستمر شهراً في قاعة الزوار للمؤسسة المذكورة. لقد نظمت في الشهر والمكان نفسه أربع محاضرات عن لبنان إشتركت فيها علياء الصلح (تاريخ لبنان)، الوزير السابق ميشال إده (الاقتصاد اللبناني)، والموسيقار جهاد راسي (موسيقى وغناء)، والسيدتان هيلين خال ووداد سلهان (تاريخ الفنون اللبنانية). وتبع ذلك بفترة قصيرة نشاط سياسي من خلال معهد الشرق الأوسط، إشترك به علياء الصلح وغسان التويني وعلي الخليل وميشال إده واعتذر بسبب وفاة والده الوزير مروان حماده. وحضر الندوة التي استغرقت يوماً كاملاً عدد كبير من المسؤولين الأميركيين ومنهم فيليب حبيب وإبريل غلاسبي.

لقد دار الحوار في تلك الحلقة التي استمرت يوما كاملا عن العلاقات اللبنانية ـ الأميركية، وما يمكن لأميركا أن تقدمه للبنان الواحد والمستقل.

****

وابتدأت في ربيع ١٩٨٦ مع بعض السيدات اللبنانيات في واشنطن، نشاطاً لجمع الأموال لدعم الصليب الأحمر اللبناني. لقد أقمنا الحفلات العامة والتي حضرها عدد كبير من المسؤولين الأميركيين ولبنانيون من جميع الفئات، نظراً لأن لجنة السيدات كانت تمثل الجماعات اللبنانية المتعددة ولأن الصليب الأحمر يعمل في لبنان لكل اللبنانيين. ولقد تهافت اللبنانيون من الجالية اللبنانية لدعم جهود فريق السيدات هذا، ولم يكن المال هو المبتغى الوحيد بالرغم من تجميعنا وتحويلنا الى لبنان ما يزيد عن الربع مليون دولار في عامين، وإنما الهدف كان باجتماع اللبنانيين تحت سقف واحد دون خلاف. ولم يقتصر نشاط هذه اللجنة على الحفلات السنوية، بل أقامت أولئك السيدات في منازلهن مآدب لتحقيق الهدفين: إجتماع اللبنانيين ودعم جهود الصليب الأحمر اللبناني. وبالرغم من أنه «لكل عرس قرص» في مجتمعنا اللبناني، إلا أن هؤلاء السيدات أصبحن من أعز الصديقات، وكن عند ابتداء النشاط حذرات من بعضهن. ولقد حضر الكثير من المسؤولين الأميركيين الحفلات هذه وتكلموا فيها، ومنهم السناتور جورج ميتشل والسفراء ريتشارد مورفي وإبريل غلاسبي وادوارد جردجيان وغيرهم.

وكنت ألبي الدعوة وأعطي الدعم لكل من كان يعمل ليقوي صمود اللبنانيين في بلدهم. فساعدت الأبرشية المارونية في جمع ما يزيد على ٢٠٠ ألف دولار حولت جميعها لمساعدة عائلات مهجرة من مناطق بيروت الشرقية. وقام هذا الدعم على ارتباط العائلات في أميركا ولبنان. أي أن العائلات الأميركية التي كانت تدفع معدل خمسين دولاراً في الشهر، كانت تعرف عن العائلة اللبنانية التي كان يصلها الدعم المالي، ونشأت بين قسم من هذه العائلات علاقات وثيقة.

وزار واشنطن والمدن الأميركية الأخرى سماحة مفتي الجمهورية المغفور له الشيخ حسن خالد. وقمت بدعم جهود الجالية لثلاثة أعوام متتالية منذ شهر رمضان ١٩٨٧ باقامة حفلات لجمع الأموال لدعم صندوق الافتاء لمساعدة الفقراء. ولم أعرف تماماً المبلغ الذي جمع للصندوق المذكور، إلا أنني عرفت من مصادر أنه يوازي ما جمعته الطائفة المارونية. وكان قد حضر عدد كبير من اللبنانيين من كل الطوائف الحفلات التكريمية التي أقيمت على شرف سماحة المفتي.

ودعمت أيضاً حفلات عدة في واشنطن في مناسبات مختلفة، ومنها حفلة لمساعدة

الكلية العاملية حضرها رئيس مجلس إدارتها النائب والوزير محمد يوسف بيضون. واعتمدت استعمال البريد لجمع المال للصليب الأحمر اللبناني، وقد لبى العديد من اللبنانيين نداءنا وكانت هذه الأموال تضاف الى صندوق لجنة السيدات.

لقد كنت أشعر بغبطة في كل حفلة استقبال أقيمها في دار السفارة بهذه المناسبات وغيرها، لأن جميع تلك الحفلات كانت تحقق الهدف المرجو وهو جمع اللبنانيين. وكان سروري يزداد عندما أرى لبنانيين لم يلتقوا منذ سنوات والآن يجتمعون في بيت لبنان. أستطيع بسهولة أن أجزم أن الكثير من اللبنانيين في مدينة واشنطن وأنحاء أميركا تعرفوا على بعضهم البعض، أو أعادوا صداقة قديمة في دار السفارة اللبنانية، وفي كثير من الأحيان كان يقوم بين بعضهم البعض علاقات عمل.

****

كانت السفارة اللبنانية قبل استلامي زمام المسؤولية فيها، لا ترد على العشرات من الرسائل التي كانت تطلب المعلومات التاريخية وغيرها عن لبنان. عرفت ذلك وأنا أراقب أحد المساعدين في السفارة يوزع البريد، وكان مصير هذه الرسائل سلة المهملات. وطلبت من أحد الدبلوماسيين الاهتمام بها، ولكن دون جدوى ربما لأن ثقافتنا هي شفهية وسمعية وليست كتابية وقرائية. وأعطيت المسؤولية لأحد المساعدين المحليين وأصبحنا نرد على كل الرسائل. وكان ذلك حافزاً لنا لتجميع المعلومات عن لبنان. لقد ساعدتنا مؤسسة السياحة اللبنانية بتزويدنا بالكثير من المعلومات، لكنني بدأت في السفارة بوضع كتب صغيرة عن لبنان وسياسة العهد، بالاضافة الى توزيع ما كان ينشر في الصحف الأميركية من مقالات ورسائل القراء، والقسم الأكبر كان يأتي من السفارة اللبنانية في واشنطن. ولقد طبعت ونشرت حوالي ١٢ كراساً خلال وجودي في السفارة، وزعت على عشرات الآلاف من اللبنانين الأميركيين في الولايات المتحدة وخارجها، وترجم بعضها الى اللغتين البرتغالية والاسبانية.

● مع السياسيين اللبنانيين

وكنت عندما أزور لبنان أقوم بتشجيع السياسيين لزيارة واشنطن. وأوفد خلال عام ١٩٨٦ رئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني وفداً نيابياً لشرح قضية الجنوب

في واشنطن، وكان ذلك مناسبة لأسبوع من التحرك والنشاط الرسمي والاجتماعي والشعبي. وتألف الوفد من النواب رفيق شاهين، علي الخليل، فريد سرحال ونديم سالم والسفير السابق نديم دمشقية. وكنت أقوم بنشاط مماثل عندما يزور معظم الشخصيات اللبنانية واشنطن.

وفي سياقي لهذه التجارب لا يسعني إلا أن أذكر زيارة الدكتور جورج سعادة الى واشنطن في خريف ١٩٨٦. كان الدكتور سعادة قد انتخب رئيساً للكتائب في الصيف السابق بتأييد من القوات اللبنانية، وفشل في الانتخابات يومذاك الدكتور إيلي كرامة الذي كان مدعوماً من الرئيس الجميل. لم تكن العلاقات بين بعبدا والصيفي (مركز بيت الكتائب المركزي) على ما يرام عندما زرت لبنان في ذلك الصيف. وأشار لي سعادة أن «الشباب» يريدونه أن يزور ديار الاغتراب اللبناني في أميركا الشمالية وأوستراليا، فتمنيت عليه أن يؤجل الزيارة حتى تسنح له الفرصة أن يتعلم بعض الإنكليزية ويقوّي مركزه في الحزب. كان في نيّتي الانتظار الى أن تتحسن العلاقة مع رئيس الجمهورية حتى لا تحرج زيارته أحداً. وكان لقاؤنا لطيفاً ومهذباً وحاولت أن أفتح معه قضية خلافي مع مكتب القوات في واشنطن، فتغيّر موضوع الحديث.

ولأنه كان منهمكاً بمؤتمر الحزب السنوي الذي كان قد تداول أموراً إدارية وأدّى بالتالي إل تغيير جذري في هيكلية الحزب الذي انتقل من «عهد المؤسس» الى «عهد المؤسسة»، كان قرار سعادة النهائي بالقيام بالزيارة متأخراً. ونظراً لحساسية العلاقات بيني ومكتب القوات في واشنطن، طلب مني مدير المكتب المذكور المساعدة لترتيب اجتماع بين سعادة ومورفي بعد أن أهملت الخارجية الأميركية طلبه.

كان القرار بيد إبريل غلاسبي التي لا تكترث كثيراً للكتائب والقوات. ومع أنها لم تلفظها أمامي مرة وربما بسبب خلفياتي، إلا أنها كانت تعتقد أن المؤسستين ربما هما سبب المشاكل اللبنانية. لم تكن وحدها من أصحاب هذا التفكير. لقد شرحت لي غلاسبي مرة أن الأميركي يتخرج من الثانوية دون أن يسمع عن العرب إلا القليل. وعندما يدخل أحدهم السلك الخارجي يدرس العرب والاسلام ولا يوجد للموارنة أي دور في ذلك. ويسمع الدبلوماسي الأميركي بالموارنة عندما يزور لبنان ليتخصص في العربية وحضارة المنطقة، ويرى هناك أن الموارنة يعارضون كل ما درسه الدبلوماسي عن

العرب والاسلام، فتنشأ عنده حساسية ضد الموارنة. ويمكنني أن أضيف من تجربتي، بما أن معظم من يعرفون في الخارجية بالـ «أرابيست» يؤيدون القضايا العربية ويعارضون «الهيمنة الاسرائيلية على سياسة واشنطن الشرق أوسطية»، فإن تحالف القوات اللبنانية مع إسرائيل مع ابتداء حرب لبنان زاد من حساسية هؤلاء للموارنة، الذين تفرز من صفوفهم قوى الكتائب والقوات.

وأعلمت بموعد وصول سعادة الى واشنطن قبل ساعة. كان عليّ أن ألغي موعداً مسبقاً في الكونغرس لأذهب الى المطار لاستقباله واصطحبه الى الفندق بسيارتي. وكنت قد أعلمته وهو في مونتريال أنني لم أدع الى الحفلة التي يقيمها مكتب القوات على شرفه وقد وزعوا أكثر من ألف دعوة. وأخبرني بالسيارة أنه أعطى تعليماته بارسال دعوة لي وأكدت له مجدداً أنني لم أستلم الدعوة، ورجوته أن ترسل دعوة ثانية باليد لأن الكثير من أبناء الجالية يعرفون بالقصة. وأعطيته لائحة بالذين سيحضرون الغداء الذي أقيمه على شرفه في اليوم التالي، وكنت قد طلبت من القيمين على الزيارة أن أعطى موعداً لعشاء فلم أفلح. وأخبرته أيضاً عن الغداء مع السفراء العرب بعد ذلك بيومين، وتمنيت عليه أن يعمل لانهاء الخلافات بين السفارة ومكتب القوات. كذلك إقترحت عليه أن أوجز له عن العلاقات الأميركية اللبنانية.

حضر الغداء في دار السفارة أربعون شخصاً. وقاطعت في اليوم التالي حفلة الاستقبال التي أقيمت على شرف سعادة، لأنني لم أستلم بطاقة دعوة، ولم يحضر الحفل سوى ٦٥ شخصاً من الجالية، مما أهاج المسؤولين في مكتب القوات في واشنطن واتهموني بتعطيلها «تلبية لتعليمات الرئيس الجميل» الذي بالحقيقة لم يكن مسروراً لزيارة سعادة الى واشنطن من دون تنسيق معه، لكنه لم يعطني أي تعليمات بشأن ذلك. وكان الليل طويلا فانتقل الغضب من المساعدين الى سعادة فقاطع في اليوم التالي حفل الغداء الذي أقمته له وحضره عشر سفراء عرب.

لم آسف لحادث شخصي خلال تمرسي في واشنطن بمهام السفارة، مثل أسفي لعدم تمكني من القيام بالواجب الكامل تجاه شخص أحترمه، وذلك برغم التباين في وجهات النظر بيننا من وقت لآخر. لقد تغلبت والدكتور سعادة على هذه التجربة وعادت علاقاتنا القديمة الى ما كانت عليه.

ولأنني أكتب اليوم عما جرى منذ خمس سنوات وبفضل ما حصل خلال العامين السابقين، يجعلني اؤكد بأن مقاطعتي لحفل الاستقبال لم تؤثر كثيراً على عدد الحضور، وإن ما جرى يوم ذاك كان يعكس الموجة الشعبية المعارضة للكتائب والقوات.

● مع المؤسسات اللبنانية الأميركية

كنت أقوم بزيارة الجالية اللبنانية في الولايات المتحدة بمعدل زيارة كل ثلاثة أسابيع. بالاضافة الى حفلات التكريم التي كانت تقام والاجتماع مع قيادات الجالية، كنت أشترط لزيارة أي جالية أن يحضروا لي مع نوادي أميركية مناسبات لالقاء محاضرة، والتي كان يتبعها دائماً فترة للاسئلة والاجوبة. وكنت أقصر من مدة المحاضرة حتى أستطيع أن أعرف ما يدور في أذهان الجمهور بواسطة الاسئلة التي كانت تسأل. وكنت أيضاً ألتقي الصحفيين والمسؤولين المحليين وأظهر على برامج تلفزيونية محلية، الى ظهوري المتواصل على برامج تفسح المجال للاسئلة بواسطة الهاتف (T.V and Radio talk Show) وشجعت أركان الجالية بالتعاطي بالسياسة ودعم المرشحين الأصدقاء في الانتخابات الأميركية، ولقد ابتدأ الكثير من اللبنانيين الاتصال بالمرشحين ودعمهم مالياً.

****

وركزت أيضاً على دعم وتشجيع قيام منظمات لبنانية جديدة، بعد أن رأيت أن المنظمات اللبنانية القائمة منغمسة بالخلافات اللبنانية وغير قادرة للتعالي فوق مصالحها الصغيرة، لدعم مصلحة لبنان العليا. إن الكثير من اللبنانيين في واشنطن وضواحيها يعرف شغفي بتأسيس المؤسسات والمنظمات. إن المركز اللبناني للاعلام والأبحاث (مكتب القوات) قام بدعمي ومساعدتي عام ١٩٧٨ بعد الزيارة الأولى للشيخ بشير الجميل الى واشنطن. وجريدة «ليبانون نيوز» التي يصدرها المركز في اللغتين الانكليزية والعربية هي أيضاً من ابتداعي، وكثيراً ما كنت أكتب افتتاحيات النشرة الانكليزية في أوائل الثمانينات. وكذلك الرابطة الأميركية اللبنانية، وقد ابتدأت قبل سنتين من مباشرة دعمي لها والسير بها الى منظمة وطنية تدعم توجهات الشيخ بشير.

وبينما فشلت محاولة إنشاء منظمتين لبنانيتين في هذه الفترة، نجحت محاولة تأسيس

«فريق العمل الأميركي من أجل لبنان[١٠]، لأن قيام ونجاح أي مؤسسة يعتمد على العنصر البشري. لقد كان في حماس بيتر طنوس، اللبناني الأصل، خير صديق ومؤسس ومحرك لهذا الفريق. لقد كان أيضاً لجهودتانيا رحال، مديرة مكتب الطاسك فورس، الفضل الكبير في انجاحه. لقد انضم الى المنظمة الجديدة بتشجيع من السفارة أركان الجالية اللبنانية في أميركا، ومنهم جون سنونو وجورج ميتشل وفيليب حبيب ونيك رحال وماري روز عوكر ومايكل برى وكايسي قاسم، وهم جميعاً بغنى عن التعريف في أميركا. وعملت بجهد لتبقى هذه المنظمة فوق الشبهات، خاصة بأن لا تتدخل في وحل السياسة الداخلية اللبنانية، حتى لا تصبح طرفاً في النزاع اللبناني في أميركا أو لبنان.

(١٠) المعروف بالـ «طاسك فورس». لقد قامت هذه المؤسسة فور تأسيسها بجمع الاموال لمرشحين يدعمون قضية لبنان وقامت أيضاً بدعم جورج ميتشل لأن يصبح رئيس الاكثرية في مجلس الشيوخ. لقد قمت بنشاط داعم وقوي لمساعدة الطاسك فورس في هذه المهمة.

الفصل الرابع

بلورة السياسة الأميركية نحو لبنان

لقد كانت فترة التجاهل الأميركي للبنان حافزاً لي للقيام بنشاط بارز فاق التحرك في أي فترة أخرى، وذلك حتى نحول دون تحويل لبنان من جراء التجاهل الأميركي الى أرض سائبة. ولقد استلزم هذا النشاط الموارد الكثيرة، وساهم الكثير من أبناء الجالية اللبنانية في أميركا بمساندة هذه الجهود، كما ساهم أيضاً لبنانيون أمثال السيدة علياء الصلح، والوزير السابق ميشال إده والسيد بشارة نمور بدعم كبير. لكن الدعم الأكبر أتى من رجل واحد: عصام فارس الرجل الانساني العصامي والوطني . لقد أعطى عصام فارس دون مقابل. وما كنت أحتاج في أي وقت من الأوقات لاقناعه لمساندة أي جهد طالما كان النشاط من أجل لبنان واحد مستقل.

ولم تقتصر مساعدة السيد عصام فارس على دعم النشاط المتزايد في تلك الفترة. لقد جئته في ربيع ١٩٨٦ بعد موافقة رئيس الجمهورية أطلب دعمه للقيام بدراسات عن الموقف الأميركي تجاه لبنان، خاصة وأن العهد كان يبدأ مرحلة جديدة بعد استرجاعه لمبادرة التحرك نتيجة لفشل الاتفاق الثلاثي. وكان هناك بعض المسؤولين الأميركيين الكبار من الذين اشتركوا في العمل والاشراف على السياسة الأميركية في لبنان خلال فترة التورط الأميركي، وقد تركوا إدارة ريغان في فترات متراوحة لا تزيد أي منها على العام الواحد، ودخلوا العمل الاستشاري، كما يحصل مع الكثير من الذين يعملون في السياسة في واشنطن. لقد كنا بحاجة الى معرفة ما يدور في كواليس واشنطن من أجل التهيئة للمرحلة الجديدة. كانت تلك الجهود تستلزم الدعم المالي ولم يكن بالمستطاع الحصول عليها من ميزانية الدولة، خاصة وأن رئيس الحكومة كان قد بدأ مرحلة مقاطعة رئيس الجمهورية. وكان كرم ومقدامية السيد عصام فارس كفيل بحل العائق الأساسي للقيام بهذه المهمة.

لقد اكتملت الدراسات خلال أربعة أشهر نظراً لارتباط بعض المتعاقدين بأعمال أخرى، وانتهت بحلقة استمرت يومين واشترك فيها الدكتور إيلي سالم، ولم يستطع الرئيس الجميل أن يترك وقتذاك للاشتراك بالحلقة التي عقدت في أوروبا بطلب منه.

كان ذلك في أواخر حزيران من عام ١٩٨٦ ولقد أجابت الدراسات والحلقة على الاسئلة التالية:

- مسيرة السلام.
- إمكانية حل الازمة اللبنانية.
- الاحتمالات المستقبلية للبنان.
- المساعدات الأميركية المحتملة للبنان.

● أميركا ومسيرة السلام

كانت خلاصة الدراسات بالنسبة لسياسة أميركا الشرق أوسطية صائبة: لا مجال لمبادرة أميركية جديدة وإن مسيرة السلام وضعت على الرف، وأميركا تحاول تقوية علاقاتها الثنائية مع كل من دول المنطقة على انفراد. وبالفعل لم تتغير هذه السياسة التي بدأت عام ١٩٨٤ بعد انسحاب المارينز من لبنان الى حين الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة (١٩٨٧). وفيما يلي مختصر التقارير عن هذا الموضوع.

«أثر النكسات العديدة التي أصابت سياسة واشنطن في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط، تراجع مستوى الاهتمام الاميركي الجدي الى أدنى الدرجات. **لقد أصبح الهدف الأساسي في** هذه المرحلة هو المحافظة على الأوضاع القائمة وتدعيم حلفاء الولايات المتحدة عبر العلاقات الثنائية، ومن خلال الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في واشنطن وبعض زعماء الدول العربية، والتصاريح المفعمة بالآمال التي تصدر عقب هذه الزيارات.

إن المحور الأساسي للاستراتيجية الأميركية لم يعد يعتمد كلياً على حل مسألة النزاع العربي ـ الاسرائيلي. إن القضايا والعلاقات الثنائية التي تواجه وتربط واشنطن بكل من الدول الصديقة في العالم العربي، ترتدي أهمية خاصة تساوي في تقدير الأميركيين الأهمية الاقليمية التي تعطى للقضية الفلسطينية أو لأزمة لبنان. في هذا الاطار ترى واشنطن أن تدهور الأوضاع في مصر أو تونس أو الخليج، قد يهدد المصالح

الاستراتيجية الأميركية في المنطقة بمقدار يوازي أو يفوق الخطر الناجم عن اندلاع حرب اسرائيلية عربية جديدة، أو إنفجار الأوضاع مجدداً في لبنان. ولذلك فان الأميركيين منصرفون الى تعزيز علاقاتهم الثنائية بشكل جدي، بغية المحافظة على دورهم ونفوذهم في المنطقة من خلال هذا المنطلق. إن المستقبل المنظور لا يوحي أن واشنطن راغبة أو قادرة على اتخاذ مبادرة جديدة أو كبرى لتحريك عملية السلام في المنطقة، أو القيام بمساعي حثيثة وفعالة لمساعدة لبنان على الخروج من أزمته. إن الادارة الأميركية الحالية، مثل سابقتها، تواجه القضايا التي تفرض نفسها على جدول سياستها الخارجية وهي غالباً حوالي خمسة:

- العلاقات مع الاتحاد السوفياتي (خفض الأسلحة وتخفيف حدة التوتر الاقليمي).
- المشاكل الاقتصادية والأوضاع السياسية في أميركا اللاتينية وآسيا.
- العلاقات المالية والتجارية مع أوروبا الغربية واليابان.
- الارهاب الدولي في كافة أنحاء العالم.
- النزاع العربي ـ الاسرائيلي، والنفوذ الأميركي في الشرق الأوسط.

إن كافة الادارات الأميركية عبر العهود السابقة كانت تكتفي بمعالجة موضوع واحد أو موضوعين على الأكثر من القضايا المطروحة على جدول أولويات السياسة الخارجية الأميركية، وذلك لاعتبارات عديدة تتعلق بأهمية وتأثير هذه القضايا على نفوذ ومصالح الولايات المتحدة على الساحة الدولية، وكذلك لعدم قدرة الادارة على التركيز فعلياً على أكثر من قضيتين في مرحلة معينة. لقد قررت الادارة الحالية مؤخراً وبعد تقييم شامل لسياستها الخارجية، التركيز على الموضوع التقليدي والأساسي وهو العلاقات مع الاتحاد السوفياتي. وبالاضافة الى ذلك يتركز الاهتمام الأميركي على محاربة توسع النفوذ السوفياتي في أميركا اللاتينية. أما مسألة النزاع العربي ـ الاسرائيلي فانها تنتظر إدارة جديدة أو أزمة كبرى في المنطقة».

● «المأساة» اللبنانية

لقد كان التقييم الأميركي لامكانية حل أزمة لبنان صائباً. فالحل مرتبط بثلاث فئات: اللبنانيون، الاسرائيليون والسوريون. ليس هناك مجال لحل الأزمة، لأن اللبنانيين غير قادرين والاسرائيليين غير مبالين والسوريين غير متحمسين لأن أهدافهم التى تبلورت من خلال اتفاق دمشق الثلاثي لم تتحقق. وفيما يلي مختصر لتلك الآراء:

«إن القناعة السائدة في الأوساط الأميركية الرسمية هي أن حل الأزمة اللبنانية مرتبط بمواقف الأطراف المعنية التالية:

١) اللبنانيون: إن تعدد القوى اللبنانية والانقسامات الداخلية ضمن الطوائف، تجعل إمكانية توحيد لبنان بقيادة زعيم واحد أمراً بعيد المنال. بالاضافة الى ذلك يعتبر الأميركيون أن إمكانية الاتفاق على صيغة جديدة لا زالت صعبة، إذ أنها تتطلب قيام قيادات قادرة وموحدة لدى مختلف الفئات اللبنانية وخاصة الشيعة. إن الطائفة الشيعية التي أصبحت طرفاً أساسياً في التركيبة السياسية اللبنانية، تعاني من مشكلة تعدد الزعامات وبالتالي يتعذر على أي من قياداتها التفرد باتفاق مع المسيحيين والدروز الذين يتمتعون الى حد بعيد بقيادات موحدة. فضلا عن ذلك فان هناك خطوطاً حمراء لدى كافة الطوائف والأحزاب، لا يمكن لأي من قياداتها تجاوزها أو التنازل عنها في الظروف والأوضاع الراهنة.

٢) السوريون: ان قدرتهم في التأثير على الأوضاع والمواقف السياسية واضحة، ولكن قرارهم بمساعدة لبنان في حل أزمته باهظ التكاليف كما ظهر من مشروع الاتفاق الثلاثي. إنه من المتوقع أن يستمر السوريون في تغذية التناقضات والاستفادة من الخلافات بين الطوائف اللبنانية والانقسامات الداخلية ضمن كل منها، على أمل أن يتمكنوا من تحقيق أهدافهم يوماً ما.

٣) الاسرائيليون: بعد أن أصابتهم خيبة أمل نتيجة لاجتياحهم لبنان عام ١٩٨٢، يتركز اهتمامهم على الأوضاع الأمنية في الجنوب، وقد يتحركون

لوقف توسع النفوذ السوري إذا أصبح يشكل تحدياً مباشراً وواضحاً لأمن اسرائيل».

● الاحتمالات المستقبلية للبنان

إن الأوضاع الحالية القائمة في لبنان بنظر أصحاب الدراسات، قد تستمر لفترة طويلة ما لم يطرأ حدث هام كسلام شامل أو حرب شاملة، وذلك للأسباب التالية:

«١) إن الاسرائيليين قادرون على تحمل الأوضاع في الجنوب، ولكن طموحهم الأكبر هو التوصل الى ترتيبات أمنية مع الشيعة. غير أن هؤلاء لا يبدون على استعداد للتفاهم العلني مع إسرائيل، لأنهم يخشون أن تصيبهم نفس مصيبة الموارنة من جراء تعاملهم مع إسرائيل. فالثقة مفقودة بين الطرفين، وإذا ما استمر هذا الوضع على حاله فان تل أبيب ستواصل اعتمادها على جيش لبنان الجنوبي الموالي لها. أما إذا تبدلت الأحوال وتمكنت من التفاهم مع الشيعة، عندئذ فهي مستعدة لأن تضحي به.

٢) إن السوريين يدركون صعوبة السيطرة على كافة الأراضي اللبنانية، لذلك فانهم يبدون راضين بالسيطرة السائدة لهم حالياً، مع السعي لتوسيع نفوذهم عملياً ليشمل كافة الأطراف والمناطق. إن ما يخشاه السوريون هو ردة الفعل الاسرائيلي إذا ما حاولت دمشق بالقوة توسيع نطاق وجودها العسكري ليشمل المناطق المسيحية والدرزية. لذلك وحيث أن إسرائيل لا تعارض توسع النفوذ السوري مبدئياً، فان دمشق قد تكتفي بذلك، ولن تحاول تغيير الأوضاع القائمة على الأرض أو تعديل ميزان القوى العسكري جذرياً.

٣) الدروز متمسكون أيضاً بالوضع القائم بعد أن حققوا مكاسب تتناسب أو تتجاوز إمكانياتهم، وهم لا يخشون المسيحيين بقدر ما يرهبون الشيعة، ويعتبرون أن علاقاتهم الخارجية يمكنها حمايتهم من السوريين.

٤) المسيحيون في المناطق الشرقية من ناحيتهم قابلون بالوضع القائم، رغم أنهم يطمحون الى إعادة انضمام القوى المسيحية الشمالية الى صفوفهم، لكن الوجود السوري وزعامة الرئيس فرنجية تحول دون ذلك.

٥) بالنسبة للشيعة فان الوضع القائم أفضل من السابق إذ أنهم أصبحوا طرفاً أساسياً يتمتع بقدرة الرفض ويأمل بتحقيق قدرة الفرض، ويعتبر الشيعة أن الدروز (الذين تشكل منطقتهم حاجزاً جغرافياً أمام توحيد المناطق الشيعية) يكونون عقبة رئيسية في طريق توسع نفوذهم.

ما هي الاحتمالات المستقبلية؟ لقد أصبح من الثابت، في تقدير الأميركيين، أن اللبنانيين غير قادرين على تحقيق الوفاق الوطني بسبب الضغوطات الخارجية على مختلف الفئات، وأن هذا الوضع هو نتيجة ارتباط الأزمة اللبنانية بأزمة المنطقة، وبالتالي فان حل الأولى مرتبط بحل الثانية أو بحدوث تطورات كبرى تعدل ميزان القوى في المنطقة. ويتفق هؤلاء المسؤولون السابقون على أن إمكانية الاتفاق الداخلي واردة وممكنة، ولو بعد حصول مواجهات عسكرية بين القوى الفاعلة على الساحة اللبنانية، وذلك إذا حصلت إحدى التطورات التالية:

١) حرب شاملة بين العرب وإسرائيل. (إن مواجهة محدودة قد تكون نتائجها على حساب لبنان).

٢) سلام شامل بين إسرائيل والعرب. (إن سلاماً جزئياً بين تل أبيب وأية دولة عربية سيؤدي حتماً الى انعكاسات سلبية على الساحة اللبنانية كما حدث بعد كامب دايفيد).

إن أي الحدثين لا يبدو قريباً، وفي حال حصول أياً منهما، لن يؤدي ذلك الى حل الأزمة اللبنانية، ولكنه يوفر فرصة نادرة للفئات اللبنانية لاستعادة حرية القرار واستقلالية الموقف الضرورية لأي اتفاق وطني. من هنا ضرورة تعزيز الاتصالات بين اللبنانيين لتحضير الخطوط العريضة للاتفاق المحتمل لدى توفر الظروف الملائمة. فاذا ضاعت الفرصة المقبلة يكون الثمن باهظاً».

● **أميركا ولبنان**[١]

وماذا يمكن توقعه من الولايات المتحدة؟

«١) لبنان لا يعتبر حيوياً للمصالح الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، ومستقبل الديمقراطية في لبنان لن يؤثر على مصداقية وعلاقات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أو العالم.

٢) مصالح أميركا في لبنان لا تفوق أو توازي مصالح سوريا أو إسرائيل، وكذلك امكانياتها وقدرتها في التأثير على مجرى الأحداث على الساحة اللبنانية. لقد كانت هذه الاستنتاجات نتيجة التجربة الأميركية المرة في لبنان، ولذلك فان دور واشنطن قد أصبح رهينة لعبة التوازن بين دمشق وتل أبيب، بانتظار حصول حرب أو أزمة كبرى تخل بهذا التوازن وتفسح المجال للولايات المتحدة بلعب دور أكبر.

٣) الادارة الأميركية، باعتراف بعض كبار المسؤولين فيها، تقر أنها لم تف بوعدها للحكومة اللبنانية خلال المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣، كما تدرك أنها ارتكبت أخطاء جدية في لبنان، ولن تلتزم في المستقبل المنظور بأي دور يفوق إمكانياتها وأهدافها المحدودة.

٤) سياسة واشنطن تجاه لبنان تقوم على احترام السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي وانسحاب كافة القوات الأجنبية وحل الميليشيات. وسوف تستمر الادارة بالتزام هذه السياسة، دون السعي عملياً وبصورة فعالة الى تحقيقها. وتعمل واشنطن أيضاً على دعم عجلة الاصلاح شرط أن تأتي من خلال الشرعية والمؤسسات الدستورية.

٥) القناعة السائدة في واشنطن هي أن اتفاق اللبنانيين شرط أساسي لحل

---

(١) ان الأحداث التي تتابعت منذ كتابة هذا التقرير تدل على مصداقيته. فلبنان ليس من الاولويات الأميركية كما هو الخليج؛ وأن واشنطن ساعدت بالسبل الدبلوماسية (مساعي مورفي وغلاسبي) عندما توفرت الظروف للقيام بمساع سياسية؛ وان أميركا ما زالت تردد دعمها لسيادة لبنان واستقلاله دون أن تقوم بجهد جدي لتحقيق سياستها المعلنة؛ وأخيراً لقد أقرت واشنطن بدور مميز لسوريا في لبنان وعملت لأن تكون دمشق فريق أساسي من ضمن مساعي السلام في لبنان.

الأزمة اللبنانية، ولا يمكن استبعاد سوريا عن الحل في الظروف الراهنة[٢].

٦) إذا توفرت الظروف الملائمة للنجاح، فان واشنطن قد تساهم في المساعدة على تحقيق الاتفاق بين اللبنانيين، وذلك بالوسائل الدبلوماسية والسياسية فقط.

٧) عند توفر السلام والاستقرار في لبنان، يمكن توقع مساعدات أميركية في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية».

● خلاصة التقارير

لا جديد في التقارير. إن معظم النقاط كانت معروفة لدى رئيس الجمهورية، غير أن توضيح وبلورة هذه النقاط والمفاهيم على لسان مسؤولين سابقين في إدارة ريغان هو الحدث. كذلك ان ابراز دور سوريا كما جاء في جواب هؤلاء يستحق الانتباه. منذ إلغاء ١٧ أيار والرئيس الجميل يحاور السوري، وإن القطيعة بينهما التي بدأت في منتصف عام ١٩٨٥ كانت قراراً سورياً في الانتقال من محاورة الشرعية إلى محاورة الميليشيات. وبالرغم من ذلك لقد زار الجميل دمشق في أيلول ١٩٨٥ قبل سفره الى نيويورك لحضور اجتماعات الذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة. لذلك لقد اعتبرنا أن النتيجة الأولى للتقييم الأميركي، هي الاتجاه لمضاعفة الجهود لبدء حوار لبناني ـ سوري جديد. بكلام آخر ان استرجاع الحكم للمبادرة يعني استرجاع الحوار مع سوريا الطرف الآخر والوحيد.

أما النتيجة الثانية، وأن لم يكن فيها جديد، فإنها أوضحت السياسة الأميركية بحيث أصبح معروفاً ما يمكن توقعه من واشنطن. التقارير أوضحت أن لواشنطن

(٢) أذكر هنا حديث مع زوجة الوزير جورج شولتز في حفل العشاء الذي أقمته تكريماً للرئيس الجميل يوم زار واشنطن للمرة الثالثة في تشرين الثاني ١٩٨٣، وكنت أجلس إلى جانبها. قالت السيدة شولتز في مجرى حديثنا عن مشاكل بلدان العالم الثالث: «يأتي القسم الأكبر من مسؤولي تلك البلدان إلى واشنطن وفي اعتقادهم إن حل مشاكلهم هي في جيبة جورج ـ أي الوزير شولتز ـ ولا يريدون القبول بأن مصيرهم وحل مشاكلهم هما مسؤوليتهم ولا تستطيع واشنطن سوى دعم جهودهم».

سياسة مزدوجة في لبنان اتبعتها منذ فشل سياستها اللبنانية[٣]: السياسة المعلنة والتي تدعو الى احترام استقلال وسيادة لبنان وسلامة حدوده؛ والسياسة المخفية التي تعمل بموجبها الدبلوماسية الأميركية، والقاضية بالمحافظة على الوضع الراهن حتى لا يكون لبنان سبباً لتفجير حرب إقليمية.

السياسة المعلنة موجهة ضد وجود اسرائيلي وسوري دائم في لبنان. لقد قبلت واشنطن مرحلياً بأهداف اسرائيل وسوريا في لبنان، والمتعلقة «بالحقوق الأمنية المشروعة» لكل منهما. لكن واشنطن ترفض تقسيم لبنان أو ضم أجزاء منه الى أي من جارتيه. وبكلام آخر، ان واشنطن مع استرجاع لبنان لسيادته على أراضيه كاملة بالوقت المناسب. لقد اقتنعت واشنطن بعد تجربة مرة، انه ليس هناك حل للمشكلة اللبنانية على انفراد من أزمة المنطقة. لقد حاولت واشنطن بعد الاجتياح الاسرائيلي في صيف ١٩٨٢ فصل أزمة لبنان عن أزمة المنطقة، ولم توفق بتحقيق تلك الأهداف لأن مصالحها وعزمها في هذا المضمار لا يفوق أو حتى يوازي المصالح والعزم الاسرائيلي والسوري. إن مأساة لبنان، بنظر هؤلاء المسؤولين السابقين، هي في الاستعداد الدائم لفئات لبنانية مختلفة أن تحالف القوى الخارجية للحفاظ على ما تعتقد أنه مصالح طائفتها. كذلك إن موازين القوى في المنطقة لا تصب حالياً في خانة حل الأزمة اللبنانية. فقط تغير إقليمي كبير من شأنه أن يعطي للبنان الفرصة لحل مشكلته، وفي غياب هذا التغير من الأفضل للمنطقة وللشعب اللبناني أن تحتوى الحرب اللبنانية، فلا يسبب اندلاعها مآسي للبنانيين وتعكيراً لأمن المنطقة كما حصل في بداية الثمانينات.

لقد ردد لي السفير حبيب، الموفد الرئاسي ومستشار وصديق ريغان والوزير شولتز، أكثر من مرة «أن حل أزمة المنطقة ـ النزاع العربي الاسرائيلي ـ يحل تبعاً أزمة لبنان». لقد اقتنع الجميع بعد فشل واشنطن في لبنان وانسحاب المارينز أن ارتباط الأزمتين يستدعي من اللبنانيين تجنب الأزمات ومن ثم الدم والخراب. وبما أن إسرائيل أصبحت غير معنية كاملة بما يجري في لبنان، أصبح على اللبنانيين أن يتحاوروا مع سوريا للمحافظة على سلام نسبي في لبنان.

(٣) لقد كان لواشنطن من عام ١٩٨٢ الى عام١٩٨٣ سياسة لبنانية مستقلة عن سياستها العربية او الشرق أوسطية، وفصلت في تلك الفترة قضية لبنان عن النزاع العربي الاسرائيلي.

لقد بدا لي أن الرئيس الجميل كان مقتنعاً بهذه الرؤية للوضع اللبناني، فقام يحاور سوريا دون اقتناع قوي بامكانية حل نهائي، وإنما للمحافظة على الوضع الراهن الذي يعطي اللبنانيين الفرصة ليلاحقوا قضاياهم المعيشية، دون أن يخيم على لبنان شبح اللا «أمل» بسبب تحركاته المتواصلة لايجاد حل لقضية لبنان العادلة.

«القرار» الأميركي في عهد ريغان

إن أهمية هذه الفترة التي تتبع مرحلة التورط الاميركي، أنه قد برز فيها براءة بعض اللبنانيين الذين كانوا يدّعون فهم السياسة الأميركية، فراحوا يتكلمون عن قوة اتصالاتهم لأنهم يعرفون أو التقوا مرة موظفاً في البيت الأبيض أو الخارجية، وتعاطف مع ما أخبروه عن لبنان على غداء في مطعم فخم. إن ذلك يتطلب مني أن أنهي هذا الفصل بمحاولة لشرح طريقة أخذ القرار في واشنطن. إن ذلك من الأهمية الكبرى بحيث أن جهلنا لمجرى هذه السياسة، قد وقعنا في السابق ويوقعنا اليوم وسيوقعنا في الغد بمشاكل، يبقى لبنان الضعيف بغنى عنها.

ليس هناك أصدقاء دائمون ولا أعداء دائمون في السياسة الأميركية. إنما هناك مصلحة دائمة، حيث يلاحق الهدف في السياسة الأميركية بلا هوادة. كذلك أن طريقة العمل السياسي في واشنطن تختلف كثيراً عن أوروبا، وهذا ما يجهله معظم اللبنانيين الذين يعرفون ولا ريب السياسة الأوروبية وخاصة الفرنسية. لقد التقيت خلال مدة عملي كسفير للبنان في واشنطن بالعديد من الزملاء العرب الذين خدموا في عدة عواصم أوروبية واعتقدوا أن أميركا، بمثابة «شربة ماء» بعد الخدمة في لندن وباريس. وكان يمضي العام الكامل، قبل أن يلاحظوا أن العمل السياسي في واشنطن هو «سهل ممتنع». فلوزارة الخارجية وحدها حوالي عشر دوائر ومكاتب، تتعاطى السياسة اللبنانية[٤]، ناهيك عن دوائر البنتاغون والبيت الأبيض ومجلسي الشيوخ والنواب

(٤) ومنها مكتب الشرق الأدنى وجنوب آسيا الذي يشرف على المنطقة الممتدة من بنغلادش الى المغرب، دائرة التخطيط السياسي، دائرة مكافحة الارهاب، دائرة المخابرات والأبحاث، دائرة السياسة العسكرية، الدائرة الاقتصادية، دائرة المؤسسات الدولية بالاضافة الى مكاتب مستشار الوزير، وكيل الوزارة للشؤون السياسية، وكيل الوزارة للتكنولوجيا والأمن الاقتصادي، نائب الوزير والوزير

ولجانها العديدة، والأجهزة الأمنية الخاصة، والإعلام الأميركي والدولي المتمركز في واشنطن، ومراكز الأبحاث والكنائس والنوادي الاجتماعية وغيرها، مما يعتمد على متطلبات البلد المنتدب. وإذا كان بلدك يستلم مساعدات أميركية فعليك وقتذاك أن تعمل مع أكثر من دائرة في وكالة التنمية الدولية وحوالي أربع لجان أخرى في مجلسي الشيوخ والنواب، ووزارتي الميزانية والخزانة بالإضافة الى المؤسسات الدولية التي لها مركزها الرئيسي في واشنطن مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها.

ويصعب على الدبلوماسي معرفة المسؤول في وزارة أو في لجنة في الكونغرس، كما تصعب عليه معرفة كيف ومن يتخذ القرار النهائي بقضية ما في معظم الأحيان. أذكر مرة كنت أعمل خلال خريف ١٩٨٧ مع زميلي في السفارة، الدبلوماسي جوزيف صياح، الذي كنت قد سلمته مسؤولية العلاقات مع الكونغرس، لاستعادة متوجبات أميركا للقوات الدولية المتمركزة في الجنوب اللبناني (اليونيفيل)، وكانت الادارة تلاقي صعوبة برصد المطلوب بسبب معارضة لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ. وقصدت أعضاء اللجنة المذكورة أشرح لهم مشكلة اليونيفيل وكنت أسمع موافقتهم لطرحي مع الاشارة الى أنه عليّ إقناع أحد الشيوخ من ولاية كارولينا الجنوبية، الذي كان وحده يوقف رصد الاعتماد[٥].

وجندت سفراء الدول أعضاء اليونيفيل، على رأسهم السفير السويدي الذي كان أيضاً عميد السلك الدبلوماسي، لرصد المطلوب دون جدوى. وكان الشيخ ارنست **هولينغز** قد رفض محاولاتي العديدة للاجتماع به.

وحدث مرة أثناء القيام بهذه الجهود، أنني التقيت بالشيخ المذكور بحفل استقبال فقصدته لأحييه، وجفل بالبدء عندما عرف أنني سفير لبنان، لكنه سر عندما أعلمته زوجته، أن زوجتي التى كانت ترافقني هي من ولايته وأن مدينته هي أيضاً مسقط رأسها. وتبين بعد حديث مع زوجتي أن القرابة بينهما ترجع الى مابة سنة. وسألني

(٥) هناك بروتوكول يعمل به في لجان مجلس الشيوخ ويقضي بعدم التصويت على قرار ما إلا بعد وقت طويل إذا عارضه أحد أعضاء اللجنة بقوة. لقد أجل مرات عديدة شيخ واحد تعيين سفراء لمدة سنة ولم يؤخذ القرار بالأكثرية.

السناتور عمّا إذا كنت أعرف أحد اللبنانيين من ولايته، وكنت بالطبع أعرفه. وفجأة تبدلت الأجواء وأعلمني السناتور أن زميله اللبناني الأصل جورج ميتشل قد طلب منه الاجتماع بي، فطلب مني أن يتصل مكتبي بمساعده لتعيين موعد للاجتماع. وهكذا كان واقتنع السناتور ورصد المبلغ المطلوب وأنجدت اليونيفيل من الزوال، لأن الاعتقاد السائد هو أن تخلفاً أميركياً لمساندة اليونيفيل قد يقود الى انسحاب الدول الأعضاء منها.

ولقد نوهت جريدة «النيويورك تايمز» في مقال عن موضوع إعادة المخصصات الى اليونيفيل في عددها الصادر في ١٧ تشرين الثاني، ١٩٨٧. بعد عرض المقال لاجتماع سفراء الدول المشاركة باليونيفيل مع جون وايتهد، نائب وزير الخارجية الذي شجع السفراء الذهاب الى الكونغرس، قال المقال:

> «الحقيقة هي أنه علينا أن نعمل مع الكونغرس»، قال سفير لبنان عبدالله بوحبيب الذي عمل بجهد لليونيفيل. «إن وزارة الخارجية تشجعنا للذهاب الى الكونغرس خاصة عندما تتعاطف مع وجهة نظرنا». لقد نجح السفير بوحبيب منذ فترة قصيرة بتغيير وجهة نظر السناتور أرنست هولينغز، عضو رئيسي في لجنة الاعتمادات بشأن اليونيفيل. لقد ركز السفير بوحبيب على السناتور هولينغز بعد استلام سفيري السويد وفنلندا رسالة هولينغز، التي أصر فيها السناتور على أنه لن يغير وجهة نظره بشأن تمويل اليونيفيل.
>
> وبعد أن أشار السفير اللبناني للسناتور أن اليونيفيل تساعد على وقف العنف، وأن المصلحة الأميركية تستدعي أن تدفع واشنطن ما يترتب عليها لصندوق اليونيفيل، والذي كا يقدر ب ٢٠٠ مليون دولار، خاصة وأن السوفيات قد دفعوا متوجباتهم، وافق السناتور هولينغز على إعادة نظره بالموضوع.

****

وكان الكثير من اللبنانيين يتهمونني بالتقصير لعدم دفع واشنطن لتنفيذ سياستها المعلنة بالنسبة للبنان. وكنت ألاقي الصعوبة باقناع الكثيرين، أن سياسة واشنطن المعلنة وإن لم تكن قابلة للتنفيذ فهي ضرورية. وأذكر أن أحد نواب مورفي،

روكي سادرث وهو اليوم السفير في عمان، واجه ذات التساؤل من الصحافيين اللبنانيين في إحدى زياراته لبيروت، فرد على ذلك السؤال قائلاً: «وهل تريدونني أن أردد أن أميركا غير مكترثة لسيادة واستقلال لبنان؟ هل فكرتم لحظة فيما قد يحصل إن لم نردد سياستنا المعلنة في كل لحظة؟».

****

بالنسبة الى لبنان، إن أميركا وهم مهم وورقة مهمة، ولكن فقط للتهويل لا للاستعمال. لقد استنفد الدور الأميركي العسكري عندما استعملت ورقتها بعد الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢. وباستثناء فترات قليلة، لم يكن لواشنطن سياسة لبنانية أو حتى عربية محضة. هناك سياسة أميركية تجاه الشرق الأوسط والتي تضم بالأضافة الى الدول العربية، إسرائيل وإيران وحتى تركيا والباكستان. وليس لأميركا خطة خفية لتحقيق أهدافها المعلنة نحو لبنان. إن واشنطن قد تساعد بالطرق الدبلوماسية فقط لتحقيق أهدافها اللبنانية. إن تجربة فترة ١٩٨٢ الى ١٩٨٤ في لبنان هي تجربة مرّة ولن تعاد في القريب المنظور. لبنان ليس بالأهمية الاستراتيجية لأميركا كما ادعى الرئيس رونالد ريغان أثناء التدخل الأميركي المذكور، أو كما يعتقد اللبنانيون عن بلدهم. إن الاهتمام الأميركي في لبنان يعود الى أيام «العز» اللبناني، يوم كان لبنان مركزاً ثقافياً وتجارياً ودينياً وإعلامياً وسياسياً ومخابراتياً للأميركيين الذين أموا المنطقة للعمل هناك. كان الدبلوماسي الأميركي المنوي تعيينه للعمل في الشرق الأوسط، يتلقى دراسته العربية ويتعرف الى حضارة المنطقة في لبنان، لكن كل ذلك توقف مع ابتداء الحرب عام ١٩٧٥. إن الجيل الجديد من الدبلوماسيين «الأرابيست» في الخارجية الأميركية، يجهل معنى لبنان ومساهمته الحضارية في الشرق الأوسط. إن ما تبقى من عواطف شخصية نحو لبنان هي من الذين عرفوا الشرق الأوسط عن طريق لبنان، وهم بحالة انقراضية في وزارة الخارجية الأميركية.

لقد أخبرني الشيخ بشير الجميل، ورددها فيما بعد وزير الدفاع الأميركي واينبرغ في كتابه المذكور سابقاً، أن الشيخ بشير عرض على واينبرغ أن يستعمل لبنان كقاعدة استراتيجية، فكان ذلك الاقتراح لواينبرغ في غير محله، لأن أميركا ليست بحاجة الى لبنان لتقوي مركزها في الشرق الأوسط. قال واينبرغ في كتابه (صفحة ١٤٦ ـ ١٤٧):

«عندما زرت بيروت، إجتمعت برئيس لبنان المنتخب، بشير الجميل، القائد الشاب صاحب الشخصية الفذة والديناميكية، الذي بدا لي أن باستطاعته أن يوفر للبنان وحدته وقوته. لقد قدم لي اقتراحاً غريباً: «على الولايات المتحدة أن تفكر باستعمال لبنان كمركزها الاستراتيجي في الشرق الأوسط». إن لبنان ليس بالولاية ال ٥١، لكن علاقته معنا يمكن أن تكون كذلك إذا ما وافقنا على خطة بشير. إن اقتراح بشير الجميل له مغزاه الاستراتيجي الجيد من وجهة نظره. هكذا اقتراح يوفر للبنان وجوداً أميركياً كبيراً ودائماً، فيصبح بالتالي عاملاً أساسياً في ردع سوريا وإسرائيل وحرمانهما من «حق مسلم به، والذي يقضي انه لكل من الدولتين الحق بالتجول ضمن الحدود اللبنانية حسب ما تشاءان». ومن وجهة نظر اسرائيل، لا يمكن وقتذاك أن يستعمل لبنان للقيام بهجومات على حدودها الشمالية. لكن من وجهة نظر الولايات المتحدة، إن ذلك سيلزمنا لوجود ومسؤولية دائمة في منطقة حامية الوطيس.

إن خطة بشير الجميل بالنسبة لي كانت إقتراحاً غير واقعي. إن لبنان الصغير والممزق بحرب أهلية ودون موارد استراتيجية هامة، يفرض نفسه على جدول أولويات الولايات المتحدة، لأنه يولد المشاكل في منطقة ملتهبة. ولأنه ليس للبنان أي ثقل في أولوياتنا، قام بشير باعطائنا «شيكاً أبيض» وكأنه فعلاً يقول: إعملوا ما تريدون في لبنان، فقط خلصونا».

الفصل الخامس

اميركا والعودة الحذرة

لقد انتهت مع قدوم ربيع ١٩٨٦ فترة التجاهل الأميركي للبنان، وانتهت معها فترة مصادرة القرار نتيجة لانتفاضة القوات اللبنانية التي عانى منها الحكم اللبناني.

وبعد انقضاء عدة أشهر على إحباط اتفاق دمشق الثلاثي وترقب ما قد تقوم به سوريا نتيجة لفشل الاتفاق، عاد الاهتمام الأميركي الى ملاحقة النشاط السياسي اللبناني. إن تقييم المسؤولين للوضع اللبناني كان قد تغير، فبعد أن اعتبر لبنان مسؤولية سورية نظراً لعدم قدرة أي من الفرقاء التحرك من دون المشيئة السورية، رجع لبنان بعد الانتفاضة على اتفاق دمشق الثلاثي الى الاهتمام الدولي ومنه الأميركي. لقد عادت الانتفاضة بلبنان الى ما كان عليه بالسابق: هناك شرعية في منطقة حرة ترفض الهيمنة السورية ولكنها تريد الحوار مع دمشق وتصر على أنها تمثل الآمال اللبنانية. كذلك لقد استمر الحكم بسياسته بأنه وان لم يكن هناك حل سوري للمشاكل اللبنانية، لن يكون حل لتلك المشاكل دون سوريا.

ولقد بدأ الاهتمام الأميركي بمراقبة الأحداث اللبنانية بايجابية وترو. وصادف ذلك انتهاء مدة سفير وتعيين سفير جديد لواشنطن في لبنان. إن السفير جون كيللي بدأ عمله في آب ١٩٨٦ وكان يجهل لبنان والمنطقة ولم يعش أيام الرعب أثناء وجود المارينز في بيروت. وإذا كان لبنان بحاجة الى رؤية جديدة من واشنطن، فان تعيين جون كيللي جاء يلبي هذا الطلب وكان كيللي خير رسول ومبعوث.

العلاقات السورية الأميركية

وصادف أيضاً أن تميز عام ١٩٨٦ بالعلاقات المتوترة بين دمشق وواشنطن نتيجة موجة الارهاب التي عمت أوروبا والمصالح الأميركية والاسرائيلية هناك. وأهم تلك الحوادث كانت عمليتي إطلاق النار في مطاري روما وفيينا، وتفجير مقهى في برلين الغربية، ومحاولة تفجير طائرة العال الاسرائيلية في مطار لندن. واتهمت سوريا وليبيا بتدبير الأعمال الارهابية تلك.

وكانت الصحافة الأميركية قد عكست حملة الادارة الأميركية على دمشق في تلك الفترة باعتماد تسريب الأخبار الى الصحافيين، وهذا أسلوب تعتمده واشنطن عند الحاجة لبث رسالة الى البلد المعني. إن ذكر المقال الصحافي ل «مصدر موثوق» او لمسؤول رفض الافصاح عن اسمه، يعني في معظم الأحيان تسريب متعمد للخبر. وتبعا لذلك فان قيام الحملة الصحافية على سوريا خلال عام ١٩٨٦ كان بمعظمه تعبيراً عن حملة الادارة الأميركية على دمشق. ويمكن تلخيص الحملة الأميركية على سوريا يومذاك، من خلال مقال نشرته جريدة «النيويورك تايمز» في عددها الصادر في ١٨ أيار ١٩٨٦ على لسان مسؤول في الخارجية رفض الافصاح عن اسمه، والذي عدد المشاكل التي تواجه سوريا كما يلي:

- إزدياد حدة التوتر مع اسرائيل.
- إتهام الغرب أن سوريا مقر للارهاب الدولي.
- عدم تمكن سوريا من فرض سيطرتها على لبنان (فشل الاتفاق الثلاثي).
- خلاف سوريا مع ايران بسبب عدم دفع سوريا ديونها المتراكمة بالاضافة الى خلافها مع حزب الله الموالي لايران.
- تفاقم الوضع الاقتصادي، الذي يظهر من خلال نقص في الخبز وبعض المواد الاساسية في الأسواق السورية.
- إزدياد نشاط المعارضة الداخلية في الأشهر القليلة الماضية.

وكنت قد أبرقت الى الحكومة في ١٤ أيار التقرير نفسه عن لسان مسؤول أميركي صديق، والذي كان قد أعلمني أيضاً أن الإدارة الأميركية تدرك قدرة الرئيس الأسد على الرجوع الى اللعبة السياسية.

وما لبثت هذه الحملة أن توقفت بانتظار ما سيقوم به الحكم السوري لتصحيح الأوضاع. ولقد أبرقت مجدداً الى الحكومة عن هذا الموضوع بعد المقابلة الطويلة التي أعطاها الرئيس الأسد الى «الواشنطن بوست» في ٢٠ أيار ١٩٨٦، والتي ندد فيها بالهجمات الاعلامية الغربية على سوريا وبالغارة الأميركية على ليبيا (نيسان ١٩٨٦)، مؤكداً أن سوريا لا ترغب في مجابهة مع الولايات المتحدة. أبرقت في ٦ حزيران ما يلي:

«تراجعت نسبياً الأصوات المعادية التي ارتفعت مؤخراً ضد سوريا أثر

توفر معلومات عن إمكانية ارتباط دمشق ببعض المجموعات التي نفذت عمليتي فيينا وروما، واتهام سوريا بتدبير محاولة تفجير طائرة العال الاسرائيلية ـ حسب زعم المصادر الأوروبية. وفي تقدير الأوساط المسؤولة أن المرحلة الحالية تتيح للرئيس الاسد فرصة لاعادة تقييم سياسته تجاه الولايات المتحدة، التي برهنت عن عزمها على اتخاذ تدابير عسكرية لحماية مصالحها ورعاياها. ورغم أن الأجواء ما زالت تنذر بامكانية تصعيد الموقف بين واشنطن ودمشق، فإن الاتجاه يميل حالياً لمواصلة الضغط على سوريا عبر تدابير جذرية لا تحمل طابع المواجهة المفتوحة، بغية حمل الرئيس الأسد على تليين مواقفه».

وكان واضحاً من الحوار مع بيروقراطيي الخارجية الأميركية أن التوتر القائم بين سوريا والغرب هو مؤقت، وستنجلي هذه الغيمة بعد فترة قصيرة. إن سوريا بنظر هؤلاء مهمة للمشاكل والقضايا الشرق أوسطية. إن اتهام سوريا بتصدير الارهاب يعني أنه بامكان سوريا توقيفه، وهذا ما أرادته الدول الغربية. كذلك إن سوريا وحدها تستطيع احتواء القوى الأصولية في لبنان والتي كانت قد بدأت تهدد المصالح الغربية في المنطقة. وحتى الرهائن الغربية في لبنان، إذا كان هناك من جهة تستطيع أن تساعد بالافراج عنها، فهي سوريا. وزاد الاقتناع بهذا المنطق بعد فضيحة «الايران ـ كونترا» وإخلاء سبيل بعض الرهائن مقابل السلاح. إضافة الى ذلك، وبالرغم من الجمود الذي أصاب مسيرة السلام، فان سوريا تبقى مهمة عند استئناف العمل بهذه القضية. بكلام آخر، إن المسؤولين الأميركيين يعترفون أن لسوريا قوة سلبية تسمح لها بتعطيل أي تقدم في حل قضايا المنطقة. هذا دون أن يغفل الدعم السوفياتي المطلق لسوريا وقتذاك.

وتجدر هنا الاشارة الى أن معظم المسؤولين الأميركيين المعنيين بشؤون لبنان والمنطقة، كانوا يشيرون الينا بعدم الربط بين توتر العلاقات الأميركية مع سوريا والعلاقات اللبنانية ـ السورية. لقد أكد لنا جميع هؤلاء وبدون استثناء، أنه من مصلحة لبنان تقليد الملك حسين للبدء بحوار مع سوريا، يكون من شأنه إعطاء اللبنانيين فرصة للسلام. وطبعاً إن هذا الحوار قد يساهم في تليين الموقف السوري نحو لبنان وقد يوفر على المنطقة توتراً جديداً بسبب لبنان. وإضافة الى ذلك، لقد بوشر بالطلب من الحكم اللبناني خلال تلك الفترة أن يقدم مسودة لوفاق لبناني على أساس أن «الضعف والعزلة

السورية الراهنة قد تساعد لبنان على بحث وحل مشاكله الداخلية. لقد شدد ريتشارد مورفي أكثر من مرة أنه من واجبات الرئاسة اللبنانية وقد استرجعت المبادرة السياسية، أن لا تفوت الفرصة عليها فتقدم مشروعاً وفاقياً يقبل به المسلمون ولا يعارضه المسيحيون.

الحكم يستعيد المبادرة

لم يعتقد أحد من المسؤولين الأميركيين أن ذلك سهل، ولكن المجازفة بدت مفيدة حتى ولو كان طرح أي مشروع سيلاقي المعارضة من الجهتين. لقد بدا موقف هؤلاء المسؤولين متغيراً عن السابق. فبينما كانوا في السابق يستمعون الى عرض مشاكلنا مرددين أن «اليد قصيرة»، أصبحوا بعد فشل اتفاق دمشق يشددون بأسئلتهم وملاحظاتهم على أن نكون إيجابيين بطلباتنا منهم، وخاصة فيما يتعلق بسوريا. وكان هؤلاء المسؤولون يصرون أنه على «المنطقة الشرقية أن تفكر جدياً بالمشاركة لأنه ليس للبنان حياة دون مشاركة ترضي الجميع». الوزير شولتز أيضاً بدأ يغير نمط حديثه معي وملاحظاته لي. لقد أصبح يردد أنه معجب بشجاعة الجميل وأنه مستعد للمساعدة إذا اعتقد الجميل أن هناك دوراً إيجابياً لواشنطن.

وكان الجميل قد ركز سياسة الحكم على هدفين أساسيين: لقد شدد أولا على أهمية الحوار مع سوريا، علماً أن هذا الحوار قد لا يثمر عن أي اتفاق ولكن أهميته تعود في تجنب لبنان واللبنانيين مرارة الحرب والقصف والمتفجرات في غياب حل عادل ودائم للقضية اللبنانية. كان يهدف من الحوار إعطاء اللبنانيين سلاماً نسبياً من أجل إفساح المجال لهم للاهتمام بشؤونهم الحياتية وإعادة البحبوحة الاقتصادية الى وطنهم. ومن ناحية مناطق بيروت الشرقية التي كانت قد شهدت بضعة انتفاضات ونكسات أمنية، لقد شدد الجميل على التنسيق الداخلي لمنع إعادة الأزمات اليها. وبينما قصد الرئيس الجميل أصدقاء الرئيس السوري من أجل إعادة الحوار بين البلدين، قام بالتنسيق مع الدكتور سمير جعجع قائد القوات اللبنانية من أجل استتباب الأمن في المنطقة الشرقية. إن نجاح التنسيق بين الجميل وجعجع أعتبر إنجاز هام بعد الانتفاضة التي قام بها جعجع قبل عام.

لكن الحملة الغربية، وخاصة الأميركية منها، ضد سوريا بسبب ازدياد موجة الارهاب الدولي كانت قد لاقت الترحيب عند الكثير من اللبنانيين، مما حمل بعضهم

للضغط على الحكم اللبناني أن يوقف محاولاته للتقرب من سوريا والمشاركة في الحملة عليها. لكن نتائج دراستنا المفصلة عن الرؤية الأميركية للبنان (الفصل الرابع)، والتي تعتبر أنه ليس هناك حلا في لبنان دون سوريا، بالاضافة الى تجاربنا مع دمشق خاصة أثناء الاحتلال الاسرائيلي، حملتنا لتقليد الملك حسين الذي اتخذ من «ضعف سوريا وعزلتها» حجة للتقرب منها. لذلك قام الرئيس الجميل، الذي كان قد استعاد المبادرة بعد رفضه لاتفاق دمشق الثلاثي، بالاتصال بأصدقاء مشتركين لاعادة الحوار مع سوريا.

****

في هذا الجو السياسي قصد الرئيس الجميل فرنسا في أوائل أيلول ١٩٨٦ لقضاء إجازة قصيرة استغرقت أربعة أيام، حيث عقد اجتماعات مكثفة مع جهات عديدة ومنها سفير دولة الامارات في لندن آنذاك، السيد مهدي التاجر. وكان السيد هاني سلام قد عمل من أجل عقد الاجتماع بين صديقين قديمين. إن أهمية السفير التاجر بهذا الموضوع هي في صداقته للرئيس السوري حافظ الاسد.

وزار التاجر وسلام بيروت ودمشق أكثر من مرة، وحملا معهما في احدى المرات رسالة «أخوية» من الجميل الى الأسد[1]. وما لبث أن جال السيد هاني سلام بين العاصمتين كموفد للرئيس الجميل، واتفق على اثره أن تعقد في دمشق اجتماعات دورية بين فريقي عمل لبناني وسوري. وبينما مثل الدكتور إيلي سالم والعقيد سيمون قسيس لبنان، مثل سوريا في هذه الاجتماعات الوزير فاروق الشرع والعقيد غازي كنعان مدير الاستخبارات السورية في لبنان. ولقد نظم الجميل عدة حلقات في لبنان وخارجه، واستشار الكثير من القانونيين والاختصاصيين في القانون والعلوم السياسية للتهيئة لهذه الاجتماعات. وحضّر نتيجة لذلك ورقتي عمل لبنانيتين تتعلقان بالعلاقات اللبنانية السورية والاصلاح الداخلي.

****

الورقة اللبنانية ـ السورية[2] اعتبرت الوجود السوري في لبنان ذا هدفين: استراتيجي وأمني. أما الوجود الاستراتيجي فيتعلق بالحرب العربية الاسرائيلية

(١) الوثيقة رقم ٢، صفحة ٢٦٧.
(٢) الوثيقة رقم٣، صفحة ٢٧٣.

والاحتلال الاسرائيلي للجنوب الشرقي من لبنان. لقد اعتبر الاحتلال الاسرائيلي خطراً على سوريا وخاصة على عاصمتها. وفي غياب جيش لبناني قادر على ردع أي هجوم إسرائيلي على سوريا عن طريق شرقي لبنان، فان التضامن العربي والعلاقات الأخوية بين البلدين تستدعي أن يسمح لبنان بتمركز جيش سوري في البقاع بمواجهة مناطق الاحتلال الاسرائيلي، ويعاد النظر بالاتفاقية حين انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان.

أما الوجود الأمني السوري فاعتبر وجوداً داعماً ومؤقتاً لمدة سنة على الأكثر، لقوى الأمن والجيش اللبنانيين. وكانت الخطة أن تتمركز القوات السورية في ثكنات خاصة بها في أماكن وجودها وتتدخل لدعم السلطات اللبنانية عند الطلب. بالاضافة الى ذلك، إن جهود إعادة بناء الدولة ومتطلبات السيادة الوطنية، كانت تقتضي أن يسود القانون اللبناني حتى في أماكن الوجود السوري الاستراتيجي منه والأمني. كذلك إن على مجلسي وزراء البلدين بعد تحقيق الوفاق الوطني، أن يحددا علاقتهما «المميزة» من خلال الحوار.

أما ورقة الاصلاح الداخلي فكانت تتضمن إعادة توزيع السلطة الاجرائية بحيث ينتقل مصدر القرار من رئيس الجمهورية الى مجلس الوزراء. لكن الجميل رفض أن يجرد رئيس الجمهورية من صلاحياته الرئيسية. فالمشاركة تعني أن يبقى رئيس الجمهورية الأول في الشكل والمضمون. لقد قبل الجميل إعادة توزيع الصلاحيات، لكنه رفض القبول برئاسة ضعيفة واعتبر خلال التهيئة للاجتماعات أن الاصلاح ذا مطالب أساسية ثلاثة: الأول يتعلق بمشاركة جميع الفئات في أخذ القرار من ضمن مجلس الوزراء. ويتعلق المطلب الثاني بتقوية المشاركة الشيعية في الحكومة. أما الهدف الأخير فيتعلق بلامركزية إدارية وربما إنمائية، وقد أصبح ذلك مطلباً مارونياً ودرزياً. وأصر الجميل على دور رئيس الجمهورية كقائد أعلى للجيش وترؤسه مجلس الدفاع الأعلى، كما اقترح لبننة الوظيفة (أي ليس هناك أي مركز مخصص لطائفة معينة) على أن يصار الى تطبيق مبدأ المناصفة بين موظفي الفئة الأولى الى حين إلغاء الطائفية على مراحل ودون تحديد الوقت. غير ان الجميل رفض ان ينقل «حق اعادة القوانين الى مجلس النواب لاعادة النظر فيها او اقرارها باكثرية معينة» من رئيس الجمهورية الى مجلس الوزراء، معتبراً ان ذلك يجرد رئاسة الجمهورية من مسؤولياتها الدستورية الاساسية ويضعف الحكم.

واستمر البحث في ورقة الاصلاح لغاية منتصف شهر أيار ١٩٨٧، حيث عقد خلال هذه المدة ١٣ جلسة طويلة دام القسم الأكبر منها أكثر من يوم واحد. لم تبحث ورقة العلاقات اللبنانية السورية أبداً، ولكن سوريا اعتبرتها ورقة جيدة ومتقدمة. وكان الخلاف على الاصلاح يكبر ويضيق حسب الظروف والأيام وكأنه لم يكن هناك نية بالوصول الى اتفاق. ولقد تخلل هذه المفاوضات عدة مفاجآت أهمها اجتماع الجميل والأسد في الكويت أثناء حضورهما للمؤتمر الاسلامي، عودة الجيش السوري الى بيروت الغربية بدعوة من رئيس الوزراء والزعماء المسلمين وتصريح الجميل أن الدعوة وعودة الجيش السوري غير دستورية، وزيارة الجميل الى الأردن التي لم يرتح لها السوريون كما اعتقد أحد الوسطاء، خاصة وأنها أتت بعد اجتماع القمة في الكويت.

وبالرغم من كل ذلك لقد تم الاتفاق على نقاط عدة وحصل بالفعل في عدة جلسات تقارب ملحوظ بين الطرفين ومرت أيام اعتقدنا فيها أن الحل أصبح باليد وعلى مسافة اجتماع واحد. وتوقف الحوار فجأة في ١٢ أيار من دون أي تبرير، ثم اتخذت سوريا من اغتيال رئيس الحكومة المستقيل السيد رشيد كرامي في أول حزيران ١٩٨٧ عذراً لتوقف نهائياً الحوار المباشر مع عهد الجميل.

الحريري يتوسط باسم السعودية

منذ فشل اتفاق دمشق الثلاثي والسيد رفيق الحريري يحاول التقرب من الرئيس الجميل دون جدوى. إن ممارسة الحريري للسياسة بدأت مع عهد الجميل، فلم يكن الحريري معروفاً في دنيا السياسة قبل ذلك. إن إمكانية الحريري للتحرك هي من دون حدود. فليس للحريري مكتب يداوم به، فجميع منازله وطائراته وسفينته مجهزة بوسائل المواصلات الحديثة، مما يسمح له أن يتنقل بين عواصم العالم دون أن يفقد رعايته لمصالحه الخاصة. لقد رافق الحريري الأمير بندر بن سلطان من أجل التوصل الى وقف إطلاق النار أثناء حرب الجبل وانعقاد مؤتمر جنيف في تشرين الثاني ١٩٨٣. كما انه ساهم باسم المملكة العربية السعودية بتقريب وجهات النظر بين بعبدا ودمشق، ومن ثم لانعقاد مؤتمر لوزان في ربيع ١٩٨٤ [٣]. ولكن دوره انتهى بعد تأليف حكومة

---

(٣) انظر صفحة ٤٦ من الفصل الثاني.

الاتحاد الوطني برئاسة رشيد كرامي واتخاذ الجميل المبادرة لزيارة دمشق حين كان يتطلب ذلك. ورجع إسم الحريري الى الساحة السياسية بعد انتفاضة إيلي حبيقة في أيار ١٩٨٥ . لقد كان الحريري أحد عرّابي إتفاق دمشق الثلاثي.

لقد حاول الحريري عدة مرات بعد أن استرجع الجميل المبادرة السياسية، أن يتقرب منه دون جدوى . وزاد الحريري محاولاته للتقرب من الجميل بعد أن نجحت وساطة التاجر وسلام لقيام حوار بين بيروت ودمشق. لقد كتبت الى الرئيس الجميل في منتصف أيلول ١٩٨٦ أنقل اليه رسالة السيد رفيق الحريري الشفهية عندما التقيت به في منزله في باريس قبل ذلك بأسبوع، كما يلي:

«١) إن رفيق حريري هو الموفد الوحيد للملك فهد الى لبنان وسوريا، وسيبقى في هذه المهمة ما دامت تلك هي إرادة جلالته.

٢) إن الملك فهد يرد على رسائل الرئيس الجميل بواسطة رفيق الحريري.

٣) لقد أراد الحريري مؤخراً عن طريق سفير لبنان في سويسرا، الكولونيل جوني عبده، أن يقدم خدمات للرئيس الجميل ومنها تهيئة اجتماع مع رئيس الوزراء الفرنسي، جاك شيراك، وبدء الحوار مع الرئيس السوري، وكان يلاقي رفض الرئيس الجميل. لذلك فاما أن يكون الرئيس الجميل لا يريد الحوار مع السوريين، أو أنه لا يريد وساطة الملك فهد.

٤) لقد شدد الحريري أكثر من مرة أثناء الحديث أنه لا يعمل لنفسه وإنما يعمل للملك فهد. وقد يكون أن عمل في السابق أشخاص آخرون باسم المملكة في لبنان «وذكر خالد خضر آغا»، الا أن ذلك ولّى واليوم ليس هناك إلا الحريري.

٥) لقد انتقد الحريري بقساوة محاولة التاجر وسلام استئناف الحوار اللبناني السوري وتنبأ بفشلها. وأشار الحريري على أن جلالة الملك فهد لا يرتاح للسفير مهدي التاجر ونشاطه، ويعتبر أن القبول بمساعي التاجر هي إهانة للسعودية.

ولقد كتبت الى الرئيس الجميل بنفس الموضوع وعدة مرات بعد ذلك، وكان يحرضني على الكتابة ومحاولة تليين المواقف بين الجميل والحريري كل من الدكتور إيلي سالم، الذي كان أيضاً يقوم بنفس المهمة مباشرة مع الجميل، والسيد خالد خضر آغا الذي كان صديقاً للجميل والحريري. وكنت قد أقمت في دار السفارة حفلة استقبال كبيرة حضرها ما يزيد عن ٣٥٠ مدعواً من لبنانين واميركيين واعضاء السلك الدبلوماسي عندما زار الحريري واشنطن في أيار ١٩٨٦ . وأقمت له أيضاً غداءاً رسمياً حضره حوالي أربعين من المسؤولين الأميركيين من الذين يعملون في دائرة الشرق الأوسط. هذا بالرغم من أن رسالة الحريري للأميركيين يومذاك كانت أن يساعدوه على حمل الجميل على الاستقالة، لأنه «لا يمكن أن يكون هناك اتفاق بوجوده». ونظراً لدعم واشنطن للشرعية اللبنانية، اتهم الحريري واشنطن بحماية الجميل. ولم أعلم الرئيس الجميل بموقف الحريري آنذاك، بل أخبرت سالم وخضر آغا ورحنا الثلاثة نتساءل عمّا اذا كان ذلك الموقف من الجميل هو سعودي، أو ان الحريري يغتنم فرصة قربه من المملكة لينفذ مآربه الخاصة.

لذلك قمنا الثلاثة بعملية التقارب بين الجميل والحريري، لأننا لا نريد شخصاً بامكانية الأخير أن يكون خارج حلقة الرئيس. كنا الثلاثة نشعر مع الرئيس الجميل بغضبه على الحريري الذي بدأ الخلاف، لكن وجود الأخير في المعارضة قد يضر بسياسة الجميل، خاصة وأن مرض السياسة كان قد تفشى بحريري.

وقبيل أعياد الميلاد ورأس السنة لعام ١٩٨٦ اتصل بي من احدى جزر البحر الكريبي السيد خالد خضر آغا، وأعلمني أن حريري يريد الاتصال بالرئيس الجميل لمعايدته، إذا تأكد أن الأخير سيردّ على مكالمته الهاتفية.

وبعد اتصال ثلاثي ضم أيضاً إيلي سالم الذي كان يقضي فرصة الأعياد في نيويورك مع عائلته، وقعت القرعة أن أنقل رأي الثلاثة الى رئيس الجمهورية. وتكلمت مع الرئيس وسألته مازحاً أن يسامحني مع سالم وآغا لتآمرنا عليه في فترة الأعياد، ثم أعلمته بتمنياتنا أن يرد على مخابرة الحريري. وكان جوابه إيجابياً. فاتصلت بخالد آغا وأعلمته بالنتيجة وما لبث أن اتصل بي بعد عشر دقائق رفيق الحريري نفسه ليطلع مني على

التفاصيل. وعاد الحريري يكلمني بعد ربع ساعة ليعلمني أنه تكلم مع الرئيس الجميل وبدا الحريري مسروراً لعودة العلاقات مع رئيس الجمهورية.

****

وفي حزيران ١٩٨٧، عاد حريري الى ملعب الوساطات واقترح الاجتماع بالجميل خارج لبنان لأن الملك فهد، حسب قول حريري لايلي سالم، منعه من الذهاب الى بيروت بطائرة مروحية بعد حادث انفجار طائرة مماثلة بالرئيس رشيد كرامي. وبعد أن شدد لسالم أن الوساطة سعودية، قبل الجميل الالتقاء مع الحريري في قبرص وكان ذلك في طائرة الأخير. إقترح الحريري تعديلات طفيفة على الورقة التي أعدها إيلي سالم بعد انتهاء محادثاته مع الوزير السوري فاروق الشرع وكانت تتضمن كافة النقاط التي اتفق عليها في اجتماعات دمشق بين الوفدين. وقبل الجميل التعديلات وأخذ الحريري الورقة وقصد دمشق بعد مروره بالرياض ورجع منها فارغ اليدين. لقد رفضت دمشق الورقة برمتها ورفضت أيضاً إعادة الحوار مع الجميل قبل القبض على قتلة كرامي. وكانت دمشق ومؤيدوها في لبنان قد اتهموا القوات اللبنانية بمؤازرة جهاز المخابرات في الجيش اللبناني بمسؤولية اغتيال كرامي. واشترطت دمشق على الجميل أن ينهي القوات قبل الدخول معه في أي حوار. لقد لخص الحريري لي زيارته الى دمشق قائلاً: «يريدون منه - أي الجميل - التقاتل مع جماعته وهم مصرون على أن يبقوا أعداءه».

لقد كانت سياسة الجميل واضحة بشأن القوات اللبنانية: لا تقاتل بين الجيش والقوات. لقد أصرّ الجميل أن يكون حل الميليشيات جميعاً نتيجة لاتفاق اللبنانيين فيما بينهم ومع سوريا. وفي حال رفض أي من الميليشيات القبول بالاتفاق يصبح من واجب قوة الشرعية أن تقضي على أي معارضة عسكرية للاتفاق. لقد اعتبرنا يومذاك إما أن سوريا رفضت البدء بحوار يرعاه السعوديون او أن الوساطة كانت «حريرية» صرفة. لقد عرفنا لاحقاً من الأميركيين بأنه حتى لو كان تحرك الحريري مهمة سعودية إلا أنه لم يحظ بدعم الملك فهد **الكامل** (٤).

(٤) انظر صفحة **١٣٠** من الفصل الخامس.

توافر شروط العودة

● إبريل غلاسبي

لقد بدا لنا من خلال اتصالاتنا أن سوريا ترغب بدور أميركي في مباحثات الاصلاح وذلك لاعتبارات إقليمية. فأوعز الرئيس الجميل الى إيلي سالم وأنا لأن نشرك واشنطن في حوار الاصلاح. لقد اتفقت مع إيلي سالم على استراتيجية تفاهم تقضي أن نتبادل جميع المعلومات دون استثناء، ونقرر معاً الخبر الذي يجب أن يعرفه الأميركيون، وان نعلمهم في بيروت وواشنطن بذات الوقت إذا كان ذلك ممكناً. وبينما كان إيلي سالم يجتمع بالسفير كيللي عدة مرات بالأسبوع كنت أقوم بعمل مماثل مع مكتب الشرق الأوسط في الخارجية الأميركية. ومع أنني كنت أجتمع بمورفي ومساعديه المسؤولين عن لبنان وغيرهم في مختلف مكاتب ودوائر الخارجية الأميركية، إلا أن التركيز كان على إبريل غلاسبي ودائرتها وكان يساعدها شاب ذكي، نشيط ومطلع، المسؤول عن مكتب لبنان الدكتور جوزيف لا بارون خريج جامعة برنستون.

كانت إبريل غلاسبي مديرة لدائرة ضمن مكتب الشرق الأدنى وآسيا تضم لبنان وسوريا والأردن والشؤون الفلسطينية. لقد كان العمل الدبلوماسي يستهلك كل وقت غلاسبي. كانت تأخذ الاجازة من العمل لتلحق بأعمالها ولتأتي بمشاريع وأفكار جديدة. حتى عندما تكون مريضة تقضي غلاسبي يومها تستقصي المعلومات وتعطي التعليمات لمساعديها. لقد خدمت غلاسبي في عدة دول عربية منها دول خليجية، وتعرف الشارد والواردعن هذه الدول. وخدمت أيضاً خمس سنوات في دمشق كنائب للسفير وأحياناً كثيرة كقائم بالأعمال، ولدمشق وأهلها وحكامها منزلة خاصة عندها. لها طريقة فريدة في التعاطي مع الناس. فهي تضحك بشدة عندما لا يكون هناك حاجة للابتسامة، وتدنو مرات برأسها وتحرك يديها وكأنها كوميدية. لكنها كانت تأخذ ما تبتغيه من جراء هذه الحركات الجسدية الخاصة بها. لقد كان لرئيسها المباشر مورفي ملء الثقة بها ومن رئيسها الأعلى جورج شولتز، التقدير والاحترام. وكان فيليب حبيب الذي استمر في السعي لسلام دائم في لبنان يعتمد عليها في تحريك العمل وبدعمها مع شولتز لإعطائها حرية التحرك. إن إيماني القوي بأهمية العنصر البشري لكل مهمة يجعلني أجزم أنه لولا إبريل غلاسبي لما كانت هناك مبادرة أميركية جديدة بعد الذي

حصل بين ١٩٨٢ الى ١٩٨٤ ، وذلك دون أن نقلل بنفس الوقت من أهمية جون كيللي وريتشارد مورفي في هذا المضمار.

****

كنت قد أشرت في الفصل السابق الى عقدة شولتز تجاه لبنان لأنه كان يدرك أنه جرّ الحكومة اللبنانية في ربيع ١٩٨٣ الى اتفاقية لم تجلب إلا الخراب للبنان. كان شولتز يريد مساعدة لبنان ولكنه يخشى الفشل هناك. بالحقيقة لقد كان شولتز يخشى من قدرة سوريا على تعطيل أي مبادرة لا توافق عليها، وتسرب هذا الخوف الى معظم الذين يعملون بالقضيتين اللبنانية والفلسطينية في الخارجية الأميركية.

وكنت أيضاً قد شرحت باختصار النشاط الواسع الذي قمت به من السفارة اللبنانية، والذي كان من شأنه أن يبقي لبنان حياً في أذهان المسؤولين وكل من يعمل في القضية اللبنانية أو أزمة الشرق الأوسط. لقد رأى المسؤولون الأميركيون التفاف اللبنانيين من كل الطوائف والفئات حول السفارة اللبنانية في واشنطن، وشوقهم لاعطائهم الفرصة مجدداً ليقيموا وطناً تسوده العدالة والسلام وأنهم ـ أي اللبنانيين ـ يتمنون عودة واشنطن الى ملعب الوساطات اللبنانية. إن نشاط السفارة لم يتوقف مع انتهاء فترة التجاهل الأميركي للبنان، إنما استمر الى آخر لحظة من وجودي في السفارة. وكانت الحفلة الأكبر التي أقمتها خلال سبع سنوات عمل هي الحفلة الوداعية في كانون الثاني (١٩٩٠) والتي حضرها ما يزيد على الألف مدعو ومنهم رئيس المحكمة العليا، الذي نادراً ما يحضر حفلات كهذه.

ولكن كل من يفهم واشنطن يدرك أن أبريل غلاسبي وعقدة شولتز ونشاط السفارة والتنسيق الواسع والكامل مع الادارة، لا يكفي أن يعود بأميركا الى العمل المباشر لقضية السلام في لبنان. باستثناء التدخل العسكري الأميركي خلال حوادث ١٩٥٨ وأثناء الاجتياح الاسرائيلي، لم تقم أميركا بهكذا نشاط دبلوماسي مكثف، وربما لن تسعى أن تلعب هذا الدور في المستقبل المنظور. هناك أيضاً عاملان مهمان ساهما بعودة الدبلوماسية الأميركية الى التدخل المباشر في المطبخ اللبناني.

● المحافظة على الوضع الراهن

العامل الأول هو اهتمام أميركا بالمحافظة على الوضع القائم في لبنا ن. لأن واشنطن

لا تعتقد بوجود احتمال كبير لحل القضية اللبنانية، فكان هدفها المحافظة على الوضع الراهن في لبنان حتى لا يؤدي انفجار الوضع هناك الى زيادة مآسي اللبنانيين وتهديد أمن المنطقة بأكملها. ولأن انتخابات الرئاسة اللبنانية على الأبواب، أصبح من الواجب القيام بنشاط يؤدي الى اتفاق بين اللبنانيين ليستطيع المجلس النيابي العجوز انتخاب رئيس جديد للجمهورية، مما يضمن استمرار الوضع الراهن. كانت واشنطن تعتقد أن فراغ الرئاسة الأولى أو انتخاب رئيس فئوي قد يؤدي الى انفجار الوضع في لبنان والذي قد يكون عود الثقاب لزعزعة الأمن والسلام الاقليميين.

● العامل السوري

والعامل الثاني وربما الأهم، يتعلق بالعلاقات السورية الأميركية. بالاضافة الى قوة النظام السوري وتمكنه من فرض هيبته وسلطته داخلياً وإقليمياً والايفاء بتعهداته إقليمياً ودولياً، فإن واشنطن تقدر للرئيس السوري ذكاءه ومرونته. وباستثناء فترات قليلة خلال عهد الرئيس الأسد، اتخذت واشنطن سياسة ثابتة الى حد ما من سوريا، وهو موقف وسط بين الصدام والمهادنة. وفي مطلع عام ١٩٨٧ كانت العلاقة بين العاصمتين باردة بعد سحب السفير الأميركي من دمشق في خريف ١٩٨٦ إكراماً لرئيسة الحكومة البريطانية، التي كانت قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع سوريا بعد صدور الحكم في لندن بحادثة محاولة تفجير طائرة العال الاسرائيلية بحق دمشق. ورافق ذلك بداية أزمة فضيحة الايران ـ كونترا والتي قرر على اثرها الرئيس ريغان أن تحصر السياسة الخارجية بيد الوزير شولتز، الذي شدد على محاربة إيران والارهاب للتأكيد على أن أموراً كتلك الفضيحة لن تتكرر. ونظراً لاستمرار الرئيس ريغان بالاهتمام ومتابعة شؤون الرهائن الأميركية في لبنان، لم تر الخارجية الأميركية سوى سوريا كمساعد محتمل لتحرير هؤلاء الرهائن.

****

لقد كانت حرب الأحزاب والطوائف الاسلامية في بيروت الغربية في شباط ١٩٨٧ مناسبة لواشنطن لتبث إشارة التقارب مع سوريا. وكان لازدياد القتل والدمار أن وافقت سوريا على إعادة جيشها إلى بيروت الغربية تلبية لطلب الزعماء المسلمين اللبنانيين الذين كانوا قد قصدوا دمشق لهذا الغرض. وكانت هذه القوات قد انسحبت

من بيروت تحت وطأة الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢، وضمن الاتفاق أو التفاهم بين الاسرائيليين من جهة وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى، والذي قام به الموفد الرئاسي الأميركي السفير فيليب حبيب بدعم من الحكومة اللبنانية.

وندد الجميل بالقرار السوري مشدداً على أنه غير قانوني ولا دستوري وطلب مني أن أسعى مع المسؤولين في الخارجية الأميركية لأن ينددوا هم أيضاً بالرجوع السوري الى بيروت الغربية، خاصة وأنهم معنيون بهذا الأمر نظراً لأن الانسحاب السوري من بيروت كان بمسعى وضمانة أميركية. والتقيت يومذاك (السبت ٢١ شباط ١٩٨٧) مع ابريل غلاسبي في دار السفارة اللبنانية واشتركت وإياها بنص بيان أميركي يشدد على وحدة لبنان وسيادته وسلامة حدوده الاقليمية، وينذر أنه لم ولن تستطيع أي قوة خارجية أن تعطي لبنان الأمن والاستقرار، وأن الميليشيات فشلت بحماية من تمثل وجلبت لطوائفها القتل والدمار، ولا حل في لبنان سوى من خلال حكومة مركزية قوية.

كان حماس غلاسبي للبيان قوياً لدرجة أنه لم يخطر ببالي أن البيان لن يتلى مباشرة، وفوجئت لاعلامي أنه سيتلى على الصحافيين يوم الاثنين ظهراً ـ أي بعد يوم من موعد الرجوع السوري الى بيروت. **واحتجيت** بشدة واتهمتها باعطاء السوريين الضوء الأخضر. فكان ردغلاسبي صريحاً للغاية: «إنه ضوء أصفر».

إن قصص الأضواء الأميركية تجاه لبنان قديمة وما تزال مستمرة. فسوريا لم تدخل لبنان عام ١٩٧٦ لولا حصولها على الضوء الاصفر الأميركي. وفي عام ١٩٨٢، لم يجتح شارون لبنان لو لم يحصل على الضوء الأصفر من وزير الخارجية الأميركية يومذاك، ألكسندر هيغ. ويعتقد أيضاً أن السوريين وحلفاءهم اللبنانيين لم يجتاحوا سوق الغرب عام ١٩٨٣ لأنه هناك خطاً **أحمراً** أميركياً. وعندما أعلمنا السفير جون كيللي، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨٩ «أن العنف لا يحل المشاكل اللبنانية وأنه من الخطأ أن يعطي الرئيس هراوي الضوء الأخضر للسوريين لاجتياح مناطق بيروت **الشرقية**»(٥)، إعتبر ذلك ضوءاً **أحمراً** ولم يُدع السوريون لاجتياح الشرقية كما هدد الرئيس الهراوي عندما انتخب رئيساً للجمهورية قبل ذلك التاريخ

---

(٣) الفصل السابع صفحة ٢٤١.

بأسبوع. وأخيراً وفي ١٣ تشرين الاول من عام ١٩٩٠ اجتاحت سوريا منطقة الجنرال عون عندما أعلن الأميركيون أن هكذا قرار هو من صلاحيات الشرعية اللبنانية، واعتبر ذلك ضوءاً أصفراً.

أما لماذا أعطت واشنطن الضوء الأصفر في شباط ١٩٨٧، فيعود أولا الى أن السلام السوري أفضل من الفوضى اللبنانية التي عمت غربي العاصمة يومذاك. كذلك ليس لأميركا سياسة لبنانية صرفة. إن سوريا مهمة للاستراتيجية الأميركية وخاصة فيما يتعلق بالرهائن الأميركية في لبنان، وأن أي غلطة مع سوريا غير مقبولة. لقد كانت سوريا في ذلك الوقت الطريق الوحيد لمساعدة أميركا للإفراج عن الرهائن، رغم سحب السفير ووضع الحظر على المسؤولين الأميركيين الكبار لزيارة دمشق، ومعرفتهم أن عودة السوريين الى بيروت تمكنهم من السيطرة على انتخابات الرئاسة في صيف ١٩٨٨.

ولم توفر الصحافة الأميركية الادارة من انتقادها اللاذع. وبينما أظهرت الصحف وجهة نظر الادارة بأن العودة السورية الى بيروت الغربية إنما موجّهة ضد حزب الله نظراً للخلاف السوري الايراني، وأنه سيتم الافراج عن الرهائن قريباً وذلك لتحسين صورة سوريا في العواصم الغربية، وهذا ما ابتغته الادارة من محاولة عزلها لسوريا، انتقدت بعضها موقف الادارة المتبدل. «الواشنطن بوست» كانت قاسية في انتقادها للادارة ولسوريا (٢٥ أيار) بعدما تبين أن الرهائن لن يفرج عنها:

> «تحاول سوريا أن تلعب دوراً إيجابياً على حساب حياة الرهائن في لبنان كي يستعيد احترام الغرب. والغريب أن هذه الدول تصدق اللعبة السورية وتأمل أن يفي الأسد بوعوده. وما يزيد الأمر غرابة أن الولايات المتحدة تقود حملة واسعة لعزل سوريا ثم توفر لها الفرصة للعودة الى المجتمع الدولي عن طريق إطلاق الرهائن».

ولم يطلق أحد من الرهائن. قال لي أحد المسؤولين في مطلع صيف ١٩٨٧، إن ذلك لم يتحقق «لأن سوريا لم تحاول أن تفرض سيطرتها على الضاحية الجنوبية من بيروت حيث توجد الرهائن الغربية، لأن تلك المنطقة ليست مهمة لسوريا مثل طرابلس مثلاً. كذلك إن الطائفة الشيعية في احزابها المختلفة هي أقرب الطوائف اللبنانية الى الحكم السوري، خاصة وأن سوريا لا تنتظر أية مساعدة جدية من الغرب أو العرب بعد إعادة

علاقتها مع إيران الى ما كانت عليه».

وكتبت في الاول من تموز ١٩٨٧ الى الحكومة اللبنانية عن الموضوع نفسه ما يلي:

«إن البيروقراطيين في وزارة الخارجية الأميركية يعتقدون أن تجميد العلاقات الأميركية مع سوريا لم يكن أمراً طبيعياً، خاصة وأن سوريا هي أحد اللاعبين الرئيسيين في منطقة الشرق الأوسط، وعلى الادارة أخذ هذا الواقع بعين الاعتبار سواء أعجبهم ذلك أم لا. فضلاً عن ذلك إن تجميد العلاقات مع سوريا أعطى مفعوله ولا يرجى أي تأثير سلبي إضافي على الحكم في دمشق. ويعتقد هؤلاء أن سوريا مسالمة اليوم أكثر من الأمس: فنظرية التعادل الاستراتيجي مع اسرائيل تشكو من قلة تدفق السلاح السوفياتي، وسوريا اليوم منغمسة بالوحول اللبنانية، إضافة الى سلامة العلاقات السلبية بين سوريا واسرائيل».

وكانت واشنطن قد بدأت بحماية السفن الكويتية في الخليج إضافة الى دعمها الظاهر للعراق في حربه مع إيران، مما زاد في مصداقيتها في المنطقة وسمح لها في العمل لاقامة نوع من التوازن في علاقاتها الشرق أوسطية.

● الجنرال والترز في دمشق

وكان مكتب الشرق الأوسط في الخارجية الأميركية قد حاول أكثر من مرة منذ العودة السورية الى بيروت إقناع جورج شولتز باعادة السفير الى دمشق دون جدوى. فالوزير كان من رأي مكتب مكافحة الارهاب في الخارجية بأنه لا يرتجى أي نتيجة إيجابية من تحسين العلاقات مع سوريا، وعلى الأخيرة أن تبرهن عن حسن نيتها مسبقاً بعمل شيء ما للتأكد من أنها تراجعت عن استعمال الارهاب لتحقيق أهدافها. إن شولتز لم ينس تفشيل الأسد لاتفاق ١٧ أيار بين لبنان وإسرائيل (١٩٨٣) ومبادرة ريغان للأول من أيلول بشأن حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي (١٩٨٢)، واللذين كان جورج شولتز عرّابهما.

وكرر المسؤولون في مكتب الشرق الأوسط في الخارجية مرة أخرى في بداية الصيف

اقناع شولتز بالعودة عن قراره بشأن العلاقات مع سوريا، وكانت الأخيرة قد أغلقت مكاتب أبو نضال في دمشق وطردته الى لبنان. أن أحد المسؤولين في المكتب المذكور سألني وقتذاك بصورة غير رسمية إذا ما كانت عودة السفير الأميركي الى دمشق تفيد لبنان، خاصة وأن الحوار اللبناني السوري قد توقف. لقد أكد لي المسؤول أن واشنطن ستبحث مع دمشق قضيتي لبنان والارهاب الدولي المنبثق من لبنان وهذا يفيد لبنان والحكم، خاصة إنه ليس للجميل سفير في دمشق وجميع اللبنانيين الذين يزورون العاصمة السورية يزيدون علاقاته بسوريا تعكيراً. وقيل لي أيضاً إن دعم الرئيس الجميل لموضوع إعادة السفير الى دمشق سيقوي حجة المطالبين بسبب المودة التي يكنها الوزير شولتز له. بعد المشاورات مع بيروت بواسطة إيلي سالم أعطيت جواباً إيجابياً وأيضاً بصورة غير رسمية.

إن هذا الخبر لا يعني أننا كنا السبب لقرار شولتز بارسال مندوب أميركا الى الأمم المتحدة، الجنرال السفير فيرنون ولترز، كموفد رئاسي الى دمشق. دون شك إن إصرارنا على متابعة الحوار مع سوريا كان السبب في ردنا الايجابي، وإن تحليلنا للوضع يومذاك أوضح لنا أن أميركا على أهبة اتخاذ القرار لعودة السفير الى دمشق، وعلينا كأصدقاء صغار تسلق السبيل الأميركي لقطف بعض ثمار هذه السياسة.

وبالرغم من سرورنا لزيارة ولترز، لقد كنا حذرين من هذه الزيارة. ومع مرور الأيام تحول الحذر من الزيارة الى خوف منها. فقبل أربعة أشهر أعطت واشنطن الضوء الأصفر لعودة سوريا الى بيروت ولم يفرج عن الرهائن فهل يتطلب ذلك ضوءاً أخضر؟ وزاد خوفنا عندما بدأت تظهر نظريات «بيع وتضمين» أميركي للبنان مقابل الافراج عن هؤلاء الرهائن. ولم نكن مرتاحين للأمر رغم تأكيد واشنطن أن أي من هذه النظريات غير وارد، لأن خوفنا يعود الى الانطباع الذي قد يعطى لسوريا أو ما تفهمه الأخيرة.

وأكد لنا الأميركيون بعد رجوع ولترز أن الأخير بحث مع الأسد موضوعي لبنان والارهاب[٦]. كذلك هناك بعض الأمل بعودة الحوار بين بيروت ودمشق. لقد أعلمنا

(٦) لقد رافقت ابريل غلاسبي ولترز في زيارته الى العاصمة السورية.

الأميركيون أن الأسد كان إيجابياً للغاية في رده على ما أعربه ولترز عن القلق الأميركي للتهجم على المؤسسات الشرعية في لبنان، وعن أمنية واشنطن أن تساعد سوريا لاستمرار عملية الوفاق السياسي. قال الأسد، حسب الايجاز الأميركي للمحادثات: «إن سوريا تريد التوصل الى حل نهائي في لبنان عبر حوار ديمقراطي، وانه يجب إفساح المجال أمام المؤسسات الشرعية اللبنانية للعمل، ووجوب الدفاع عنها بوجه المتحاملين عليها». وأضافت المصادر الأميركية تقول «إن الرئيس الأسد شدد على أنه مصرّ على الحفاظ على الوضعية الدستورية للمسيحيين في لبنان وعلى المناصفة في الحقوق والمراكز بين المسيحيين والمسلمين، بالرغم من التفوق العددي للمسلمين».

وعندما بحث موضوع الارهاب الذي يصدر من لبنان وتشديد ولترز على مسؤولية سوريا عن الأعمال، تقول المصادر الأميركية إن الأسد سأل الموفد الأميركي عما إذا كان تحميل سوريا مسؤولية ما يجري في لبنان يعني أن ولترز يعتقد أن لبنان جزء من سوريا، أو أن ولترز يريد تجيير لبنان الى سوريا؟ فرد ولترز فوراً على أنه ليس «سلطاناً عثمانياً ليفعل ذلك».

العودة الحذرة

كان السفير فيليب حبيب يطلع باستمرار مني ومن الخارجية الأميركية على مجرى الأمور في لبنان. لقد كان لبنان من أولويات همومه، فكان ينصح ويعمل لاستمرار الحوار اللبناني ـ السوري ولاعادة رغبة شولتز من أجل العمل لسلام دائم في لبنان والمنطقة.

وحدث أن زار السفير حبيب والوزير سالم واشنطن في منتصف شهر تموز ١٩٨٧ بعد عودة ولترز من زيارته لدمشق. واجتمعنا الثلاثة وإبريل غلاسبي على عشاء لبناني في دار السفارة اللبنانية حيث كان «صحن المجدرة» التي يحبها حبيب «ملك السفرة». واستمرت الجلسة حوالي خمس ساعات. لقد وضعنا في تلك الليلة أسس المبادرة الأميركية للتوصل الى حل للقضايا اللبنانية عبر حوار مع سوريا. وبينما أخذ حبيب على عاتقه إقناع شولتز القيام بمبادرة جديدة بشأن لبنان، إتفقنا على أن نقترح على الرئيس الجميل ترأس وفد لبنان الى الاجتماعات السنوية للأمم المتحدة، وأن تقوم

غلاسبي باعلام السوريين بما سيبحثه معهم شولتز في حين موافقته للقيام بهذه المهمة. كان الهدف أن يعطي شولتز الضوء الأخضر للمبادرة على أن يأخذ الكرة الثنائي مورفي وغلاسبي. كان من الأهمية أن لا يكون هناك أي مجازفة لشولتز من جراء السماح للقيام بهذه المهمة.

****

وحدث أن عاد السفير الأميركي الى دمشق قبل لقاءات نيويورك، ولم تكن نتيجة اجتماع السفير وليم إيغلتون مع الرئيس الأسد مشجعة. لقد اتهم الأسد الجميل بالمراوغة في القبض على قتلة كرامي، متهماً القوات اللبنانية بقتله، وأنه على الرئيس الجميل أن يقدم قائد القوات، الدكتور سمير جعجع للمحاكمة. غير أن الأسد ترك الباب مفتوحاً ولم يكن جازماً لما يقول. واعتبر الأميركيون أن السوريين بحاجة الى حفظ ماء الوجه بالنسبة لاغتيال كرامي، ورحنا نبحث عما يمكن عمله في هذا المضمار.

وكان الأميركيون قد عادوا يرددون نغمة تحجيم القوات قبل ذهاب ولترز الى دمشق وبعد عودته. وادعى هؤلاء أن الكثير من اللبنانيين الذين يلتقون بدبلوماسيين أميركيين، يعتقدون أن ضبط القوات اللبنانية والسيطرة عليها كما تسيطر سوريا على ميليشيات الغربية يسهل المفاوضات ويقوّي الجميل، لأن هناك شكاً في إمكانية الشرعية بتنفيذ أي اتفاق لا تؤيده القوات. وكنت أنقل هذه المعلومات الى رئيس الجميل الذي لم يبدل موقفه من الموضوع: الاتفاق أولا ثم إعطاء الخيار لجميع الميليشيات للقبول بالاتفاق، وإلا على الدولة أن تفرض هيبتها وسلطتها بواسطة قواتها المسلحة التي كانت قد أصبحت بمستوى جيد.

وبحث أيضاً أثناء زيارة الدكتور سالم الى واشنطن في تموز، اقتراح أميركي للقيام بعمل ما لحفظ ماء الوجه للسوريين بشأن قضية اغتيال الرئيس كرامي. واقترح وقتذاك إمكانية القيام بتشكيلات جديدة في الجيش وأجهزة الأمن، وكان السوريون قد اعتبروا هذه المؤسسات مسؤولة أيضاً عن عملية الاغتيال. وأشار سالم الى أن موضوع التشكيلات كان قد بحثه السيد محمد شقير مستشار الرئيس الجميل، الذي كان يتنقل بين طرفي العاصمة (اغتيل في منزله في بيروت الغربية في صيف ١٩٨٧) مع المسؤولين في

بيروت الغربية، الذين اقترحوا بحث الموضوع مع دمشق واقترح سالم على الأميركيين القيام بهذه المهمة[٥].

وأذكر بالمناسبة اجتماع شولتز وسالم خلال زيارة الأخير الى واشنطن في تموز ١٩٨٧ بالرغم من عدم ارتباطها بموضوع البحث هذا. بعد أن تكلم شولتز عن الارهاب الدولي الذي ينطلق معظمه من لبنان، أجابه سالم أن مكافحة الارهاب التي يقودها شولتز ليست بسياسة إنما هي إجراءات تتخذ لمنع بعض الأعمال الارهابية، وأن مكافحة الارهاب تستدعي قيام سياسة إيجابية لاستئصال جذور الارهاب من لبنان والمنطقة. وسأله شولتز بعد ذلك إذا ما كانت إعادة السفير الى دمشق تساعد على ما قاله سالم، فرد الأخير موافقاً.

****

وأتى بعدها موعد نيويورك ونفذ ما رسم في عشاء السفارة ،وكان شولتز قد قبل مبدأ التوسط بين لبنان وسوريا. واجتمع شولتز مع الجميل والشرع الذي ترأس وفد سوريا الى اجتماعات الجمعية العامة. وقام بعده مورفي وغلاسبي بعدة اجتماعات ثنائية مع الاثنين. واتفقنا مع مورفي وغلاسبي على ورقة عمل تضع برنامجاً لاجراء الاتفاقات اللازمة هذا نصها:[٦]

«إقترح الرئيس الجميل على حكومة الولايات المتحدة البرنامج المرحلي التالي للخطوات التنفيذية لمبادىء الاصلاح الدستوري، التي نصت عليها ورقة العمل المقدمة في حزيران ١٩٨٧، ولانهاء حالة الحرب في لبنان.

يرى الرئيس الجميل في هذا البرنامج المتكامل (Package Deal) في خطواته التنفيذية أفضل سبيل عملي وعاجل لانجاز الاصلاح السياسي والانقاذ الوطني، على نحو يقيم

---

(٥) جاء في مقابلة صحفية مع الرئيس الجميل (الحياة، ٥ كانون الاول ١٩٩٠) عن الموضوع ما يلي: « لقد أرسل اليّ الحص مشروع مرسوم، وقعه الرئيس عسيران وزير الدفاع، ينص على اقالة قائد الجيش وبعض اركان القيادة، هكذا فقط من دون أي نص يعين من يحل مكانهم بالاحالة أو الوكالة أو التكليف».

(٦) كان الوفد اللبناني مؤلفاً من الرئيس الجميل، الوزيرين السابقين تويني وسالم، السفير رشيد فاخوري وأنا.

العلاقات السورية اللبنانية المميزة على أساس سليم، مما يمكن لبنان من مواجهة المضاعفات الاقليمية، بما في ذلك الاشتراك في القمة العربية المزمع عقدها على نحو يمكنه من لعب دوره الإيجابي والحصول على ما يساعده على التغلب على ذيول الحرب ونتائجها.

وقد أعلن الرئيس الجميل التزامه بالخطوات التالية:

أولاً: يذيع الرئيس الجميل لدى عودته الى لبنان بياناً يؤكد فيه تصميمه على تعهد الاصلاحات الدستورية التي أعلن عنها في خطبته أمام الجمعية العامة.

ثانياً: إستئناف المفاوضات السورية اللبنانية على المستوى المناسب، للاتفاق نهائياً على دقائق الخطوات الاصلاحية.

ثالثاً: يجري إعلام الولايات المتحدة عن تقدم هذه المفاوضات، وهي مستعدة للاستمرار في المساعدة على تذليل أية عقبات.

رابعاً: تقبل استقالة الحكومة الحالية ويعمد رئيس الجمهورية الى تأليف حكومة جديدة في فترة لا تتجاوز ٢٠ تشرين الأول، على أن يكون برنامجها المكرس في البيان الوزاري هو بالذات، الاصلاح الدستوري الذي يكون قد جرى الاتفاق عليه مع الحكومة السورية، وما يرافقه من تدابير آيلة الى إنهاء الحرب في لبنان.

خامساً: تحيل الحكومة الجديدة فوراً الى مجلس النواب مشاريع القوانين الدستورية وسائر المشاريع الاصلاحية المطلوبة، ويجري التصويت عليها بأقصى سرعة.

سادساً: بعد ذلك يجري إكمال مجلس النواب بالعدد المطلوب والمتفق عليه.

سابعاً: يتوجه رئيس الجمهورية يرافقه رئيس الحكومة الى مؤتمر القمة العربية في ٨ تشرين الثاني، إنطلاقاً من سياسة الحكومة الجديدة، للمطالبة بما يمكن أن يساعد على تكريس إنهاء حالة الحرب ومعالجة ذيولها وانطلاق برنامج إعادة تعمير لبنان.

ثامناً: في شأن التحقيق في اغتيال الرئيس كرامي، يؤكد الرئيس الجميل تصميمه على استعجال ما يجب أن تقوم به السلطات والجهات المعنية للوصول الى كشف الجناة والمسؤولين ومعاقبتهم وفق القوانين المعمول بها. كذلك يطلب الرئيس من مجلس النواب

تعيين لجنة تحقيق برلمانية، كما يطلب الى الحكومة الجديدة التجاوب مع ما يمكن أن تطلبه هذه اللجنة أو تقرره».

لقد بدأت مبادرة أميركية جديدة وزار مورفي في تشرين الأول ١٩٨٧ بيروت ودمشق، وحمل معه مسودّة مشروع الجميل الذي كان الحريري قد نقله الى دمشق في حزيران ١٩٨٧ . وكان الرئيس الأسد قد نفى للسفير ايغلتون أن يكون قد اطلع على هذا المشروع. وأعلم مورفي الجميل بأنه اجتمع في دمشق بنائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، الذي بدأ حديثه عن لبنان بالإشارة للإنقسامات في الجسم السياسي اللبناني وأعمال المتطرفين والأحزاب التي تساند من الخارج، وعذاب الشعب اللبناني الذي يريد حلاً للقضية اللبنانية. وأضاف مورفي يلخص للجميل حديثه مع خدام:

«لقد شدد خدام بأنه إن لم يستطع اللبنانيون أن يتوصلوا إلى اتفاق، فيجب أن يفرض عليهم اتفاق من الخارج. ثم ما لبث أن تحول خدام بسرعة إلى حادثة إغتيال الرئيس كرامي وأكد بأن القتلة هم أربعة أعضاء من القوات اللبنانية. وإن السوريين يعرفون أسماءهم واسم السفينة التي استعملت لتفجير الطائرة المروحية. كذلك أكد خدام بأن الرئيس الجميل والعماد ميشال عون يعرفان من هم القتلة. [رداً على سؤال من الرئيس الجميل، نفى السفير مورفي بأن يكون نائب الرئيس خدام قد أعطاه أسماء القتلة].

وقال مورفي أيضاً:

«إن خدام رفض اقتراح الجميل لتأليف لجنة نيابية للتحقيق بمقتل كرامي لأن جعجع سيقتل جميع أعضاء اللجنة. وشدد الخدام بأنه إذا فضح الجميل قتلة كرامي فأن سوريا ستقوم بمساعي حميدة لحمل الزعماء المسلمين للاتفاق على الاصلاح. وأشار خدام إلى أن الوفاق الوطني سيحافظ على الوجود السياسي للرئيس الجميل ومستقبله في حزب الكتائب. ولكن إذا أصّر الجميل على عدم التحرك، فسيفقد كل شيء. كذلك أضاف الخدام، بأن اصرار الجميل على تمثيل القوات في وزارة جديدة هو مهزلة. إن القوات، حسب قول الخدام، هم قتلة ويجب أن لا يتمثلوا في أي وزارة ».

ونقل مورفي إلى الجميل بأن سليم الحص قد أشار إلى أن ورقة حزيران تتضمن

نقاط جديدة وجيدة، وبأنه طلب من مورفي بأن تستمر واشنطن في مساعيها. فوعده مورفي بالعودة إذا كانت أجوبة المعارضة إيجابية.

لقد إعتبر الأميركيون أن زيارة مورفي كانت ناجحة ووعدوا بالاستمرار بالمساعي الحميدة بعد مؤتمر القمة العربي المقرر عقده في عمان بدعوة من الملك حسين إبتداء من الثامن من شهر تشرين الثاني ١٩٨٧ .

القمة العربية في عمان

لأن المساعي الأميركية لم تعط أي نتائج إيجابية، زاد الضغط على الرئيس الجميل في المنطقة الشرقية لأن يفجر العلاقات مع سوريا خلال قمة عمان. لقد اعتقد العديد في حلقات الرئيس السياسية أن التفجير السياسي سيكون نقداً نادراً في جعبة الرئيس عندما ينتهي عهده، خاصة وأنه لا يرجى حلاً لأزمة لبنان. وكان الجميل قد سمع حديثاً مماثلاً خلال اجتماعاته في نيويورك مع الكثير من وزراء الخارجية العرب. أحد وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي شدد على الرئيس الجميل أن «يبق البحصة» مشيراً الى «أن الجميع يعرف أن مشكلة لبنان هي سوريا وإذا تكلم الرئيس اللبناني عن مشكلة بلاده بصراحة، سيحصل على الدعم العربي وإن بقي الجميل متجاهلا لأساس المشكلة سيكون باقي العرب صماً».

وحدث أن تخلل زيارة الرئيس الجميل الى نيويورك فترة «الويك أند»، فلبى الجميل دعوة رجل الأعمال اللبناني عصام فارس وقصد جزر الباهامس برفقة زوجته وابنه بيار والوزيرين السابقين غسان تويني وإيلي سالم وأنا، وبحثنا جميعاً ما يمكن عمله في مؤتمر القمة. لقد كنا جميعاً نعلم أن لا حل دون سوريا وهذا ما ورد في كلمة الجميل الى الجمعية العامة للأمم المتحدة. لذلك تقرر صرف النظر عن المواجهة لأنه بالنتيجة وعندما يحمى الوطيس سيتدخل العرب لوقف النار، وتبقى المشكلة بعد أن يكون الدمار والموت قد حل بكافة المناطق اللبنانية.

لقد قرر الجميل لاحقاً إيفاد غسان تويني الى عمان لبحث ما يمكن عمله في القمة. الملك حسين نصح بالاعتدال والليونة ووعد تويني بترتيب اجتماع بين الرئيسين

الجميل والأسد بحضوره ـ أي الملك حسين. ولقد نصحت واشنطن أيضاً بالتأني والاعتدال. لقد كتبت في مطلع تشرين الثاني الى الرئيس الجميل أنقل اليه خلاصة الموقف الاميركي بما يلي:

«بعض القادة العرب يتمنون على الرئيس الجميل بأن يحرج السوريين لمصلحتهم الخاصة، لأن ليس منهم من يضع لبنان في سلم أولوياته. حتى الملك فهد الذي يكن للبنان وشعبه كل محبة، تجنب الخوض بالحديث عن مهمة الحريري خلال حزيران الماضي عندما أشاد السفير الأميركي يومذاك بالمهمة، ليتأكد من أن مسعى الحريري مدعوم من الملك فهد، وتكلم بحزن عن المأساة اللبنانية. إن الأميركيين يصرون على أن لبنان ليس أولوية عربية، وأي تفجير قد يقوم به الرئيس الجميل قد ينقلب على لبنان بالحرب والمآسي».

وقبل الجميل بنصائح الأصدقاء وخاصة لأن ذلك كان قناعته. وقبل شاكراً مساعي الملك حسين التوفيقية.

قال الدكتور إيلي سالم في مذكرة كتبها باللغة الانكليزية في ١٦ تشرين الثاني (الترجمة ليست كاملة ولا حرفية):

«لقد اقترح الأردنيون تعديلات على مشروع الجميل الذي حمله الحريري في ١٤ حزيران ١٩٨٧ الى دمشق، مشددين على أن قبولها من الجانب اللبناني يلزمهم بالعمل بجدية لعقد اجتماع بين الرئيسين. وكان الأردنيون يعتقدون أن مشروع الجميل وتعديلاتهم تعطي الارضية الصالحة لحوار بناء وللوفاق الوطني في لبنان. وقبل الجميل بالتعديلات تسهيلاً لمهمتهم، ولأنهم اعتبروا التعديلات ضرورية للوفاق.

واجتمع رئيس الحكومة الأردنية السيد زيد الرفاعي بالرئيس السوري وقدم له اقتراحات الرئيس اللبناني. فكان جواب الرئيس الأسد أنه لم ير تلك الوثيقة ولا محتوياتها لأنها درست من قبل نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام. وأعطى الرفاعي الأسد وقتذاك رد المعارضة اللبنانية على المشروع، والتي أعطاها السوريون للأميركيين في ٦ تشرين الثاني مشدداً على أن الرد كان اعتباطياً وغير مقبول وغير جدي. وأيضاً أشار الأسد الى أنه لم ير ذلك الجواب ونفى أن يكون لسوريا علماً أو مساهمة به. وتبعاً أعلم الوزير السوري فاروق الشرع أعضاء الوفد اللبناني أنه لم يعرف بجواب

المعارضة اللبنانية الذي ادعى الأميركيون أنهم استلموه من وزارة الخارجية السورية.

وكان قادة المعارضة اللبنانية قد أعلموا الأميركيين أنهم لم يعرفوا بردهم المؤرخ في ٦/١١/١٩٨٧ وسألوهم لاحقاً عن محتواها.

ولم يوفّق الأردنيون، رغم جهودهم، بترتيب اجتماع بين الجميل والأسد يحضره الملك حسين والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد. لكنهم حصلوا على موافقة السوريين لتوصية تصدر عن مؤتمر القمة العربي تتمنى على القادة اللبنانيين أن يستمروا بالحوار بمساعدة سوريا.

وأكد الملك حسين للرئيس الجميل أنه سيستمر بجهوده كرئيس للمؤتمر من أجل الوفاق، وأنه يهدف الى عقد اجتماع في دمشق بعد اسبوعين ويضم بالاضافة اليه والرئيسين الجميل والأسد، رئيس مجلس النواب حسين الحسيني ورئيس الحكومة سليم الحص. ولم يعتقد الوفد اللبناني أن هناك أي إمكانية لعقد الاجتماع، خاصة لأن السوريين أصروا على حذف الفقرة المتعلقة بالأردن من توصية مؤتمر القمة المتعلقة بلبنان بعد أن كانت قد أقرت في اللجنة الفرعية للمؤتمر.

وقال الشرع لسالم يوم انتهاء المؤتمر، إن التدخل الأردني ليس ضرورياً لأن الولايات المتحدة تقوم بالوساطة التي تتمنى سوريا أن تستمر».

****

بعد عودته من عمان، وبالرغم من سلبية الجواب المنوه اليه الذي استلمه من سفيري أميركا في بيروت (بالانكليزية) وعمان (بالعربية)، قام الرئيس الجميل في ١٦ تشرين الثاني بتسليم السفير الأميركي رده على جواب المعارضة. وكان الأميركيون قد اغتبطوا لملاحظة الشرع عن استمرار مساعيهم وعزموا على متابعتها. وسلم الأميركيون رسالة الجميل الى السوريين في ٢١ تشرين الثاني. لقد اقترح الجميل آلية لاستمرار الحوار كما يلي:

«١) أن يراجع السوريون محضر جلسة اجتماع سالم والشرع في ١٢ أيار ١٩٨٧، من أجل استحصال النقاط التي وافق عليها الوزيران والنقاط التي بحاجة لبحث إضافي.

٢) يوفد بعد ذلك الرئيس الجميل وفداً الى دمشق لبحث وتقييم التقدم الذي حصل والنقاط الباقية العالقة.

٣) يتفق الوفدان على جدولة النقاط وتحديد نقاط الخلاف واعتماد آلية لتقريب وجهات النظر.

٤) في حين حصول تقدم ما، يعود الوفدان للاجتماع مع حكومتيهما، ومن ثم يصار الى عقد اجتماعات أخرى، على أن يحملا التفويض الكلي لتوقيع أي اتفاق يتم بينهما.

٥) وإذا اتفق الوفدان على أن هناك نقاطاً لا يمكن حلها، تحال هذه النقاط الى الحكومتين».

«المكوكية» الأميركية

كان الحريري قد التقى الجميل اثناء مؤتمر القمة في عمان (١١ تشرين الثاني) وسلمه مسودة مشروع للوفاق الوطني، الذي سمي فيما بعد بمشروع ١١/١١/٨٧، لأن الحريري رفض أن يقترن اسمه بأي مشروع. ولم يأبه الجميل للمشروع لأنه لم يعرف ماذا يعمل بمشروع يعبر عن رأي الحريري ومساعديه.

وزار الحريري واشنطن في ٢٢ تشرين الثاني ليترأس اجتماعات مؤسسته في العاصمة الأميركية، وكنت بوصفي سفير لبنان عضواً في مجلس المؤسسة الاستشاري. وحضر حريري حفلتين على شرفه واحدة أقامها له رئيس مجلس ادارة مؤسسته السناتور السابق تشارلز برسي، والأخرى أقمتها له في دار السفارة حضرها حوالي خمسين شخصاً معظمهم مسؤولون أميركيون وسفراء عرب. واجتمع حريري بريتشارد مورفي الذي كانت زوجته تعمل دون راتب كأمينة سر المؤسسة المذكورة.

وعلمت فيما بعد أن حريري أعطى مورفي مسودة المشروع الجديد وأخبره أن نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، قد اطلع على المشروع ولم يعط أية ملاحظة بانتظار معرفة رأي الجميل بالموضوع، وأعتبر هذا الموقف السوري ايجابياً.

وبعد ترجمة المشروع الى الانكليزية، سلم السفير الأميركي في بيروت المشروع للجميل في ١١/١٢/٨٧ الذي رفض إعطاء ملاحظاته على المشروع قبل أن يستلم الرد السوري على رسالة ١١/١٦ وخاصة أن المشروع لم يقترن بآلية عمل وأن السعودية غير معنية به. فلمن يعطي الجميل ملاحظاته على المشروع؟ وبينما كان حريري يتصل بالأميركيين هاتفياً ليضغطوا على الجميل لاعطاء رأيه بالمشروع، أصدر مورفي تعليماته الى

سفيره في دمشق ليحاول الاجتماع مع خدام.

وحوالي منتصف كانون الأول إجتمعت بمورفي وغلاسبي وكنت أتهيأ للذهاب مع العائلة لقضاء فترة الأعياد في لبنان، وبحثنا كيفية الرد على مشروع حريري. وكان اجتماعي مع غلاسبي حيث عملنا لإن نضع آلية لرد الجميل، لأن الأميركيين الذين فهموا احتجاج الجميل، إعتبروا ملاحظة خدام للحريري إيجابية فقرروا التجاوب. فاقترحت غلاسبي أن يكون رد الجميل على المشروع بثلاث أقسام تحتوي على (١) النقاط التي اتفق عليها بين سالم والشرع في اجتماعاتها التي توقفت حول منتصف أيار ١٩٨٧، (٢) نقاط بحاجة الى بحث إضافي. و(٣) نقاط غير مقبولة. واقترحت غلاسبي أن نسلم ملاحظاتنا للأميركيين ليقدموها بدورهم للسوريين.

واجتمعت بالرئيس الجميل فور وصولي الى بيروت في ٢٣ كانون الأول، وكنت قد تأخرت في قبرص يومين بسبب رداءة الطقس. وحضر الاجتماع غسان تويني وإيلي سالم. وكان مورفي قد بعث برسالة الى الجميل[٧] في ١٢/٢٢ يخبره فيها أن السفير إيغلتون إجتمع في دمشق بخدام الذي وعده بارسال جواب الجميل الى المعارضة اللبنانية، وأن سوريا ستقدم اقتراحات إيجابية إذا كانت ملاحظات الجميل على المشروع إيجابية. واعتبر مورفي أن كلام خدام هو خطوة إيجابية من سوريا، خاصة وأن واشنطن ما فتئت تحاول منذ أسابيع للحصول على تقدم ما. ووعد مورفي الجميل أن يقوّم جوابه بالايجابية ومن ثم يقترح الأميركيون أن يبدأ فوراً على تضييق وإزالة الاختلاف بوجهات النظر، وأنه سيصدر تعليماته وقتذاك الى إيغلتون لأن ينوه للسوريين أن اقتراح الجميل في ١١/١٦ هو معقول، ومن ثم يجب أن تعقد اجتماعات لبنانية سورية دون تأخير. وشدد مورفي على أنه ليس من العادة نقل مقترحات شخصية (الاشارة الى الحريري) بين الحكومات، لكنه قبل بهذا الاسلوب بسبب رداءة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في لبنان، وأن هناك الظروف الصالحة لاعادة الحوار، خاصة وأن السوريين أبدوا استعدادهم لأخذ مواقف بالنسبة للقضايا الأساسية الصعبة التي تواجهنا جميعاً. وختم مورفي رسالته بالتأكيد أن أمنية الولايات المتحدة هي أن تقوم بما يملي عليها الواجب للتأكد من نجاح الآلية الراهنة.

(٧) الوثيقة رقم ٥، صفحة ٢٨٥.

وكان جواب الجميل في ٣١ كانون الأول حسب الطلب الأميركي في ثلاثة أقسام وأخبرنا من واشنطن في الخامس من كانون الثاني أن جواب الجميل بنظرهم إيجابي، وأرسل الجواب الى دمشق ليسلمه السفير الأميركي هناك للسلطات السورية .

****

بدأ عام ١٩٨٨ بتغيير جذري في سياسة واشنطن الشرق أوسطية . لقد أجبرت الانتفاضة الفلسطينية جورج شولتز على إعادة تركيز اهتمامه لحل النزاع العربي الاسرائيلي، فقام في مطلع العام بتحرك ملحوظ فأرسل فيليب حبيب الى تل أبيب وعمان وريتشارد مورفي الى الرياض ودمشق بينما زار الرئيس المصري، حسني مبارك، واشنطن . لقد بدأت واشنطن وقتها تتكلم رسمياً عن «الحقوق المشروعة» للشعب الفلسطيني دون تحديد هذه الحقوق (إنسانية، مدنية أو وطنية)، ودون تحديد «الشعب الفلسطيني» من ناحية انتماء اللاجئين اليه أو اقتصاره على سكان الضفة الغربية وغزة .

واعتبر شولتز لقاءه مع الدكتور إيلي سالم في واشنطن في مطلع شهر شباط متمماً لنشاطه الاقليمي، فأكد لنا أن مسيرة السلام لن تنسى لبنان، وأطلعنا أيضاً على تحركاته الشرق أوسطية . وكانت اجتماعاتنا المطولة مع مورفي وغلاسبي حيث دار الحديث حول المدى الذي يمكن للجميل اتخاذه، في حقلي الاصلاح وإلغاء الطائفية . ولأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ لم يتضمن إشراك لبنان بمحادثات السلام إن عقدت، فقد طلبنا من الولايات المتحدة أن يشترك لبنان بهذه المفاوضات المحتملة، خاصة وأن الأمور قد تبدلت بسبب احتلال إسرائيل للجنوب اللبناني ووجود ٤٠٠ ألف فلسطيني في لبنان ومنهم الملتزم بالنضال المسلح . ولقد وافقت واشنطن على الطلب اللبناني وقامت وزارة الخارجية اللبنانية بعد ذلك بالسعي للحصول على موافقة باقي دول مجلس الأمن الدائمة لأن يشترك لبنان بأي محادثات سلام بين العرب واسرائيل .

****

وبعد زيارته إلى دمشق واجتماعه بالرئيس الأسد، أخبرني مورفي بأن السوريين رحبوا برد الجميل وشددوا على أن هناك إمكانية عالية للتوصل الى اتفاق يتبعه تأليف وزارة جديدة لتحيل الاتفاق بمشاريع قوانين الى مجلس النواب لتصديقها . وشدد مورفي

على أن السوريين مقتنعون بأن حل الازمة اللبنانية قد أصبح ممكناً . وطلب مورفي من الجميل أن يزوده باقتراحات عملية عن المشاركة وإلغاء الطائفية السياسية .

وبالفعل قام الجميل بتحضير المطلوب بعد استشاراته للقيادات اللبنانية ومنها البعض من قيادات الغربية، الذين أعطوا ملاحظاتهم على ورقة الجميل بواسطة فريق ثالث . وأعطيت الورقة للأميركيين في العشرين من شباط ١٩٨٨ . لقد اقتنع الأميركيون أن الرد اللبناني إيجابي وسيقدمونه الى السوريين بدعم أميركي . واقترح الجميل أن يكون مجلس الوزراء مصدر السلطة وأن تعتمد خطوات واضحة لالغاء الطائفية السياسية .

وسلم الوزير شولتز اقتراحات الجميل الى الأسد في أوائل آذار، واستدعى السوريون بعدها «المعارضة اللبنانية» لابداء آرائهم حول اقتراحات الجميل . وسلمت الخارجية السورية إبريل غلاسبي إقتراحات المعارضة اللبنانية في ٥ آذار واستلمها الجميل من غلاسبي في اليوم التالي . وكعادتها زارت غلاسبي الحسيني والحص أثناء زيارتها لبيروت .

وقام الجميل باعطاء ملاحظاته على الورقة الأخيرة بعد يومين في ٧ آذار وبدا تقارب وجهات النظر بما يخص إلغاء الطائفية السياسية . لقد وافق الطرفان على إنشاء هيئة عليا لتقديم الاقتراحات بشأن تحقيق هذا الهدف . وكذلك بدا التقارب في وجهات النظر حول المشاركة . لقد تم الاتفاق على أن يكون مجلس الوزراء مصدر القرار ولكن هناك بعض الخلافات بما يتعلق بكيفية تأليف الحكومة وتوزيع بعض الصلاحيات بين الرؤساء الثلاثة، واتفق على أن يتبع الاتفاق على هذه النقاط بدء الحوار المباشر بين القيادات اللبنانية للاتفاق على مشروع وطني كامل .

وسلم السوريون السفير الأميركي في دمشق في ٢٦ آذار رد «المعارضة اللبنانية» على اقتراحات الجميل . كانت المذكرة أشبه بمسودة رد تعطي ما قاله قادة المعارضة، ولم تعتبر مذكرة نهائية للرد على اقتراحات الجميل للسابع من آذار . ومهما يكن شكل الرد المذكور، لقد عادت المواقف إلى تشنجها السابق وعاد القول أن الجميل لم يعط أي جديد، واستمر الاصرار على استقلالية مجلس الوزراء عن رئيس الجمهورية والتشديد على إلغاء الطائفية السياسية فوراً، واختلف قادة المعارضة على طريقة اختيار رئيس الحكومة وتأليف الوزارة وعلى مدة ولاية رئيس مجلس النواب .

****

وحدث أن كان الوزير السوري فاروق الشرع في زيارة لواشنطن من ضمن وفد عربي لمحاورة الأميركيين بموضوع الانتفاضة الفلسطينية، فاجتمع مورفي معه ليلة ٣٠ آذار واستمر الاجتماع حوالي تسعين دقيقة. ولما كان الأميركيون يعرفون أن الجميل لن يقبل بمقترحات المعارضة، تحوّل اجتماع الشرع ومورفي - كما يستخلص من قراءة محضر جلسة الاجتماع[٨] - الى «حوار الطرشان». الشرع يصر على أن الجميل غير جدي بالحوار وكل همه منافسة القوات اللبنانية على زعامة المسيحيين الذين يجب أن يقبلوا باقتراحات المعارضة خاصة وأن النسبة السكانية هي ٧٠ مقابل ٣٠ بالمئة لصالح المسلمين؛ في حين يؤكد مورفي أن الجميل جدي في حواره وأن المعارضة لم تقدم اقتراحات معتدلة. وعبثاً حاول مورفي أن يأخذ وعداً من الشرع للاجتماع مع أركان المعارضة اللبنانية عندما سيزور دمشق قريباً مع الوزير شولتز لعرض مقترحاته بشأن مسيرة السلام. وقبل انتهاء الاجتماع سأل مورفي الشرع مرة أخيرة عن إمكانية الاجتماع بالمعارضة اللبنانية فوعده الشرع بدراسة الموضوع عندما يعود الى دمشق.

● إجتماع الجميل وشولتز في قبرص

وجاء موعد الزيارة الثانية لشولتز الى المنطقة في أوائل نيسان، وهذه المرة أيضاً غابت زيارة لبنان عن جدول أعماله. كنت أشعر بمرارة وأنا أرى لبنان منسياً في تحرك شولتز. إن دولة لا تسيطر على عاصمتها ومطارها هي دولة بالاسم. فباستثناء فترة ما بعد الاجتياح الاسرائيلي حين أحكمت الدولة السيطرة على العاصمة والمطار بمساعدة القوى المتعددة الجنسيات، لم يستطع أي مسؤول أميركي كبير أو ربما أي مسؤول غربي، أن يزور لبنان عبر مطار بيروت منذ عام ١٩٧٣ عندما حطت طائرة وزير الخارجية الأميركية يومذاك، هنري كيسنجر في مطار رياق واجتمع بالرئيس سليمان فرنجية وأركان حكومته في قاعدة رياق العسكرية. ومنذ أواخر عام ١٩٨٣ لم يستطع رئيس الجمهورية السفر عبر المطار، بل أن منفذه الوحيد الى الخارج عن طريق جزيرة قبرص بواسطة الطائرات المروحية. واليوم يزور شولتز عواصم المنطقة المعنية بالصراع العربي الاسرائيلي دون أن يزور لبنان. تكلمت عن هذا الموضوع مع غلاسبي ليلة سفرها الى المنطقة لتصحب وزيرها في زياراته الى الأردن وسوريا. وكانت غلاسبي مسؤولة أيضاً

(٨) الوثيقة رقم ٢٦ صفحة ٢٨٩.

عن لبنان والشؤون الفلسطينية ولم أتوصل مع غلاسبي لنتيجة.

وفي صباح اليوم التالي وبينما كنت أستمع الى نشرة الأخبار الصباحية التي تتكلم عن زيارة شولتز الى الشرق الأوسط صرخت مفاجئاً نفسي: «ولم لا يطير الجميل الى قبرص ويجتمع بشولتز هناك؟». أعجبتني الفكرة فاسرعت فوراً الى الهاتف وتكلمت مع إيلي سالم الذي رحب بالاقتراح وطلب مني إمهاله نصف ساعة لبحثها مع الرئيس الجميل. وطلبني سنترال القصر بعد نصف ساعة وكان الرئيس الجميل على الطرف الآخر من الهاتف يسألني ما إذا كنت أعتقد أن ذلك قد يحصل. كنت شبه أكيد أن شولتز سيوافق إذا عرف باقتراحي نظراً لمعرفتي لاحترامه وتقديره للجميل. ثم سألني الرئيس ولماذا في قبرص، وما رأيك بعمان عندما يكون شولتز بزيارة الملك حسين؟ ثم ما لبث أن ترك لي الرئيس الجميل حرية التصرف بشأن مكان الاجتماع.

كانت غلاسبي بطريقها الى المطار فلم أخبرها عن اقتراحي قبل سفرها، واتصلت مباشرة بمكتب مورفي واجتمعت به بعد ساعتين، وعرضت عليه الاقتراح فأبدى ارتياحه ووعد بنقله الى الوزير. كان اقتراحي أن يتم اللقاء في قبرص بالرغم من أنني استمزجت رأي مورفي بامكانية الاجتماع في عمان ولم ألق منه التأييد. كنت أعتقد أن الاجتماع في قبرص يعني أن يقوم شولتز بجهد لملاقاة الجميل، فلا يمكن تفسير هكذا اجتماع سوى إعتراف واشنطن بالسيادة اللبنانية. أما الاجتماع في الاردن وإن عني للبعض كذلك، لكنه سيعني أشياء أخرى لكثيرين. البعض سيقول إنها دعوة من الملك حسين أو إحراج له، وفي كلا الحالتين سيقال إن اجتماع شولتز بالجميل كان عابراً نظراً لتطفل الأخير وإدخال نفسه في موضوع لا يعنيه. لذلك اتخذت القرار أن أقترح أن يكون الاجتماع في قبرص. لقد وافق شولتز وعقد الاجتماع في الثامن من نيسان ١٩٨٨.

وكانت غلاسبي قد بقيت في دمشق بعد زيارة شولتز للعاصمة السورية لتستلم رد «المعارضة اللبنانية» النهائي على مقترحات الجميل للسابع من آذار. واستلمت غلاسبي المذكرة صباح الثامن من نيسان وكادت أن تتأخر على موعد الطائرة التي ستقلها الى قبرص لحضور اجتماع الجميل وشولتز. وكان حديث الرجلين بالعموميات وأشاد الاثنان بجهود مورفي وغلاسبي واقترح شولتز أن تذهب غلاسبي الى بيروت بطائرة الجميل ليبحثا الرد السوري.

لقد علمت فيما بعد أن غلاسبي حاولت «تبليغ» المقترحات السورية للجميل الذي رفض «الانصياع» لاملاء الشروط، واتهم غلاسبي بالتآمر والتنسيق مع خدام. واتصل بي إيلي سالم يسألني عما إذا كان رأي غلاسبي هو رأي شولتز؟ فقلت له إن غلاسبي تمثل أميركا وتعمل ما يمليه عليها الواجب، ونحن لنا ملء الحرية بالقبول أو الرفض، كما ذكرت له ولرئيس الجمهورية في برقيتي في السادس من نيسان. كنت قد علمت من مصدر موثوق جداً ماهية تفكير شولتز بزياراته الى دمشق ووساطة مورفي وغلاسبي بين بيروت ودمشق وأبرقت معلوماتي الى الجميل فوراً:

«هناك سببان لزيارة شولتز الى دمشق، السبب الأول بطلب من الملك حسين الذي يريد تحييد سوريا إذا قرر الدخول في حوار لحل مشكلة المنطقة. وإذا فشلت المفاوضات فلن يكون هناك أي مشاكل سورية للأردن، وإدا نجحت المفاوضات فلا يهم وقتذاك حتى اذا غضبت سوريا.

السبب الثاني يتعلق بلبنان. إن الوساطة الأميركية بين بيروت ودمشق هي من اهتمام مورفي وغلاسبي، وليست من أولويات شولتز. إن الأخير لا يعتقد أن سوريا تقبل بحل وسط في لبنان، وحتى لو أنها قبلت باتفاق ما فلن تحترم ذلك الاتفاق. إن دعم شولتز لمورفي وغلاسبي للقيام بهذه المهمة هو تلبية لترحيب الجميل والقيادات اللبنانية بالدور الأميركي. لكن شولتز أصر أن لا يقوم مساعداه بالضغط على القادة المسيحيين بالقبول بتنازلات لا يريدونها. يجب أن تكون اللعبة بنظر شولتز عادلة وتلبي المطالب اللبنانية».

لذلك تراجعت غلاسبي عن ضغطها عندما واجهت رفض الجميل، ورجعت الى واشنطن ولحق بها بعد أقل من أسبوع إيلي سالم الذي وصل الى واشنطن في ١٥ نيسان ١٩٨٨[٩]. إجتمعنا بالبدء مع مورفي وأكملنا يوم الأربعاء في ٢١ نيسان اجتماعات مطولة مع غلاسبي ومساعدها المسؤول عن مكتب لبنان الدكتور جوزف لو بارون. كانت الاجتماعات في دار السفارة اللبنانية في واشنطن واستمرت طوال نهار يوم الاربعاء.

كانت اجتماعاتنا مثل غيرها عندما كنا نلتقي الأربعة، شاملة ومثمرة. وكنت قد

(٩) الوثائق رقم ٧,٨,٩ صفحة ٢٩٧ ـ ٣٢٢

اعتدت على العمل المشترك مع غلاسبي. لم نعتبر يوماً أن الخلاف في وجهات النظر عقبة، إنما تحدٍ للقيام بجهد أكبر لازالة تلك العقبات. لقد شددنا أنا وسالم على أن الرئيس الجميل مع المشاركة بكل معنى الكلمة وهذا لا يعني إضعاف رئاسة الجمهورية. وحتى في حين قبول الجميل بمقترحات المعارضة، فإن معظم المسيحيين ومنهم أصدقاء لسوريا لن يرضوا برئاسة إسمية.

لقد اعتمدنا في نقاشنا مشروع المعارضة كأساس، وكنا نناقشه بنداً بنداً وكان لو بارون يسجل الأفكار الجديدة مما سمح لغلاسبي أن تقدم مشروعها لسوريا و «المعارضة اللبنانية» أثناء زيارتها اللاحقةوالأخيرة الى دمشق التي ابتدأت في الثاني من شهر أيار. لقد طلبت وسالم من غلاسبي أن تعرّج بطريقها الى المنطقة على باريس والفاتيكان نظراً للعلاقات التاريخية القوية بين لبنان وهاتين العاصمتين ولاهتمامهما بما يجري حالياً، خاصة وأن هذه المفاوضات قد تؤدي الى اعتماد صيغة جديدة للبنان. وكان سالم يقوم بزيارة العاصمتين في طريقه الى ومن واشنطن، كما كنت شخصياً أطلع المسؤولين في سفارتي البلدين في واشنطن على مجرى الأمور.

وقبل أن أستمر في سرد وتحليل المواقف أود أن أقارن مقترحات الجميل في ٧ آذار، والمعارضة في ٧ نيسان وغلاسبي في ٢ أيار، بما يتعلق بالمشاركة وإلغاء الطائفية. الموضوعان اللذان اقترحهما الأسد لمورفي ليكون تقارب وجهات النظر عليهما مدخلا للقاء لبناني موسع، ومن ثم تأليف وزارة جديدة وإكمال الوفاق الداخلي (النص الأساسي باللغة الانكليزية).

● المشاركة في السلطة

١ ـ الجميل: تناط السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء. إن مجلس الوزراء هو مؤسسة ذات صلاحيات مستقلة. يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء دون أن يمارس التصويت فيه، وفي غيابه يترأس رئيس الحكومة جلسات مجلس الوزراء.

المعارضة: تناط السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء الذي هو السلطة التنفيذية العليا. مجلس الوزراء هو هيئة مستقلة يرأسها رئيس الحكومة.

يترأس رئيس الحكومة مجلس الوزراء. لرئيس الجمهورية الحق في حضور اجتماع

مجلس الوزراء، وعندما يحضر هذا الاجتماع فهو الذي يترأسه دون أن يكون له حق التصويت.

غلاسبي: تناط السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء.

مجلس الوزراء هيئة مستقلة يجتمع في مكان معين ويدعم بأمانة عامة. لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة الحق في ترؤس اجتماعات مجلس الوزراء. يترأس رئيس الجمهورية الاجتماعات عندما يختار أن يحضر ولا يحق له التصويت. (كان الجميل في مقترحاته السابقة في حزيران ١٩٨٧ قد اقترح أن «تتم اجتماعات مجلس الوزراء في مقر خاص مستقل).

٢ ـ الجميل = المعارضة = غلاسبي: إن قرارات التي يتخذها مجلس الوزراء يجب أن تقبل وأن تنفذ في جميع الحالات، وأن تكون خاضعة للفقرة ٣/ ٣ الواردة أدناه.

٣ ـ الجميل: إن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويحمي استقلال الدولة اللبنانية وسلامة حدودها ويمارس السلطات التالية:

المعارضة = غلاسبي: رئاسة الجمهورية رمز الوحدة الوطنية ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويمارس السلطات التالية:

٣/ ١ الجميل: يصدر القوانين التي يوافق عليها مجلس النواب، ويمكنه أن يعيد القوانين الى المجلس النيابي لاعادة النظر فيها أو إقرارها بأكثرية معينة.

المعارضة: يعيد القوانين الى المجلس النيابي بناء على قرار مجلس الوزراء لاعادة النظر فيها، وإذا أصر المجلس النيابي عليها تعتبر نافذة حكماً.

غلاسبي: يصدر القوانين التي يوافق عليها مجلس النواب. يعيد رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء القوانين الى المجلس النيابي لاعادة النظر فيها، وإذا أصر المجلس النيابي تعتبر نافذة حكماً.

٣/ ٢ الجميل = المعارضة = غلاسبي: يحيل مشاريع القوانين من مجلس الوزراء، الى مجلس النواب.

٣/ ٣ الجميل = المعارضة = غلاسبي: يصدر المراسيم التي يصادق عليها مجلس

الوزراء وله الحق في أن يعيد المراسيم ضمن فترة زمنية معينة، ولكن إذا أصرّ مجلس الوزراء عليها بعد إعادة النظر بها، عندها يصبح المرسوم نافذ المفعول.

٣/ ٤ الجميل: يصدر مرسوماً يسمي فيه رئيس الحكومة. اما بعد انتخابه من مجلس النواب أو بعد مشاورات نيابية ملزمة.

المعارضة: يصدر مرسوماً يسمي فيه رئيس الحكومة نتيجة لمشاورات نيابية ملزمة، بمشاركة رئيس مجلس النواب.

غلاسبي: قبل أن يصدر مرسوم تسمية رئيس الحكومة، يقوم رئيس الجمهورية بمشاورات نيابية ملزمة ومن ضمنها مشاورات شاملة مع رئيس مجلس النواب والنواب. ويقوم النواب بعد انتهاء المشاورات باعلان موقفهم أمام مجلسهم. أو يصدر مرسوم تسمية رئيس الحكومة بعد انتخابه من مجلس النواب.

٣/ ٥ الجميل: تؤلف الحكومة باتفاق بين رئيس الحكومة المكلف ورئيس الجمهورية.

المعارضة: يصدر رئيس الجمهورية، بالاتفاق مع رئيس الحكومة المكلف مرسوم تشكيل الوزارة التي يرفعها رئيس الحكومة المكلف، وإذا اختلف الاثنان، يرفعان توصية رئيس الحكومة المكلف الى مجلس النواب. وفي حال صادق مجلس النواب على التشكيل الوزاري الموصى به، عندها يصدر رئيس الجمهورية مراسيم تشكيل الوزارة.

غلاسبي: لا رأي.

٣/ ٦ الجميل: يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة وزراء بصورة إفرادية.

المعارضة = غلاسبي: يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة وزراء بصورة إفرادية، التي ترفع اليه من رئيس الحكومة.

٣/ ٧ الجميل: رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

المعارضة: الجيش يرتبط بوزير الدفاع إدارياً ويخضع لسلطة مجلس الوزراء.

غلاسبي: لا رأي.

٨/٣ الجميل = المعارضة = غلاسبي: يترأس مجلس الدفاع الأعلى

يعتمد السفراء

يمنح الأوسمة

يستطيع منح عفو خاص

يعتبر خاضعاً للمسؤولية في حال الخيانة العظمى أو في حالة مخالفة الدستور.

● إلغاء الطائفية

الجميل: إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي، ولبلوغه يقتضي تحقيق الانصهار الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية بين اللبنانين وتعميق روح الانتماء الوطني فيما بينهم. تبعاً لتبني الاصلاحات الكفيلة بذلك خلال فترة محدودة، تتولى هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة وعدد من الأعضاء يتفق عليه فيما بعد، المهام التالية:

أولاً: تبدأ الهيئة عملها فوراً بـ (١) توحيد كتب التربية الوطنية والتاريخ. (٢) وضع سياسة إعلامية لكل وسائل الاعلام تساعد في تحقيق الانصهار الوطني وتجاوز الحال الطائفية القائمة في البلاد. (٣) إلغاء ذكر المذهب عن تذكرة الهوية. (٤) عدم تخصيص وظائف لطائفة معينة.

ثانياً: وضع إجراءات عملية تدريجية لانهاء الحال الطائفية ومراقبة تنفيذها، وتعمل تدريجياً في ضوء ذلك على إلغاء النصوص التي لها طابع طائفي، تتوج بوضع قانون انتخاب وطني.

الى أن يتم إلغاء الطائفية السياسية توسع قاعدة التمثيل للميثاق الوطني بحيث تتمثل كل الطوائف في أجهزة الدولة القائمة والمستحدثة تمثيلاً متوازناً مبنياً على المشاركة المتساوية.

المعارضة: إلغاء الطائفية ضرورة وطنية وهدف يجب العمل على تحقيقه لأنه

يتعارض مع مصلحة لبنان ومع وحدته الوطنية، نظراً لأن الطائفية مرض خبيث بلي به لبنان ويجب استئصاله.

تشكل لجنة من مجلس الوزراء لوضع ترتيبات لالغاء الطائفية وتتخذ القرارات المناسبة لتحقيق هذا الهدف بصورة نهائية.

إلغاء طائفية الوظيفة وعدم حصر وظيفة معينة بطائفة معينة، ويشمل ذلك جميع العاملين في الدولة من مدنيين وعسكريين. يستثنى من ذلك وظائف الدرجة الأولى التي توزع على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين ودون حصر وظيفة معينة بطائفة معينة، وينتهي هذا الاستثناء بانتخاب أول مجلس نيابي جديد على أساس المناصفة.

غلاسبي: إلغاء الطائفية هدف وطني أساسي ويجب العمل له بجهد لبلوغ وحدة وطنية حقيقية.

يشكل مجلس الوزراء هيئة عليا لتحضير خطة شاملة لالغاء الطائفية. تقدم الهيئة خطتها الى مجلس الوزراء بفترة أقصاها عام واحد. يدرس مجلس الوزراء الخطة ويقوم فوراً بتنفيذها. باستطاعة مجلس الوزراء، القيام باجراءات لتحقيق الهدف قبل حصوله على توصيات الهيئة المذكورة.

يجري انتخاب أول مجلس نيابي على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين. يراجع المجلس بدقة وسرعة تقرير الهيئة العليا الى مجلس الوزراء ويتخذ القرارات المناسبة للتأكد أن إلغاء الطائفية تم بصورة نهائية.

إن جميع الوظائف الادارية من مدنية وعسكرية وقضائية تفتح لجميع اللبنانيين.

إن وظائف الدرجة الأولى توزع على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين. يعمل بقاعدة المساواة في باقي الدرجات.

إنتهاء المبادرة الأميركية

لقد اعتقدت غلاسبي أن اقتراحاتها مقبولة وتزيل القسم الكبير من اختلاف وجهات النظر. كانت غلاسبي قبل سفرها تعرف أن رفض السوريين لاقتراحاتها يعني

انتهاء مهمتها ومن ثم بدء التحضير للانتقال الى مقر عملها الجديد كسفير للولايات المتحدة لدى العراق، وكان مجلس الشيوخ بعد تأخير دام حوالي تسعة أشهر قد وافق على اقتراح الرئيس ريغان بتعيينها في هذا المنصب. ومع أننا كنا قد اطلعنا على ماهية الاقتراحات إلا أن الرئيس الجميل أراد معرفة الرأي السوري قبل إعطاء ملاحظاته.

وفي حين القبول بمقترحاتها، إقترحت غلاسبي الخطوة التالية:

١) البدء فوراً بالحوار المباشر بين القيادات اللبنانية بدعم ممثلين من سوريا والولايات المتحدة من أجل العمل على اتفاق كامل يشمل تأليف حكومة مركزية قوية، الاصلاح السياسي، إنهاء حالة الحرب، إقامة ترتيبات أمنية مناسبة خاصة في جنوب لبنان والعلاقات المميزة بين لبنان وسوريا.

٢) أن تقوم الحكومة الجديدة بتنفيذ الاتفاق الكامل، وإيجاد الجو المناسب لقوات الدولة الشرعية لتقوم بعملها، والتأكيد أن انتخابات الرئاسة اللبنانية ستجري حسب القوانين المرعية الاجراء.

وسلمت غلاسبي اقتراحاتها في الثاني من أيار في دمشق، حيث غادرتها يوم الجمعة في ٦ أيار الى بيروت ومنها عادت بعد أيام الى واشنطن. لقد بدا من تلخيصها في بيروت لاجتماعاتها في دمشق بأن مهمة غلاسبي قد استنفذت. يبدو أن عبد الحليم خدام رفض الاجتماع معها واقتصرت اجتماعاتها مع بيروقراطي وزارة الخارجية. (انظر الوثيقة رقم ١١). كانت اجتماعاتها بالجميل جيدة ومفيدة خاصة وأنها لم تحمل اقتراحات سورية معاكسة. وكنت قد زرت بيروت باصرار من الدكتور إيلي سالم في نفس الوقت الذي كانت غلاسبي في دمشق، وغادرت بيروت قبل وصولها اليها. كان حديث الصالونات في بيروت أن غلاسبي كانت تحاول تسويق المقترحات السورية وأن أعضاء السفارة الأميركية في بيروت منعوها من ذلك، ومن ثم إن مهمتها انتهت بالفشل. ونتيجة لذلك بدا الرئيس الجميل غير مرتاح لمهمة غلاسبي فأصرّ عليّ سالم بالحضور الى بيروت ولو لفترة قصيرة لبحث مهمة وأهداف غلاسبي من كل جوانبها.

كانت الأخبار تأتي من عدة مصادر الى أجهزة الأمن اللبنانية التي كانت تتحدث عن صداقة غلاسبي للسوريين وأن مهمتها انتهت لأنها فشلت بتسويق المقترحات السورية في زيارتها الأخيرة لبيروت. وكانت ترد هذه الأخبار الى أجهزة الأمن اللبنانية من

رديفتيها في دمشق وواشنطن. تذكرت وقتذاك زيارة مسؤول أمني لبناني الى واشنطن ولقائي القصير مع نظيره الأميركي وكان ذلك في تشرين الأول ١٩٨٧ عند ابتداء الوساطة الأميركية. لقد حذرني المسؤول الأميركي يومذاك من غلاسبي، وأضاف «إن جماعة الخارجية الأميركية لا يعرفون ما يجري في المنطقة ومن ثم يجب عدم الوثوق بهم».

وكان آخر اجتماع لي مع الرئيس الجميل قبيل مغادرتي بيروت في ٥ أيار وحضر الاجتماع الدكتور سالم. وقبل انتهاء الاجتماع أخبرني الرئيس أن غلاسبي ستأتي ومعها اقتراح سوري بتعويم الوزارة. فسألته إذا كان ذلك هدفه فأجاب بالنفي، وهو يريد وزارة جديدة. وأتت غلاسبي الى بيروت ولم تبحث قضية تعويم الوزارة. كان الرأي الأميركي ما زال على حاله: «تأليف وزارة جديدة عامل تفجير ولا يحل أي شيء». الخبر الذي ورد الى الرئيس كان طبعاً من أجهزة الأمن اللبنانية التي حصلت عليها من رديفها السوري. كان الهدف تعكير علاقة الرئيس بالأميركيين.

وأشيع أيضاً يومذاك أن غلاسبي على خلاف مع دبلوماسيي السفارة في لبنان، وبالأخص مع السفير جون كيللي. وأكد لي الخبر يوم زرت بيروت أحد أركان القوات اللبنانية. وأخبرني لاحقاً أحد مساعدي مورفي أيضاً أن السفارة هناك قد أبرقت الى واشنطن تنذر أن الجميل لا يستطيع أن ينفذ ما قد يتفق عليه، لأن القوات اللبنانية لن تقبل بالتنازلات التي يقدمها الجميل.

لكن بالرغم من الخلاف المنوه اليه آنفاً، خاصة وأن غلاسبي كانت يومذاك دون رتبة السفيرين في بيروت ودمشق ومهمتها وضعتها فوق ذلك، إلا أن إمكانية التقدم في المفاوضات كانت قد أصبحت ضئيلة وبدا إنهاؤها أمراً طبيعياً. بالاضافة الى ذلك لقد كان موقف الجميل من الميليشيات معروفاً في واشنطن ودمشق. وكان الجميل يستشير الجميع، وقد أخبرني إيلي سالم أنه كان يبقي أركان الجبهة والقوات اللبنانية والبطريرك الماروني وغيرهم على علم دائم بما يجري. وبالرغم من ذلك كان الجميل مصراً أن يكون له القرار الأخير كما كانت الحال أثناء مفاوضات اتفاق دمشق الثلاثي في أواخر ١٩٨٥، وإن سياسته تجاه الميليشيات لم تتغير: أولاً اتفاق ثم عرضه على كل القيادات والميليشيات، والجيش كفيل باسكات أي معارضة عسكرية.

لقد أبرقت في ٢٧ أيار الى الرئيس الجميل قبل وصول الرد السوري السلبي على

مقترحات غلاسبي (٢حزيران) أخبره أنني التقيت بفيليب حبيب منذ يومين، وهو يعتقد أن الوقت بات متأخراً لمتابعة البحث بالاصلاح الداخلي وأنه كان من المستحسن أن يتم الاتفاق بشأن الاصلاح قبل الانتخابات، لأن ذلك قد يساعد في اختيار الرئيس الجديد الذي سيأخذ من اتفاق الاصلاح برنامجاً لولايته. وبما أن ذلك لم يحصل يجب التركيز على انتخاب رئيس جديد ليكمل العمل ولاستمرارية الجمهورية، الى أن تأتي المناسبة لاستعادة السيادة والاستقلال.

الفصل السادس
التورط مرة أخرى:
مورفي وانتخابات الرئاسة

وخمد النشاط الاميركي بانتظار قمة الجزائر في حوالي منتصف حزيران. كان الجميل يريد تأليف وزارة جديدة لترافقه الى الجزائر ولينهي عهده بكرامة وهيبة أسوة بغيره من الرؤساء السابقين. وكرر الأميركيون نصيحتهم بالابقاء على وزارة الحص المستقيلة. بالأمس كان المبرر المفاوضات الجارية، واليوم أصبح المبرر إمكانية التنسيق مع السوريين لاجراء انتخابات الرئاسة. كانت دمشق تصر على بقاء حكومة الحص المستقيلة التي قاطع رئيسها ووزراء بيروت الغربية، رئيس الجمهورية منذ إحباط اتفاق دمشق الثلاثي في كانون الثاني ١٩٨٦. كان الموقف الأميركي دائماً بالابقاء على الوضع الراهن وعدم تفجير العلاقات مع دمشق. وما دامت الأخيرة لا تريد تغييراً وزارياً في لبنان فمن الأحسن البقاء على الوضع الراهن. بالاضافة الى ذلك كان الاميركيون يرددون على مسامعنا أن ليس من المسلمين من يقبل أن يصبح رئيساً للحكومة أو وزيراً في الوزارة الجديدة. وأن تأليف وزارة الأمر الواقع قد يخربط الوضع الدستوري في البلاد ويقود الجميع الى الفوضى. فمن الأحسن إذاً المحافظة على استمرارية الوضع الراهن بأخذ القرارات من خلال المراسيم المتجولة التي استحدثها اللبنانيون من أجل الحفاظ على ما تبقى من هيبة الدولة.

قمة الجزائر

وكان لاجتماع الجميل والأسد في الجزائر صداه الحسن في واشنطن، بالرغم من تقديراتهم السابقة بعدم إمكانية حصوله. كان الأميركيون يعتقدون أن الأسد غير متحمس للتنسيق مع الجميل لأنه لا يريد أن يعطي انتصاراً سياسياً لرئيس لبناني حزبي، وإلا لسهّل السوريون مسألة الاصلاح الداخلي، لأن الخلافات بنظر الأميركيين كانت قد أصبحت سطحية. ولذلك كان جواب الأميركيين الدائم على طلبنا بعقد اجتماع بين الرئيسين الجميل والأسد: سنحاول ولكن لا نعتقد أنه سيحصل.

وأهم نتائج إجتماع الجميل والأسد كان الاتفاق على أن يوفد الجميل مساعداً الى دمشق لاستكمال الحوار عن موضوع انتخابات الرئاسة. وشدّد الأميركيون على متابعة

الاتصالات وحثوا الجميل أن يوفد مساعداً بأقرب وقت الى دمشق ، وكان الاهتمام الأميركي قد بدأ ينصب على انتخاب رئيس مقبول من قبل الجميع . وانتظروا بفارغ الصبر عودة الوزير جوزيف الهاشم ـ موفد الجميل ـ من دمشق حيث اجتمع بالرئيس الأسد لمدة ثلاث ساعات . لقد وافق الأسد أن ينسق مع الجميل من أجل انتخاب رئيس جديد ينفذ للجميل ما يريد الحصول عليه في حين تأليف وزارة جديدة . واقترح الأسد أن ينتدب الجميل أحد مساعديه للتنسيق مع العقيد غازي كنعان المسؤول عن المخابرات السورية في لبنان ، على أن يقترح الجميل حوالي ثلاثة أسماء ليصير الاتفاق على أحدهم . وبالرغم من مديح الأسد للرئيس الأسبق سليمان فرنجية إلا أن اقتراحه بتقديم أسماء مرشحين اعتبر وكأن الأسد غير مصرّ على ترشيح فرنجية كما كان يشاع . لكن اقتراح الأسد لم يعجب الجميل الذي اعتقد أن الأسلوب مهزلة لأن خبرته السابقة تجعله يتنبأ بقراءة الأسماء هذه في الجرائد اللبنانية في اليوم التالي . لقد أراد الجميل اجتماعاً مع الأسد يحسم فيه الأمور العالقة بين البلدين ويتفق معه على رئيس جديد(١) .

****

كان كثيرون يعتقدون أن الجميل يريد الاجتماع بالأسد ليقنعه بالتجديد أو التمديد ، وأنه يناور من أجل الوصول الى ساعة الصفر من دون اتفاق على رئيس جديد حتى لا يكون هناك أي مخرج سوى التجديد أو التمديد . بالحقيقة لم يفاتحني الرئيس الجميل بالموضوع أبداً ولم أبحث هذا الأمر مع الأميركيين في واشنطن . إن حديثي معهم كان ينبثق من قناعتنا جميعاً لأهمية انتخابات الرئاسة . ولكنني عندما زرت بيروت في تموز ١٩٨٨ للاطلاع على الأحوال الانتخابية عن كثب ، فاجأني القائم بالأعمال الأميركي دانيال سيمسون ونحن في سهرة عشاء في بيروت بقوله لي بوقاحة : «إن الجميل لن يبقى دقيقة واحدة بعد ٢٣ أيلول في سدة الرئاسة» . ولما أشرت الى وقاحته وعدم دبلوماسيته ، خاصة وأننا لم نطلب مساعدتهم في هذا الموضوع لا في بيروت ولا في واشنطن ، وأن تأييدهم للتجديد أو التمديد لا يغير النتائج ما دامت سوريا معارضة لذلك ، أجابني أن الموضوع هو حديث الصالونات في بيروت ، وأحب أن يطلعني على

(١) الوثيقة رقم ١٣ ، صفحة ٣٤١ .

موقف بلاده لأن غلاسبي لا تعكس ذلك الموقف وأنها بطريقها الى بغداد .

بالفعل كان موضوع التجديد والتمديد حديث الصالونات وسمعته مرات عديدة وأنا في بيروت . ولذلك قصدت الرئيس الجميل وفاتحته بالموضوع . كنت أعتقد أن لا التجديد ولا التمديد لمصلحة الجميل ، هذا إذا كان بوسعه أن يحصل على أي منهما . فالرئيس الجميل ما زال شاباً في السادسة والأربعين من عمره وأبواب الزعامة المسيحية مفتوحة أمامه خاصة إذا انتخب رئيساً جديداً للجمهورية بمساعدته . ولفت نظره الى أن جميع الرؤساء السابقين الذين فكروا بالتجديد ساهموا بانتخاب أعدائهم السياسيين لسدة الرئاسة . كان ذلك قبل اجتماع موسع لبحث موضوع الانتخابات ، وحضره أيضاً الوزيران السابقان غسان تويني وإيلي سالم . وفي اليوم التالي أكملنا الاجتماعات بشأن الانتخابات بحضور خالد خضر آغا وغياب غسان تويني . وبناء لطلب الرئيس الجميل ، عقدنا عدة اجتماعات في الايام التالية لنقترح أسماء مرشحين تتوفر عندهم مواصفات وطنية وسياسية تتلاقى ووجهة نظر الجميل ، خاصة من ناحية التشديد على سيادة لبنان والقبول السوري بالمرشح(٢) .

مورفي : الزيارة الانتخابية الأولى

ومع مغادرة ابريل غلاسبي الى بغداد ، أصبح ريتشارد مورفي المسؤول الأول عن لبنان بسبب خطورة الوضع وحساسيته . إن الأمور تتسارع والوقت لانتخاب رئيس جديد يضيق مما قد يهدد استمرار الوضع الراهن . كان الأميركيون يخشون مواجهة عسكرية خلال فترة الانتخابات مما يعطل ويؤدي الى انفجار ليس فقط في لبنان بل أيضاً في المنطقة . فالحرب العراقية الايرانية قد انتهت في بداية تموز ، وتوجهت الأنظار الى العراق الذي بدأ يوجه أنظاره غرباً من أجل ردع الهيمنة السورية في انتخاب الرئاسة اللبنانية . ورجع في منتصف شهر تموز السيد كريم بقرادوني ـ نائب رئيس مجلس قيادة القوات اللبنانية ـ من زيارة الى العراق ، اجتمع خلالها مع الرئيس العراقي صدام حسين . الرسالة التي بثها بقرادوني كانت واضحة : العراق مستعد لكل مساعدة .

(٢) ان الاسماء التي بحثت لم تعكس بالضرورة وجهة نظر الذين اشتركوا بهذه الاستقصاءات . لقد وضع صيغة معينة تعكس وجهة نظر الرئيس الجميل للتفضيل ما بين المرشحين التالية اسماءهم : سليمان فرنجية ، رينه معوض ، ميشال اده ، منوال يونس ، جان عبيد ، بيار حلو ، بطرس حرب ، الياس هراوي ، مخايل الضاهر وريمون اده .

وقرر ريتشارد مورفي زيارة المنطقة في الأسبوع الأول من شهر آب. وطبعاً كانت زيارته الى بيروت ودمشق في مقدمة أولوياته. كان يحمل معه صفات الرئيس الجديد: وحدوي، غير فئوي، مقبول من الجميع - إذا أمكن - وضد أي مرشح تحدي. ولما كان قد ابتدأ رحلته بزيارة بيروت، حمّله الجميل الى دمشق آراء القيادات المسيحية بشأن الرئيس الجديد. لقد حدّدت مذكرة سرية كتبها الوزير سالم والسفير كيللي في ٤ آب **موقف الرئيس كما يلي (الوثيقة رقم ١٤، صفحة ٣٤٥):**

«إن لبنان بحاجة الى رئيس معتدل وينتخب بالاجماع. لقد امتنعت القيادات المسيحية من تأييد أي مرشح متطرف، ولم يرشح حزب الكتائب ولا القوات اللبنانية ايّاً من أعضائها للرئاسة. لذلك يجب أن لا يكون للجهات الأخرى أي مرشح لا ترضى به القيادات الشرقية، خاصة وأن رئيس الجمهورية أيضاً يحتل أعلى مركز مسيحي في لبنان. وتتمنى القيادات المسيحية أن يتصف الرئيس المقبل بالانفتاح والاعتدال وأن يلتزم بالاستمرار في سياسة الوفاق والاصلاح السياسي. كذلك على الرئيس المقبل أن يعمل لعلاقات أفضل مع سوريا ضمن حدود سيادة لبنان واستقلاله. إن حواراً آنياً بين بعبدا ودمشق سيساعد حتماً لانتخاب رئيس معتدل ومنفتح على الجميع. وعلى هذا الأساس سيحاول مورفي في دمشق أن يبدأ وسيلة اتصالات بين الرئيسين لتحقيق الأهداف المذكورة. ويمكن تحقيق ذلك باجتماع بين الجميل والأسد أو بواسطة موفدين من قبل الرئيسين»

وفوجىء مورفي خلال اجتماعه مع الأسد في دمشق بقول الرئيس السوري أن الاتصالات بين بيروت ودمشق قائمة، مما حمل مورفي الى إقفال موضوع الوساطة والتشديد على صفات الرئيس اللبناني المقبل. وبعد أخذ ورد بين واشنطن وبيروت ودمشق تلبية لاصرارنا بعدم وجود اتصالات بين العاصمتين، فهم أن الأسد كان يشير الى اقتراحه لجوزف الهاشم بشأن بحث الأسماء التي يقترحها الجميل مع العقيد غازي كنعان. وحثنا الأميركيون بشدة استعمال وسيلة الاتصالات هذه بالسرعة الممكنة. وكتبت في ١١ آب إلى الرئيس الجميل أبلغه بما قيل لي عن زيارة مورفي الى بيروت ودمشق:

«يعتبر الأميركيون أن زيارة مورفي الى بيروت ودمشق ناجحة. إن للمسؤولين في

العاصمتين تصوراً متشابهاً لصفات الرئيس المقبل وتصميماً على إجراء الانتخابات. لقد كان لبنان الموضوع الأساسي لمباحثات مورفي في دمشق، وأن الحديث عن مسيرة السلام وحرب الخليج أخذ الوقت القصير. إن الصفات الأساسية للرئيس المقبل هي: اعتدال، غير تقسيمي بمعنى غير فئوي، شجاع، مرن وقائد، وكان هناك فيتو على مرشح واحد: فرنجية.

لم يشدد مورفي على اجتماع قمة بين الرئيسين بعدما أعلمه الأسد أن هناك اتصالات قائمة بين بعبدا ودمشق مما أخاف مورفي أن يكون هناك اتصالات لم يعرف عنها. ولكن بعد أن نفينا أن يكون هناك أي اتصال، قام الأميركيون بالاتصال مع سوريا بشأن الموضوع ثانية، فقيل لهم إن الرئيس الأسد كان يشير الى اقتراحه الى الوزير الهاشم بشأن الاتصال بالعقيد غازي كنعان عند اللزوم. بالاضافة الى ذلك، إن لم تفِ الوسيلة هذه الحاجة، فبامكان الرئيس الجميل أن يرسل موفداً الى دمشق.

إن الأميركيين يشعرون أن الوقت يمر بسرعة وأن الرئيس الأسد ما زال ينتظر استعمال الرئيس الجميل لوسيلة الاتصالات المقترحة للهاشم. ويتمنى الأميركيون أن تستعمل هذه الوسيلة فوراً حتى إذا تبين عدم جدواها، يبحث في إقامة وسيلة اتصالات أخرى. إن كافة الأطراف تريد التفاهم ولكن المشكلة من يقدم الأسماء لمن. إنه بامكانية الأسد أن ينتظر وهو يقوم بتقويم نتائج انتهاء حرب الخليج والخطوة الاردنية الجديدة (فك الارتباط بين الاردن والضفة الغربية). إن واشنطن تعتقد أن الرئيس الحسيني سيدعو الى عقد جلسة الانتخاب في الأسبوع القادم».

هذه المرة قبل الجميل باستعمال وسيلة الاتصالات المقترحة، ووعد أن يقوم باجراء مشاورات مع القيادات المسيحية من أجل إعطاء ثلاثة أسماء للسوريين من خلال العقيد كنعان. ولما كان الاميركيون يعتقدون أن السوريين سيقومون باقناع الرئيس فرنجية بسحب ترشيحه، طلب منا بصورة غير رسمية عدم تقديم إسم رينيه معوض ضمن لائحة أسماء المرشحين كي لا نعرقل المهمة السورية.

واجتمعت مع مورفي في ١٥ آب بعد عودته من جولته الشرق أوسطية. عند وصولي الى مبنى الخارجية الاميركية، استقبلني أحد مساعديه وأنذرني أنه وصلت لمورفي معلومات تشير الى أن أجهزة الأمن اللبنانية تعمل لمنع النواب من حضور جلسة

انتخاب الرئيس في ١٨ آب. ونفيت ذلك بقوة لأنني كنت أعلم أن توزيع العمل بشأن الانتخابات يعطي هذه المهمة لاجهزة أمن القوات اللبنانية. وأعلمني أيضاً الدبلوماسي الأميركي أن مورفي مستاء لعدم تقديم الجميل أسماء المرشحين الى الأسد من خلال كنعان. وأيضاً أعلمته أن ذلك مضيعة للوقت وللجهود نظراً لدعم دمشق لترشيح الرئيس سليمان فرنجية. وأجابني الدبلوماسي أن مورفي لا يعتقد أن سوريا ستدعم فرنجية وذلك بالرغم من تقارير سفارتيها في بيروت ودمشق. فأكدت له أن هذا النبأ غير قابل للتأويل لأنه حقيقة.

وطال انتظاري على غير عادة لبدء الاجتماع مع مورفي لأن الأخير كان يجتمع مع معاونيه ليتحققوا من ما أعلمتهم من قرار لسوريا بدعم فرنجية. وتذكرت وأنا انتظر الحديث الحار والجاف مع دانيال سمسون في بيروت في تموز السابق. كنت قد أشرت الى القائم بالأعمال الأميركي أن الرئيس الجميل قد يضطر الى تأييد الرئيس فرنجية إذا ما أصر الأميركيون على تأييدهم للعماد عون كما يشاع في بيروت. فهاج سمسون مؤكداً أن فرنجية الذي كان قد زاره منذ شهر هو «رجل عجوز مريض» وأن ذلك ليس في مصلحة لبنان، فكيف يمكن للجميل أن يفكر بتأييده وهو المؤتمن على الدستور واستمرارية الجمهورية؟ فجاوبته فوراً متسائلاً عن ما إذا كان رئيسه (أي ريغان) بصحة أحسن؟

ولما اجتمعت بمورفي لم يكن الحديث عن عدم «ديمقراطية» تعطيل الانتخابات، بل حول مساعدة تلك الجهود والتأكد من نجاحها. لقد بدا لي أن مورفي اعتبر تأييد سوريا لفرنجية صفعة شخصية له، لأنه كان قد انتقد إمكانية رجوع فرنجية الى الرئاسة في اجتماعه مع الأسد. لقد اعتقد مورفي أنه اتفق مع الأسد على صفات الرئيس المقبل وخاصة أن يكون مقبولاً من الجميع، الصفة التي لا تنطبق على الرئيس فرنجية نظراً لمعارضة القوات اللبنانية لترشيحه. وتذكر مورفي في ذلك الاجتماع «أن الأسد كرر أكثر من مرة خلال اجتماعي به أن لبنان بحاجة الى رئيس شجاع وحاسم ويبدو أنه كان يشير الى فرنجية».

لقد أصرّ مورفي أن يقدم الجميل أسماء ثلاثة مرشحين الى الأسد بواسطة كنعان، فوعدته أن أعمل لذلك واتصلت فور رجوعي الى السفارة بالرئيس الجميل، وتكلمت مع الدكتور إيلي سالم وسردت له ما دار في الاجتماع مع مورفي. وأكد لي سالم بعد مشاورة

الجميل أنهم سيقومون باستشارة القيادات المسيحية ويقدمون الأسماء صباح الثلاثاء (١٦/٨/٨٨). وبالفعل جرى اتصال بكنعان لتقديم ثلاثة أسماء: منوال يونس، بيار حلو، وميشال إده، ولم يذكر إسم رينيه معوض - حسب التمني الأميركي. رفض كنعان استلام الأسماء لأن القرار كان قد اتخذ بشأن تأييد فرنجية. لكن كنعان عاد في اليوم التالي وسأل عن لائحة الأسماء التي ظهرت في إحدى جرائد بيروت الغربية، بعد يومين من ذلك **(الوثيقة رقم ١٥، صفحة ٣٤٩)**:

إن اهتمام مورفي لانتخاب رئيس للجمهورية من أجل ضمان استمرار «الستاتس كو» في لبنان واعتقاده أنه يفهم سوريا ونظامها لمجرد أنه خدم في دمشق كسفير لبضعة سنوات، جعله يتجاهل التقارير التي كانت تصله من بيروت ودمشق بشأن الدعم السوري لترشيح الرئيس فرنجية. كان الاميركيون يريدون انتخابات رئاسية لبنانية بأي ثمن، إذا استثني الرئيس فرنجية من المعركة. منذ عام ١٩٧٤ وحادثة الكلاب في مطار نيويورك والعلاقات الاميركية مع الرئيس فرنجية لم تتحسن. إن بُعد فرنجية عن بيروت - مركز النشاط الدبلوماسي - وتأييد واشنطن الشيخ بشير الجميل للرئاسة عام ١٩٨٢، ساهمت كلها في زيادة برودة العلاقات بين الطرفين، بالرغم من زيارة السفير أو القائم بالأعمال الأميركية الدورية الى إهدن أو زغرتا. كان هناك فيتو أميركي واحد: لا للرئيس فرنجية، وأي ماروني آخر تقبل به سوريا مقبول لدى واشنطن، فليس هناك من باقي المرشحين الموارنة من يهدد مصالح اميركا في لبنان.

****

واجتمعت مع مورفي ومساعديه وتكلمت معهم مرات عديدة بعدما فشل مجلس النواب في ١٨ آب بانتخاب رئيس جديد للجمهورية بسبب عدم اكتمال النصاب [٣]. لقد رفض مورفي إقتراحاً من الجميل لأن يحمل أسماء مرشحين من بيروت الى دمشق والعكس، لأنه بدا أن انتخاب رئيس جديد يحتاج لرحلات مكوكية بين العاصمتين.

٣) لقد كان لواشنطن دور هام في تعطيل اجتماع مجلس النواب في ١٨ آب. فبعد التأكد من دعم دمشق لترشيح الرئيس فرنجية للرئاسة، راح القائم بالأعمال الأميركي دانيال سمسون (كان السفير جون كيللي في أميركا بسبب وفاة والده) يلتقي بنواب المنطقة الشرقية جماعات وأفراد ويتكلم معهم مراراً على الهاتف ليدعم موقف الرئيس الجميل والجنرال عون والدكتور جعجع الداعي الى تعطيل جلسة مجلس النواب.

ورد مرة مورفي على إلحاحي للقيام بتلك المهمة: «إنه ليس من مسؤولية واشنطن أن تختار رئيساً للبنان. هذا عمل يجب أن يقوم به اللبنانيون، وفي الوقت الحاضر لا يمكن تجاهل دور دمشق وتأثيرها». ولما ذكّرته بما قام به أحد أسلافه، روبرت مورفي قبل ثلاثين سنة، أكد لي مورفي «أن المذكور ليس قريبه ولا هو مثله الأعلى». لكن الأمور بدأت تتأزم، وبدت إمكانية انتخاب رئيس للجمهورية بعيدة المدى، فكررنا الطلب من مورفي لأن يرجع الى المنطقة. ومع انتهاء شهر آب بدأت الرياح تتغير. ولقد كتبت في الأول من أيلول الى الرئيس الجميل أعلمه أن الأميركيين يدّعون رسمياً:

«إن قضية الانتخابات اللبنانية هي عبء على سوريا، ومن ثم لن يردوا على الادعاءات السورية أن «أميركا وأعوانها» هم وراء تعطيل الانتخابات. كذلك إن إدعاء السوريين بأن هناك كارثة في العلاقات الاميركية السورية هو كلام بلا معنى لأنه ليس هناك علاقة ايجابية بين البلدين. لقد بُحثت قضية لبنان بين واشنطن ودمشق لمدة طويلة دون نتيجة ونظرتها الى القضايا الشرق أوسطية الأخرى العالقة (عملية السلام، الخليج وأفغانستان)، مختلفة. ولكن بالرغم من كل ذلك، إنني أخشى من زيارة مورفي الى دمشق لحمل أسماء مرشحين الى بيروت، وأن مصادري الخاصة تقول إن مورفي مستعد لحمل حتى ولو إسم واحد من دمشق. وقد يقلّد مورفي ما قام به سلفه روبرت مورفي عام ١٩٥٨ رغم ادعائه العكس».

وزار فيليب حبيب واشنطن حول أواخر شهر آب، وسردت له تفكيرنا بشأن الانتخابات، وهي الاصرار على مورفي لأن يقوم برحلات مكوكية بين بيروت ودمشق للاتفاق على مرشح للرئاسة. ولم تعجب أفكارنا فيليب حبيب فسألني: «عندما يجتمع الأسد بمورفي للاتفاق على اسم مرشح، فمن باعتقادك ستكون له الغلبة؟». لقد أعلمني حبيب أنه سيقترح على شولتز بأن يوفد نائبه، جون وايتهد، ليقوم بالمهمة.

لقد شعرت **وقتذاك** أنه كان على الجميل أن يقبل اقتراح الأسد بتعيين أحد مساعديه للتنسيق مع غازي كنعان من أجل الاتفاق على مرشح للرئاسة. إن عدم استعماله «وسيلة الاتصالات» التي اقترحها الأسد على الهاشم سمح للمبادرة لأن تنتقل من يده ويصبح ثانوياً في اختيار الرئيس الجديد. لقد كان الجميل الناخب الأول في معركة انتخابات الرئاسة اللبنانية، وساهم مساعدوه بخسارته لهذه الورقة. لقد اجتمع

الهاشم بالأسد يوم ٢٥ حزيران، ووصلت الى بيروت حوالي منتصف تموز وكنت أعتقد أن الرئيس وحده كان يرفض اقتراح الأسد. واكتشفت متأخراً في ٢٢ تموز أن مساعديه جميعاً كانوا يشككون بنوايا وطموح الهاشم، ومنهم من اعترض على وسيلة الاتصالات المقترحة خوفاً من أن يكون الهاشم رسول الرئيس فلا يكون لأحد منهم الحظ بالمساهمة في تسمية الرئيس المقبل. تكلمت بهذا الموضوع مطولاً مع إيلي سالم وجميل نعمة، مدير عام الأمن العام، واقتنعوا بفائدة إكمال الاتصالات. واجتمع مساعدو الرئيس بوجوده في منزل الهاشم الصيفي في يحشوش للتنسيق بهذا الموضوع. لكن واشنطن أعلنت بذات الوقت أن مورفي سيزور بيروت ودمشق ابتداء من الرابع من آب، فتوقف التفكير «بوسيلة الاتصالات» بانتظار معرفة نتائج زيارة مورفي.

مورفي ودمشق: مخايل الضاهر

وجاء القرار لذهاب مورفي الى دمشق. وأبلغت الرئيس الجميل في ١٢ أيلول:

«أن القرار بزيارة دمشق اتخذ رغم المؤشرات الضعيفة التي أتت من هناك. الاشارة الايجابية الوحيدة هي قبول الرئيس الأسد بالاجتماع بالسفير مورفي، ولم يوافق السوريون لسحب دعمهم لترشيح الرئيس فرنجية. كذلك لن يكون لواشنطن إلا فيتو واحد وسيسعون أن يسمعوا رأي الرئيس الأسد بالأسماء التي اقترحها الرئيس الجميل في ١٦ آب. وإذا رفض الأسد هذه الأسماء سيطلبون منه تزويدهم باسمي مرشحين أو أكثر. وإذا أصرّ السوريون على اعطاء إسم واحد فلن تمارس واشنطن الضغط لقبوله ـ أي لن يكون هناك صفقة أميركية سورية ـ وسيعطى الاسم الواحد للجهات اللبنانية على أساس «أحسن ما استطعنا الحصول عليه من سوريا». وإذا استمر السوريون بدعمهم للرئيس فرنجية سيرجع مورفي الى واشنطن دون أن يمر في بيروت. يبدو للأميركيين أن إمكانية الفشل والنجاح متوازية».

أما الأسباب التي أعطيت للموافقة على مهمة مورفي فأيضاً تعود الى المحافظة على الوضع الراهن في لبنان. المدة التي تفصل بين مغادرة السفير مورفي الى دمشق وانتهاء مدة خدمة الرئيس الجميل لا تزيد على العشرة أيام. لقد بدأ العد العكسي لمهلة العشرة أيام الدستورية الأخيرة، وبعدها فراغ دستوري محتّم له أن يؤدي الى قيام حكومتين ومنه الى انفجار قد تلتهم نيرانه بلدان المنطقة. ثانياً، بالرغم من أن الاهتمام الاسرائيلي في

لبنان كان قليلاً يومذاك، إلا أن الفراغ قد يدعو اسرائيل لدخول الساحة اللبنانية مرة أخرى. إن وجود واشنطن على الساحة يمنع اسرائيل من المجازفة بهكذا عمل. أما السبب الأخير فكان البروز العراقي الجديد على الساحة والى جانب القوات اللبنانية. إن عام ١٩٨٨ اعتبر العام الانتقالي من إمكانية تسبب انفجار الوضع في لبنان لحرب بين اسرائيل وسوريا، الى إمكانية انفجاره بسبب عداوة العراق وسوريا. لقد بدأت العراق تأخذ مكان اسرائيل ـ بالرغم من حتمية اختلاف الأسباب ـ في دعم أعداء سوريا في لبنان. واعتبر العراق أن سوريا هي سبب المشاكل في لبنان، ولولا سوريا لما قصد «لبنانيون عرب» اسرائيل لمساعدتهم، واعتبرت واشنطن أن إدانتها للعراق لاستعماله أسلحة كيميائية قد تجعل سوريا أقل حذراً من موقف واشنطن تجاه ما يجري على الساحة اللبنانية. ان معارضة واشنطن لاضافة لاعب آخر على الارض اللبنانية، قوية ولقد أنذرنا منها مرات عديدة منذ انتهاء حرب الخليج في مطلع تموز ١٩٨٨. وأيضاً اعتبرت واشنطن تدخلها في الانتخابات اللبنانية يمنع ويخفف التدخل العراقي. لكن الذي خفي على واشنطن تجاهلها أو غباءها لموقف القوات اللبنانية.

****

كنت على علم يقين بالتنسيق القائم بين الرئيس الجميل والدكتور سمير جعجع، قائد القوات اللبنانية بشأن الانتخابات. فلا القوات ولا الكتائب عندها مرشح للرئاسة وليس هناك نية أو رغبة أو جهد للتجديد أو التمديد للرئيس الجميل. إن الاثنين يريدان رئيساً غير قادر على التقليل من أهميتها السياسية. لذلك لم يمانع أيٌّ منهما تصريح كريم بقرادوني على أن هناك فيتو قواتي على ثلاثة مرشحين: الرئيس سليمان فرنجية، العميد ريمون إده، والعماد ميشال عون. إن المرشحين الثلاثة يشكلون خطراً على زعامة الجميل وجعجع، ومن ثم سيعارضان أياً منهم للوصول الى سدة الرئاسة. إن هذا التحالف السلبي بين الرجلين حملها أيضاً لرفض أي مرشح آخر محسوب على سوريا، لأن بامكان هكذا رئيس أن يطلب باسم السلطة الشرعية دخول الجيش السوري الى مناطق بيروت الشرقية، لذلك كنت أعرف أن الجميل وجعجع سيعارضان وصول مرشحين مثل مخايل الضاهر الى سدة الرئاسة.

عندما سألني مورفي في اجتماعي معه في ٦ أيلول قبل مغادرته واشنطن الى دمشق،

عن ما سيكون الموقف المسيحي إذا عاد باسم مرشح واحد فقط، أجبته أن ذلك يعتمد على اسم المرشح. بالرغم من أن الجميل وجعجع يعارضان وصول ريمون إده الى الرئاسة، إلا أنه من الصعب عليهما أن يعللا للشعب أسباب معارضتهما لاده سوى العداوة الشخصية. وبما أن للعميد تأييداً قوياً خاصة في بكركي وفي الأوساط السياسية في بيروت الشرقية والغربية على السواء، فيمكن وقتها الوصول بالعميد للرئاسة. من جهة ثانية، أضفت في جوابي لمورفي، إذا كان اسم المرشح الذي تحمله مخايل الضاهر ـ وهو صديق عزيز عليّ ـ فأعتقد أن الاثنين سيرفضانه وسينجحان بذلك. السفير مورفي لم يعلق على كلامي، لكن مساعديه، بعد الاجتماع أخبروني أن معلوماتهم تفيد أن للقوات، مثل واشنطن، فيتو واحد: سليمان فرنجية. حاولت أن أبدد هذا الوهم فلم أفلح. وكتبت في ١١ أيلول الى الرئيس الجميل أحذره مجدداً:

«إن لمورفي الاستعداد أن يرجع الى لبنان باسم مرشح واحد وسيحاول أن «يبلّعنا» إياه لأنه يعتبر أن المسيحيين يريدون رئيساً مارونياً بأي ثمن. وما دام المرشح غير الرئيس فرنجية، فيجب عليهم القبول به لأنهم قد تغلبوا على الرئيس الأسد مرة، وحان الوقت للتعادل. إن مشكلتهم الأساسية هي في تفسيرهم لتصريح الدكتور جعجع في أواخر شهر آب بوجود فيتو واحد فقط بحرفيته».

ويوم مغادرته واشنطن الى دمشق، إتصل بي أحد مساعدي ومرافقي مورفي متسائلاً عن موقف الرئيس الجميل من ترشيح مخايل الضاهر، لأنهم استلموا يومها برقية من السفير جون كيلي يخبرهم أن للرئيس الجميل فيتو على المرشح المذكور. فهل هذا تغيير لموقف الرئيس «الحيادي»، خاصة وأن مورفي يتجه الى دمشق معتبراً أن لقيادات بيروت الشرقية فيتو واحد: سليمان فرنجية. أيضاً حاولت إقناع المسؤول أن للقوات فيتو على مرشحين آخرين دون جدوى. وعدتهم أن أنقل للرئيس تمنياتهم بالموضوع. وبالفعل اتصلت بالرئيس الجميل وأخبرته عن الحديث الآنف الذكر. فأخبرني أن كيلي زاره صباح ذلك اليوم وسأله عن رأيه بترشيح مخايل الضاهر، وكأن لكيلي فيتو على ترشيح الضاهر. لم يلفظ الجميل كلمة فيتو لكنه لفت نظر كيلي الى أن هناك قوى متعددة في الشرقية تعارض بقوة وصول مخايل الضاهر الى رئاسة.

وفي اليوم التالي لمغادرة مورفي الى واشنطن في طريقه الى دمشق، عدت وكتبت الى

الرئيس الجميل عن الموضوع ذاتـه معتمداً على مصادر خاصة عن تبريـر مورفي لمرؤوسيه لجهوده واستراتيجيته ما يلي:

«هناك عدة أسباب حملت مورفي على الاعتقاد بأن مهمته ستنجح وهي:

١) أن سوريا متخوفة من أن الفـراغ في لبنان قد يسمح لاسرائيل والعراق بتحسين مواقفهما في لبنان وعلى حساب سوريا.

٢) بـالنسبة لاميركـا، إن عدم انتخـاب رئيس هي قفـزة الى المجهول. إن المبـادرة الخارجية الأولى لعهد ريغـان كانت في لبنان وفشلت. وان الفراغ في لبنـان قد ينتج عنه مشاكل عدة مما يعيـد الذاكرة الى المبادرة اللبنانية الفاشلة والتي قـد تؤثر سلباً على حملة جورج بوش الانتخابية.

٣) ينتظر أن يساعد الجميل مهمة مورفي لـلأسباب التالية: أولاً أن طموح الجميل لأن يصبح الزعيم المسيحي، يحمله أن يؤيد مرشح تسوية يوفر له هذه الفرصة. وثانياً، ان الجميل لا يريد أن يشرف على تقسيم لبنان.

٤) أن القوات اللبنانيـة خاصة والقيادات المسيحيـة عامة مستعدة للتسـوية لأنهم ربحوا معركة كبرى ضد الأسد (منع انتخاب فرنجية).

٥) يجب أن يكون الأسد «صانع الملوك»[٤] في لبنان على أن لايكون الملك سليمان فرنجية. انه من الاهمية أن يظهر الأسد كأنه الرابح الأكبر.

٦) بالـرغم من أن القيـادات المسيحية لن تقبل بمـرشح محسوب على سـوريا، إلا أنهم يريدون إجراء الانتخابات، لأن الموارنة لن يقبلوا بخسارة الرئاسة».

لقـد قصد مـورفي دمشق ومعـه لائحة بعشرة أسماء مـرشحين ومن ضمنهم مخايل الضاهر. لقـد قيل لي إن إبريل غلاسبي أقنعت مورفي قبـل مغادرتها واشنطن الى بغداد أن يقوم بالاتفـاق مع السوريين على مرشح ما، ويجب على مـورفي أن ينوب عن بيروت الشرقيـة كما ينوب عبـد الحليم خدام عن بيروت الغـربية، تمامـاً كما فعلت أميركا عـام

(٤) لقد تذكرت وأنا أكتب البرقية هذه، كلمـة السفير الاميركي لدمشق، إدوارد دجردجيان أثناء تكريمي له في دار السفارة اللبنانية في واشنطن. بعد أن تمنيت له النجـاح بمهمته في دمشق منوهاً بأهمية تلك الفترة، قام دجردجيان، يوضح أهمية دور سوريا في المنطقة وخاصة في لبنان وفي هذه الفترة بالذات مستخلصاً أن الرئيس حافظ الأسد سيكون «صانع الملوك» في لبنان لأنه لا يمكن انتخاب رئيس بدون موافقته. كان ذلك ليلة العاشر من شهر آب.

١٩٥٨ باتفـاقها مع القاهرة على تـرشيح فؤاد شهاب للرئاسـة. ربما كان ذلك الاقتراح قابلاً للتنفيذ لو كان الاخراج جيداً!!!! لقد بقي روبرت مورفي في لبنان حوالي الأسبوع عـام ١٩٥٨ وتشـاور مع القيـادات المسيحيـة بشـأن المرشح العتيـد، وأظهـر أن تلك القيادات تقبل بشهاب ولذلك اقترحه على الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

أما ريتشـارد مورفي، فقد قضى خمسـة أيام في دمشق وخمس سـاعات في بيروت، ورفض خـلالها اقتراح الجميل بابقـاء السفير دافيد نيـوتـون، الذي خلف غـلاسبي في واشنطن، في بيروت ليساعـد على الاخراج، خاصـة وأن كيللي كان قـد ترك بيروت قبل يومين بـداعي المرض. وبالـرغم من أن مورفي لم يستعمل كلمـة «فرض» غير أن أقـواله وتصاريح القـائم بالأعمال في بيروت، دانيال سمسـون، كانت تدل على الفـرض. لقد بدا للمنطقة الشرقية أن مورفي يقول لهم «إما الضـاهر أو الفوضى». لم يأت على باله أنه بامكان قيادات المنطقة الشرقية أن يفشّلوا إتفاقاً أميركياً ـ سورياً.

ورجع مـورفي الى واشنطن وأكمل تسويق الضـاهر، ابتـداء برسـالة من شـولتز الى الجميل يطلب منه المساعدة «لأن إمكانية الفوضى واحتمال التقسيم قد يحصلان في حال عدم إجراء الانتخابات في موعدها»[٥]. وأوفد معاونيه الى القاصد الرسولي في واشنطن وكاردينال نيويـورك جون أوكونور ليضغطوا على القوى المسيحيـة لاجراء الانتخابات في موعدها، وإلا فزوال المسيحيين من لبنان والشرق. قال لي الكاردينال أوكونور فيما بعد، إنه قد صلّى الكثير ليغفـر الله له لارساله بـرقية الى البطريرك الماروني ليسـاعد على إجراء الانتخاب. وأضـاف أنه قليلة هي المرات التي يعمل مـا تطلبه الخارجية الاميركيـة وبدا وكأنه متـآمر معهم، وهـو (أي أوكونور) سيفهـم إذا لم يغفر له الموارنـة ما فعل. أمـا ما حدث في لبنان فيما بعد خاصة في الشرقية، فهي ليست بالضرورة نتيجة لرفض الضاهر بل قد تكون نبوءة، عمل بجهد من أجل تحقيقها (Self-fulfilled prophecy).

الوزارة الانتقالية

ويبقى موضوعان هامان في هـذه الحقبة: مغادرة كيللي لبنان قبل يومين من وصول مـورفي الى بيروت، وتأليف وزارة العماد عـون. لقـد أشيع الكثير عن الموضـوع الاول،

(٥) الوثيقة رقم ١٦، صفحة ٣٥٣.

خاصة وأن السفير كيللي لم يكن على اتفاق مع رحلات غلاسبي المكوكية. وقيل إن السفير كيللي عارض ترشيح مخايل الضاهر وعندما تم الاتفاق عليه في دمشق طلب منه مغادرة بيروت مدّعياً المرض. قد يكون ذلك صحيحاً وقد لا يكون. لقد التقيت بالسفير كيللي بعد حوالي شهر من مغادرته بيروت. لقد بدا نحيلاً بعد أن خسر حوالي سبعة كيلوغرامات من وزنه، وكان أيضاً قد توقف عن التدخين وشرب الكحول. لقد شدد لي يومذاك بأن مرضه كان جدياً وقد نصحه الأطباء بأن يخفض وزنه وأن يتوقف عن التدخين وشرب الكحول.

ويبقى الموقف الأميركي من تأليف حكومة تخلف الجميل. لقد فاتحت الاميركيين بالموضوع بعد فشل عقد جلسة ١٨ آب، فكان جوابهم أن لا نعمل لتأليف حكومة جديدة إذا أردنا منهم أن يتوسطوا بموضوع الانتخابات، لأن سوريا ستعتبر هكذا خطوة تعبيراً عن عدم إرادة الجميل لاجراء الانتخابات، مما يعرقل المسعى الاميركي المحتمل. لقد كتبت الى الرئيس الجميل في ١٢ أيلول، يوم مغادرة مورفي واشنطن الى دمشق أنقل اليه رأي الادارة بالموضوع:

«يرجى عدم القيام بتأليف حكومة جديدة ما دامت واشنطن مستمرة في مساعيها الحميدة. وينتظر أن تعرف نتائج هذه المساعي مع نهاية الأسبوع. وينصح المسؤولون هنا، دون أن يكون هناك أي التزام بالدعم، أن تكون الوزارة ممثلة لكافة الاتجاهات. إن فكرة وزارة من مدراء عامين ليست عاطلة طالما هي متناصفة من ناحية أعضائها في شقي بيروت، وأن يمثل هؤلاء المدراء الاتجاهات المختلفة لبيروت الغربية».

وبعد حوار مع المسؤولين يوم أشيع أن مورفي قد يفشل في مهمته (الخميس في ١٥ ايلول)، أعلمت أنه ليس هناك موقف أميركي نهائي في موضوع تأليف الوزارة، في حين فشلت المساعي للإتفاق على رئيس جديد. لقد كتبت في ١٤ أيلول الى الرئيس الجميل ما يلي:

«إذا فشلت المساعي لانتخاب رئيس للجمهورية، فسيكون من الصعب على واشنطن أن تعترف بشرعية الحكومة الجديدة مع إصرار الحص على شرعية حكومته. وبالرغم من أن الشرعية هي بيد رئيس الجمهورية ويمكن أن ينقلها الى من شاء، لكن القانون شيء والسياسة شيء آخر. قال لي أحد المسؤولين: كيف يمكننا أن نعترف

بحكومة لبنانية تمثل ٣٠ بالمائة من الشعب وأقل من ذلك بالمساحة (والاشارة الى المنطقة الشرقية).

لذلك نصح بعض الاصدقاء في الادارة، أن تكون الحكومة الجديدة موسعة التمثيل سياسياً وجغرافياً، وأن يكون رئيسها حيادياً ومقبولاً من الجميع ويجيد لعبة السياسة اللبنانية. وإن لم يكن من الضروري أن يكون رئيسها مقبولاً من دمشق، لكن يجب أن لا يكون عدواً، وأن تحترمه و «تستهضمه». من المستحسن أيضاً أن يكون وزراء بيروت الشرقية مقبولين من سياسيي بيروت الغربية وأن يجيدوا الحوار وأن يتصفوا بالمرونة ويكون لهم اتصالات محلية وإقليمية ودولية يستعملونها وقت الحاجة للضغط على دمشق. بكلام آخر، إنه من المفروض أن يتصف وزراء بيروت الشرقية بالمرونة والإنفتاح حتى يستطيعوا ربح معركة الشرعية».

وأيضاً كانت الأسماء نفسها. رينيه معوض الأفضل لولا معارضة فرنجية. ولأن الوزارة تحتاج الى ثقة مجلس النواب فمن الأفضل أن يكون الرئيس نائباً. إذن: بيار الحلو.

وقصد الرئيس الجميل دمشق قبل انتهاء عهده بيومين، لمحاولة انقاذ الوضع في اجتماع مواجهة مع الرئيس السوري حافظ الأسد. لقد أعلمني إيلي سالم وقتذاك بأن الرئيس الجميل سيحاول اقناع الرئيس الأسد بالاتفاق على مرشح مقبول من الجميع. كذلك، ان امكانية القبول بالسيد مخايل الضاهر واردة برغم الصعوبة القائمة. غير ان تحالف الجنرال عون مع الدكتور جعجع أفشل اجتماع دمشق، وعاد الجميل إلى بكركي ليجتمع بنواب المنطقة الشرقية فارغ اليدين.

لم يعلم الجميل الأميركيين مسبقاً بزيارته إلى دمشق وترك الأمر لأن أخبر مورفي. إن علاقاته مع القائم بالأعمال الاميركي كانت سيئة لدرجة أنه رفض يوماً استقباله، وقبل فيما بعد أن يجتمع به بعد ما تدخلت مع إيلي سالم بالموضوع. لذلك لم يكن لواشنطن أي دور جدي في لبنان بعد مغادرة مورفي بيروت، والى حين تعيين العماد ميشال عون رئيساً لحكومة أعضاؤها من المجلس العسكري، ومنهم من كان قد أحيل على التقاعد ولم تملأ مراكزهم بعد. ونظراً لما كانت واشنطن تعرفه عن علاقة الجميل بعون، فقد كان تعيين الأخير رئيساً للوزراء مفاجأة لها.

الفصل السابع
الانفجار واتفاق الطائف

مع «الرئيس» ميشال عون

كانت الساعة الخامسة بعد الظهر من يوم ٢٢ أيلول ١٩٨٨ في واشنطن (الثانية عشرة ليلاً في بيروت)، عندما رن جرس الهاتف وكان الرئيس الجميل على الطرف الآخر. كانت المفاجأة لا تصدّق عندما سمعته يقول لي: «تألفت الوزارة. أعضاؤها هم أعضاء المجلس العسكري وبرئاسة الجنرال عون». فرددت على مسامعه «يعني الجنرال ميشال عون رئيس الحكومة». وأيضاً رد الرئيس الجميل: «نعم الجنرال عون وهويّ هون معي وبدنا نساعده بمهمته. أعطي خبر لجماعتك (يعني الاميركيين) عن الموضوع».

وصمتُّ بضعة دقائق أفكر بالموضوع قبل أن اتصل بريتشارد مورفي لأعلمه عن الوزارة الجديدة. لم يخطر ببالي أن ذلك قد يحدث. منذ يومين قام الجنرال بشبه انقلاب مع الدكتور سمير جعجع عندما كان الرئيس الجميل في دمشق، وقبل شهرين كانت التعليمات بمحاربة وصول ميشال عون الى رئاسة الجمهورية. منذ سنوات والخلاف بينهما يزداد مع الأيام. والآن وقّع أمين الجميل تعيين ميشال عون رئيساً لحكومة انتقالية وعسكرية. لقد صحّ المثل العام: «ليس للسياسة رب».

لم يكن بيني وبين ميشال عون أي خلاف. بالعكس كنت أحترمه قبل أن أتعرّف عليه. لقد بدأ اسمه يظهر منذ معارك تل الزعتر في بداية الحرب، واقترن اسمه فيما بعد مع اللواء الثامن للجيش المنتشر على خطوط التماس في بيروت وضواحيها، قبل الاجتياح الاسرائيلي للبنان. ثم برز اسمه مجدداً عندما نجا بأعجوبة من كمين نصب له في عاليه، يوم أوكل اليه مع مجموعة من الضباط اللبنانيين أن يستكشف مناطق تمركز الجيش في أعالي منطقة عاليه، عند انسحاب الاسرائيليين من الجبل. وعاد إسمه الى البروز مع اللواء الثامن في حرب الجبل وصموده في بلدة سوق الغرب المشرفة على القصر الرئاسي في بعبدا. كان ذلك كله قبل أن أتعرّف عليه في واشنطن في كانون الأول من عام ١٩٨٣. لقد أرسل الى أميركا ليحضر دورة تدريبية، لكنه اعتبر يومذاك أنه أبعد من لبنان، لأن لواءه الثامن كان قد أصبح شبه أسطورة. للمرة الأولى يصمد الجيش

اللبناني. لقد أصبح للشرعية جيش وهذا الجيش هو بمعظمه اللواء الثامن الذي يقوده ميشال عون.

وكنت قد تكلمت بموضوع قيادة الجيش مع الرئيس الجميل أثناء زيارته الأخيرة الى واشنطن في أواخر تشرين الثاني ١٩٨٣. كان من المنتظر أن يكون الجنرال ابراهيم طنوس «كبش المحرقة» إذا تم الاتفاق على تأليف حكومة الوحدة الوطنية. كان الجميل مقتنعاً على أنه بحاجة الى قائد قوي يخلف طنوس الذي كان يعتبر قائداً قوي العزيمة. وتكلمنا أيضاً عن إمكانية ميشال عون لسد الفراغ المرتقب. لذلك اتصلت بالجميل عندما عرفت عن وجود عون في واشنطن. وطلب مني الجميل أن أجمع عون مع «جماعة البنتاغون» لتسويقه. لقد كانت واشنطن مهمة للجيش. إن المعدات والذخيرة والتدريب كلها من واشنطن، ومن ثم كان لا بد من أخذ رأي بعض المسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية بقائد الجيش الجديد.

وقصدت البنتاغون مع الكولونيل عون، وقدمته في اجتماع مع حوالي عشرة ضباط أميركيين قائلاً: «إن العادة تقضي أن يرافق الضابط العسكري السفير في زياراته، أما اليوم فلي الشرف أن يكون السفير مرافقاً لقائد اللواء الثامن في الجيش اللبناني». واستلم عون الكلام مكملا نمط تقديمي له، وكان واقعياً وذكياً ومتغطرساً. بقينا حوالي الساعة، رد عون خلالها على اسئلة الضباط الأميركيين العديدة ومعظمها يتعلق بمعركة سوق الغرب. لقد خرجت بانطباع جيد عن الكولونيل، وأذكر أن تقريري الشفهي للجميل كان عن نجاح عون في الامتحان.

وبالفعل تمت ترقية الكولونيل عون الى عماد، وعينته حكومة الوحدة الوطنية قائداً للجيش في ربيع ١٩٨٤ خلفاً للعماد ابراهيم طانوس. وكنت ألتقي بالجنرال كلما أزور بيروت، وبقيت علاقتنا جيدة طوال عهد الرئيس الجميل. لكن علاقته مع رئيس الجمهورية بدأت تتدهور مع انتهاء شهر العسل الذي ربما لم يستمر سوى عام. لم يكن فقط لكل من الرجلين أهداف سياسية وطريقة عمل مختلفة، وإنما خلافات حلقة أصدقائهما ومساعديهما في العمل، كانت تفوق خلافاتهما. وحاولت أكثر من مرة بطريقة دبلوماسية أن أقرّب من وجهات النظر فلم أفلح، لأن الهوة كانت أكبر مني، وخاصة أنني كنت أبقى في بيروت خلال زياراتي بين الأسبوعين والثلاثة فقط.

وأذكر حادثة اختطاف الطائرة المروحية على يد النقيب الطيار حسن كرامي، والبلبلة السياسية التي رافقت قرار العماد عون فرض حصار بحري على منطقة الشوف. كان ذلك حوالي أواخر عام ١٩٨٧. وكان عون أخذ قراره دون اذن السلطات المدنية. ولم يشارك رئيس الحكومة ووزير الدفاع سكوت الجميل عن قرار عون، بل انتقداه بشدة. وأذكر أنني ألتقيت في حفل عشاء في بيت القائم بالأعمال الأميركي بالملحق العسكري لسفارته، الذي كان يدعم علناً خطوة العماد عون تلك بالاضافة الى كيل المديح القوي له. وكان ذلك في فترة يرفض فيها الناس استئناف القصف والقتال. وسألت الملحق العسكري الأميركي عما إذا كان باستطاعة رئيس هيئة الأركان عندهم أن يقوم بعمل مشابه دون إذن السلطات المدنية. كان جواب الضابط الأميركي إشارة الى الحالة المتردية التي وصل اليها لبنان، ولو كانت الحالة في بلاده كما هي حالة لبنان لكان جوابه نعم.

وفي أيار ١٩٨٨ كانت المنطقة الشرقية على أهبة اصطدام بين الجيش والقوات. كنت في عشاء الى مائدة السفير جون كيللي حيث كان الرئيس الجميل ضيف الشرف، وحضر العشاء أيضاً كل من الوزيرين غسان تويني وإيلي سالم. وتلقى الجميل مكالمة هاتفية تعلمه بأن «الجنرال والحكيم» قد استنفرا جيشيهما. فانصرف عند منتصف الليل الى القصر حيث لاقاه عون، وطلب الجميل منه بوصفه القائد الأعلى للجيش أن يعيد الجيش الى ثكناته فوراً. واجتمعت في اليوم التالي بالجنرال حسب موعد مسبق وتكلمنا عن حوادث الأمس. أذكر قول الجنرال لي: «لو غبت يا عبدالله عشرين سنة عن لبنان فلن تسمع عن اصطدام بين الجيش والقوات يسببه العماد عون». إن قصة المعارك كلها وخاصة في لبنان، هي في غياب سبب بدئها. معظم المعارك، قلت يومها للعماد، تبدأها الاشاعات والأوهام. وإن تلك الأيام كانت محملة بالاشاعات عن قرب موعد الاصطدام بين الجيش والقوات قبل موعد انتخابات الرئاسة. لكن الجنرال أكد لي يومذاك أنه ليس بمرشح للرئاسة، إلا إذا أراد منه الشعب وقياداته أن يتحمل هذا العبء فهو مستعد. لقد نوهت له في ذلك الاجتماع أنني أعمل ضده في انتخابات الرئاسة، أو هكذا كانت التعليمات!!!

وفي واشنطن كنت أجتمع بكثير من الضباط الأميركيين المنتدبين الى لبنان وآخرين انتهت مهمة عملهم هناك. لقد كانت ملاحظتهم دون استثناء أن ميشال عون هو

بمستوى الضباط الأميركيين الكبار. ومنهم من كان يضيف أنه لو كان ميشال عون ضابطاً أميركياً لوصل الى رتبة ومهام عاليتين. لقد كان احترامي للعماد عون واحترام المسؤولين العسكريين الأميركيين له عالياً جداً، مما أحبط عزيمتي للاحتجاج على الدعم العسكري الأميركي العلني لترشيحه للرئاسة الأولى. أحد الصحافيين اللبنانيين اللذين زاروا واشنطن بدعوة من وكالة الاخبار الأميركية الرسمية في ربيع ١٩٨٨ للاطلاع على مسيرة الانتخابات الأميركية وأمضى زيارته يحاول معرفة وجهة النظر الأميركية بالانتخابات اللبنانية، أكد لي أن مسؤولي البنتاغون يعملون لانتخاب عون رئيساً للجمهورية، بينما مسؤولو الخارجية ليس عندهم أي مرشح.

واخيراً قررت في أواخر الربيع أن لا أماطل واحتجيت بطريقة غير رسمية على طريقة الدعم الاميركي للجنرال وقلت لهم «إن الجنرال عسكري عظيم أرجو أن لا تصنعوا منه سياسياً رديئاً». لقد شدد المسؤول في الخارجية على أن الموقف غير ذلك وأن هكذا نشاط هو فردي وليس توزيعاً للأدوار. وعلى كل حال لم يتوقف «النشاط الفردي».

كذلك كانت الصداقة الأميركية مع الجنرال، بشكل يصعب فهم ما جرى بعد استلامه رئاسة الحكومة. ولو أراد مراقب سياسي في منتصف عام ١٩٨٨ أن يتنبأ عن مستقبل العلاقات الأميركية مع ميشال عون بعد عام، لما صحت استقصاءاته. ربما سبب الخلاف هو انتقال التعاطي الأميركي مع الجنرال من العسكر الى المدنيين الذين بالحقيقة لم يعرفوه جيداً. وربما أيضاً كان السبب عدم تفريق الجنرال بين سياسة واشنطن المعلنة منها وتلك المعمول بها. ربما اعتقد عون ان بامكانه أن يقود واشنطن الى دعم سياستها المعلنة والمتعلقة بانسحاب القوى الخارجية من لبنان وحل الميليشيات، دون أن يدرك مدى تمسكها بسياستها غير المعلنة والتي تدعو الى الرجوع الى الوضع الراهن السابق والخروج منه تدريجياً وبالتعاون مع سوريا.

ولم تكن علاقة الجنرال جيدة فقط مع واشنطن، إنما كانت جيدة مع البطريرك وسوريا. بالنسبة للأخيرة إلتقيت مرة مع رئيس حكومة عربي في واشنطن فطلب مني أن أنقل للرئيس الجميل بأن معلوماتهم الموثوقة تدل على أن علاقة الجنرال مع دمشق هي وثيقة. ولما أشرت له عن معرفتنا بذلك، شدد لي بأن «العلاقة أوثق مما تظنون».

مهما يكن من أمر لقد توجهت الى لبنان للقاء دولة الرئيس ميشال عون بعد انتهاء المعركة الانتخابية الأميركية وفوز جورج بوش بالرئاسة، وكان ذلك حوالي منتصف تشرين الثاني. وكان الجنرال قد استدعاني مرتين بواسطة الأمين العام للخارجية الأمير فاروق أبي اللمع الذي وجّه لي دعوة شفهية هاتفياً ومرة أخرى برقياً. ولقد تمنعت عن المجيء بسبب الانتخابات الأميركية.

الحقيقة أني كنت في تلك الفترة ضائعاً لا أعرف ماذا أريد. كنت قد أعلمت الرئيس الجميل في أوائل ١٩٨٨ أنني أنوي العودة الى القطاع الخاص ولم أطلب منه تعييني في مركز ما، كما أراد بعض مساعديه قبل انتهاء عهده. كنت أعتقد أن ست سنوات في خدمة القضية ليلا ونهاراً كافية. وأردت الانصراف الى القطاع الخاص لفترة أخرى ربما طوال العهد القادم. وعلى كل حال: لكل عهد رجاله. والآن وقد انتهى عهد الجميل دون انتخاب رئيس جديد أصبحت الاستقالة من سفارة واشنطن أمراً مستحيلاً، لأنه ليس باستطاعة حكومة الجنرال تعيين بدلاً عني في واشنطن.

وبالرغم من ذلك قصدت بيروت مصمماً على أن أقدم استقالتي. كنت أشعر أنني وصلت الى قمة ما يمكنني تحقيقه بفضل ما قمت به في العاصمة الأميركية وقد أبدأ بالانزلاق من الآن وصاعداً، خاصة وأن العماد عون كان قد أنهى مهام جميع مساعدي الجميل المقرّبين ولم يبق إلا أنا. قلت يومذاك للعديد من الأصحاب إنني سأبقى اذا استطعت أن أتفق مع الجنرال على العمل في واشنطن، كما كانت الحالة بعهد الرئيس الجميل. بكلام آخر، كنت أريد أن أشترط أن يكون لي دور في إدارته وإلا سأستقيل.

وكما يقول الشاعر: ما كل ما يتمنى المرء يدركه . . . وصلت بيروت بجو ملبّد حيث أن مساعدي عون يريدون استقالتي، وأركان القوات اللبنانية يريدون رأسي. لم أشعر وأنا في واشنطن بمقدار حقد حلقة الحكم الجديدة على الرئيس السابق، ولم أعتقد أن القوات ستعمل لانهاء مهامي بسبب قربي من الرئيس الجميل. كنت أفكر بمنطق السياسة الواقعية (real politik). من ناحية عون وجماعته، كنت أعتقد أن عدم إمكانيتهم لملء مركزي بسبب وجود حكومتين وعدم اعتراف واشنطن بأي منهما، يقوّي موقفي مع عون مما يسهل الاتفاق فيما بيننا. ومن ناحية القوات، لما كان الرئيس الجميل قد أصبح خارج لبنان وانتهى ـ على الأقل مرحلياً ـ إعتقدت أن بقائي في واشنطن

سيحملهم على مسايرتي لاستعادة ما خسروه في السنوات الأخيرة. ولكن حساب الحقل لم ينطبق على حساب البيدر. وصلت بيروت ومعظم القوى القائمة وقتذاك تريدني خارج السفارة. فقط الأمير فاروق كان يرطب الجو مع الجنرال، ودخل أيضاً على ذات الخط الأباتي بولس نعمان.

لما كان من الصعب لقروي مثلي أن يقبل الموت حيّاً، عادت إليّ غريزة المقاومة وقررت أن أقاتل لأن أبقى سفيراً للبنان في واشنطن. كان ذلك بعد خمسة أيام من وصولي الى بيروت، وكنت قد طلبت موعداً للقاء عون دون جدوى. لقد شعرت وأنا في بيروت أن علاقة الجنرال والقوات هي في شهر عسل قصير، وأن معارضة القوات لوجودي في واشنطن ستكون في النتيجة دعماً لي عند عون الذي يريد أن يتأكد من ولائي له.

والتقيت بالجنرال في اليوم العاشر من زيارتي الى لبنان. وبادرته متسائلاً: «يا دولة الرئيس، أعلمتك شخصياً أنني أحاربك. نحن الاثنان إخترانا الرئيس الجميل في منصبينا، وبينما أنت أختلفت معه وعيّنك رئيس حكومة بقيت أنا موالياً وما زلت بمركزي إلا إذا أردت مني أن أستقيل». فرد الجنرال فوراً أنه وإن اختلف مع الشيخ أمين، لكنه بقي يتلقى من رئيس الجمهورية الأوامر والتعليمات الى آخر دقيقة من العهد. وبعد دردشة قصيرة دخل علينا الأمير فاروق وقال موجهاً كلامه الى الجنرال: «عبدالله أحسن سفير بالوزارة وأنا بحاجة الى مساعدته». فرد الجنرال فوراً: «ما حدا بيدخل بيني وبين عبدالله. ليس فقط لأن والدته من عائلة عون، وإنما عائلة بوحبيب تنتمي الى عائلة عون»[1]. وشعرت بفرحة الأمير فاروق فقررت أن أكمل الحديث فأضفت: «يا جنرال أنا كنت نشيطاً جداً في مركزي، ولذلك عندي كثير من الاخصام والأصدقاء وسياتي اليك الكثير من الاخصام ليدسوا لك عني». وأيضاً لم يسمح لي الجنرال باكمال الحديث فقاطعني قائلاً: «كل واحد عنده كلمة جيدة عن عبدالله نسمعها، والذي عنده كلمة سيئة سنمنعها من أن تقال». وهكذا كان وانصرفت من عند الجنرال مقتنعاً أنني حصلت على ثقته، ولكنني كنت أخشى من حلقة الجنرال

١) يعتبر مؤرخو العائلات المارونية أن عائلات بوحبيب وعقيقي ورحمة هي بطون من عائلة عون، من أكبر العائلات المارونية في لبنان.

فليس عندي صديق في القصر، وكنت أخاف أن لا أفهم طريقة عمله. إن هذين العاملين أساسيان للنجاح في العمل وكانا متوفرين لي في عهد الجميل.

«الرئيس» عون و «السفير» ماكارثي

ولما كنت اعرف أن علاقة الجنرال مع واشنطن كانت جيدة قبل ٢٣ أيلول، لم أعتقد بالبدء أن عدم اعتراف واشنطن بحكومة عون سينتج عنه بداية خلاف لا نهاية له. وبالرغم من تشديد واشنطن على إجراء الانتخابات الرئاسية بأقرب وقت ممكن إلا أن الاميركيين استمروا بالاشادة بالجنرال. إن عدم اعترافهم بحكومة عون والذي حمل غيرهم من الدول على تقليدهم، مرده الى أنه ليس لأميركا سياسة لبنانية صرفة وهي تأخذ بعين الاعتبار مصالحها العربية عندما تواجه مشكلة لبنانية. كذلك لقد شدد الأميركيون اكثر من مرة على أنهم لا يريدون تغييراً في السفارة اللبنانية في واشنطن، لأنهم لا يريدون نقل مشكلة الشرعية من بيروت الى عاصمتهم.

لكنني اكتشفت وأنا في بيروت فتوراً في العلاقات بين عون وماكارثي، السفير الجديد للبنان. لقد أراد الجنرال وطبعاً أراد ذلك الأمير فاروق أن يقدم ماكارثي أوراق اعتماده الى رئيس الحكومة، أو على الأقل نسخة من أوراق اعتماده الى الخارجية، نظراً لعدم وجود رئيس للجمهورية يستلم أوراق اعتماد السفير المنتدب. لقد اقترحت على الخارجية الأميركية في ١٥ أيلول بعد أن ترك السفير كيللي بيروت بسبب مرضه المفاجىء، أن يرسل السفير الجديد جون ماكارثي مباشرة الى بيروت ويقدم أوراق اعتماده الى الرئيس الجميل حتى لا نقع في مشكلة في حال عدم إجراء انتخابات الرئاسة. كان مورفي يومذاك في دمشق وكان اجتماعي مع إدوارد ووكر نائب مورفي يومذاك وسفير أميركا للامارات العربية المتحدة اليوم. لم يقبل مورفي باقتراحي ربما لأنه لم يصدق أن اتفاقه في دمشق سيفشل، واعتبر أنه من الأحسن أن يقدم السفير الجديد أوراق اعتماده الى الرئيس الجديد فيكون لذلك وقعه الكبير. وبقيت هذه المشكلة في صميم العلاقات اللبنانية الأميركية الى حين انسحاب أعضاء السفارة الأميركية من لبنان في أيلول ١٩٨٩.

وبالرغم من حضور السفير ماكارثي للعرض العسكري الذي أقامه الجنرال عون بمناسبة عيد الاستقلال (١٩٨٨)، وانتقاد حكومة الحص لذلك «الاعتراف المبطن» لم

تتحسن العلاقات بين الرجلين. يبدو أن الانسجام كان مفقوداً. وبينما كانت حلقة عون تتهم السفير، بالخفاء، بأنه يحرّض النواب والقوات ضد عون، كان ماكارثي يدّعي، أيضاً بالسرية المطلقة، أن أحداً من النواب لا يريد عون، وجميعهم يريدون انتخاب رئيس جديد للجمهورية، بالرغم من أن عدداً كبيراً من هؤلاء النواب كانوا يؤيدون عون قبل ٢٣ أيلول. وأما سبب تغيير رأي النواب بالجنرال عون فيعود، حسب قول ماكارثي، الى «نمط عمل الجنرال، بالاضافة الى معارضة الجنرال لاجراء الانتخابات قبل إصلاح الدولة وتحريرها من القوى الخارجية».

لقد بدا جلياً اختلاف وجهات النظر بين الجنرال وواشنطن. إن هدف واشنطن هو الوصول الى «الستاتس كوأنتي» (الوضع الراهن السابق) وهذا يتطلب انتخاب رئيس للجمهورية لأن وجود حكومتين تتنافسان على السلطة لا بد وأن يؤدي الى صدام وأزمة. والجنرال كان يعتبر أن انتخاب رئيس تحت الاحتلال سيؤدي الى التبعية والاحتلال الدائم، وعلى كل حال ليس من حق الأميركيين والسوريين أن يختاروا لنا رئيساً للجمهورية.

لقد كتبت الى الخارجية في ١٤/ ١٠/ ٨٨ ـ قبل ذهابي الى لبنان ـ أشير الى «حسن النوايا» الأميركية واستعدادهم لاكمال «نشاطهم الايجابي» ما يلي:

«يعتبر الأميركيون أن الجهود التي بذلت لاجراء انتخابات رئاسية في لبنان شريفة وصادقة بالرغم من أنها لم تحقق غايتها. ويضيف المسؤولون الأميركيون أن القوى المسيحية قد رفضت المرشح الذي اتفق عليه في دمشق، ومع ذلك فان واشنطن على اتصال مباشر بهذه القوى وأن السفير الجديد على أتم الاستعداد للعمل معها. ويقول هؤلاء إنهم لم يفرضوا «المرشح السوري» على الجانب المسيحي، كما لم يصدر عنهم أي كلام يفهم منه أنه كان باستطاعتهم فرض ذلك.

يشعر الأميركيون أنهم القوة الوحيدة القادرة على التحرك بين جميع الأطراف المعنية على الساحة اللبنانية، وأن هذه القدرة ازدادت نتيجة تحسن علاقتهم مؤخراً مع دمشق...

... وبنتيجة اجتماعات المسؤولين الأميركيين بوزير الخارجية السوري في نيويورك، وبلقاءات السفير الأميركي في دمشق مع المسؤولين السوريين، يرى الأميركيون

أنه لا تغيير حتى الآن في الموقف السوري. ذكر لي أحد المسؤولين أن السوريين ما زالوا يراهنون على اعتبار الصدام بين الجيش والقوات، بداية لحل قريب».

لقد ذكرت في تلك البرقية شيئين مهمين: القوى المسيحية واعتبار صدام الجيش والقوات كبداية حل. كان هناك قوة مسيحية واحدة بالنسبة لواشنطن وهي الشرعية التي كانت تتمثل برئيس الجمهورية. طبعاً لقد كان هناك علاقات مع باقي القوى ولكن لم يكن هناك تعامل معها. وفي هذه البرقية أشير الى استعداد السفير الجديد للتعامل مع القوى المسيحية. بكلام آخر إن الجنرال ليس القوة المسيحية الوحيدة. هناك آخرون: القوات اللبنانية، النواب والبطريركية المارونية.

كذلك في السابق كان يطلب من الشرعية أن تحجّم القوات كبداية حل. أما اليوم فانه يعتمد على صدام بين الجيش والقوات لبداية الحل، وهذا يدل على تبدل الأدوار. لم يستطع عون بالسابق إنهاء القوات فلم لا يصار الى إضعاف عون خاصة وأنه أصبح عائقاً لاستعادة الستاتس كوأنتي.

الحريري عامل الانصهار

يبقى هناك فريق آخرتصرّف كعامل انصهار لكل هؤلاء الفرقاء. هذا الفريق يتألف من شخصين: رفيق الحريري وجوني عبده اللذين حرّكا التناقضات في المنطقة الشرقية من خلال استعمالهما لعاملين اساسيين: المال، والاعتقاد السائد ان الحريري يمثل السعودية.

****

لقد لبيت مع خالد خضر آغا دعوة رفيق الحريري للعشاء بمنزله في جنوب فرنسا حوالي منتصف شهر آب ١٩٨٧. وكان الوقت ليلا وحوالي ١٥ من حرس البيت يتنقلون من جهة الى أخرى حاملين البنادق الأوتوماتيكية بيد ومصباحاً مضاء باليد الأخرى. كان هؤلاء الحرس يحمون قصر الحريري المرتكز على جبل يملكه صاحب القصر في منطقة غير مأهولة، ولذلك كان الظلام يغطي الجبال المحيطة بالقصر بينما أضواء القصر ومصابيح الحرس تعطي هدفاً جلياً لأي قناص في هذه الجبال والاحراش

المواجهة، مما حمل خالد آغا أن يقترح على حريري البقاء في الظلام وبعيداً عن الأضواء.

كنا نتحدث عن مسيرة الوفاق اللبناني التي توقفت مع رحلة الحريري للوساطة بين لبنان وسوريا في أواخر حزيران، ولم يكن ليدري بالوساطة الأميركية المحتملة التي ستبدأ في أيلول في نيويورك عندما يجتمع شولتز بالجميل والشرع. لذلك كان الحريري يشدد على أنه لن يكون هناك وفاق بعهد الجميل وأن الأحوال الاقتصادية ستتدهور وقد لا يصل لبنان الى آخر العام سوى منتهياً، ولذلك ستكون نهاية الجميل تعيسة. ودار هذا الحديث:

بو حبيب: ما العمل؟

الحريري: أحسن أن يستقيل الجميل وأنا أعوّض عليه بثلاثين مليون دولار.

بوحبيب: من الصعب جداً على إبن الجميل أن يستقيل...

الحريري: (مقاطعاً) الاستقالة أشرف من الاقالة أو العزل، إنني أؤكد لك بأن الجميل لن يكمل عهده.

بوحبيب: ومن الرئيس؟

الحريري: جوني عبده فخامة الرئيس، ورفيق الحريري دولة الرئيس.

بوحبيب: يعني الاستقالة قبل ستة أشهر مثل ما صار بين فرنجية وسركيس؟

الحريري: البلاد لن تبقى لغاية ذلك الموعد. الاستقالة اليوم ويصار الى انتخاب جوني، ومن ثم استلامه مباشرة.

بوحبيب: كيف نحافظ على زعامة الجميل؟

الحريري: جوني ليس بسركيس الذي حافظ على زعامة كميل شمعون وبيار الجميل. جوني سيصبح الزعيم المسيحي.

بوحبيب: (مازحاً) وأنت الزعيم المسلم الأوحد.

خالد آغا: يا جماعة لا تختلفوا. ماذا عن السوري وهو الناخب الأول، خاصة إذا استقال الجميل. هل يوافق السوري على جوني؟

الحريري: إنتو جيبوا استقالة الجميل وأنا عليّ أن أجيب فهد بن عبد العزيز الى الشام ليقنع حافظ الأسد بجوني.

خالد آغا: اسمح لي أن أقول لك بانك مش فاهم الملك فهد ولا الرئيس الأسد.

الحريري: أؤكد لكم إذا استلمت أنا وجوني الحكم، سيكلفني إخراج السوري من لبنان والغاء الميليشيات، ٥٠٠ مليون دولار.

كان الاتفاق أن يحضر جوني عبده العشاء في سان مكسيم لكنه اعتذر وبقي في برن. وفي اليوم التالي اتصل عبده بخالد آغا ليسأله عن سهرة الأمس، فكان جواب خالد آغا كالعادة صريح وجارح ومندداً بغطرسة رفيق الحريري. وما لبث أن اتصل الأخير بنا بعد أن تكلم معه جوني عبده مدعياً بأننا أسأنا فهمه، ثم قصد سان تروبيه بسيارته وتحاورنا لمدة ساعتين، قال لنا الحريري أثناءها بأننا جميعاً فريق واحد وسنكمل العمل معاً لآخر الطريق.

****

كان الحريري يفتش دائماً عن حليف في المناطق الشرقية، حيث انتقل به جوني عبده من الجميل الى حبيقة عام ١٩٨٥. وبعد خروج حبيقة فتح له جوني عبده «طاقة» مع الجنرال عون بتزويده بمعونة للجيش يستلمها عون شهرياً ومقدارها نصف مليون دولار، وضعها عون تحت تصرف لجنة من الضباط لتوزيعها على المحتاجين من العسكر. كان يرسل الشيك بواسطة الحقيبة الدبلوماسية لسفارة لبنان في سويسرا الى رئيس الجمهورية الذي كان يسلمها الى قائد الجيش. وفتح عبده للحريري «باباً» مع القوات اللبنانية بواسطة زاهي البستاني صديق جوني عبده، والذي أصبح يتنقل بين باريس وبيروت للتنسيق. لقد كان البستاني اليد اليمنى للشيخ بشير الجميل وساهم في تقريب وجهات النظر بين الشيخ بشير الجميل وجوني عبده يوم كان الأخير مديراً عاماً لمخابرات الجيش اللبناني. وعيّن زاهي البستاني مديراً عاماً للأمن العام في السنة الاولى لعهد الرئيس أمين الجميل، ولقد بقي البستاني صديقاً للقوات في كل مراحل التغير في المؤسسة المذكورة.

لقد بدا في مطلع عام ١٩٨٨ أن إمكانية انتخاب جوني عبده رئيساً للجمهورية غير

معقولة بالرغم من اجتماعه في منزل الحريري في باريس بالسيد عبد الحليم الخدام خلال العام الفائت. كذلك ان معظم أصدقاء جوني عبده من المرشحين الموارنة لم يأخذ ترشيحه جدياً. وكان الرئيس سليمان فرنجية قد قام بحملة واسعة عليه أثناء وجوده في باريس في أواخر عام ١٩٨٧. وبعدها قام الحريري وعبده بمقابلة مرشّحيّ الرئاسة من الموارنة، أسوة بعبد الحليم خدام الذي تهافت الى الاجتماع به الكثير من المرشحين.

وفي صيف ١٩٨٨ أصبح مرشح الحريري وعبده الشيخ ميشال الخوري. ولما سألت جوني عبده في أوائل تموز لماذا غيرتما عن رينيه معوض[٢]، قال جوني إن ميشال الخوري «أفضل لهذه المرحلة». لقد شدد لي الحريري يوماً بحضور خالد خضر آغا «أن الشيخ ميشال إبن رئيس جمهورية سابق، لائق ذكي ويفرض نفسه على الناس، وحتى نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام يلبس بدلته الزرقاء عندما يأتي الشيخ ميشال للاجتماع به». كان ذلك في فندق «الفور سيزنز» في واشنطن حوالي أواخر شهر نيسان ١٩٨٩.

وجاءت المحادثات السورية الأميركية التي أتت بمخايل الضاهر مرشحاً للرئاسة لتفقد الحريري دوره مؤقتاً. وعاد الى المسرح بعد انتهاء عهد الجميل وترؤس عون الحكومة الدستورية، فأوقف الشيك الشهري الى المؤسسة العسكرية وراح يعمل مع باقي القوى المسيحية: القوات، البطريرك والنواب. وكانت أهدافه قد أصبحت متشابهة للأهداف الأميركية: إنتخابات بأي ثمن.

مبادرة البطريرك

كان غبطة البطريرك قد أشار في إحدى زياراته الى الفاتيكان خلال عام ١٩٨٧ الى بعض الأساقفة الأميركيين، أنه يتمنى أن يزور أميركا لعرض قضية لبنان في الدوائر الرسمية وأمام تجمع الأساقفة الكاثوليك الأميركيين، وكان لهؤلاء إجتماعات سنوية في حزيران وتشرين الثاني، واشترط البطريرك للقيام بهذه الزيارة أن يُرتّب له اجتماع مع الرئيس ريغان.

وتحمّس رئيس أساقفة نيويورك الكاردينال جون أوكونور، فعمل على تعيين موعد

(٢) أنظر أيضاً صفحة ١٥٣ عن الموقف الأميركي الغير رسمي تجاه ترشيح رينيه معوض.

للقاء غبطة البطريرك بالرئيس ريغان، والى أن يمضي غبطته يومين مع الأساقفة الكاثوليك في اجتماعهم الصيفي في ولاية مينيسوتا. وطبعاً كان على البطريرك أن يزور رعيته المنتشرة في أنحاء الولايات المتحدة. وعين موعد الاجتماع مع ريغان في حزيران ١٩٨٨ واعتذر البطريرك عن المجيء لاسباب خاصة.

ولم يقتنع الأميركيون لجواب البطريرك. كانوا يريدونه أن يزور أميركا وكأنهم كانوا يتوقعون الفراغ في القيادة المارونية الذي قد يستطيع البطريرك المساعدة في ملئه، ومن ثم استمرار الستاتس كو. وطلب اليّ بأن أقوم بجهد لحمله على القيام بزيارته. فاتصلت برئيس الجمهورية وبرئيس أساقفة الأبرشية المارونية في الولايات المتحدة المطران فرنسيس الزايك. وطبعاً قام السفير كيلي باتصالاته، وقبل البطريرك أن يقوم بالزيارة بموعدها المحدد في حزيران.

****

لقد أردت أن تكون زيارة البطريرك رئاسية ولم يحظ بمثلها أحد من سلفيه الذين زارا واشنطن. وساعدتني غلاسبي للقيام بتلك المهام بنجاح. إتفقت مع المطران الزايك وممثليه في واشنطن ان أتولى مهمة ترتيب اللقاءات الرسمية. طلبت أولاً من القاصد الرسولي، سفير الفاتيكان لدى واشنطن الأسقف بيو لاغي (لقد عين كاردينالاً في الكنيسة الكاثوليكية في أيار ١٩٩١) أن يستضيف غبطة البطريرك في منزله، لأن ذلك يعطيه القوة والعزم في واشنطن وفي لبنان، حيث سيُعرف أن الفاتيكان يدعم زيارة البطريرك. ثم اقترحت على غلاسبي أن تهيء لاجتماع مع نائب الرئيس بوش والوزير شولتز وريتشارد مورفي ومساعديه في مكتب الشرق الأوسط وروبرت أوكلي ومساعديه في مكتب الشرق الأوسط لمجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، وأيضاً لغداء في الخارجية يستضيفه وكيل الوزارة لشؤون التكنولوجيا والمساعدات الاقتصادية، النائب السابق ووزير المحاربين القدامى في عهد الرئيس بوش، إدوارد ديرونسكي، والذي كان سنداً قوياً للقضية اللبنانية في العاصمة الاميركية. وفي الكونغرس طلبت من السناتور اللبناني الأصل جورج ميتشل ثلاثة أشياء: أن يحضر بنفسه الحفلة الرسمية التي تقيمها الجالية على شرف البطريرك ويلقي كلمة ترحيبية، أن يستضيف زملاءه الشيوخ على قهوة في الكونغرس للاجتماع بغبطته، وأن يطلب له اجتماعاً مع المرشح الديموقراطي للرئاسة الأميركية مايكل دوكاكيس. وطلبت من النائبين اللبنانيي الأصل ماري

روزعوكر ونيك رحال أن يستضيفا زملاءهما النواب على إفطار في الكونغرس.

لقد نفذ كل ذلك بحذافيره ولاقت حفلة الاستقبال التي أقمتها لغبطته في دار السفارة اللبنانية النجاح الكبير، وحضرها حوالي ٩٠٠ شخص من رسميين ودبلوماسيين وصحفيين وأبناء الجالية اللبنانية والعربية. كما أقمت لغبطته حفلة غداء في دار السفارة للاجتماع مع السفراء العرب. وكانت الحفلة الرسمية التي أقامتها الجالية المارونية كذلك ناجحة، إذ حضرها حوالي ٤٥٠ شخصاً أكثر من ثلثهم من الطوائف الاسلامية ومعظمهم ممن كانت السفارة قد نجحت في كسب صداقتهم ودعمهم.

وكانت إبريل غلاسبي تشيد، من خلال بيانات تعطى الى الصحافيين اللبنانيين والعرب بمركز البطريركية، وتنوّه بأهمية الزيارة كلما اجتمع غبطة البطريرك بمسؤول أميركي. كان الاعلام موجهاً بكامله الى لبنان وذكرت جريدة «الواشنطن بوست» الزيارة مرة واحدة فقط في قسم «الدين»، عندما ترأس غبطة البطريرك مع كاردينال واشنطن جايمس هيكي قداساً من أجل السلام في لبنان. لم يتطرق غبطة البطريرك الى تفاصيل السياسة اللبنانية مع المسؤولين بل شدد على تخليص لبنان من محنته وإنهاء الوجود الخارجي[٣].

وأيضاً لم يتطرق البطريرك الى أسماء المرشحين وشدد على المساعدة لايجاد مناخ ديموقراطي يسمح للنواب بانتخاب رئيس للجمهورية. لكن أحد مرافقيه، الأب يواكيم مبارك المعروف بعدائه للقوات اللبنانية، طلب من روبرت أوكلي ليلة العشاء الذي أقامته الرعية المارونية تكريماً للبطريرك، أن تدعم واشنطن ترشيح ميشال عون للرئاسة، لأنه الرجل الوحيد القادر على إنهاء ميليشيا القوات. وشددمبارك على أن حديثه يعكس وجهة نظر البطريرك الذي يفضل أن لا يتكلم نفسه بهذا الموضوع. لقد أخبرني أوكلي أنه قال «لكاهن باريس (الاشارة الى إقامة مبارك في باريس) الذي يرافق البطريرك» أن ذلك ليس من واجبات أو صلاحيات الولايات المتحدة. لقد أخبرت غبطة البطريرك بما جرى عندما شاركته في استقبال كبير لجالية مدينة ديترويت لغبطته. لقد بدا البطريرك متعجباً من كلام مرافقه وقال لي: «هذه ليست سياستنا. لقد أتيت الى أميركا للمساهمة في تخليص لبنان وليس للاتفاق مع الأميركان على مرشح للرئاسة.

(٣) الوثيقة رقم ١٢، صفحة ٣٣٧.

إذا كان هذا الكاهن تكلم بالفعل مع أوكلي عن موضوع الرئاسة، فهو يخرج عن تعليماتنا ومن ثم يجب أن يترك الوفد». واقترحت وقتها لغبطته أن يتصل أحد مرافقيه بأوكلي ويتأكد من الكلام.

****

لقد زادت الزيارة من قوة واحترام بكركي في لبنان، تماماً كما أرادت لها إبريل غلاسبي. ومن الملفت للنظر أن شعبية البطريرك ارتفعت أكثر عندما رفض لمورفي اتفاقه مع سوريا على ترشيح السيد مخايل الضاهر، خاصة وأنه أعطى مورفي درساً بتاريخ الموارنة الذين رفضوا عبر التاريخ القبول بكل ما يمس استقلالهم. لكن الفراغ الذي حدث بعدم انتخاب رئيس جديد للجمهورية وقيام حكومتين تتنازعان الشرعية حمل البطريركية، التي تفخر بأن لبنان الكبير الذي أعلن عام ١٩٢٠ والجمهورية اللبنانية التي أعلنت في عام ١٩٢٦، هما نتيجة الجهود التي قامت بها بكركي، الى اعتبار المحافظة على الجمهورية بكاملها من واجبات البطريركية الأساسية.

وانتقل البطريرك الى روما في أواخر تشرين الأول ١٩٨٨ بدعوة من الفاتيكان ليدرسا معاً ما يجب القيام به لانقاذ لبنان. واجتمع هناك بالعديد من الذين يهتمون بالشؤون اللبنانية من لبنانيين وغيرهم. والتقيت بغبطته بعد رجوعه من روما حوالي منتصف تشرين الثاني وكان قد بدأ الاستشارات من أجل القيام بمبادرة جديدة عرفت فيما بعد بـ «مبادرة البطريرك». كان يرسل مبعوثيه من رجال الدين الى بيروت الغربية ليطلع على آراء قادتها الدينيين والمدنيين ويجتمع بنفسه بقادة المنطقة الشرقية. ولما كنت في بيروت باستدعاء من الجنرال زرت غبطته واقترحت عليه أن يتمهل بمبادرته للتأكد من أن السوريين سيختارون أحد الذين يقترحهم. وأضفت مؤكداً «أنني لم أفهم من الأميركيين أنهم متأكدون من التجاوب السوري. وبالنسبة للأميركيين أن المبادرة سعودية في الأصل يقودها الحريري مع البطريرك، والأميركيون يدعمونها»[٤].

(٤) كان الأميركيون قد رفضوا دعم المبادرة التي عرضها عليهم الحريري قبل التأكد من الدعم السعودي لها. لقداعطي هذا الدعم بواسطة السفارة السعودية في واشنطن كما أعلن ادوارد ووكر حول مائدة الطعام في السفارة اللبنانية بواشنطن بوجود السفير جوني عبدو وخالد آغا والسفير دايفيد نيوتون. وبالرغم من معرفة المسؤولين الاميركيين بالامكانية العالية لفشل مبادرة البطريرك، الا ان تخوفهم من انفجار الوضع واعتقادهم بان «في الحركة بركة» حملهم لدعم هذه المبادرة.

وشدد غبطته على أنه لا يمكن للبطريركية أن تقف مكتوفة اليدين ولبنان يتقسم وقد يحترق. وأضاف أن الأميركيين أرسلوا له الى روما إدوارد ووكر (نائب مورفي وقتذاك) الذي اجتمع بغبطته مرتين، والسعودية أرسلت له الحريري.

وعدت الى زيارة بكركي بعد أيام، وكنت قد لمست تصميم البطريرك على المضي في مبادرته بالرغم من معارضة الجنرال الذي لم ير وقتذاك سوى الخير من عدم انتخاب رئيس جديد للجمهورية. هذه المرة حملت معي ورقة كتبت عليها بعض أفكاري ومنها، في حال اكمال غبطته للمبادرة فمن الأفضل وقتذاك أن يقرن الأسماء بالتزام عناوين عن الاصلاح السياسي، يلزم بها الرئيس المقبل إذا أراد لمبادرته أن تنجح. لقد اشار غبطته إلى أن الاوضاع السياسية لا تسمح له بان يتطرق الى موضوع الاصلاح في هذه المرحلة. وأخبرته ايضاً بانني قد اجتمعت بالسفير الاميركي جون ماكارثي، الذي اشار لي بأن واشنطن ليست متأكدة من أن دمشق ستختار حتماً أحد الاسماء التي سيقدمها غبطته.

لقد أخبرني الحريري فيما بعد أن اللائحة التي اختارها البطريرك بتنسيق مع القوات اللبنانية حملت معها الفشل، لأنه كان معروفاً سلفاً أن دمشق سترفض أربعة من الخمسة المقترحين وهم: ميشال عون، ريمون إده، بيار حلو وبطرس حرب. ويبقى الخامس فؤاد نفاع الذي أصبح مرشح القوات بعد اتفاقه معهم على استشارتهم قبل تعيين مسؤولي الجيش والأمن الجدد.

لماذا أيدت القوات مبادرة البطريرك بالرغم من التنسيق الجيد الذي كان يقوم بين الجنرال والحكيم؟ أولا لقد نسق البطريرك مع القوات لاختيار لائحته التي أعطاها الى الأميركيين ليقدموها الى السوريين مباشرة أو بواسطة الحريري. ثانياً، وبعد أن فشلت القوات اللبنانية محاولتين لانتخاب رئيس تؤيده سوريا، أصبح الدكتور جعجع الرجل الأقوى في الشرقية في غياب الجنرال عن الحكم وانتخاب رئيس جديد يكون مركزه بعبدا. وثالثاً، كان زاهي البستاني في بيروت طوال مدة الانتخابات يقوم بالتنسيق بين الحريري وعبده من جهة والقوات من جهة أخرى. ونظراً لقدرة البستاني التكتيكية كان لهذا التنسيق التأثير القوي.

أما الأميركيون، فلم يغشوا أحداً بما يخص مبادرة البطريرك. لقد كتبت في

٣٠/ ١١/ ٨٨ الى الخارجية أوجز نتيجة اجتماعي مع بول هير، النائب الأول لمورفي الذي كان بزيارة الى جنوب آسيا، وحضر الاجتماع عدد من مساعدي مورفي:

«١. ليس بحوزة المسؤولين الأميركيين أي تأكيد بأن سوريا ستختار واحداً من لائحة الأسماء التي قد تعرض عليها لاجراء انتخابات الرئاسة، وإن كانت التقارير الواردة من السفير الأميركي في دمشق تحتوي على إشارات ببعض الليونة في الموقف السوري.

٢. ركز المسؤولون الأميركيون أسئلتهم على مسألة ما يجري مستقبلا في حال فشل جهود غبطة البطريرك، وتساءلوا عمن سيقدم على مبادرة جديدة.

٣. ان المسعى الأميركي مع سوريا بشأن تقديم لائحة الأسماء سيقتصر على السبل الدبلوماسية».

وفي السابع من كانون الأول كتبت الى الخارجية أضيف الى ما جاء سابقاً، أن الحريري رجع من دمشق الى الرياض فارغ اليدين، واتصل بالأميركيين يطلب منهم الاتصال بغبطة البطريرك ليضيف كل من ميشال الخوري وميشال إده الى لائحته الأصلية، دون أن يوضح لواشنطن عن إمكانية اختيار السوريين لواحد من هذين الاسمين.

الجنرال وأميركا: بداية الخلاف

ومع حلول كانون الأول خرج خلاف الجنرال مع واشنطن من السرية وأصبح حديث الصالونات في بيروت. لكن الأميركيين كانوا يعرفون بقدرة الجنرال على «خربطة» أي خطة لانتخاب رئيس للجمهورية. فالقوات اللبنانية مثلاً، لن تخوض معركة ضد الجيش، ونواب الشرقية ما زالوا في منطقتهم رغم محاولة السفير جوني عبده لتهريبهم بالتقسيط من أجل تجميع «نصاب متحرّك» خارج لبنان، كما ذكر لي مرات عديدة.

لذلك لما اجتمعت بمورفي في ١٤/ ١٢/ ٨٨ راح يقرأ على مسمعي من مذكرة سرية، ثم أعطاني نسخة عنها لتسهيل مهمتي في إيصال الموقف الأميركي الى الجنرال[٥]. كان ذلك المرة الثانية التي يعطيني مورفي نسخة عن المذكرة السرية التي

(٥) الوثيقة رقم ١٧، صفحة ٣٥٧

بحوزته، وفي كلا المرتين كان ممثله في بيروت يجد صعوبة في الوصول الى «الرئيس». المرة الأولى عندما وجه شولتز رسالة الى الجميل بعد عودة مورفي من بيروت ودمشق في ١٩ أيلول فارغ اليدين، وكان الجميل يرفض استقبال القائم بالأعمال، دانيال سيمسون بسبب تصرفه لتسويق الاستاذ مخايل الضاهر. وهذه المرة الثانية، وكانت العلاقات بين عون وماكارثي وسيمسون أقل من جيدة.

تقول المذكرة:

«تعرف ولا بد أن الأسد اجتمع مع فهد في الرياض أمس، وسيجتمع معه اليوم للمرة الثانية. ليس عندي معلومات عن الاجتماع، لكنني متشجع لحصول هذه الاجتماعات.

أنا أعتقد أن هناك زخماً لاجراء الانتخابات، وأتمنى أن أستطيع الاعتماد على دعم الجنرال عون. إنني مطلع على موقفه، وأقدر كثيراً تطمينات الجنرال عون أنه لن يكون عائقاً لاجراء الانتخاب. إنني خاصة أقدر وعده أن يسمح للقوات المسلحة اللبنانية أن تقوم بواجبها لتوفير الأمن للانتخاب.

إنني أتمنى أن يعرف الجنرال عون أننا ندعم كلياً الجهود القائمة لاجراء الانتخاب. لكن هذا الدعم غير موجه ضد أي شخص أو فريق. وليس هذا الدعم، دعم خاص لشخص البطريرك أو لمؤسسة الكنيسة المارونية. إن الولايات المتحدة لا تتمنى ولا تنوي التدخل في السياسة المارونية.

إنما دعمنا هو من أجل استعادة لبنان لوحدته واستقلاله وحدوده المعترف بها. إنه دعم لجهود البطريرك كأسرع وأفعل وسيلة لاحراز انتخابات دستورية في سلام وأمان.

إن حكومة الولايات المتحدة تقدر علاقتها الطويلة والمثمرة مع الجنرال عون. وإذا لم ينتخب عون رئيساً للجمهورية هذه المرة، أريده أن يعرف أن حكومة الولايات المتحدة ستعطي له أفضلية وتدعم له دوراً آخر في الحكومة اللبنانية الجديدة. كما إننا ننتظر أن يلعب الجنرال عون دوراً أساسياً في لبنان لسنوات طويلة.

أريد أن أفسر تماماً لماذا نشير اليه بالجنرال وليس برئيس الحكومة، كما نشير أيضاً الى سليم الحص بالدكتور وليس برئيس الحكومة.

إن سياستنا مباشرة: لن نأخذ أي قرار يزيد التقسيم في لبنان. ومهما كانت الحجة قوية، إن الاشارة الى كل من الجنرال عون والدكتور الحص كرئيس حكومة يشنج المواقف ويعمق الانقسامات. إننا نعمل من أجل إجماع الرأي وليس لزيادة المنافسة من أجل الألقاب.

إنني أطلب منك توضيح هذه النقاط للجنرال عون بأسرع وقت ممكن. إننا نرحب بأية ملاحظة أو أفكار أو مقترحات قد تكون لديه بشأن تحسين العلاقات وتشجيع انتخاب رئيس توافقي يلتزم بالعمل على مباشرة تنفيذ الاصلاح السياسي».

وكان مورفي قد قدّم لمذكرته هذه بحديث شفهي تناول فيه العلاقات الأميركية مع رئاسة الجمهورية اللبنانية كما يلي:

«لقد كانت علاقة الولايات المتحدة مع كافة رؤساء لبنان جيدة على الرغم من اختلاف وجهات النظر من وقت الى آخر. لذلك فان العلاقات مع الجنرال عون يجب أن تكون استمراراً للعلاقات القديمة للولايات المتحدة مع أعلى سلطة شرعية مسيحية».

بالنسبة الى واشنطن كانت هناك قضيتان أساسيتان وقتذاك في لبنان: انتخاب رئيس والاصلاح. وبينما أيّدت أميركا الانتخاب ثم الاصلاح، قامت سوريا وحلفاؤها اللبنانيون بتقديم الاصلاح على الانتخابات. وكان الموقف السعودي وقتذاك مشابهاً للموقف الاميركي من ناحية التشديد على الانتخاب أولا. وكانت العلاقات السورية مع الجنرال قد ساءت لدرجة أن عون أصبح ينتقد الوجود السوري علناً ويساويه بالاحتلال الاسرائيلي، ويطالب بانسحاب جميع القوات الاجنبية من لبنان، مما حملني لأن أرسل له الدراسات التي قمنا بها عام ١٩٨٦ والتي لخصتها سابقاً[٦]. ولما كانت علاقة الجنرال مع العراق بتحسن مستمر، ألحقت الدراسات تلك ببرقية في ١٥/ ١٢/ ٨٨ أحلل فيها «النظرة الأميركية الى سوريا»:

«بالرغم من أن سوريا ما زالت مدرجة على لائحة الدول التي تشجع الارهاب، إلا

(٦) انظر الفصل الرابع.

أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة، التي تعتمد الواقعية في سياستها الخارجية، من أن تأخذ بعين الاعتبار مصالحها ومصالح أصدقائها في المنطقة، لاقامة نوع من التوازن الاقليمي لسوريا فيه دور هام. وهذا الوضع يبقى صحيحاً بالرغم من انتهاء حرب الخليج وبدء الحوار الأميركي ـ الفلسطيني ـ وهما حدثان أضعفا كثيراً دور سوريا ـ :

١ ـ **الهموم الاسرائيلية:** يبقى العراق، وخاصة بعد ما اكتسبه من خبرات قتالية عالية خلال الحرب العراقية الايرانية، الخطر العسكري العربي الأكبر على اسرائيل. وتبدو سوريا بالنسبة إلى اسرائيل كحاجز او ربما خط الدفاع الاول في وجه هذا الخطر. لذلك من الأهمية بمكان بالنسبة لاسرائيل، وفي سبيل إتقاء الخطر العراقي، أن تكون للولايات المتحدة علاقات ما بسوريا. كما أن عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط وحل النزاع العربي الاسرائيلي يفرض على واشنطن، ولكي تستمر بلعب دورها المميز في المنطقة، أن تكون على علاقة بجميع الأطراف، وسوريا طرف مهم بالنسبة الى عملية السلام. هذا السبب كان أيضاً أحد المبررات التي دعت أمس الوزير شولتز الى الموافقة على مباشرة الحوار مع منظمة التحرير.

٢ ـ **الهموم المصرية:** إن عودة مصر الى جامعة الدول العربية والمتوقعة قريباً، تتوافق مع ما يتردد من تقارب مصري سوري يعمل الملك الأردني ناشطاً على تحقيقه. إن تحرك الملك الدائم وتنقله المستمر بين العواصم العربية والأوروبية يعطي دوراً للأردن ضمن المجموعة العربية. وهذا الدور الوفاقي للملك حسين، مدعوم عربياً من السعودية والخليج ومصر، ودولياً من الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية الغربية. إن أي تقارب بين مصر وسوريا يساعد في عودة مصر بشكل رسمي الى الجامعة العربية، ويزيد من أهمية مصر الحليف الاستراتيجي العربي للولايات المتحدة والرديف القيادي العربي للعراق.

٣ ـ **الهموم الخليجية والسعودية:** بعد أن ابتعد الخطر الايراني وأصبح شبه منتهياً، عادت الدول الخليجية والمملكة العربية السعودية الى لعبة التوازن في المنطقة كما كان الحال قبل نشوب الحرب. وبوجه ما تعتبره الدول الخليجية جاراً قوياً جداً ومن ضمن لعبة التوازن هذه، ترنو هذه الدول بأنظارها الى سوريا لكي تتمكن من معادلة الوزن العراقي المتنامي بقدراته المختلفة: العسكرية والسياسية والمالية. وتجدر الاشارة هنا الى

أن الحملة التي شنتها الولايات المتحدة على العراق لاستعماله الغازات السامة ضد الأكراد كان لها عدة أهداف، منها التجاوب مع الانتقاد السري لبغداد الذي أسمعته العواصم الخليجية لواشنطن، بالرغم من أن وسائل الاعلام الخليجية هاجمت يومها الحملة الأميركية على العراق. ذلك أن هذه الدول أرادت أن لا يخسر العراق الحرب ولكنها لم ترد له أبداً الانتصار العسكري.

ومن هنا تظهر ضرورة العلاقات الأميركية السورية من الناحية السياسية والدبلوماسية فقط، دون أن تصل هذه العلاقات الى المستوى الأمني أو العسكري أو المالي أو الاقتصادي. وليس من المتوقع أن ترفع هذه العلاقات في المستقبل المنظور الى أكثر أو أوسع من ذلك، لأن سوريا وإن كانت مهمة سياسياً للولايات المتحدة فهي ليست مهمة استراتيجياً، ولكنها تبدو وكأنها لا يمكن الاستغناء عنها عند الكلام عن الوضع السياسي الراهن في المنطقة والتطورات المستقبلية».

ومع حلول عيدي الميلاد ورأس السنة، بدأت إدارة ريغان التي بقيت متحركة نسبياً أكثر من الادارات التي سبقتها في آخر عهدها، تحضر لتسليم مهام السلطة الى إدارة بوش الجديدة، فتلاشى مؤقتاً الاهتمام الجدي بمشاكل العالم ومنها لبنان.

اللجنة العربية السداسية

عشية تسلم جورج بوش مهام الرئاسة الأميركية في ٢٠/١/٨٩، إجتمع وزراء خارجية الدول العربية في تونس لبحث قضية لبنان، واستدعوا الى العاصمة التونسية الرؤساء حسين الحسيني، سليم الحص وميشال عون. وحاول الوزراء جمع اللبنانيين الثلاثة وفشلوا بسبب رفض الحسيني والحص الاجتماع بعون. واتفق الوزراء في نهاية مداولتهم وبعد صدام كلامي بين وزيري خارجية العراق وسوريا، على تأليف لجنة سداسية لمساعدة اللبنانيين على حل مشاكلهم وانتخاب رئيس للجمهورية. وترأس اللجنة أقدم الوزراء في منصبه الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت، وشكل عضويتها وزراء خارجية الجزائر، والسودان، والاردن، وتونس، والامارات العربية المتحدة، واستبعدت سوريا والعراق من عضوية اللجنة. وكانت فكرة الاجتماع قد اقترحت أثناء وجود الوزراء العرب في جنيف في كانون الأول السابق، للمشاركة في

أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في المدينة السويسرية للاستماع الى كلمة السيد ياسر عرفات، بعد أن امتنعت الولايات المتحدة عن إعطائه سمة دخول الى نيويورك لالقاء كلمته في مقر المؤسسة الدولية.

وقامت اللجنة مباشرة بمهامها، وزار رئيسها العراق وسوريا، واجتمعت مراراً وأوفدت الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السيد الأخضر الابراهيمي الى لبنان للاجتماع بجميع الأطراف اللبنانية. وزاد في التفاؤل بحل قريب للمشكلة اللبنانية انتهاء شهر العسل بين الجيش والقوات اللبنانية عندما اندلع في ١٩ شباط قتال عنيف في المنطقة الشرقية وكان الأول من نوعه منذ ابتداء الحرب اللبنانية في عام ١٩٧٥.

إن نتيجة نكسة القوات، التي وإن لم تلق سلاحها اعترفت بسلطة الشرعية عليها، كانت المرة الأولى التي تسيطر قوى الشرعية على ميليشيا الشرقية، خاصة وأن ميليشيات الغربية خضعت لسلطة «الشرعية السورية» منذ الدخول السوري عام ١٩٧٦.

وتتابعت الأحداث بسرعة، فاستلمت الشرعية مرافق الدولة في الشرقية وتخلت القوات عن المرافىء ـ الشرعية منها والخاصة ـ ومباني الدولة، وفتحت المعابر بين شطري العاصمة. وانتظر عون أن يقوم الحص باجراءات مماثلة، ولكن دون جدوى. فقرر في ٦ أذار إقفال الموانىء غير الشرعية في مناطق بيروت الغربية وترك الموانىء الشرعية في طرابلس وصيدا وصور مفتوحة اسوة بما قام به في المناطق الشرقية.

وربما اعتقد ميشال عون أن «تقصير» سليم الحص في استعادة مرافق الشرعية من الميليشيات مرده الى عدم الدعم السوري لهكذا إجراء، خاصة وأن الأنباء كانت قد بدأت تتسرب عن رفض دمشق لاقتراح اللجنة السداسية للانسحاب من بيروت وافساح المجال أمام اللبنانيين لبحث الاصلاح السياسي وانتخاب رئيس للجمهورية دون ضغوط خارجية. لذلك قام عون بمحاصرة الموانىء غير الشرعية في المنطقة الغربية، ظناً منه أن الرأي العام الدولي سيدعمه بعد أن أعطته صفعته للقوات وطرحه لشعارات لبنانية وطنية، تأييداً شاملا في مناطق بيروت الغربية ربما فاق التأييد الشعبي له في المناطق الشرقية.

وكان من تسارع الأحداث ونمط العمل الذي انتهجه الجنرال أن فاجأ الجميع في

لبنان والمنطقة والعالم الحر على السواء، وكثيرون منهم لم يعرفوا كيف يقيّمون ما يحدث. وبرزت في شخصية الجنرال الديناميكية وما لديه من تصميم ووطنية ونظافة وتنفيذ، صفات لم يتعود المعنيون بالشؤون اللبنانية حول العالم على مثلها. ولم يمض الوقت الكافي لترسخ هذه المفاهيم الجديدة حتى ابتدأت حرب التحرير في منتصف آذار نتيجة لقصف ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي التي يترأسها السيد وليد جنبلاط لموانىء بيروت الشرقية، كرد على حصار الجنرال عون لموانئها الخاصة. لقد رفضت سوريا تسرع عون وساندت قواتها المرابضة في لبنان ميليشيات الغربية في حربها مع الجنرال، وابتدأت حرب جديدة عرفت بما سماه الجنرال «حرب التحرير».

****

لقد كانت أكثرية أعضاء اللجنة السداسية من الدول العربية الصغيرة، التي يخشى معظمها الدول العربية الجارة. ولقد كان حماس رئيس اللجنة لترك اللبنانيين وشأنهم ملفتاً للأنظار. الكويتيون يعتبرون وضعهم مشابهاً للوضع اللبناني، فهم مثل لبنان محشورون بين سندان العدو ومطرقة الأخ الجار. فاسرائيل الكويت هي إيران، وسوريا الكويت هي العراق... و «إن احتلال بلد عربي هو خطر علينا جميعاً وسابقة غير مقبولة ومن ثم على العرب أجمعين العمل «لمساعدة» سوريا للخروج من لبنان»، كما قال لي سفير في واشنطن دولته عضوا في اللجنة السداسية. لقد رأى معظم أعضاء اللجنة في مزايا عون القيادية والوحدوية اللبنانية والعربية الاتجاه والعادلة، فرصة لاستعادة لبنان لسيادته واستقلاله، فقاموا بالضغط على سوريا لملاقاته لتحقيق أهداف اللجنة. فما كان من سوريا التي لم تشارك اللجنة في ايمانها بمصداقية الجنرال وبما تقوم به اللجنة، سوى زيادة قصفها للمناطق الشرقية مما حمل الجنرال بمساعدة القوات اللبنانية بدوره على زيادة قصف المواقع السورية، فتفاقمت دورة العنف الى حين قرار اللجنة أثناء اجتماعها في تونس وقف إطلاق النار في أواخر آذار.

مسكينة اللجنة السداسية. إن اعتمادها لحق اللبنانيين في تقرير مصيرهم بحرية، زاد في المعارضة السورية لها ولأهدافها كما زاد في تشبث عون بأهدافه التحريرية وذلك دون أن يكون للجنة قوة ضاربة أو معنوية لتحقيق أهدافها، مما حمل العراق على مهاجمتها فأصبحت مثل لبنان حق والتزام دون تنفيذ. واجتمع وزراؤها مرات عديدة

وقدموا تقاريرهم الى زملائهم الوزراء العرب، ودعوا الى وقف إطلاق النار عدة مرات، ولكن القصف كان يتزايد فور انتهاء الاجتماعات.

وتبدل مع الوقت الموقف الأميركي من اللجنة. فعندما لم يكن هناك إدارة قائمة في وزارة الخارجية جاء في البداية (كانون الثاني) تقييم المسؤولين للجنة غير متجانس، لكن الجميع اعتبر أن «في الحركة بركة»، خاصة وأن الادارة الجديدة تقوم باعادة تقييم موقفها من سياسة ريغان وشولتز نحو المنطقة. وكان الوزير الجديد للخارجية الاميركية، جيمس بايكر، قد رفض الاجتماع بشولتز قبل مغادرة الأخير واشنطن، مما حمل الجميع الى توقع طريقة عمل جديدة وربما سياسة خارجية جديدة. وكتبت في ٢٤/١/٨٩ الى الخارجية أوجز معلوماتي عن الموقف الأميركي من اللجنة السداسية ما يلي:

> «تقلل الأوساط الرسمية من إمكانية التوصل الى نتائج عملية وملموسة نتيجة لجهود اللجنة العربية السداسية، لأنه وقياساً على المبادرات العربية السابقة بشأن لبنان، تقول هذه الأوساط إن الدول العربية تظهر حماساً فعلياً لفكرة «أن الحل في لبنان لن يكون إلا عربياً» ولكن بعد أن تطلع هذه اللجنة مجدداً على حقيقة الوضع في لبنان ومن اللبنانيين أنفسهم، ستصطدم بسوريا، وحسب العادة ستتراجع اللجنة العربية عندئذ ويبقى لبنان وحيداً بمواجهة سوريا.
>
> وبالرغم من تقليل هذه الأوساط من إمكانات النجاح المتاحة أمام اللجنة السداسية، إلا أنها تعتقد أن التحرك العربي جزء من دورة ولا بد منها... (خاصة) وأن الادارة الاميركية الجديدة تقوم بالبحث وبعمق والتحضير المدروس قبل مباشرتها بأي مبادرة أو تحرك، إن بشأن الشرق الأوسط أو بشأن لبنان. وتعتقد الأوساط أن استمرار التحرك ضروري لابعاد شبح اليأس ولانعاش الآمال بامكانية التوصل الى حل للمسألة اللبنانية».

إن التقييم الأميركي للجنة السداسية كان مشابهاً لتقييمهم لما قاله بعض الوزراء العرب للرئيس الجميل في نيويورك في أيلول ١٩٨٧: لا تتحمسوا كثيراً للمبادرات

العربية لأنها بالنتيجة لا تعطي سوى خراب وقتل. لكن واشنطن، بعد التقييم المشؤوم تنصح بالمضي به لأنه لا يمكن معاكسته، والأهم يجب أن لا تتوقف المساعي حتى لا يفقد الأمل بامكانية التوصل الى حل فتقوى إمكانية الانفجار، ويطير الستاتسكو الجديد.

الجنرال وأميركا: الخلاف

● الادارة الجديدة تبلور سياستها

وجاءت شهادة إدوارد ووكر نائب مساعد الوزير لشؤون الشرق الأوسط (اليوم سفير في الامارات العربية) ونظيره في وزارة الدفاع ادوارد غنيم (اليوم سفير لدى الكويت) أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الممثلين في التاسع من آذار، لتعطي التوجه الجديد للوزير جيمس بايكر نحو لبنان.

قال ووكر «إن الادارة تؤيد مهام اللجنة السداسية العربية وعلى استعداد لدعمها. إن أحداث شباط في شرقي بيروت بين الجيش اللبناني والقوات اللبنانية تظهر بوضوح الحاجة الملحة لاحياء المؤسسات الشرعية. إن واشنطن تتعامل مع الحكومتين في لبنان بشكل متساو وذلك كي تتمكن من لعب دور الوسيط بينهما». أما ادوراد غنيم فأشار الى «أن الوضع في لبنان محزن والمستقبل غير مشرق. إن فشل الأطراف اللبنانية في تأليف حكومة واجراء إصلاحات دستورية واستعمال لبنان من قبل بعض دول المنطقة لخوض حروبهم فيه، جعل من الصعب على لبنان أن يحكم ذاته».

الموقف الأميركي إذاً ساوى بين الجميع: الحكومتان متساويتان وحياد في اقتتال الجيش والقوات. وكانت الادارة قد رحبت سراً بانتصار الجيش لكنها، وخلافاً لما كانت تدعو اليه الادارة السابقة، لم تؤيد المؤسسة العسكرية بخلافها مع الميليشيا في المنطقة الشرقية، وذلك لأنها لم ترد تقوية موقف الجنرال بسبب إصرارها على إجراء انتخابات رئاسية بأي ثمن، وبوجود السوري أو بعدمه. كذلك تريد الادارة الأميركية الرجوع الى «الستاتسكو أنتي» لأن الوضع الحالي يهدد بالانفجار.

ومع ازدياد تبادل القصف العنيف في بيروت عادت الادارة الى التذكير بأهدافها

اللبنانية: سيادة، استقلال، السلطة للشرعية، حل الميليشيات وخروج القوات الأجنبية، وتدعو الى وقف دورة العنف التي بدأت «بالحصار البحري الذي ضربه الجيش حول بعض المرافىء اللبنانية» والذي يجب أن يتوقف.

ولقد أشار ووكر في اجتماعي معه في ٢١ آذار (١٩٨٩) لسياسة الادارة تجاه الجنرال، وقد أبرقتها الى بيروت بذات اليوم:

«إن واشنطن تدعم قيام السلطات الشرعية باستعادة المرافق العامة من الميليشيات. كان لمكاسب الشرعية في الشرقية نتائج ممتازة في لبنان والعالمين العربي والدولي، وحتى في سوريا. إن واشنطن كانت تتمنى استعادة الشرعية في الغربية لمرافق الدولة لتسهيل عملية الحوار. وبما أن ذلك لم يحصل بالسرعة المطلوبة، وبما أنه يجب إعطاء الوقت الكافي لبلوغ هذا الهدف، فان واشنطن مستعدة للمساعدة في بيروت ودمشق ومع اللجنة السداسية لتحقيقه.

لكن الأمور تفاقمت بسبب الحصار البحري والتصعيد السياسي والكلامي، وحان الوقت للتراجع عن الخيار العسكري. إن واشنطن على استعداد لمساعدة الجنرال لتحقيق ذلك ضمن المحافظة على مكاسب الشرعية. إن واشنطن تنتظر إشارة من الجنرال للقيام بهكذا مهمة. كذلك يخطىء من يعتقد أن تصعيد الموقف وتفجيره بشكل كبير (اشتدي يا أزمة تنفرجي) يمكن أن يجبر الدول الكبرى على وضع لبنان على أولوية اهتماماتها. إن واشنطن تعارض هذا التفكير وكان هذا أيضاً موقف الحكومة البريطانية.

كذلك لقد جست واشنطن نبض موسكو بشأن الأحداث في لبنان، ولكن السوفيات لم يبدوا أي تجاوب، خوفاً من أن يحرقوا أصابعهم في لبنان، ولأنهم يتحاشون المعاطاة بالموضوع اللبناني لكي لا يجدوا أنفسهم في وضع يجبرون فيه على الضغط على سوريا دون جدوى كما حدث عام ١٩٧٦. إن واشنطن ترى في الوزير الكويتي رئيس اللجنة السداسية شريكاً لتحقيق السلام في لبنان. وفي حين أن

معظم الأطراف العربية كانت في السابق تخشى وتتردد قبل أن تقدم على مبادرة نحو لبنان، فإن الشيخ صباح الأحمد مصرّ على مضي اللجنة بمهامها وهو شديد التعلق باستمرار عملها».

وكانت النصائح والنظريات تتدفق عليّ من كل طرف وصوب. جميع المعنيين بالشؤون اللبنانية والشرق أوسطية من رسميين وغيرهم كانوا يريدون وقف الحصار الذي فرضه الجنرال عون، مما حملني لأن أكتب عن لسان مسؤول صديق في الخارجية في ٢٨ آذار ما يلي:

«بالرغم من أن الأهداف النبيلة التي ينوي الجنرال تحقيقها تتطابق مع السياسة المعلنة لواشنطن، فإن تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية يتطلب استعمال وسائل تكتيكية تقتضي أن يكون لدى لبنان القدرات الكافية والضرورية التي تمكنه من تحقيق غاياته. لكن إذا كانت الوسائل المطلوبة لتحقيق الأهداف أكثر مما هو متوفر لدى لبنان، فان ذلك يمكن أن يؤدي الى كارثة. ونظراً لعدم توافق القدرات مع الأهداف في الظروف الراهنة التي يجتازها لبنان، ومهما كانت نبيلة هذه الأهداف، وللحيلولة دون أي كارثة، فان اختيار توجه أقل تصادمية هو الأنسب.

إن اللجنة العربية تتعاطف بقوة مع لبنان وخاصة مع الجنرال، وذلك بعدما لمست دور سوريا في عرقلة مهامها. لذلك فان وقفاً لاطلاق النار وإيجاد حل لمشكلة المرافىء وتعزيز التعاون بين شرعيتي الشرقية والغربية، هي المنطلق للخروج من الوضع الراهن».

● **من يمثل أميركا في لبنان؟**

وكان معظم المسؤولين الأميركيين ينتقدون الجنرال لأنه كان ينتظر منهم دعمه في حرب التحرير. وانتقده آخرون لأنه يعتقد أن الخارجية لا تعبر عن رأي الرئيس بوش، وإن بامكانه تغيير سياسة أميركا بواسطة البعض من مؤيديه اللبنانيين ـ الاميركيين الذين يعرفون هذا أو ذاك في البيت الأبيض أو في الكونغرس. وحملني هذا الانتقاد الى التوجه إلى الجنرال ببرقية أشرح له فيها الوضع في واشنطن مما يجري في لبنان ومنه هو شخصياً. ترددت كثيراً قبل إرسالها خاصة وأن مساعديه الذين كانوا يتصلون بأصحابهم من أبناء الجالية ليقوّضوا مركزي كممثل للحكومة اللبنانية، سيستعملونها

ضدي في حديثهم معه عن سفارة واشنطن «الغير موالية للجنرال». أرسلت البرقية يوم ٢٩/٣/٨٩.

«أكتب هذه البرقية ليلة وقف إطلاق النار لأحلل فيها أسباب البرودة الأميركية الأخيرة تجاه لبنان. بالحقيقة، كانت هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مررت بها خلال ست سنوات من عملي كسفير هنا. أعتقد حقاً أن الوضع في هذه العاصمة بدأ ولو بطيئاً ـ يتغير ولكنني أشعر أنه يجب علينا معرفة أسباب هذه البرودة، لكي لا تتعرقل علاقاتنا في المستقبل.

أولا: طريقة عمل العماد ميشال عون جديدة ليس فقط عليهم، بل أيضاً علي أنا شخصياً: ديناميكية، تصميم، تنفيذ، وطنية، أهداف واضحة، بالاضافة الى النظافة والنقاوة.

ما حدث خلال شباط كان مفاجأة حلوة لواشنطن. لكن كثرة المفاجآت لا تعجبهم، خاصة إذا استدعت منهم موقفاً محدداً. بالاضافة الى ذلك، لم يمض الوقت الكافي منذ شهر شباط لتترسخ بالأذهان هذه المفاهيم الجديدة. باستثناء ما توقعه الناس من الشيخ بشير الجميل في فترة ثلاثة أسابيع، لم يأت منذ الاستقلال رجل بذهنية العماد عون. لبنان بالنسبة للعالم بلد الكذب والنفاق والمساومات والخوة والكومسيون، وشعارات الرئيس عون قلبت هذه المقاييس، لكن لم يكن هناك الوقت الكافي لتقبل كقاعدة للعمل مع لبنان واللبنانيين.

ثانياً: إدارة أميركية جديدة لم ترسم بعد سياسة واضحة تجاه المنطقة جماعياً وبلدانها إفراديا. هناك أفكار كثيرة والبحث ما زال دائر حولها.

ثالثاً: التأييد دون مشاركة أو علم في القرار ليس من عوائد السياسة الاميركية. إنهم يعتبرون أنه لم يتم تشاور جدي معهم بقضية محاصرة المرافىء وغيرها. أود هنا أن أذكر انني فيما مضى كنت مع الدكتور إيلي سالم نعلمهم في بيروت وواشنطن بكل ما يتعلق بالعلاقات اللبنانية

الأميركية، لأن الموافقة الأميركية مهمة لأي عمل سياسي. بالرغم من أن الولايات المتحدة قد لا تدعم موقفاً سياسياً لها بعمل عسكري أو اقتصادي، لكن موقفها السياسي مهم واستعماله كـ «وهم» أهم. لقد حدث تعتيم إعلامي أميركي بشأن ما يحدث في لبنان. حتى أن الصحف التي كانت تكتب مقالا أسبوعياً عن لبنان في أوقات السلام، لم تذكر الأحداث إلا بشكل عابر بالرغم من حثنا لهم على الكتابة.

رابعاً: والأهم، لقد ذكرني المسؤولون بكارثة العلاقات الاميركية اللبنانية في آخر عهد الرئيس شمعون. لقد اعتقد شمعون أن الدكتور شارل مالك هو أهم من السفير ماكلنتوك، نظراً لصداقة مالك الوثيقة مع وزير الخارجية الأميركية وقتذاك، جون فوستر دالاس، ودفع شمعون غالياً ثمن هذه الغلطة. إن السفير الأميركي هو الناطق الرسمي الوحيد لأميركا بلد المؤسسات والقوانين. لو كان بالفعل للدكتور مالك ذلك التأثير على السياسة الاميركية في لبنان لتبلورت هذه السياسة من خلال ماكلنتوك، لأنه لا يمكن لأي سفير أميركي أو حتى لبناني أن يأخذ موقفاً على حسابه، لأنه يفقد وقت ذاك صفة التمثيل.

تذكرون ولا شك عداوة السفير جون غنتر دين للشيخ بشير في بداية ولايته (وتذكرون أيضاً محاولة اغتياله)، ومع تغيير السياسة الاميركية نحو بشير أصبح غنتر دين من أهم أصدقاء بشير الذي سعى كثيراً أن يمدد له سنة أخرى في بيروت. هذا دون أن ننسى أن تقارير السفير من بيروت تؤثر على اتخاذ القرار في واشنطن. من الضروري إذاً مصادقة السفير والدبلوماسيين وإعطائهم كافة المعلومات وإحاطتهم بالتفاصيل. بكلام آخر، بقدر ما تكون تقارير السفير الأميركي متعاطفة مع لبنان، وبقدر ما يجري إطلاع السفير والدبلوماسيين الأميركيين على الأجواء وبشكل يومي، بقدر ما تكون وزارة الخارجية والادارة الأميركية متجاوبة مع الموقف اللبناني.

وأود هنا أن أذكر لكم أن المسؤولين أعلموني وجاهياً وطلبوا مني أن

أنقل لدولتكم أن هناك عدداً من اللبنانيين الأميركيين الذين يحطون من شأن السفير ماكارثي والدبلوماسيين هناك، مدّعين أنهم يعرفون هذا أو ذاك من الآلاف الذين يعملون بالبيت الأبيض والخارجية أو مجلس النواب والشيوخ، وإن باستطاعتهم تغيير السياسة الأميركية أكثر من ماكارثي. لقد أكد المسؤولون أن السفير وحده هو الناطق الرسمي باسم الولايات المتحدة».

● إيغلبرغر يحدد سياسة واشنطن

وردد لي في السادس من نيسان نائب وزير الخارجية السفير لورنس إيغلبرغر ما قاله زميله ووكر قبل أسبوعين. كتبت الى الخارجية تحديد إيغلبرغر لموقف الحكومة الاميركية لما يجري في لبنان ما يلي:

«١. تطلب واشنطن وقف إطلاق النار فوراً.

٢. على الجنرال عون أن يرفع حصاره البحري.

٣. تشدد الولايات المتحدة في اتصالاتها في دمشق، أنه على السوريين وحلفائهم اللبنانيين وقف الحصار البري.

٤. تتعاطف واشنطن مع الاهداف التي يسعى الجنرال عون لتحقيقها بسحب القوات الاجنبية من لبنان ومن ضمنها القوات السورية، ولكن الحكومة الأميركية تعتقد أن الوسائل العسكرية التي اختارها الجنرال عون لن تحقق ذلك.

٥. قبل كل شيء على الجنرال عون التعاون مع اللجنة العربية السداسية بشأن وقف اطلاق النار ومتابعة الجهود الهادفة الى ايجاد حل للأزمة السياسية في لبنان.

٦. على الجنرال عون التعاون مع المسلمين اللبنانيين بشأن الاصلاحات والوفاق الوطني. وإذا كان المسلمون اللبنانيون لا يستطيعون التجاوب بحرية، فعندها على الجنرال العثور على مسلمين مقيمين خارج لبنان

وموثوق بهم ويستطيعون التكلم باسم المسلمين اللبنانيين.

٧. تريد واشنطن المحافظة على وحدة وسيادة لبنان وكيانه الاقليمي، مع حل الميليشيات وانسحاب القوات الأجنبية منه».

وأضفت في البرقية نفسها أقول إن مسؤولين في الخارجية شاركوا في الاجتماع مع إيغلبرغر، ذكروا لي أنهم يتوقعون أن تحاول سوريا زيادة الضغط العسكري بتوسيع الدمار وتصعيده، ولذلك فان التجاوب مع وقف إطلاق النار الذي دعت اليه اللجنة العربية سيضع حداً للتدمير.

● «حلفاء» الجنرال في حرب التحرير

وكان السؤال الأكثر تردداً: على من يعتمد الجنرال في حربه؟ إجتمعت مرة على غداء في دار السفارة مع صديق لي وللبنان في الادارة، وأخذ يحلل وضع دول المنطقة المعنية في لبنان، وتوصل الى جواب للسؤال السابق: لا يمكن لأحد أن يساعد الجنرال. كتبت في العاشر من نيسان الى الجنرال عون ما يلي:

«أحبّ أحد أصدقاء لبنان في الادارة أن يقيّم معي مواقف الدول المعنية بالقضية اللبنانية ومن ضمنها الولايات المتحدة، والوضع الداخلي اللبناني والمسيحي.

١. إن إسرائيل مرتاحة للانزلاق السوري في لبنان لأنه يبقي سوريا وقسماً من جيشها منشغلا، كذلك إن موقع سوريا الاستراتيجي بين إسرائيل والعراق، والخلاف العراقي السوري يعطي سوريا أهمية كبرى بالنسبة لاسرائيل. فهي فاصل (Buffer) بين البلدين، وخط الدفاع الاول لاسرائيل بوجه العراق. إن إسرائيل لا تخشى سوى الجيش العراقي ذي الخبرة والتدريب والمعدات الفائقة، وإن مصر وسوريا لا يشكلان خطراً على أمن اسرائيل. يبدو ذلك واضحاً من خلال ما نشر عن الموقف الاسرائيلي لما يجري في لبنان، بأن الاسرائيليين يدعمون ملاحظات إيغلبرغر عن لبنان أمام مجلس الشيوخ الاميركي خلال اجتماعات تثبيته، لأنهم يعتقدون أن لسوريا تأثيراً سلمياً في لبنان. وعرفت أن بعض

الأوساط الاسرائيلية في واشنطن تشدد على أن الجنرال عون تجاوز الخط الأحمر السوري في لبنان.

٢. **العراق** مازال منغمساً في حربه مع إيران ولا يمكنه فتح جبهة جديدة مع السوريين. كذلك، إن العراق الذي يجابه عزلة دولية بسبب إمكانية حيازته لأسلحة نووية واتهامه باستعمال الأسلحة الكيماوية، يريد قبل كل شيء إقناع جيرانه والدول الكبرى بمصداقية سياسته المعلنة بعدم حل المشاكل السياسية بالوسائل العسكرية ومعاهدته مع السعودية بشأن عدم الاعتداء هي برهان عملي لهذه السياسة. إن الحرب مع إيران لم تنته بعد. إن فتح جبهة مع سوريا لا يضعف فقط الجبهة العراقية مع إيران، إنما يقلق العرب كافة واسرائيل والغرب والسوفيات، مما يصعب على العراق القيام بهكذا عمل.

٣. **منظمة التحرير الفلسطينية** تهدف أولا وآخراً الى عدم تحويل الاعلام الشرق أوسطي عن الانتفاضة، حتى لو كان هذا التحويل الاعلامي موجهاً ضد سوريا خصمهم العربي الأول. إن مبادرة عرفات ليست فقط على رأس الأولويات الفلسطينية، إنما هي الوحيدة. إن فتح معركة إعلامية مع سوريا قد يحرج حبش وحواتمه اللذين أيّدا عرفات في الجزائر. كذلك، إن إعلان عرفات أن بنيته تسليم البندقية الفلسطينية الى الشرعية اللبنانية، هو ذو هدف إعلامي فقط لأنه وإن كان عمل منظمة فتح مقتصراً في هذه الأيام على دعم الانتفاضة، فان عناد شامير وتخاذل أميركا قد يجبران عرفات للعودة إلى قتال إسرائيل بأكثر شراسة من الماضي حتى يستعيد ما فقده فلسطينياً، ويبقى الجنوب اللبناني المتنفس الوحيد له. ولذلك مع أن الموقف الفلسطيني لم يكن معارضاً للموقف اللبناني، لكنه لم يكن مؤيداً له.

٤. **السعودية** تنتظر انتهاء جهود اللجنة السداسية العربية للانطلاق بمبادرة جديدة بالتعاون مع واشنطن. إن السعودية تعتقد أن طريقة معالجة اللجنة العربية للوضع اللبناني أثارت هذا الوضع وسببت نشوب

حرب التحرير. وتضيف الأوساط السعودية إن الماضي يشهد أن كل ما تقوم به المملكة هو نشاط دبلوماسي هادىء لا يعكر السلام.

٥. **إن فرنسا** تعتبر لبنان والموارنة قضية داخلية، مشابهة لقضية إسرائيل واليهود في واشنطن. الضجة الكبيرة التي قامت في باريس، وإن لم تنتظرها واشنطن، فهي لم تتعجب من حدوثها. ويتساءل الصديق ولكن ماذا بعد ذلك؟ ما هي استعدادات فرنسا غير الاعلامية؟ هل بنية فرنسا فرض حصار دبلوماسي أو اقتصادي أوروبي على سوريا؟ أو هل بنيتها تقديم مساعدة عسكرية للبنان؟ يعتقد الصديق أن ضجة فرنسا إعلامية وهذا عمل جيد، خاصة وأن فرنسا كغيرها من الدول الغربية تتعامل مع «الحكومتين».

٦. **الولايات المتحدة** تفاجأت بالتصعيد السياسي والعسكري في لبنان، بالرغم من أن مورفي كان قد تنبأ بذلك خلال شهر أيلول بعد رجوعه الى واشنطن فاشلا. إن معظم المسؤولين الجدد في كافة الدوائر الحكومية يجهلون حقيقة الوضع القائم في لبنان. حتى أن إيغلبرغر يصر أن الوضع قد تدهور منذ تركه الحكومة منذ حوالي خمس سنوات. وعندما ابتدأ القتال مؤخراً، رجع هؤلاء الكبار الى الدبلوماسيين التقليديين ليعرفوا ماذا يحصل. فبالرغم من أن القرار يتخذ على مستوى عال، إلا أن الاقتراحات ما زالت تتقدم من مساعدي السفير مورفي السابقين، والسبب في ذلك يعود الى:

١. عدم تبلور سياسة أميركا الشرق أوسطية.

٢. إن قضية لبنان معقدة، والأميركيون يعتبرون أنهم احترقوا أكثر من مرة في لبنان وهم خائفون من الرمال اللبنانية.

٣. إن معطيات الحرب اللبنانية ـ السورية لن تسمح أن تتحول الى حرب إقليمية. فقط الوجه الانساني منها يحظى بالانتباه الاميركي.

٤. إن الكثير من المسؤولين الجدد هم من مؤيدي اسرائيل ويتأثرون كثيراً

بسياستها، والتي هي ـ كما ذكرت سابقاً ـ عدم الاكتراث لما يجري في لبنان حالياً.

زد على ذلك، أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية هي ضد التبعية. لقد اعتبرت واشنطن أن الأزمة قامت من دون علمها ومن دون مشورتها. فمن عادة واشنطن أن ترسم سياستها وعلى أصدقائها وحلفائها الصغار تسلق سلّم خطتها للاستفادة منها. وهذه السياسة لم ترسم بعد وقد تكون سوريا من اللاعبين الكبار في هذه السياسة. لغاية اليوم ما زالت العلاقات الاميركية السورية تتأرجح بين المهادنة والصدام، وقد تبقى كذلك ما دامت هكذا سياسة مقبولة من اسرائيل وغير مرفوضة عربياً حتى من قبل الأردن ومصر وطبعاً من السعودية. فالرياض مهتمة بعودة مصر إلى الجامعة العربية، وذلك متوقف على تعاون دمشق وعلى عدم صدور أية إشارة من القاهرة تعقد هذا التوجه.

٧. الوضع اللبناني هو الآخر ليس مشجعاً، يقول الصديق. صحيح أن فريقاً كبيراً من المسلمين قد يكون ضد السياسة السورية في لبنان، لكن هذا لا يعني أنهم مستعدون للوقوف بذات الصف مع المسيحيين، حتى ولو دعم العراق ومنظمة التحرير الطرف المسيحي. أضف الى ذلك أن الصف المسيحي ليس موحداً والأخبار والاشاعات التي تصل من الفرقاء المسيحيين الكثيرين هي متناقضة ولا تصب بالضرورة في خندق واحد. يعتقد الصديق أنه لم يمض الوقت الكافي بعد الصدام مع القوات لرص الصف المسيحي، خاصة وأن اللبناني شديد التأثر بمصالحه الشخصية. إن التقارير التي تصل الى واشنطن من المنطقة الشرقية تختلف حسب الشخص أو الفئة أو المصلحة».

وجاء الصديق نفسه مرة أخرى يقترح عليّ بصورة رسمية بعض النقاط لنقلها إلى الجنرال فكتبت إليه بهذا المعنى في ٢٧ نيسان قلت:

«إن الادارة ما زالت تردد تفضيلها لتحرك اللجنة العربية، والحاجة الى اتفاق أدنى بين اللبنانيين. إن سنوات الحرب وما قبلها أعطت الانطباع

أن الموارنة هم ضد الاصلاح ومع الهيمنة، وما دامت الصورة كذلك يصعب تأييد موقف لبناني بعزم، وعلى رأس هذا اللبنان قائد ماروني. كذلك، إن هناك خلافات ضمن الطائفة المسيحية، ولا يقتصر الخلاف على علاقة الشمال بالجبل فحسب، بل يتعداه الى علاقة بين مسيحيي الجبل. لذلك اقترح الصديق أن يساهم الجنرال بوقف الحصار والنار وأن يبدأ العمل لتحقيق أهداف ثلاثة:

١. إن الجنرال عون بفضل مقداميته ووطنيته ونظافته، مهيأ للقيام بتحد إيجابي للفريق الاسلامي من أجل البدء بالحوار لاصلاح سياسي أساسي ونهائي.

٢. إن الجنرال عون وحده من القياديين المسيحيين في المناطق الشرقية، مهيأ أيضاً لفتح المعابر السياسية مع الشمال المسيحي.

٣. على الجنرال عون أن يهتم بتوسيع القاعدة السياسية للحكم في المناطق الشرقية. إن اتفاقاً أقوى مع القوات وتنسيقاً بناءً مع النواب والأحزاب والمؤسسات الدينية، يخفف الحملة على الحكم وينهي حجة الخصم على أن الصف المسيحي مقسوم على بعضه البعض.

وأضاف الصديق، إن المرحلة المقبلة هي للدبلوماسية والسياسة. إن استمرار القتال لا ينفع. إن المشكلة اللبنانية ـ بفضل الجنرال ـ فرضت نفسها على السياسة الدولية، من هنا يجب عليكم قطف الثمار سياسياً».

****

وبدأت الاتجاهات في الادارة الاميركية تتبلور في شهر أيار. واعتبرت في برقية، مكملة للبرقية السابقة، وأرسلتها الى الخارجية في ٢٥ أيار أن ثمة فئات ثلاث في ادارة بوش معنية بالوضع اللبناني، وهي:

«١. الفئة الأولى تشمل الرئيس جورج بوش والوزير بايكر. فبالرغم من تعاطف بوش مع لبنان، فان الاثنين ما زالا يذكران تجربة واشنطن المرة مع لبنان خلال ١٩٨٢/ ١٩٨٤، حين كان بوش نائباً للرئيس وبايكر

رئيساً لأركان البيت الأبيض. أن الرجلان يعتقدان أن حل المشكلة اللبنانية صعب، وأنه ليس لواشنطن النفس والمصلحة اللتين لسوريا. ولذلك فان أية محاولة أميركية لمساعدة لبنان سوف تكون مؤلمة ومعذبة وفاشلة.

٢. الفئة الثانية تشمل مكتب التخطيط السياسي في الخارجية والذي هو بمثابة مجلس أمن قومي للوزير بايكر. وتشمل هذه الفئة أيضاً المسؤول عن الشرق الأوسط في البيت الأبيض. ان اهتمام هؤلاءينصب فقط على مسيرة السلام في الشرق الأوسط. إن لبنان بالنسبة لهذه الفئة ليس مهماً إلا بقدر ما يؤثر على مسيرة السلام. واليوم تتمنى هذه الفئة غياب الأزمة اللبنانية عن مسرح المنطقة من أجل أن ينصب الاهتمام كله على مسيرة السلام الاقليمية، ونصيحتهم الدائمة للفئة الأولى هي الابتعاد عن الرمال اللبنانية المتحركة والمحرقة.

٣. الفئة الثالثة هي دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية وسفاراتها في المنطقة. إن أعمال هذه الدائرة مشلولة بسبب غياب الرجل الأساسي الذي عيّن مساعداً للوزير لشؤون المنطقة (جون كيلي) ولم يُثبّت بعد في مجلس الشيوخ. إن المسؤولين الكبار في هذه الدائرة أعفوا من واجباتهم إبتداء من الأول من تموز القادم.

لذلك فان أي قرار بشأن لبنان ليس من ضمن سياسة مرسومة، بل ردة فعل لما يحدث هناك».

الجنرال وسفارة لبنان في واشنطن

لقد عانيت الكثير في تلك المرحلة. فمن جهة لم أر التحرير نتيجة للحرب القائمة، ومن جهة أخرى لم يكن وارداً عندي أن أختلف مع الجنرال. لقد جاء في الحديث الشريف: «لا تجتمع أمتي على خطأ». ولما كان الدعم الشعبي للجنرال فوق العادة أصبحت الاستقالة جبن وخيانة. فقررت أن أستمر بدعمي القوي للجنرال مهما

تكن الظروف. لكن حتى أكون منسجماً مع نفسي كان عليّ أن أكتب له حقيقة الوضع في واشنطن دون تضليل. أليس هذا واجب السفير؟ وبينما كانت برقياتي وتقاريري للخارجية وله كما بيّنتها سابقاً وسأبيّنها لاحقاً، كان موقفي العلني قوياً معه. إذ كنت من خلال برامج تلفزيزنية وإذاعية عديدة ولقاءات صحفية ومقابلات مع رسميين وشيوخ ونواب، أشرح وأدافع عن التحرير وأهداف الجنرال الوطنية حتى أنني اصطدمت بالكثيرين نتيجة لمواقفي الصارمة تلك.

****

إستيقظت عند الساعة الخامسة من صباح يوم ٣٠ آذار على رنين الهاتف من بيروت، وكان رئيس الحكومة الجنرال عون على الطرف الآخر يخبرني أن القصف السوري قد دمر مصنعاً لتوليد الكهرباء في الذوق وخزانات البنزين في منطقة الدورة. شعرت أن التلفون المبكر ما هو إلا رد على برقية الأمس التي شرحت له فيها أسباب عدم التجاوب الأميركي مع أهدافه. وها هو ذلك الصباح يخبرني بما حدث، وكان قد قبل بوقف إطلاق النار الذي أعلنته اللجنة السداسية العربية قبل يومين. جلست أفكر بما يمكنني عمله لألتقط أنظار الحكومة الاميركية والاعلام. واعتمدت عل كتابة رسالة الى الرئيس بوش أشرح فيها حقيقة الوضع في لبنان «مندداً بتجاهل الادارة لدور سوريا السلبي في لبنان، وهم بدون قصد، وبطريقة غير مباشرة، يشجعون السوريين على خنق لبنان». وأشرت أيضاً للرئيس بوش أن اللبنانيين يستحقون الاهتمام من إدارته أسوة بغيرهم من الشعوب في نيكاراغوا وباناما وأفغانستان. لقد وزعت الرسالة على وكالات الأخبار المختلفة وسرعان ما انتشرت في الولايات المتحدة وخارجها، ونشر قسم منها في العديد من الصحف الاميركية واللبنانية وغيرها، مما أغاظ السوريين ورئيس حكومة «الغربية» الدكتور سليم الحص، واغتاظ أيضاً المسؤولون عن الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، بحجة أنني أوصلتها الى مكتب الرئيس بوش بطريقة غير بروتوكولية بواسطة رئيس أركانه جون سنونو.

ودعمت أيضاً مكتب القوات اللبنانية في واشنطن في التحضير لمظاهرة لبنانية في العاصمة الاميركية في ٢١ نيسان ١٩٨٩. وساعدتهم في جمع حوالي ٤٠ ألف دولار لنشر صفحة إعلانية في جريدة «الواشنطن بوست» تشرح الوضع في لبنان. وبالرغم من

نصائح الكثيرين من الأصدقاء أن لا أشترك بالمظاهرة، فقد سرت في مقدمة أكبر تظاهرة لبنانية، لا بل عربية في واشنطن، واشترك فيها حوالي عشرة آلاف شخص أتوا الى العاصمة الاميركية من كل أنحاء أميركا وكندا. وترأست بعدها وفداً لبنانياً (٧) للاجتماع بالرئيس جورج بوش الذي انضم اليه في الاجتماع رئيس أركانه جون سنونو ومساعده لشؤون الأمن القومي الجنرال برانت سكوكرافت والبعض من مساعديه، ودام الاجتماع حوالي ٤٥ دقيقة.

وكان بوش يسأل عن ما يمكن عمله بعد أن شرح أعضاء الوفد حقيقة الوضع في لبنان، وطلبوا منه تخليص لبنان من محنته. قلت له: «نريد آلية تهدف الى استعادة لبنان لوحدته الوطنية وسيادته الكاملة، أسوة بما تقوم به الولايات المتحدة لحل المشاكل الاقليمية في العالم. لقد ساندت الولايات المتحدة الثوار في افغانستان وأجبر السوفيات بعد عشر سنوات أن ينسحبوا منها. وقاد مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون أفريقيا حواراً مع كل أطراف النزاع في ناميبيا، ونتيجة لذلك سوف تحصل ناميبيا على استقلالها. كما وفرضت واشنطن حصاراً اقتصادياً على فيتنام، فامتنعت المنظمات الدولية من مساعدتها وها هي الآن تنسحب من كامبوديا. نحن نعرف أن السيادة لا تستعاد بين ليلة وضحاها. ولذلك نطلب منكم أخذ المبادرة لقيام آلية تعطي الأمل للبنانيين باستعادة وطنهم». ولكن بوش وبعده سنونو عندما اجتمعنا به في مكتبه، أصرّا على اقتراحات محددة يمكن لأميركا القيام بها.

****

وكنت أيضاً أعمل مع الأبرشية المارونية في الولايات المتحدة من أجل تحريك الكنيسة الكاثوليكية في أميركا. واتفقت مع كاردينال نيويورك جون أوكونور لأن يزور لبنان ويطلع على الأمور بنفسه. وأقام كاردينال واشنطن جيمس هيكي قداساً يوم ٢٣ نيسان من أجل السلام في لبنان، حضره وزير الخارجية الاميركية جيمس بايكر وزوجته وعدد من السفراء العرب والاوروبيين. وكنت قد التقيت بالكاردينال قبل القداس،

(٧) لقد ضم الوفد كلا من: سيادة المطران فرنسيس زايك، النائب اللبناني حميد دكروب، بيتر طنوس (فريق العمل من أجل لبنان)، روبرت فرح (ممثل الكتائب والقوات في أميركا)، جو جبر (الرابطة الاميركية اللبنانية)، إميل رحمة (القوات اللبنانية)، جو عسيلي وجورج عطاالله.

واطلعت على كلمته التي دعا فيها الادارة الاميركية والعالم لمساعدة لبنان للتخلص من محنته. وتكلمت مع الكاردينال وبايكر بالعموميات، وأخبرني الكاردينال بعد انصراف بايكر أن الأخير قال له: «نحتاج الى من يؤثر على الجنرال عون ليقنعه بوقف الحصار والنار، لأن استمرار الحالة على ما هي ليس في مصلحة المسيحيين ولبنان». لم أفهم معنى حضور بايكر للقداس، لأنه بالحقيقة كان يرفض أن يتكلم بقضية لبنان، ويعتبرها غير مهمة. لقد تبين ذلك في بداية نيسان عندما زاره نظيره الفرنسي الذي شدد على بحث قضية لبنان فما كان من بايكر سوى الاستماع ومحاولة الانتقال الى موضوع آخر «أهم» كلما توقف الوزير الفرنسي منتظراً سماع رأيه. وتكرر ذلك عدة مرات دون أن يحدد بايكر موقفه.

****

وكنت أعمل مع فريق العمل الأميركي من أجل لبنان «الطاسك فورس» للضغط على الحكومة لأن تعطي انتباهها ودعمها للبنان. كنت دائماً أشدد وأعمل أن لا يأخذ «الطاسك فورس» أي منحنى سياسي وأن يعمل بمصداقية لمصلحة لبنان العليا.

واتفقت حوالي أواخر أذار مع بيتر طنوس، رئيس الفريق، لأن نعمل مع الادارة الأميركية من أجل حث الجنرال عون على الدعوة تكراراً إلى حوار مسلم مسيحي ينهي قضايا الاصلاح السياسي في لبنان، فجاء في البرقية التي أرسلت في ٣ نيسان، ١٩٨٩ من السفارة اللبنانية في واشنطن بامضاء طنوس الى الجنرال عون ما يلي:

«... أقترح عليكم توجيه رسالة الى اللبنانيين، خاصة الى المسلمين منهم، تكررون فيها دعوتكم الى الالتزام بالوفاق والاصلاح السياسي، كما تدعون الدكتور الحص الى الاجتماع بكم لبحث هذه القضايا الملحة بالاضافة الى قضية توحيد القيادة الوطنية.

لقد أعلمنا مسؤولو الخارجية الأميركية أنهم، عند إذاعتكم لهكذا رسالة، سيرحبون بها ويدعمون محتواها».

وبالفعل أصدر الجنرال عون تصريحاً مماثلا للذي اقترحته برقية بيتر طنوس، فأصدرت وزارة الخارجية الأميركية في السابع من نيسان البيان التالي:

«نرحب بالتزام الجنرال عون لأهداف المشاركة بالحكم والاصلاح السياسي والمساواة

بين جميع اللبنانيين، مسلمين ومسيحيين، ونرحب باعلانه لحق كل اللبنانيين في الأمن والحرية والكرامة. وندعم خاصة دعوته الى حوار حر وصادق حول طاولة مستديرة. إن الأهداف التي يؤكدها دائماً الجنرال عون يجب أن تتحقق بالحوار وليس بالوسائل العسكرية، من أجل لبنان موحد وسيد ومحرر من القوى العسكرية الخارجية والميليشيات غير الشرعية».

وأقامت المنظمة المذكورة حفلة تكريمية لزعيم الأكثرية في مجلس الشيوخ السناتور اللبناني الأصل وعضو «الطاسك فورس» جورج ميتشل. وأردنا أن تكون الحفلة من أهم النشاطات السياسية اللبنانية في واشنطن، لأن نجاحها رسالة الى الادارة لأن تقوم بجهد من أجل لبنان مما يدعم سياسة الجنرال عون لتحرير الوطن. كانت الحفلة بالفعل كاملة النجاح بالرغم من المقاطعة التي قامت بها بعض الفئات، وحضرها حوالي الألف شخص، منهم السفير جون كيللي والسفير في لبنان جون ماكارثي، ولم يكن بالامكان استيعاب عدد أكبر في القاعة. وألقيت كلمة تحدثت فيها عن الوفاق والتحرير، كما ألقى كل من السفير فيليب حبيب وبيتر طنوس ـ رئيس المنظمة ـ وطبعاً جورج ميتشل كلمات تأييد ودعم لاستعادة لبنان حريته وسيادته ووحدته. وكان قد سبق الاحتفال يوم ١٩ أيار ندوة في الكونغرس أدارها السفيران فيليب حبيب وغسان تويني وحضرها العديد من اللبنانيين والرسميين الاميركيين، كما أقيمت حفلة غداء في ذات المكان تكلم فيها زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ السناتور روبرت دول الذي تبنى في خطابه أهداف الجنرال في تحرير لبنان من كل القوى الخارجية.

وبالرغم من أن الضجة الاعلامية التي تبعت يوم لبنان في واشنطن (١٩ أيار) حملت الجنرال عون لأن يتصل بي ويهنئني بطريقة غير مباشرة، إلا أن ذلك الأسبوع كانت قد افتتحته برقية منه يستدعيني بموجبها فوراً الى بيروت، ويحظر عليّ حضور نشاطات «الطاسك فورس». كان ذلك مستحيلا لأن يوم لبنان الذي أقامه «الطاسك فورس» في واشنطن كان بمثابة زفاف ابن لي... فقررت أن أمضي بعملي إذ أن الأيام هي وحدها ستبرهن للجنرال أن تلك النشاطات إنما موجهة لدعمه، بالرغم من عدم اقتناعي بنتائج حرب التحرير. هذه المرة اعتمدت أن لا أذهب الى لبنان وأنا على خلاف مع الجنرال وكأنني كنت أريده أن يقيلني من منصبي. لقد بدا لي أن العقاب الأقصى: الاقالة أهون من زيارة بيروت... زيارة لا أضمن عواقبها.

وحدث خلال الأسبوع نفسه أن أستشهد سماحة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، ففتحت سجل التعازي في دار السفارة وتميّزت أمسية قبول التعازي بأن حضرها مئات اللبنانيين من كل الطوائف والرسميين الأميركيين. وقد اعتذر بسبب تلك الحادثة بعض القادة اللبنانيين عن حضور «يوم لبنان» والاشتراك في ندوة سياسية عن لبنان.

وبعد انتهاء التعازي جاء من يسألني عن حقيقة «الاشاعة» بأن الجنرال قد استدعاني الى بيروت ومنعني من حضور نشاطات «الطاسك فورس». كان السيد كلوفيس مقصود يعمم الخبر وقد عرفه من صديقه الشيخ وليد الخازن، مستشار الجنرال للسياسة الخارجية يومذاك.

لما كنت قد اعتمدت في عملي في السفارة سياسة الباب المفتوح دعي كلوفيس وهالة مقصود الى السفارة وحضرا نشاطها، وأثنيا مراراً على النشاط الذي كنا نقوم به ومقارنتنا إيجابياً مع الزملاء العرب. وبدأ الفتور بيننا مع بداية حرب التحرير، فقادت هالة «لجنة موقتة من أجل لبنان» هدفها معارضة ومهاجمة السفير اللبناني في واشنطن مما يوحي للرئيس الحص أنها ممثلاه في العاصمة الأميركية. ودخل بالوقت نفسه مقصود على خط مساعدي عون ليفسد علاقتي مع الجنرال ويبني جسوراً معه. لقد عرف الجنرال بحقيقة الأمر قبل يوم لبنان في ١٩ أيار، واتصل بي حوالي ذلك الوقت الشيخ وليد الخازن لتصليح الامور.

وزرت بيروت في حزيران لمدة أسبوعين وأطلعت عن كثب على أفكار الجنرال ومعاونيه. وبالرغم من أنه كان هناك وقف لاطلاق النار دعا له مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في أيار، غير أن الحصار البحري السوري كان ما يزال ساري المفعول. ولقد شاهدت وأنا بطريقي بحراً من قبرص الى جونيه السفن السورية في المياه الاقليمية اللبنانية، وقبل عودتي بيوم أصيبت سفينة تنقل بضائع من قبرص الى جونيه خلال الليل من جراء قصفها واحترقت. ورغم الاطمئنان الذي كان قد بدا على الجنرال من جراء ما أنجزته حرب التحرير من الانتباه الدولي، وكان واثقاً من أن آلية ما ستقوم من أجل استعادة لبنان لسيادته، إلا أن عدم لقائه مع أعضاء اللجنة الثلاثية ـ رؤساء ووزراء خارجية دول السعودية والمغرب والجزائر ـ كان إشارة لم يرتح لها. لقد كان يعرف أعضاء

اللجنة السابقة وكان قد التقاهم في تونس، وكان يعرف بالأخص الوزير الكويتي رئيس اللجنة الشيخ صباح الأحمد الذي خرج من مؤتمر القمة العربي غاضباً بسبب تخلي القمة عنه وعن لجنته، واستبدالها باللجنة الثلاثية المذكورة.

اللجنة العربية الثلاثية

لقد أعطي الكثير من التبرير لعدم اشتراك الوزير السعودي الأمير سعود الفيصل في اللجنة السداسية. ففي حين ادعى البعض بأن وجود وزيرين من مجلس التعاون الخليجي يكفي الحاجة، قال مسؤولون أميركيون إن «الأمير» لن يشارك في لجنة يترأسها «شيخ» لمجرد أنه أقدم وزراء الخارجية العرب. واعتقد البعض الآخر بأن الأمير سعود «ذاق المر» في لبنان حين اشترك في لجنة عربية مماثلة في أواخر السبعينات. وهناك من ادّعى أن الوضع اللبناني لم يعد من اهتمامات الملك فهد، وأن السوريين قد ضغطوا على السعوديين حتى لا يشتركوا في اللجنة، وغيرها من التفسيرات.

مهما يكن السبب أو التبرير، إن عدم اشتراك السعودية في اللجنة قد أضعفها برغم الجهود القوية والدائمة التي قام بها وزير الخارجية الكويتي. لقد سألني مرة زميل عربي يشارك وزير خارجية بلاده في اللجنة السداسية: «لماذا يزور الحريري واشنطن، من يمثل وبمن يجتمع، وما هي مهامه؟!» وأضاف الزميل: «لقد طلب من الأمير سعود عند ابتداء اللجنة لنشاطها، أن يوقف نشاط حريري خلال عمل اللجنة، فهل برأيك توقف؟». لقد زار حريري واشنطن ثلاث مرات على الأقل في المدة التي كانت تقوم اللجنة أثناءها بمهامها.

في احدى المرات (٣/ ٣/ ٨٩) تعمّد إدوارد ووكر أن يذكرني أن واشنطن تدعم بقوة اللجنة العربية برئاسة الوزير الكويتي، وأنهم كانوا أكثر من أعلن عن هذا الدعم. وأضاف ووكر متسائلا عن موقف السعودية من اللجنة. وفي اجتماع لاحق سألت ووكر عن موقف السعودية الآني تجاه اللجنة، وسجلت جوابه في برقية الى الخارجية في ٢٢ آذار ١٩٨٩:

إن موقف السعودية من اللجنة قد تحسن نوعاً ما بعد الاجتماعات التي

عقدها مؤخراً الوزير الكويتي مع المسؤولين السعوديين، على هامش حضوره اجتماعات منظمة المؤتمر الاسلامي. وأضاف ووكر أنه لا يعتقد أن الوضع في لبنان هو من اهتمامات الملك فهد منذ زيارة الأسد الأخيرة الى الرياض (كانون الأول ١٩٨٩). ورداً على طلبي أن تقوم واشنطن بحثّ السعودية على تقديم دعم أكبر للجنة العربية ولرئيسها وزير خارجية الكويت، أجاب ووكر أنه بالرغم من أن السعودية لا تستسيغ تدخل الولايات المتحدة بأمور لها صلة بالعلاقات بين الرياض وأحدى دول مجلس التعاون الخليجي، فان واشنطن ستحاول تشجيع المملكة على زيادة دعمها للجنة العربية.

وجاء مؤتمر القمة في المغرب في ٢٤ أيار وعرضت اللجنة السداسية التي دعت لتلك القمة جهودها، واحتدمت المناقشات بين الرئيسين صدام حسين وحافظ الأسد. وعلقت الجلسات مراراً ثم استؤنفت وانتهت الى تأليف لجنة ثلاثية من ملكي المغرب والسعودية والرئيس الجزائري. وأوكلت مهام العمل الى وزراء خارجية الدول الثلاثة، يساعدهم الأخضر الابراهيمي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية.

وأيضاً دعمت الولايات المتحدة ومعظم الدول المعنية اللجنة الثلاثية العربية. وربما بسبب النكسات التي واجهت الأفراد واللجان والدول التي فشلت في محاولتها لحل الأزمة اللبنانية، إعتبرت الادارة الاميركية الجديدة أن دعم الجهود العربية هي السبيل الأفضل لمعالجة المسألة اللبنانية، مما قد يزيح عن كاهل واشنطن بعض الضغوطات. لقد أحالت واشنطن الازمة اللبنانية الى المنظمة الاقليمية (الجامعة العربية) بالرغم من أنه لم يحال الى المنظمات الاقليمية أي من تلك المشاكل، ابتداءً من افغانستان وانتهاء بكمبوديا ومروراً بناميبيا وأنغولا ونيكاراغوا وبناما. ومؤخراً قامت واشنطن من خلال مجلس الامن الدولي بمعالجة أزمة اجتياح العراق للكويت.

ولقد كتبت الى الخارجية في ٦/٢٣ بعد اجتماعي الأول مع جون كيللي بوصفه مساعداً للوزير لشؤون المنطقة عن الموقف الأميركي من اللجنة الثلاثية:

«شدد السفير كيللي على أن الولايات المتحدة تدعم بقوة جهود اللجنة الثلاثية العربية، وأشار الى أن الرأي العام العربي والدولي يتابع هذه الجهود في سبيل التوصل الى

إصلاحات عادلة، وإجراء الانتخابات وانسحاب القوات الأجنبية من لبنان بما فيها القوات السورية».

● النصاب المتحرك

وكان أن تقاسم وزراء اللجنة الثلاثية زيارات العواصم الكبرى، فكانت واشنطن من حظ الأمير سعود الفيصل. وأبرقت الى الخارجية في ٢٦ حزيران بعد رجوعي من بيروت وبعد زيارة الأمير سعود الى العاصمة الاميركية ما يلي:

«منذ شهرين وأثناء القتال العنيف مع السوريين ذكر لي سفير السعودية الأمير بندر «إن الطريق المثلى لحل مشكلة لبنان هي في اجتماع اللبنانيين في مكان ما خارج لبنان للاتفاق على صيغة حل لبنانية، تتزامن مع ضغط على أميركا لتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن الجنوب اللبناني. عندها تفقد سوريا أي مبرر لوجودها في لبنان، فتستعيدون سيادتكم وبلدكم». وذكر السفير أن المكان الأحسن لهكذا اجتماع هو الرياض...

وبعد عودتي الى واشنطن من لبنان، وجدت الأوساط السياسية الرسمية وغيرها تتحدث بالشق الأول لما ذكر آنفاً. أي أن اللجنة الثلاثية ستدعو مجلس النواب الى اجتماع في الرياض للاتفاق على إصلاحات وانتخاب رئيس جديد للجمهورية. لقد سقطت من الاقتراح السابق مسألة تطبيق القرار ٤٢٥، لأن ردة الفعل الأميركية على مقررات الدار البيضاء بهذا الشأن كانت سلبية وعنيفة. بالاضافة الى أن واشنطن لا تعتبر اسرائيل معنية بما جرى في العاصمة اللبنانية وحولها، فإن الظروف لا تسمح أن تطلب واشنطن من اسرائيل أي شيء بشأن لبنان نظراً للضغوط التي تمارسها على تل أبيب للوصول الى تقدم ملموس في مسيرة السلام. إن الفريق المسؤول عن الآلية هذه يرفض أن يبحث مع اسرائيل أي موضوع خارج قضايا مسيرة السلام. كذلك إن المحاولات الفلسطينية لدخول اسرائيل من جنوب لبنان تمنع هؤلاء حتى من التفكير بالبحث مع اسرائيل بشأن تطبيق القرار ٤٢٥. إن واشنطن تعتبر أن وحدة الصف اللبناني وإقامة حكومة مركزية قوية (دون تفصيل لكيفية الوصول الى ذلك) كفيلان بتطبيق قرارات مجلس الامن المتعلقة بالجنوب اللبناني. ولم يذكر الأمير سعود في اجتماعاته هنا اسرائيل إلا مروراً، متمنياً أن تساعد واشنطن على تطبيق القرار ٤٢٥

عندما يحين الوقت. وطلب أيضاً الأمير سعود من واشنطن أن تشير الى استعدادها للمساعدة في تعمير لبنان.

لذلك كانت الاوساط السياسية والاعلامية تتحدث في حوالي منتصف حزيران عن اجتماع النواب في الرياض، واعتبرت زيارة رئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني والسيد رفيق الحريري الى روما للاجتماع بغبطة البطريرك، دعماً لهذا الاتجاه».

وبالرغم من تحرك وزراء خارجية اللجنة وزياراتهم الى بغداد ودمشق، أن الحصار والقصف لم يتوقفا. وادعت سوريا بأن الجنرال حصل، أو سيحصل على صواريخ «فروغ» من العراق، والى أن يتأكدوا من منع ذلك فلن يتوقف الحصار البحري. وأكدت إسرائيل الخبر السوري. ورحت أقضي الوقت الطويل مع المسؤولين الذين كانوا يعطونني المحاضرات الطويلة ويلقوا علي المواعظ حول خطر امتلاك تلك الصواريخ، لأن سوريا واسرائيل تخشيان من حصول لبنان على هذه الأسلحة. وكان الكلام الرسمي العلني عن لبنان قد توقف رغم محاولاتنا العديدة لاستئناف إعلان المواقف. وراحت النصائح تتدفق علينا لمساعدة اللجنة العربية في تأدية مهامها. وكان الجنرال يؤيد مهام اللجنة لكنه أراد تطبيق قرارات القمة برمتها ومنها وقف الحصار والقصف. وقيل لي أن اللجنة العربية لا تريد بحث موضوع الحصار والقصف مع السوريين، كي لا ينتقل النقاش من الاتفاق على حل الازمة اللبنانية الى حوار عن المسؤول عن استمرار القصف والحصار. وكان الكلام الاميركي العلني الأول عند شهادة جون كيللي أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الممثلين في ١٢ تموز:

> «إن الولايات المتحدة تسعى جهدها لايجاد حل سياسي للأزمة اللبنانية، وان الحوار السياسي بين اللبنانيين هو أساسي كي يستعيد لبنان استقراره وأمنه ولحل الأزمة. وإنه على جميع الأطراف أن تظهر ليونة في الموقف؛ وعلى من يعنيهم الأمر أن يشجعوا حواراً سياسياً بعيداً عن التهديدات والاكراه، وعلى أصدقاء لبنان أن يكون هدفهم العمل على استعادته لوحدته حراً من كل القوى الاجنبية والميليشيات».

الخوف الاقليمي من العراق

وكتبت مجدداً عن الموقف الاميركي الى الخارجية اللبنانية في ١٧ تموز (١٩٨٩).

هذه المرة ركزت على المصالح الاقليمية التي تؤثر على القرار الاميركي. وذكرت أن معظم دول المنطقة تنظر الى العراق بخوف وحذر، وأن انهيار إيران أمام الجيش العراقي، جعل بعض هذه الدول تعمل مستقلة لعدم السماح للعراق بجني أي ربح من انتصاره خارج إطار الحرب العراقية الايرانية. وبالرغم من أن الدول الخليجية لم تقم بأي جهد علني في هذا الاتجاه، إلا أن المسؤولين الأميركيين كانوا يعملون وكأن ذلك سياسة خليجية معلنة. وأضفت:

«يعتبر المراقبون هنا أن الملك فهد أنجد سوريا في مؤتمر القمة، لأن إضعافها يعني تقوية العراق. والملك فهد يريد انسحاباً سورياً بكرامة من لبنان، ولعبة التوازن العسكري بين بلدان المنطقة هي سياسة سعودية قديمة... كذلك، إن اسرائيل التي تراقب كل خارج وداخل الى ميناء العقبة ومنها، هي التي روّجت عن السفينة المحملة بصواريخ من العراق. فبالاضافة الى هاجس استعمال العراق السلاح الكيميائي ضد اسرائيل، تخشى الأخيرة من أن ينشر العراق عشر فرق من «المغاوير» على حدوده مع الأردن. إن المناورات العراقية الاردنية الأخيرة على الحدود الاسرائيلية زادت من مخاوف تل أبيب من هذه الامكانية، بالرغم من تطمين البعض أن المقصود من المناورات هو سوريا. ان ما تخشاه اسرائيل هو النفس الطويل للمقاتلين العراقيين والذي يكلف اسرائيل الكثير إذا أرادت أن تسيطر على الموقف.

لذلك، بالرغم من التعاطف الأميركي مع لبنان، فان سياسة واشنطن تبقى رهينة اللعبة الاقليمية. إن العلاقة الاميركية العراقية في تدهور مستمر، كذلك إن المخرج الوحيد من الضغوط الأوروبية والعربية ـ كما يبدو لواشنطن ـ هو في التلطي وراء اللجنة العربية الثلاثية. فكل سؤال عن لبنان يحظى بجواب عن طريق اللجنة الثلاثية. إن رسائل الوزير بايكر الى الرؤساء عون والحص والأسد هي تلبية لطلب اللجنة بشخص الأمير سعود. كذلك أن الضغط الاميركي الأخير على الاردن ومصر للعمل مع العراق لوقف شحن الأسلحة الى لبنان، هو نتيجة لطلب

اللجنة الثلاثية من خلال السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان.

وتقول مصادر سعودية إن اللجنة لا تريد إعطاء المبرر لسوريا لرفض مشروعها الكامل (Package Plan) الذي أعدته. لذلك طلبت اللجنة أيضاً من واشنطن عدم توجيه أي انتقاد الى سوريا في هذه الفترة التي تعمل بها اللجنة جاهدة لاقناع الرئيس الأسد بالقبول بخطتها هذه. وتضيف هذه المصادر ان الرئيس بوش قد أيد مشروع اللجنة بقوة عندما عرضها عليه الأمير سعود. وترمي هذه الخطة الى (١) وقف النار والحصار، (٢) التأكد من أنه بامكان اللبنانيين الاتفاق على نظام لعيش مشترك من خلال اجتماع النواب في السعودية أو الجزائر، (٣) انسحاب سوري كامل من لبنان على مراحل، (٤) إنسحاب إسرائيل، (٥) مساعدات للتعمير. ورفضت اللجنة الربط بين الوجود السوري والاحتلال الاسرائيلي، بل هي تريد معالجة كل منهما على حدة. وتتمنى اللجنة أن تواجه الاحتلال الاسرائيلي بلبنان موحد وقوي ومدعوم عربياً وسوريا».

● واشنطن وإحياء اللجنة الثلاثية

وجددت اللجنة الثلاثية أعمالها باصدار بيان في ٣١ تموز (١٩٨٩) يتهم سوريا بعرقلة مهمتها، فكانت النتيجة تصعيداً في الحصار والقصف اللذين استمرا برغم قرار القمة بوقفهما، ولكن على مستوى منخفض. وراح القصف يزداد تدريجياً خلال شهر آب وقام الحزب التقدمي الاشتراكي بهجوم فاشل للاستيلاء على بلدة سوق الغرب الاستراتيجية والذي أحدث ضجة دولية، فقامت معظم الدول المعنية تطالب اللجنة الثلاثية العربية باستئناف أعمالها. وكتبت الى الخارجية في ٨/٢١ أوجز الوضع من واشنطن كما يلي:[٨].

(٨) تستند هذه البرقية في معظمها الى حديث مع جوغ كوفي، النائب الاول لجون كيللي. لم اذكر في تلك البرقية بأن كوفي شدد لي بانه لن يكون هناك انسحابات في ذلك الوقت انما سيصير الى التشديد على وقف اطلاق النار ورفع الحصارات مع الحوار من أجل التوصل الى صيغة للاصلاح السياسي يليها انتخاب رئيس الجمهورية.

«تعتبر الاوساط الرسمية الاميركية أن الدعم السياسي والدبلوماسي العربي والدولي للبنان قد وصل الى الذروة. وأكد الذين اجتمعت بهم منذ رجوعي الى واشنطن في منتصف الأسبوع الماضي، أن واشنطن مهتمة بسلامة بيروت الشرقية ولن يكون هناك اجتياح لها. ويقول المسؤولون الاميركيون إنهم يسعون جدياً مع الحلفاء والدول العربية المعنية للوصول الى وقف لاطلاق النار ورفع الحصارات. كذلك تؤكد الأوساط الفرنسية في واشنطن أن تعاون الأميركيين معهم في الأمم المتحدة كان كاملا بينما الموقف السوفياتي كان متحفظاً، ويقول هؤلاء ان الجزائر طلبت باصرار أن يصدر فقط نداء من مجلس الأمن على أن يتبع بقرار في حال استمرار القتال والحصار. وتضيف هذه الأوساط أن الموقف العربي كان متفهماً ومؤيداً للموقف الغربي وإن لم يكن في العلن منتقداً لسوريا. يعترف الرسميون هنا أن السوريين ربما يريدون من متابعة القتال، منع اللبنانيين من التفكير بالتحرير في المستقبل. ولكن هؤلاء يشيرون الى أن الدمار والقتل يحصلان في لبنان. كذلك يضيف المسؤولون هنا أن هدف التحرك الفرنسي هو معنوي من أجل دعم نداء مجلس الأمن ولن يكون هناك تدخل عسكري، إلا وربما إذا هددت المنطقة الشرقية باجتياح.

ويستبعد المسؤولون هنا أن يتبع الدعم الدبلوماسي للبنان دعم عسكري مباشر حتى في حال استمرار القتال على ما هو عليه، ومهما كان مستوى القصف. إن التدخل العسكري الغربي غير مقبول من شعوب الدول الغربية، وإن حرب العراق مع إيران لم تنته، ولذلك فانه من المستحيل على العراق أن يحرك جيوشه غرباً.

لذلك، يضيف المسؤولون، إنه من مصلحة لبنان أن يتحقق وقف إطلاق النار ووقف الحصار بأي ثمن وإذا كان هذا هدفنا، فعلينا أن «نبلع الموس» وأن نعمل على ألا نعطي السوري العذر لمتابعة القتال والحصار. وحتى الذين يعتقدون أن السوري هو المعتدي وهو الذي يقصف المرافىء اللبنانية الحرة، يعتبرون أن إثارتهم كلامياً والرد على قصفهم، حتى بعد حين، لا يفسح المجال أمام العمل الدبلوماسي الاقليمي أو الدولي

لوقف القتال والحصار. أحد الأصدقاء هنا اقترح بصورة غير رسمية، أن يتوقف الرد الإعلامي والعسكري لمدة لا يتجاوز العشرة أيام، حتى إذا لم يتوقف القصف السوري يصار الى طلب اجتماع مجلس الأمن لأخذ قرار مشدد ضدهم.

ويؤكد المسؤولون هنا أن اللجنة العربية العلياستتابع مهامها بدعم عربي أقوى وانتداب دولي في حال وقف القتال. إن الجزائر ما كفت منذ بيان اللجنة بالترديد بالحاجة الى استئناف اللجنة لعملها، وأن السعودية قد عادت بعد تردد أولي بحماس من أجل استئناف مهامها. وتقول هذه الأوساط إن المغرب، رغم تردده الحالي بالاشتراك بعمل اللجنة سيعود حينما يجد أن الجو مناسب لمباشرة العمل. كذلك إن واشنطن تسعى بقوة مع هذه الدول أن تتابع مسيرتها، وترى في بيان اللجنة قاعدة ممتازة لاستئناف العمل لاستعادة وحدة لبنان وسيادته».

أميركا تقفل سفارتها

كما ذكرت سابقاً، لم يقتصر خلاف واشنطن مع الجنرال على السياسة بل تعداه أيضاً الى علاقة الجنرال بالسفير، التي ساهمت في زيادة العلاقات سوءاً رغم محاولة الاثنين لتحسينها.

● سمسون: شخصية غير مرغوب بها

من الناحية السياسة كانت أميركا تريد الرجوع الى الستاتسكو أنتي ـ أي الوضع الراهن السابق، وذلك بانتخاب رئيس جديد للجمهورية وإنهاء عهد الحكومتين. ولم يرفض الجنرال فقط الستاتسكو أنتي، بل أراد الانتقال وبسرعة من الوضع الحالي الى وضع جديد تسيطر الشرعية على مرافق الدولة ويستعيد لبنان سيادته على أرضه بانسحاب الجيوش الأجنبية وحل الميليشيات. وبالاضافة الى الاختلاف في الاهداف السياسية بين الجنرال وواشنطن، لم تتجانس روحية السفير وطريقة عمل الجنرال. ومما زاد في إساءة العلاقات أن نائب السفير، دانيال سمسون، كان ذكياً ونشيطاً وإنما تنقصه صفة الدبلوماسية. فقد كان يدلي بآرائه ويعبّر عن نظرياته وتطلعاته دون أي اعتبار

لمركزه الدبلوماسي وكأنه يلعب دور المفوض السامي. وكانت من جراء ذلك أن انهالت عليّ الإحتجاجات الدائمة من لبنان، وكنت أشير الى المسؤولين هنا عن هذا الامر دون أن احتج رسمياً. وحدث أن تظاهر في شهر أيار مؤيدي الجنرال حول السفارة الاميركية في عوكر وصدف أن كان وقتذاك السفير باجازة في واشنطن، فوقعت مسؤولية الحوار مع المتظاهرين على القائم بالأعمال دانيال سمسون الذي سرعان ما اتهم مساعدي الجنرال العسكريين بتحريض المتظاهرين، مما حمل الجنرال على أن يطلب مني الاحتجاج رسمياً على تصرفات سمسون. وبالفعل اجتمعت بالسفير بول هير مساعد الوزير بالوكالة وأبلغته رسالة الجنرال الشفهية. لم يعلق هير على الرسالة بل اغتنمها فرصة ليكرر طلبه بأن «يعمل الجنرال عون على إزالة مخيمات المتظاهرين ضد السفارة الاميركية، لأنه يخشى أن يؤدي استمرار المظاهرات وتحريض حرس السفارة ضد الدبلوماسيين والموظفين والاميركيين، الى تثبيت حجة بعض المسؤولين الاميركيين الذين يريدون إقفال السفارة في لبنان».

لكن الأمور بين الجنرال وواشنطن كانت قد تعدت قضية المظاهرات. لقد اتهم الجنرال أميركا بالعمل مع سوريا ضد استعادة لبنان لحريته وسيادته، وبالطبع لم تعجب تلك الاتهامات المسؤولين هنا. وقد أخبرني مرة أحد مساعدي الجنرال أن الدبلوماسين الاميركيين يحرضون القوات والنواب والبطريرك الماروني وجماعة الصالونات في الشرقية ضد الجنرال، ويجب ألا أتعجب إذا وصلت الأمور الى طرد الاميركيين من بيروت. وأشرت في إحدى المناسبات للسفير جون ماكارثي الى ما قد يحدث، ورجوته لأن يتنبه الى علاقاته مع الجنرال وأن يوقف انتقاده له في الصالونات، خاصة وان كثيرين يستعملون هكذا انتقادات لأغراض خاصة. كان ذلك في واشنطن في أيار ١٩٨٩. وأعلمني مكارثي انه يردد في اجتماعاته مع المسؤولين في واشنطن مزايا الجنرال الايجابية. وبالفعل لقد لمست صدق ما يقوله أثر اتصالاتي العديدة ببعض الذين اجتمع بهم السفير.

لكن الوقت لم يكن كافياً، فقبل أن يعود ماكارثي الى بيروت إتصل بي في ٢٠ أيار الكولونيل عامر شهاب، مدير عام مخابرات الجيش، وأعلمني أنهم سيعلنون سمسون شخصاً غير مرغوب به في لبنان نظراً لما يقوم به من «أعمال معادية لأمن الدولة اللبنانية». لقد رجوته أن يمهلني يومين خاصة لأن ذلك كان يوم سبت. وكان بول هير

يتناول يومذاك طعام الغداء في دار السفارة اللبنانية مع بعض الأصدقاء من الذين حضروا نشاط «الطاسك فورس» في اليوم السابق ومنهم غسان تويني. تكلّمت بالموضوع على انفراد مع هير الذي اقترح عليّ أن لا أعيد الرسالة لأنه يصعب على أميركا قبول ذلك، وبما أن مهمة سمسون في بيروت كانت ستنتهي قريباً، فسيقوم بسحبه من بيروت يوم عودة ماكارثي الى عمله في ٢٤ أيار، وهكذا صار وتوقفت المظاهرات حول السفارة. وكتبت الى الجنرال عون في ٣٠ أيار أقول له:

«سيستلم السفير جون كيللي مهامه الجديدة خلال شهر حزيران. من الأحسن أن نفتح معه صفحة جديدة. بالاضافة الى تصريح ماكارثي في بيروت (لا حل دون الجنرال) وسحبهم لسمسون، فإن ما قاله السفير للعديد من المسؤولين الاميركيين خلال زياراته لواشنطن من أن الجنرال عون، بعكس معظم السياسيين اللبنانيين، نظيف وشريف ويضع مصلحة لبنان فوق مصلحة طائفته، وأنه الرجل الوحيد الذي بامكانه توحيد الجيش، خاصة وأن عدداً كبيراً من الضباط المسلمين على اتصال دائم معه بطريقة ما، هو خطوة مهمة من جهتهم لتحسين العلاقات».

لكن اختلاف السياسة كانت أقوى من محاولة الرجلين لتحقيق التقارب. لقد كان على ماكارثي أن يردد سياسة بلاده لجميع اللبنانيين الذين كان يلتقي بهم، رغم اعتبار الجنرال ومساعديه، أن ذلك معادياً لهم ويخرج عن التقاليد الدبلوماسية. ولم يساعد السفير وجود الدبلوماسي دافيد ساترفيلد الى جانبه، لأنه ينتمي الى مدرسة «الأرابيست»[٩] في الخارجية التي لا تلتقي مع أفكار بيروت الشرقية. وحدث عدة مواجهات كلامية في صالونات الشرقية بسبب عدم مبالاة الدبلوماسيين الاميركيين لشعور أبناء تلك المنطقة، الذين دعموا الجنرال وأهدافه بقوة لم يسبق للمنطقة الشرقية أن شهدت مثلها، حتى ولا في أيام الشيخ بشير الجميل. وشعرت بهذا الجو عندما زرت بيروت في منتصف حزيران. وحضرت مرة حفلة عشاء بوجود ماكارثي وساترفيلد وكان الموجودون يوجهون لهم الأسئلة والملاحظات الحساسة، مما حمل ماكارثي على ترك مقعده أثناء الطعام احتجاجاً.

(٩) انظر صفحة ٨٧ من الفصل الثالث.

إن مواجهة الموجة الشعبية القوية التي دعمت الجنرال لم تكن من صلاحيات وواجبات الدبلوماسيين الاميركيين، خاصة وأن إمكانية نجاحهم كانت ضئيلة. وعندما بدأ الجنرال ينذر ويهدد أميركا، كان ذلك بأكثره احتجاجاً على تصرف الدبلوماسيين أكثر مما هو ضد أميركا بالذات. وكان لحديث الجنرال مع صحيفة «الفيغارو» الفرنسية وتلميحه على أن أميركا لا تفهم إلا لمنطق القوة وأخذ الرهائن، كان له وقع الصاعقة في واشنطن. فقد اتصل بي السفير جون كيللي في ذلك اليوم (الاول من أيلول) هاتفياً وقد بدا عليه الإنزعاج وعدم الارتياح وطلب مني أن أنقل الى الجنرال:

«أسفه الشديد لما ورد في حديثه للفيغارو، مؤكداً على أن الولايات المتحدة لم ولن تمنع أي بلد من تقديم أي مساعدة الى لبنان، ومشيراً الى أن الكلام عن استعمال رهائن أميركيين لتغيير السياسة الاميركية يشكل تهديداً خطراً لحياة المواطنين والرسميين الاميركيين في لبنان وخارجه، بالاضافة الى أن موقف إدارة بوش من الوضع في لبنان لم ولن يتأثر بمسألة الرهائن الاميركيين المحتجزين فيه. كذلك فان الحديث الذي نشرته الفيغارو إنما يقلل من عدد أصدقاء لبنان في الولايات المتحدة».

● لبنان وسوريا في الاستراتيجية الأميركية

كنت قد بدأت في النصف الثاني من شهر آب القيام باتصالات ودراسات لتحديد سياسة الادارة الاميركية تجاه لبنان وسوريا، على أن أرسل إلى الجنرال هذه المعلومات مع اقتراحات لما يجب أن تكون عليه العلاقات اللبنانية الاميركية. لقد ارتأيت وجوب القيام بهكذا عمل نظراً لاكتمال ملء المراكز في إدارة بوش ولكثرة الموفدين الذين زاروا واشنطن مدّعين أنهم يمثلون الجنرال. كنت قد سئمت من الوضع الأخير لأنه لا يمكن لسفير أن يقوم بمهامه في هكذا جو، خاصة وانني قد احترقت كلياً مع حكومة الدكتور سليم الحص. فاذا كنت لا أمثل الجنرال فمن إذن أمثل؟! وقررت في أواخر تموز أن أستعمل سبعة أسابيع مما تراكم لي من إجازات لأقضيها مع العائلة هرباً من التناقضات السياسية في البيت الواحد. ولما كانت الحالة في لبنان هادئة نسبياً، منحتني وزارة الخارجية الاذن بأخذ الاجازة. ورجعت إلى واشنطن بعد ثلاثة أسابيع وقد ازدادت علاقة الجنرال معها سوءاً. لذلك قمت بعقد اجتماعات عدة مع مسؤولين وغيرهم، مما

سمح لي أن أكتب برقيتين في ٢٨ و ٢٩ آب عن موضوع السياسة الاميركية تجاه لبنان وسوريا. وقبل أن أستطيع الانتهاء من برقيتي الأخيرة عن ما نستطيع تحصيله من واشنطن، وقعت الكارثة وأقفلت السفارة.

البرقية الأولى تناولت وصف القوى المؤثرة على سياسة أميركا نحو لبنان، وقد أعطيتها عنوان «لبنان في السياسة الاميركية» وقسمتها الى أربعة أقسام وهي مشابهة لبرقية ١٥ أيار ١٩٨٩:

«١ ـ إن المولجين بمسيرة السلام في الادارة ما زالوا مع استمرار رفع الايدي عن لبنان وعدم الاكتراث لوقف القتال أو استمراره.

٢ ـ إن موقف التقليديين «الأرابيست» في دائرة الشرق الأوسط لا يزال قوياً خاصة لأنه يتلاقى مع موقف فئة «مسيرة السلام». ويعمل القسم الأكبر من هؤلاء في السفارات الاميركية في المنطقة، وأن موقفهم متعاطف مع الوجود السوري في لبنان وهم يشددون في برقياتهم على الحاجة لتفهم الحكم السوري وظروفه واحتياجاته للدفاع عن وجوده. وتنذر هذه الجماعة، التي خدم معظمها في دمشق في وقت أو آخر، أن إضعاف الحكم السوري يعني دفعه إلى اعتماد سياسة أخرى ضد أميركا والغرب كوسيلة للمحافظة على وجوده.

٣ ـ إن مساعد الوزير الجديد لشؤون المنطقة، السفير جون كيللي المتفهم للشؤون اللبنانية، لن يكون له الأثر الكبير في المدى القصير، لأنه ما زال في مرحلة تثبيت نفسه في دائرته التي تشرف على منطقة تمتد من بنغلاديش إلى المغرب.

٤ ـ ويبقى الرئيس بوش والوزير بايكر اللذين ما زالا يعيشان مرحلةالتدخل الاميركي الفاشل في لبنان، يوم كان بوش نائباً لريغان وبايكر رئيس أركان مساعدي الأخير، والعادة أن يأخذ الرئيس والوزير قرارهما بعد الاطلاع على تقارير الفئات السابقة. كذلك انهما يكتفيان بالمستوى الأدنى للتنديد الذي تقترحه البيروقراطية التي تدّعي أن زيادة التنديد بالموقف السوري قد يعطي «جماعة الجنرال» الفكرة أن واشنطن

ستتدخل، وأن استمرار القتال قد يغير موقفها تجاه ما يجري في لبنان.
وبينما يتعاطف الرئيس بوش مع لبنان، فإن الوزير بايكر لا يعطي إلا القليل من الاهتمام ليس فقط لمسألة لبنان بل أيضاً لمعظم القضايا الاقليمية في العالم التي سلّمها لمساعديه، بينما يشدد بالمقابل على العلاقات مع موسكو والحلفاء. إن تجربة بايكر في السياسة الخارجية وفي المشاكل الاقليمية، خاصة لبنان والمنطقة، كانت اثناء ولاية إدارة ريغان الأولى عندما عمل كرئيس لأركان البيت الأبيض ولم يخرج بايكر مرتاحاً من تلك التجربة. أما تجربته كوزير للمالية في إدارة ريغان الثانية فكانت ناجحة، وكان تعامله آنذاك مع الحلفاء. لذلك فمن الأرجح أن يبقى اهتمامه منصباً على حلفاء أميركا وليس على القضايا الاقليمية. من هنا لم يستغرب أحد أن يكون بايكر قد زار أوروبا مراراً دون أن يقوم بزيارة واحدة لأي بلد في الشرق الأوسط، سوى توقفه في مسقط عاصمة دولة عمان وهو في طريقه من جنوب شرقي آسيا الى أوروبا».

واحتوت البرقية الثانية على استراتيجية أميركا الشرق أوسطية، ومن ثم على أهمية أو عدم أهمية لبنان وسوريا في هذه الاستراتيجية. وتأتي احداث الخليج واحتلال العراق للكويت والاجراءات الاميركية فيما بعد لتعطي هذه البرقية أهمية إقليمية في حين أن المبتغى منها كان توضيح عدم أهمية لبنان وسوريا لأميركا[١٠].

«في البدء دعني اؤكد أن أنباء الحوار الأميركي السوري وتحسن العلاقات بين البلدين مصدرهما دمشق. وأن تأكيدهما من السفير الأميركي هناك ليس سوى من بديهات العمل الدبلوماسي. إن سوريا ليست بلداً استراتيجياً بالنسبة الى واشنطن وأهميتها تعود الى وجودها في لبنان وتأثيرها على مصير الرهائن الاميركيين. لقد أفقدت الانتفاضة دمشق دورها الفلسطيني، وأما دور دمشق الخليجي فلم يكن بنظر

(١٠) انظر ايضاً برقية اخرى ارسلت في ١٥/ ٥/ ٨٩، صفحة ١٨٥ الى ١٨٧ سابقاً.

واشنطن جدياً في أي وقت. إن أي تحسن في العلاقات الاميركية السورية لن يطرأ في الوقت الحاضر، وفي حين حدوثه، لن يترجم هذا التحسن الى مساعدات اقتصادية لأنه ليس لسوريا أنصار في الكونغرس.

إن سياسة أميركا الشرق أوسطية ترتكز على استراتيجية تعتبر أن بعض الدول مهمة وينبغي الدفاع عنها لأن بقاءها من مصلحة واشنطن الحيوية. وهذه الدول هي: اسرائيل، مصر، تركيا، السعودية وباكستان. لقد كانت إيران الشاه حيوية بالنسبة لواشنطن التي لم تفقد الأمل في استرجاع إيران. ولن تصبح العراق حيوية بالنسبة الى واشنطن إلا عندما تصبح إيران شيوعية، وهذا مستبعد. لقد قرر الرئيس بوش إعطاء عهد رفسنجاني الوقت الكافي للملمة إيران. إن واشنطن تعتقد أن إيران المعتدلة ستكون بحاجة الى أميركا، ونوعاً ما، صديقة لواشنطن. لذلك إن أي تحسن ملموس في العلاقات الأميركية العراقية، يسيء الى مستقبل العلاقات مع إيران. بكلام آخر، إن واشنطن تفضل إمكانية بعيدة لصداقة إيران على صداقة أكيدة للعراق. فالعراق ليس مهماً بالنسبة لواشنطن لأنه يقع بين صديقين حاليين لواشنطن: تركيا والسعودية، وصديق مرتجى ومرتقب ومحتمل: إيران.

إنه ليس للبنان وسوريا مركز حيوي في استراتيجية أميركا الشرق أوسطية. إن ضعف هيكلية النظام السياسي اللبناني وقوة العلاقات السورية السوفياتية، من الناحية العسكرية على الأقل، إضافة الى قربهما لاسرائيل، يقللان من أهمية البلدين بالنسبة لاستراتيجية واشنطن. إن معارضة وزارة الدفاع الاميركية لارسال المارينز الى بيروت عام ١٩٨٢ ناتج عن عدم أهمية لبنان عسكرياً. إن ما عرضه الشيخ بشير لواينبرغر عندما زار الأخير بيروت عام ١٩٨٢ بأن يكون لأميركا قاعدة عسكرية في لبنان، لم يقنع واينبرغر بسبب تخوفه من الفوضى السياسية في لبنان[١١].
لذلك إن أهمية لبنان في واشنطن هي محض إنسانية وذلك يعود لأيام العز

(١١) انظر كتاب واينبرغر، صفحة ٥٦.

والازدهار وقت كان لبنان مركزاً دينياً وثقافياً واجتماعياً وتجارياً للأميركيين الذين أمّوا الشرق الاوسط.

من هنا يمكن رد بعض من توجّهات السياسة الاميركية الحالية الى كون لبنان حليف بغداد، وسوريا حليفة ايران وذلك تمشياً مع قول الامام علي: إن اصدقاءك ثلاثة وأعداءك ثلاثة، مع العلم أن ايران هي صديق محتمل والعراق وإن لم يكن عدواً، فهو ليس بالصديق.

دون شك، إن واشنطن هي رهينة رهائنها. إن الكثيرين هنا يعتقدون أن مقتل رهينة أميركية بسبب تأييد أميركي قوي للبنان، قد يقيم الدنيا ويقعدها ويضعف الرئيس بوش في استطلاعات الرأي العام. إن واشنطن تعتبر أن مصير الرهائن مربوط بايران، ولكن لسوريا تأثير أيضاً على مصير هؤلاء. لذلك تعتبر واشنطن أن أي اتفاق مع ايران باخلاء الرهائن هو بحاجة الى تفهّم سوري. بعض الذين يتذكرون سياسة فرنسا نحو لبنان قبل الافراج عن الرهائن وسياستها بعد ذلك، يستنتجون بصراحة أن سياسة أميركا هي رهينة الرهائن برغم تأكيدهم على العكس.

إن جورج بوش لن يقف مكتوف الأيدي إذا قتلت رهينة أميركية أخرى. إن بوش ليس ريغان حتى يستطيع بكاريزماتيته تغيير الرأي العام لصالحه. إن مقتل رهينة دون انتقام قد ينتج عنه ما حصل لكارتر. لذلك فان حزب الله في البقاع ومراكز الارهاب هناك قد تكون هدفاً أميركياً حين مقتل أي رهينة. يجب أن لا ننسى أن الأسطول السادس هو اليوم أقرب للبنان من الأسطول الفرنسي وإن هذا الاسطول مجهز بأحدث الطائرات والمعدات. كذلك لن يكون هناك خلاف بين وزارتي الخارجية والدفاع، كما كان يحصل في عهد الرئيس ريغان، لأن علاقة الوزيرين بايكر وتشايني ممتازة. وعلى كل حال فان جورج بوش خلافاً لما كان عليه رونالد ريغان، هو صاحب الكلمة الأخيرة في هكذا شأن».

● وينقلب المناضل الى إرهابي

وعادت المظاهرات ضد السفارة الاميركية في الأول من أيلول، وتبع ذلك تصريح

الجنرال عون لصحيفة الفيغارو. وكنت قد انتهيت من كتابة برقيتي الثالثة حول منتصف ٦/٥ أيلول عندما رن جرس الهاتف، وكان المتكلم مسؤول من الخارجية الأميركية يعلمني بأن دبلوماسيي وموظفي السفارة الأميركية قد انسحبوا جميعاً من لبنان. وأبرقت التقرير الى الجنرال عون في ٦ أيلول دون تغيير، وقد جاء فيه:

«خلال لقاءاتي مع المسؤولين والعارفين بأمور المنطقة التي نتج منها البرقيتان اللتان حاولت بهما شرح السياسة الاميركية نحو لبنان وسوريا، كنت أسأل غير الرسميين: ما هي برأيكم سياسة أميركا تجاه ما يجري في لبنان؟ كان الجواب دائماً: رفع الأيدي واللامبالاة. وشددت نتيجة لذلك مع المسؤولين على أن الظواهر في واشنطن تدل على أن لبنان لا يهمكم وأنتم تقولون لي إنكم تعملون بجد ودبلوماسية على وقف النار وفك الحصار ودعم اللجنة العربية. وبما أننا نعيش في مدينة ديموقراطية يجب أن نصلح الخلل. فأما أنكم لا تريدون مساعدتنا والظواهر صحيحة، أو أنكم مقصّرون إعلامياً وهذا غريب، إذ ليس هناك سر محجوب في هذه العاصمة.

ما أريد أن أقوله وأشدد عليه هو أنني أرى من هنا نفس الرؤية لما صرح به الرئيس عون. لكنني أود أن تشاركوني ببعض الملاحظات:

أولاً: إن أميركا وإعلامها هما مصدر لنوعية التصرف الدولي. بامكان هذه المدينتان تجعل من المناضل إرهابياً والعكس بالعكس، وذلك بين ليلة وضحاها، ويتبعها العالم بذلك. إذا كانت مصادقة أميركا شراً، فان معاداتها ربما أكثر شراً، خاصة وأن اصدقاءها الكثر من الدول العربية قد ينقلبون علينا إذا ما وصلنا الى عداوة أميركية.

ثانياً: إن تجاربنا الماضية مع أميركا لم تكن لمصلحتنا. وآخر هذه التجارب كانت مبادرة مورفي الانتخابية، وكنا قد طلبنا منه باصرار أن يقوم بمبادرته. إن تجاربنا مع أميركا خلال الاجتياح الاسرائيلي ومعركة زحلة وحوادث عام ١٩٥٨ لم تكن أحسن بالنسبة لنا. أما اليوم فعلينا أن ننتظر الأسوأ، خاصة وأن أحد أصدقائنا الرئيسيين العراق هو ليس بالصديق

لواشنطن. إن أميركا ورقة غير صالحة للاستعمال ويجب استعمالها فقط للتهويل، بحيث ندّعي بناء على بعض تصريحاتها أنها معنا. لا يمكن لواشنطن في الظروف الحالية أن تعلن للملأ عن صداقتها لسوريا، إذا كانت هناك أي صداقة، ولا يمكن إلا أن تعلن من وقت الى آخر استنكارها لما تقوم به سوريا. وأنا أعتقد أنه إذا قبلنا بهذا الواقع ولم نسع لترجمة تصاريحها بأكثرما تحمل، نستطيع أن نحصل على تصاريح أكثر وأقوى.

ثالثاً: يجب أن نتذكر، دون أن نعلن، أن هدف الادارة الأساسي، كغيرها من الادارات السابقة واللاحقة في عهدها الأول، هو العمل للحصول على عهد ثاني، أي أربع سنوات أخرى. هذا الهدف الغير مكتوب هو أقوى وأشد لهذه الادارة مما كان للادارة السابقة. إن بوش يعرف أنه لا يملك الكاريزما وأي خسارة في أي موقف ستخسره الكثير في استقصاءات الرأي العام دون أن يستطيع استرجاعه كما كان يحصل مع سلفه. لذلك إن هذا الرئيس وهذه الادارة حذران في عملهما ومسيرتهما ولن يقوما بأي عمل تكون فيه المجازفة بنسبة أكبر من العشرة بالماية. إن لبنان بنظر هذه الادارة، ويشاركها في ذلك الكثيرون في واشنطن، أرض مزروعة بالألغام، وان الدبلوماسية الأميركية لن تستطيع التغلب عليها. أي أن هناك خوفاً من المجازفة بأي مبادرة في لبنان. إن اللوم الأساسي في هذه المدينة على مبادرة مورفي منذ عام، ليس لمحاولته فرض مرشح على اللبنانيين إنما لقبوله بأخذ المبادرة بشأن لبنان.

رابعاً: إن الرأي العام الأميركي لا يقبل أن يوضع أي أميركي في خطر لسبب غير مسؤول عنه، لأن ذلك يضع كل منهم في خطر خلال تجولهم حول العالم. لذلك ان وضع الدبلوماسيين في بيروت في خطر سيقلب الرأي العام الأميركي ضد لبنان. إن الأميركي العادي لا يكن الكره والشرللبنان وهو يعتبر أن لبنان ضحية للطموحات المحيطة به. إن مضايقة الدبلوماسيين قد ينتج عنها إغلاق السفارة دون أن يسبب ذلك أي إحراج للادارة. هذا يعني أن قضايا لبنان ستبحث في العواصم الاقليمية

وخارج بيروت مما «يزيد الطين بلة» في معالجتنا لهذا الموضوع، خاصة أن الكثير من السياسيين اللبنانيين سيذهبون لملاقاة الاميركيين في هذه العاصمة أو تلك.

خامساً: إن السياسة الأميركية فيها الكثير من الازدواجية (double standard). إنها تنتظر من أصدقائها أكثر من ما تنتظره من أعدائها. بكلام آخر، هناك الاستعداد للكلام والمقايضة مع الاعداء وعدواة شرسة مع الأصدقاء. حتى الاسرائيليين، رغم اللوبي القوي الذي لديهم في واشنطن، يشتكون من هكذا معاملة. لذلك إنني أقترح أن يعلن الرئيس عون بأقرب فرصة ممكنة عن تصميمه على وقف المظاهرات الشعبية، وحمايته الكاملة للدبلوماسيين بحيث يلتقط الاعلام الخبر ويذيعه.

سادساً: إن رفض الرئيس عون الاجتماع بالسفير هو لمصلحة البلدين. ان أي اجتماع يحصل في هذا الجو المتوتر سيولد اصطداماً نحن بغنى عنه. وهنا أود أن أكرر اقتراحاً سابقاً يقضي بأن تكون هناك لقاءات مسبقة لاجتماع أي سفير مع رئيس الدولة وهذا أفضل لأنه يحافظ على هيبة الرئيس ولا يضعه بنفس درجة السفير. إن القيام بذلك يمنع الاصطدام إذ يكون بالامكان عدم الاجتماع بالسفير عندما يعرف الرئيس بالموضوع. ويكون عدم الاجتماع هو بنفسه الرد على ما يحمله السفير.

سابعاً: مع أنني أقر وأعترف بأن أفضل من يعبر عن مسيرة الرئيس عون هو الرئيس عون نفسه، لكنني أود أن أشدد أنه ليس هناك بديلا عن ناطق رسمي، لأن المسايرة ناحية هامة في العمل الدبلوماسي. إن وضع رئيس الدولة في الواجهة الأمامية يمنع القيام بالعمل الدبلوماسي الذي تحتاج اليه حركات التحرير. إن بسام أبو شريف، مثلا، يعمل كمسوق أمامي لأفكار عرفات. فان لاقت أقوال أبو شريف معارضة شديدة يرفضها عرفات، وإن لاقت القبول تبناها. إن المعركة طويلة والحاجة الى مستشار سياسي في القصر وناطق رسمي هي ملحة اليوم أكثر من أي وقت مضى، حيث لم تكن شخصية ونوعية الرئيس عون معروفة

للدبلوماسيين الأجانب واللبنانيين».

وخرج السفير وزملاؤه من بيروت، وربما سبب الانسحاب هو واشنطن، أو أن الجنرال أراد طرد الاميركيين، فهدد بأخذ الرهائن. ما زلت أعتقد أن الجنرال لم يعني ما كتب على لسانه. وبالرغم من أن كل شيء ممكن في لبنان، إلا أن اتخاذ الجنرال عون لرهائن أميركية هو أمر غير معقول. لقد قامت في واشنطن حملة واسعة ضد الجنرال لأنه بتهديده بأخذ الرهائن إنما «ضرب على الوتر الحساس» للأميركيين. إن الرهائن مشكلة لم تستطع الأجهزة الأميركية بعظمتها حلها. لقد أسقطت كارتر عام ١٩٨٠ وكادت أن تؤدي بشعبية ريغان عام ١٩٨٦. لقد سئلت مراراً وأنا أدافع عن الجنرال المرات العديدة عن «صحة الجنرال العقلية». في ظروف كتلك التي أجبرت الاميركيين على الانسحاب من لبنان تعلو الهستيريا عند المسؤولين، ويقوم من تقع عليهم مسؤولية الفشل بتبرير أعمالهم واتهام الخصم وهكذا حصل في واشنطن. قبل عام كان الكثير في واشنطن يشيد بالجنرال وشخصيته وقيادته للمؤسسة التي يترأس. أما اليوم فالجنرال جنون ومعتوه ولا يفهم السياسة. بين ليلة وضحاها أصبح المناضل إرهابياً.

إن سبب ما حصل لا يعود الى شخصية الجنرال عون والسفير ماكرثي، وإن كان تناقض شخصيتيهما قد ساهم بتلك النتيجة. لأنني كنت أعرف شعور وأهداف الفريقين لم أستغرب ما حصل وإنما أتعجب أنه لم يحصل سابقاً. لقد انتقلت واشنطن بعد استلام الجنرال عون لرئاسة الحكومة من دعمها الدائم للشرعية المسيحية المتمثلة برئيس الدولة، الى الحوار والعمل مع الفرقاء المسيحيين الآخرين (القوات، النواب وبكركي) مما أضعف دعم السياسيين هؤلاء للشرعيةالمسيحية المتمثلةبالجنرال، وتدريجياً أصبحوا أعداءه اللدودين، وهذا لم يحصل أبداً في تاريخ السياسة اللبنانية منذ الاستقلال. وكل ذلك لأن واشنطن أرادت إكمال مسيرة ريتشارد موروفي في انتخاب رئيس للجمهورية، لأن فراغ الرئاسة الأولى قد يؤدي الى انفجار إقليمي. لقد ساهم الجنرال في الوصول الى تلك النتائج لأنه كان ثورة على الأوضاع الراهنة.

ثورة الجنرال

إن الحرب اللبنانية منذ اندلاعها كانت ثورات داخلية ضمن كل طائفة، وخاصة طائفتي الشيعة والموارنة. وربما استمرارالحرب يعود الى عدم انتصار أي من هؤلاء أو

انتهاء هذه الثورات. فمن الصعب على الثورات أن تنجح في لبنان لكونها متعددة الوجوه والعقائد. ولأن الذي يفصل الثورات على الأرض هو وجود عسكري خارجي تعددت وجوهه خلال الحرب، لم تستطع الثورات هذه أن تتفاعل وتتوحد لتعود بالوطن الى وحدته وشرعيته، فبقيت ثورات متفرقة تحارب بعضها وتضعف نفسها.

وسبق ثورة عون في المنطقة الشرقية، ثورة حزب الكتائب بميليشيته أولا، ثم من خلال القوات اللبنانية. لقد عرف عن حزب الكتائب بعهد مؤسسه ورئيسه الشيخ بيار الجميل، بدعمه غير المشروط للحكم والنظام الليبرالي الحر الذي يتلاقى مع «ذكاء» الشعب اللبناني. كان الشيخ بيار يعتبر أن قوة لبنان في استقراره، ومن ثم دعمه غير المشروط «للنظام والصيغة». لكن من هم الكتائبيون؟ وحده الشيخ بيار كان بامكانه أن يكون نائباً أو زعيماً لبنانياً من المتن من دون الكتائب. إن «أولاد العائلات» لم ينتموا الى الكتائب وانضوى اليها أبناء الطبقة الاقتصادية الدنيا من المسيحيين وخاصة الموارنة. ولم يتضخم عدد أعضاء حزب الكتائب بسبب الخطر على «الوجود اللبناني» بقدر ما تضخمت الكتائب من جراء انضمام المسيحيين الذين هجروا قراهم وقصدوا بيروت وضواحيها لاصطياد فرصة العيش وإلحاق أولادهم بالمدارس، فوجدوا في الكتائب عزوة وسنداً يعوضون به ما خسروه من أهل في قراهم.

ولأنه يواجه ثورة الكتائب ثورات مماثلة ومعادية في مناطق لبنان الأخرى، إختارت هذه الثورة أن تنضم من خلال العمل السياسي المنظم الى الطبقة الحاكمة. لقد أصبحت الكتائب قسماً من الحكم وسنداً للحاكم. واستمر هذا التفاهم بين الكتائب والطبقة السياسية التقليدية خلال الحرب رغم وجود الشارع المسيحي بأمرة الثوار. وبالفعل ان وزراء الحرب وكبار موظفي الدولة بقوا خلال سنوات الحرب بمعظمهم من العائلات التقليدية. وكذلك لقد قبلت هذه الفئة خلال سنوات الحرب بتلك المستجدات، وأدخلت الكثير من الثوار في صفوفها وصالوناتها.

لكن استمرار الحرب وفشل التحالف الجديد (التقليديون والكتائب) بالوصول الى إعادة السيادة والاستقرار الى لبنان، بالاضافة الى الضرائب العالية التي كانت تفرض من قبل الميليشيات على الشعب، زرع الكثير من الكراهية والحقد لتحالف الثورة والتقليديين. إن تعطش الجميع الى عودة الشرعية وتفهّم الجنرال عون لنفسية الشعب

حمل الأكثرية الساحقة من اللبنانيين في كل المناطق (لم يكن لبنانيو مناطق بيروت الغربية أقل رغبة من إخوانهم في مناطق بيروت الشرقية في التخلص من الميليشيات) إلى دعم الجنرال الذي فجّر الصراع الطبقي، باعلان عزمه على إنهاء عهد الميليشيات وإخراج القوى الأجنبية من لبنان. لقد أصبح الجنرال بثورته رمزاً لجميع اللبنانيين؛ لكن حرب التحرير التي فرضت عليه قصف المواقع السورية المتمركزة في مناطق السكن الاسلامية، أفقدته الكثيرمن التأييد الاسلامي، خاصة عندما لم تحرز الحرب، التحرير المنشود.

إن ثورة ميشال عون هي أشبه بثورة طانيوس شاهين على المشايخ والاكليروس في القرن التاسع عشر. لم تحاول ثورة الجنرال التحالف مع أي من القوى المسيحية القائمة بل جـمّعت حولها الى جانب المؤمنين بأهداف الثورة، أولئك السياسيين الذين أبعدوا عن لعب دور مهم خلال سنوات الحرب رغم قدراتهم وتضحياتهم. إن القوى القائمة والمنظمة في المنطقة المسيحية كانت ثلاث: القوات والكتائب، النواب، والبطريركية المارونية نظراً لوزنها التاريخي. لقد شعر الكتائب والنواب أن ثورة الجنرال تهدف الى إلغائهم أولا، وما حرب التحرير سوى سبيل لالغائهم إذا نجحت، وإذا فشل التحرير تضع الملامة على القوى التي حكمت بالسابق.

لقد بقيت القوى التقليدية مترنحة تنتظر عودة دورها بمهادنة الجنرال. أن انزلاق ثورة الجنرال بدأ بالرحيل الأميركي من لبنان، الذي تبعه بعد اتفاق الطائف الزحف الشعبي الى بعبدا تنديداً بذلك الاتفاق ودعما للجنرال عون. ولأن أميركا هي وهم سياسي مهم، فإن رحيل الاميركيين أنهى الوهم الحقيقي بأن أميركا مهما كانت درجة خلافها مع الجنرال تبقى أمينة لأهدافها المعلنة في استعادة لبنان لسيادته واستقلاله، والتي هي أهداف الجنرال بالذات.

● بداية النهاية

في الخامس عشر من أيلول استدعيت الى الخارجية للاجتماع بنائب جون كيلي الذي كان موجوداً خارج واشنطن. لقد طلب مني جوغ كوفي أن أنقل الى الجنرال ما لدى الادارة الاميركية من معلومات عن البيان الذي كانت ستذيعه اللجنة الثلاثية في مدينة جدة السعودية. وأبرقت المراحل السبعة المقترحة الى الجنرال مباشرة، وأعقبت

البرقية بما يلي:

«ذكر جوغ كوفي أن الادارة الاميركية ستصدر غداً (١٦ أيلول) بياناً، ربما عن البيت الأبيض يرحب بالنقاط الواردة في البيان، ويعتبرها قاعدة إيجابية وخطوة أولى في إطار وقف القتال وفك الحصارات. وتمنى المسؤول الاميركي على دولتكم التجاوب مع هذه الخطة ودعمها.

أعتقد في إطار الخط الذي أعلنتموه دولتكم بافساح المجال أمام الحلول السياسية وبالتجاوب مع جهود اللجنة الثلاثية العربية، ونظراً لما عرف عن دعم اللجنة وبقية الدول العربية للموقف اللبناني، ولما تلقاه هذه اللجنة من دعم دولي، فانه من الاهمية بمكان بالنسبة للبنان ولمصيره، التجاوب مع بيان اللجنة دون تحفظ، في سبيل الحفاظ على الدعم العربي والدولي للبنان، خاصة وأن:

١ ـ اللجنة الامنية ستتولى مراقبة السفن التي تصل عنها فقط إخباريات أنها تحمل أسلحة.

٢ ـ إن تفاصيل تطبيق هذه الخطة سيتولاها ممثل اللجنة العربية في بيروت.

إن ترحيب دولتكم بجهود اللجنة وتجاوبكم مع خطتها سيقطع الطريق على كل من يحاول القضاء على الدعم العربي والدولي للبنان، بتحميله مسؤولية عدم اتخاذ مواقف ايجابية من جهود اللجنة العربية. كذلك، ان اجتماع النواب سينقلنا من الصراع العسكري الى الصراع السياسي، ويدفع أعضاء المجلس النيابي الى تحمل مسؤولياتهم الوطنية في هذا الوقت المصيري، والمشاركة بالهدف الأسمى لكل لبناني، ألا وهو التحرير».

لقد ارتكبت خطأين في برقيتي السابقة: أولا: إن ممثل اللجنة لم يبحث تفاصيل تطبيق خطتها. لقد سألت فيما بعد النائب الدكتور ألبير مخيبر عن سبب عدم ذهابه الى الطائف فقال لي، وكنا معاً في منزل السفير غسان تويني في بيت مري، بما أنه نائب

رئيس مجلس النواب، فلقد اجتمع بالسيد الأخضر الابراهيمي عدة مرات، وكان الابراهيمي يشدّد على أن مشروع اللجنة هو مسودة اتفاق وليس منزلا. لكنه ـ أي مخبر ـ عندما كان يسأله عن إمكانية تغيير أي من بنود المشروع، كان جواب الابراهيمي سلبياً.

والخطأ الثاني في عدم تقديري للفجوة العميقة بين الجنرال وباقي القوى المسيحية المنوه اليها سابقاً. لقد رأى النواب ودعمهم البطريرك والقوات اللبنانية، أن فرصة إعادة دورهم قد حانت. كان الجنرال يريد أن يفاوض بنفسه لأنه لا يثق بمعظم النواب، ولما لم يستطع منعهم من الذهاب الى الطائف إشترط عليهم أن يحتوي الاتفاق على جدولة للانسحاب السوري من لبنان، وإلا يجب أن يعودوا من دون اتفاق، مقابل أن يترك لهم حرية التصرف بقضايا الاصلاح السياسي والوفاق الوطني.

لقد كنت في زيارة عائلية الى بيروت عندما ترك النواب الى الطائف. لقد شعرت أنهم بالفعل يريدون تحقيق شروط الجنرال ومشاركته في جني ثمار النصر. ولكن إذا لم يحصلوا على ذلك فلا يمكنهم الرجوع الى سطوة «عدوهم». لقد كان كل منهم يعرف أن الجنرال لن يوافق على اتفاق لا يتضمن جدولة الانسحاب السوري، ومع ذلك تشبهوا بشمشون ووافقوا على اتفاق رفضه الجنرال، ودخلت المنطقة الشرقية في حرب أهلية دمرت الهيكل على أبنائه. وأيضاً لقد قبل نواب الشرقية في الطائف بتنازلات طالما رفضها معظمهم خلال خمسة عشر عاماً من الحرب والمفاوضات الشبه دائمة. لقد تذكرت وأنا أشاهد على شاشة التلفزيون في لبنان مغادرة النواب على متن الطائرات المروحية من جونية الى لارنكا في قبرص، ما قاله لي جوني عبده قبل عام. «الهدف: نصاب متحرك وكل نائب يهدم بيته نعوّض عليه بثمن بيتين».

رسالتي الأخيرة قبل ذهاب النواب الى الطائف، أبرقتها في ٢١ أيلول قبل يومين من مغادرتي واشنطن الى بيروت:

«بالرغم من أن الاوساط الاميركية تقر بطريقة غير رسمية أن اقتراحات اللجنة العربية الثلاثية انقلبت ضد مطالب الجنرال عون، وخاصة أنه ليس هناك أي ضمانة عربية لهذا الاتفاق، إلا أن الرسميين الاميركيين يصرون أنه على اللبنانيين أن يقبلوا بوقف الحرب وبدء الحوار السياسي بينهم ومع سوريا. ويتجنب هؤلاء الرد عندما يسأل

أحدهم إذا كانت مقترحات اللجنة «منزلة» أم هي قاعدة للحوار بين اللبنانيين ومع سوريا.

وردد السيد روبرت غايتس، نائب مستشار الرئيس بوش لشؤون الأمن القومي (وقد كان سابقاً نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية) الموقف الرسمي الاميركي عندما اجتمعت معه هذا الصباح. وادعى غايتس أن المأساة المستمرة في لبنان هي سلسلة فرص مفقودة، وأن الادارة الأميركية ترى في مشروع اللجنة العربية فرصة مهمة جداً ومبادرة فائقة الاهمية، وعلى اللبنانيين الاستفادة منها والموافقة على وقف إطلاق النار وفك الحصارات، وبدء عملية الوفاق السياسي، وغيرها من النقاط الواردة في بيان اللجنة الثلاثية بتاريخ ١٦ الجاري. كما أن الولايات المتحدة تتمنى على العماد عون أن يسمح للنواب لأن يلتقوا في أواخر هذا الشهر، حيث أنهم سيناقشون المواضيع التي تثير قلقهم. وأضاف غايتس أن مشروع اللجنة العربية هو فرصة ثمينة للانتقال من ساحة الحرب الى الحوار السياسي، وأن عدم الاستفادة من هذه الفرصة سيكون مأساة على لبنان.

وعن إمكانية إعادة دبلوماسيي السفارة الى بيروت، أشار غايتس الى عدد الأميركيين الذين قتلوا في بيروت والى تكرار قصف دار سكن السفير. وذكر أنه يأسف أن يكون سحب الدبلوماسيين عائداً لما صدر عن أصدقاء الولايات المتحدة. وأضاف أن الادارة تعتبر أن غياب الدبلوماسيين عن بيروت هو غياب مؤقت، وأنهم لن يعودوا الى بيروت إلا في حال وجود ظروف آمنة نسبياً (Relative Security) تمكنهم من القيام بمهامهم. وأضاف أن أحد الاعتبارات الهامة بهذا الشأن، سيكون الموقف من مشروع اللجنة العربية الذي تعتبره واشنطن نقطة الانطلاق في بداية حل المأساة اللبنانية. وحرص السيد غايتس على الاشارة الى أن كلامه موجه الى أصدقاء. وذكر غايتس أن الولايات المتحدة تنظر بجدية كبيرة الى اخلاص السعوديين والمغربيين والجزائريين. وأضاف أن أصدقاء لبنان ومنهم الولايات المتحدة وفرنسا سيحاولون استعمال تأثيرهم بهذا الشأن. وأنهى غايتس كلامه بالقول انه يجب أن تكون هنالك خطوة أولى، وأن هذه الخطوة ستكون الثقب الذي سيحاول من خلاله عبور الجدار الذي انتصب منذ سنوات، وخاصة منذ أوائل هذا العام».

ورحت أجتمع بالرسميين والاصدقاء بعد عودتي من بيروت في أواخر أيلول،

وكتبت على أثر ذلك رسالة أخيرة قبل انتهاء الطائف، وأبرقتها في ٧ تشرين الأول ١٩٨٩ . وفي ما يلي تلخيص لها:

«١. لقد شددت على الاميركيين أن أبقاء القوى الحقيقية خارج حلقة الحوار في الطائف قد يمنع النواب من الوصول الى نتائج. وكررت مراراً أنه على الطائف أن لا يتحاشى قضية التحرير ،لأن الجنرال لن يتمكن من حماية النواب عندما يعودون. كذلك، لقد شددت أنه لا يمكن للمؤتمرين أن يتجاهلوا مطالب طائفتي الدروز والشيعة، لأن الاصلاح ليس فقط مسلم ـ مسيحي، إنما هو أيضاً مذهبي، ولكل من المذاهب مطالب مختلفة. فبينما يريد الشيعة حصة أكبر في مركز صنع القرار، يريد الدروز والموارنة لا مركزية فعلية، ويطالب المسيحيون بالتحرير من القوى الخارجية.

٢. شدد المسؤولون الأميركيون على أن يتحاشى الجنرال عون إعطاء التصريحات التي قد تجعله مسؤولا عن فشل اجتماع الطائف. ان واشنطن واللجنة الثلاثية يرحبان بدعم مشروط من الجنرال للطائف. مثلا أن يقول الجنرال عون علناً أنه بالرغم من عدم موافقته الكاملة لاقتراحات اللجنة الثلاثية للاصلاح السياسي، أن النواب أحرار بالوصول لاتفاق بشأن هذه القضية شرط أن ترتبط مع جدولة الانسحاب السوري والاسرائيلي. وأيضاً إن تنفيذ الاصلاح السياسي يجب أن يتزامن مع الانسحاب السوري. ويقول المسؤولون إن هناك قوى إقليمية تعمل لفشل اجتماعات الطائف (الاشارة هنا الى اجتماع طهران الذي حضره بعض الزعماء اللبنانيين من غير النواب) ويجب أن لا يعمل الجنرال عون بنفس الاتجاه. ليكن غيره مسؤولا عن فشل الطائف.

٣. لقد اجتمعت أيضاً بدبلوماسيين أوروبيين ممن أعربوا عن تأييد قوي لاجتماعات الطائف. لقد شدد هؤلاء أنه من الاهمية بمكان للبنانيين أن يبرهنوا للعالم أن خلافاتهم الداخلية قليلة، والخلاف الحقيقي هو حول الوجود الخارجي، لأن لبنان بلد محتل. لقد أكد هؤلاء الدبلوماسيين أن

الاتحاد السوفياتي والعالم سيؤيد أي اتفاق يتوصل اليه المجتمعون في الطائف، لأنه ليس هناك بديلا للمبادرة العربية. لقد نصح هؤلاء أن لا نتحمل مسؤولية فشل الطائف».

الفصل الثامن
مع حكومة الطائف

لقد شاءت الظروف العائلية أن أزور لبنان مرتين خلال شهر واحد إبتداءً من ٢٣ أيلول. لقد ساءت صحة أخي الأكبر خلال الصيف (١٩٨٩) ولم استطع زيارة لبنان بسبب القتال المتواصل. ورجعت الى لبنان يوم وفاته في ٢٠ تشرين الأول. لذلك كان نشاطي السياسي في تلك الفترة شبه معدوم، والمرة الأخيرة التي ظهرت فيها على شاشة التلفزيون كانت في ٨ أيلول، والمحاضرة الأخيرة التي ألقيتها كانت في ١٤ أيلول في النادي الدولي في واشنطن. وكنت قد زرت مدينة ناشفيل، عاصمة ولاية تنسي، في ١٢ و ١٣ أيلول بدعوة اتفقت عليها قبل ثلاثة أشهر مع السفير الأميركي السابق في باريس جو رودجرز، وألقيت محاضرة بدعوة من «لجنة ناشفيل للعلاقات الخارجية»، والتقيت مع الجالية اللبنانية هناك وزرت وحاورت وسائل الاعلام. لقد دعوت في هذه المناسبات الثلاث، الى دعم اللجنة العربية الثلاثية من أجل أن تتوصل الى اقتراحات عادلة وعملية لحل الأزمة اللبنانية.

لقد كنت في لبنان عندما غادر النواب الى الطائف. وشاهدتهم أثناء زيارتي الثانية على شاشة التلفزيون، وهم ينتخبون رينيه معوّض رئيساً للجمهورية في الخامس من تشرين الثاني، بعد أن حلّ الجنرال عون مجلسهم. وتركت بيروت بعد ثلاثة أيام من انتخاب معوّض دون أن أتصل به أو أهنئه بالرغم من الصداقة التي تربطنا، وكانت زوجته السيدة نايلة قد اتصلت بنا عدة مرات لمشاركتنا بالعزاء. وزرت الجنرال قبل يوم واحد من مغادرتي لبنان لأشكره لمشاركة العائلة بعزائها. لقد كان في مكتبه السفير الأمير فاروق أبي اللمع، والقاضي جوزيف جريصاتي، مدير عام رئاسة الجمهورية، عندما دخلت عليه وكان يوقع على العشرات من الأوراق التي كان مساعده العسكري يقدمها له. وبعد انقضاء ربع ساعة تكلمنا فيها جميعاً عن كل شيء، وقفت أودع الجنرال والحاضرين فكان للجنرال الكلمة الأخيرة لي: «هل رأيت بعينك ماذا يحصل؟ (كان يشير الى مئات الألوف من الجماهير التي كانت تقصد قصر الرئاسة مؤيدة له)، إذهب وأخبر أصحابك ـ أي الأميركيين».

كنت أريد أن أشرح له الوضع الصعب الذي سأواجه في واشنطن بعد الاعتراف

الأميركي بشرعية معوّض، ولكن لم تسنح لي الفرصة لذلك. ربما كان الجنرال يعتقد بأن الجماهير الشعبية ستغير الاعتراف الدولي، وبأن أميركا لن يكون أمامها إلا أن تستمر في اعترافها بي سفيراً للجنرال. وتكلمت مع الكولونيل عامر شهاب، مدير عام مخابرات الجيش في الشرقية بالموضوع وكان متفهماً، لكنه أكد لي أنهم مستمرون في معارضتهم للطائف.

محاولة الاستقالة

وصلت واشنطن لأجد نفسي صفراً بالنسبة الى الادارة. فاما أنا مع شرعية معوّض وإلا لست سفيراً. ليس هناك شخص واحد في الادارة الأميركية مع الجنرال، والكثير من اللبنانيين في واشنطن الذين كانوا يهتفون للجنرال قبل أسبوعين لزموا الصمت بانتظار الانتقال الى الجهة الأخرى. وأكملت مسيرتي في دعم الجنرال دون جدوى. فاذا أعلنت نفسي سفيراً للجنرال فقد أواجه سحب الاعتراف بي من واشنطن، خاصة وأن الادارة الاميركية لن تخشى المعاملة بالمثل لانها كانت قد أقفلت سفارتها في لبنان قبل شهرين من ذلك. وكانت الادارة الاميركية متفهمة كثيراً لموقفي.

ولما كنت سفيراً من خارج الملاك، فإن العرف ينص على اعتباري مستقيلاً حكماً بعد شهرين من انتخاب الرئيس معوّض، وكان يجب أن يكون ذلك في الرابع من كانون الثاني (١٩٩٠). ولكن نظراً لوجودي في العاصمة الأميركية، وبعد تفكير عميق وطويل قررت بعد اسبوع من وصولي الى واشنطن أن أستقيل، لأن مصلحة لبنان وكرامتي تستدعي ذلك. وعلى كل حال يمكن بعد ذلك أن يكون للجنرال ممثل غير دبلوماسي في واشنطن يستطيع أن يتكلم باسمه ولا يكون هامداً كما كنت قد أصبحت في تلك الأيام. لكن كيف أستقيل؟ وأيضاً بعد معاناة نفسية قررت الاتصال بالرئيس الجديد لأتفق معه على سبيل لتقديم استقالتي دون أن أحرج أحداً. وحصلت على رقم هاتف معوّض عندما انتقل الى بيروت واتصلت به في «الويك أند» الذي سبق اغتياله. كانت زوجته السيدة نايلة، هي التي ردت على الهاتف، فقدمت التهاني واعتذرت عن التأخير بالقيام بهكذا واجب. وقد كانت كعادتها مرحبة ومتفهمة وودودة. وسألتها عن الرئيس فقالت إنه في اجتماع. تألمت وأنا أتكلم مع السيدة

معوض خاصة لأنني كنت أحترم رينيه معوّض، وكنت دائماً أعتقد أنه من القلّة الذين يستطيعون إقامة اتصالات وعلاقات مع جميع القوى اللبنانية. كانت لي صداقة قوية مع عائلة معوّض، في الوقت الذي لم يكن لي مع الجنرال عون علاقة شخصية. لقد تألمت من الظروف التي لم تسمح لي بمشاركتها بأفراحها.

لم أخبر السيدة نايلة بنيتي بالاستقالة ولم أُوفّق بالاتصال بالرئيس معوّض قبل استشهاده يوم عيد الاستقلال في ٢٢ تشرين الثاني (١٩٨٩). وفتحت سجل التعزية في دار السفارة في اليوم التالي لاغتياله، وذلك دون أن أستأذن أي من وزارتيّ الخارجية (الشرقية والغربية) في بيروت. وانتخب الياس الهراوي رئيساً وأنا أتقبل التعازي بسلفه، وكان قد حضر الى السفارة حوالي ٤٠٠ شخص من لبنانيين ورسميين أميركيين وأعضاء في السلك الدبلوماسي في واشنطن، رغم عطلة عيد الشكر في أميركا.

في اليوم التالي لانتخاب هراوي إتصلت بالدكتور إدوار صوما، المدير العام التنفيذي لمنظمة التغذية والزراعة الدولية، وسألته ـ بوصفه صديقاً مقرباً من هراوي ـ أن ينقل للرئيس الجديد تمنياتي بالنجاح ورجائي أن نتفق على إخراج لاستقالتي دون إحراج لأحد، وحرصاً على مصلحة لبنان العليا. وشدد عليّ صوما لأن أساعد الرئيس الجديد لأن «ما من شخص مثلك يعرف واشنطن». كنت قد تعاونت مع صوما في معركته الانتخابية قبل عامين، حيث كانت واشنطن تعارض انتخابه للمرة الثالثة مديراً للمنظمة المذكورة. لقد نجحنا في تحييد موقف الادارة الاميركية فامتنعت عن العمل الجدي لانتخاب منافسه، واكتفت فقط بالتصويت له. وبعد إصراري وتشديدي لعدم استطاعتي القيام بهكذا مهمة في الأجواء اللبنانية الحالية، وعدني الدكتور صوما أن ينقل تمنياتي الى هراوي في أول اتصال معه.

وتكلمت أيضاً مع السفير جوني عبده عدة مرات، نظراً لقربه من آلية الطائف، أستشيره بما يجب عليّ عمله لأعفى من مهامي دون ضجة. كان جوابه دائماً: «لا تعمل شيء. أنت مثلي من خارج الملاك. وإذا لم تجدد لك الحكومة، فأنت تعتبر مستقيلاً حكماً بعد شهرين من انتخاب الهراوي».

وتدهور الوضع في بيروت نتيجة لتهديد الرئيس الجديد باجتياح الشرقية، فقامت مئات الألوف من منطقة بيروت الشرقية بالزحف الى بعبدا تحدياً لتهديد الهراوي وتأييداً

للجنرال. وصعب على المسؤولين حول العالم أخذ مواقف واضحة تجاه ما يحدث. فمن جهة أولى هناك تهديد الشرعية المعترف بها دولياً بعودة العنف، ومن جهة ثانية كان الزحف الى بعبدا يذكر المعنيين بشؤون لبنان بما يحدث في أوروبا الشرقية. ولم تكن واشنطن محايدة تجاه ما يجري رغم معارضتها العنيفة للجنرال. واتصل بي السفير جون كيللي بعد ظهر يوم الاربعاء في ٢٩ تشرين الثاني وطلب مني أن أنقل رسالة إلى الجنرال. كانت تلك المرة الوحيدة التي تطلب مني الادارة نقل رسالة الى الجنرال منذ انتخاب معوّض، رغم معرفتهم بدعمي للجنرال عون. وأخبرني أيضاً عن رسالة سيرسلها الى الرئيس الهراوي. فسألته إذا كان يريدني نقل ذلك الموقف الى الوزارتين، فأجابني موافقاً ومثنياً على إمكانية اتصالي بالجهتين، فأخبرته أن التلكس يعمل في كلا الوزارتين. أرسلت يومذاك البرقية التالية الى كل من وزارتي الخارجية، ودون أن أذكر لأي منهما عن إرسالي البرقية للاخرى:

«طلب مني السفير جون كيللي، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط أن أبلغ المسؤولين اللبنانيين الموقف الاميركي من الوضع الحالي في لبنان:

أولاً: إن استمرار ميشال عون برفضه التعاون مع رئيس الجمهورية السيد الياس الهراوي يساعد على تفكيك لبنان. إن واشنطن تتمنى على الجنرال عون ان يفعل أي شيء لمساعدة الرئيس الهراوي، حتى يكون رئيساً لكل لبنان ولتحقيق وحدة الوطن.

ثانياً: إن واشنطن التي اعترفت بشرعية الرئيس الهراوي، لا تعتبر أن العنف هو الجواب للمشكلة التي يواجهها لبنان. كما تعتبر واشنطن أنه يكون من الخطأ أن يعطي الرئيس الهراوي الضوء الأخضر لسوريا للقيام بأي عمل مسلح ضد مناطق بيروت الشرقية».

واتصلت بالسفير سهيل شماس مهنئاً، يوم عينته الحكومة الجديدة أميناً عاماً للخارجية، في ٣٠/ ١١/ ٨٩. كانت تربطني بشماس علاقة وثيقة وكان دائماً يردد على مسامعي وأمام الكثيرين من أصدقائي أنه «لولا عبد الله بو حبيب لما تصالحت مع عهد الجميل وعينت سفيراً في ألمانيا الغربية». لقد أبلغني أنه لم يقبل المركز بعد وهو ما زال يفكر بالموضوع. لقد كانت علاقة شماس بالجنرال جيدة ولم يظهر أي شيء منه يدل على معارضته لعون بالسابق. ووجه شماس كلامه لي مشدداً على العمل معاً كفريق إذا

قرر تسلم منصبه الجديد، وأنه قد يقبل بسبب ظروف عائلية في بلدته أميون، الكورة. فقلت له: «يا سهيل، أنا بدي أترك. كل عهد وله رجاله. وإذا قبلت أن تكون أميناً عاماً، أرجوك أن ننسق مع بعض حتى لا نحرج بعضنا ونخرج بكرامة، وإنني قد حمّلت إدوار صوما ذات الرسالة الى الهراوي. كذلك عندي بعض التقارير المهمة التي كنت قد أعددتها للجميل وعون سأرسلها لك حتى تكون على اطلاع بما حدث».

الاقالة

وحدث في ٧ كانون الأول ما لم أتوقعه. لقد جاء قرار مجلس الوزراء في ذلك اليوم فقط باعفاء عبد الله بو حبيب من مهامه كسفير لبنان في واشنطن. لقد كان ذلك مدعاة للافتخار لأن الضعيف لا يُقال، خاصة وأن القرار هو الأول من نوعه في لبنان. فلماذا إقالة سفير ما دامت مهمته ستنتهي بعد ستة أسابيع؟ قررت في البداية أن ألتزم الصمت حتى أستلم البرقية الرسمية التي وردت صباح اليوم التالي وقد جاء فيها:

«لاطلاع الدكتور عبدالله بوحبيب

قرر مجلس الوزراء اللبناني بجلسته المنعقدة في ٧/ ١٢/ ١٩٨٩ عملا بأحكام الفقرة السادسة من المادة ١٧ من القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١٣٠٦ تاريخ ١٨/ ٦/ ١٩٧١ وتعديلاته (نظام وزارة الخارجية والمغتربين)، اعتباركم مستقيلا حكماً من وظيفتكم كسفير من خارج الملاك، وذلك اعتباراً من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء المشار اليه، وعدم إعادة تعيينكم وبالتالي انتهاء خدماتكم. وعليكم اتخاذ الاجراءات الفورية لمغادرة مركز عملكم».

لقد اعتبرت البرقية ناشفة، روتينية وغير لبقة. كان باستطاعة الذي كتبها والذي وافق عليها أن يكون أكثر لباقة، خاصة وأن العهد الجديد هو نتيجة لاتفاق الطائف «للسلام في لبنان»، وأن الحكومة التي يفترض بها أن تكون حكومة الوحدة الوطنية هي بحاجة لدعم وتفهم الكثيرين من أبناء مناطق الشرقية. وعلى كل حال بما أنني سأترك منصبي، فإن الكلام الحلو، حتى عندما لا يعني ما يقال، أحسن من الجفاء والروتين.

وكنت قد استلمت عشرات المكالمات من أوروبا ولبنان يستنكرون قرار مجلس

الوزراء. وكان معظمهم يشير اليّ لأن أتضامن مع الجنرال وألا أقبل بقرار حكومة الدكتور سليم الحص. واقترح عليّ أحد الأصدقاء أن أرسل برقية الى الهراوي والحص أقول لهما فيها «إنني سأخرج من السفارة يوم يتسلم الهراوي قصره، أو يتسلم شماس مهامه أو عندما يتسلم العماد لحود سلطته». لكنني اعتبرت تخصيص اجتماع مجلس وزراء على شخصي هو «تكريماً لي»، فقررت أن أتجاهل الظروف وأمضي بخطتي لانهاء مهامي. ولما كان نظام وزارة الخارجية يعطيني مهلة الشهرين لانهاء أعمالي ومغادرة مركزي، إعتمدت إرسال برقيتين في ٨/١٢/٨٩ الى وزارتي الخارجية. فأبرقت الى الجنرال عون والأمير فاروق أبي اللمع ما يلي:

«إستلمت صباح يوم الجمعة في ٨/١٢/١٩٨٩ البرقية التالية (كررت برقية الاعفاء) ثم أضفت:

وبمعزل عن أي اعتبار قانوني أو غيره، إنني أعتبر نفسي مستقيلا من الخدمة ابتداء من ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٠. إنني أشكركم لصداقتكم وأرجو لكم النجاح الدائم والعمر الطويل».

ثم أبرقت الى «فخامة الرئيس الياس الهراوي ودولة الرئيس سليم الحص» ما يلي:

«تبلغت اليوم برقية «الخارجية» رقم ١٢٧١/٨٩ ش.س تاريخ ٨/١٢/٨٩. لقد بدأت باتخاذ الاجراءات لمغادرة مركز عملي على أن يكون الموعد الأخير لانتهاء مهامي يوم الثلاثاء في ٢٣ كانون الثاني عام ١٩٩٠».

إن تاريخ ٢٣ كانون الثاني هو موعد انقضاء الشهرين بعد انتخاب الهراوي (٢٤/١١/٨٩) المهلة التي ينص عليها نظام الوزارة.

واتصل بي الجنرال عون رافضاً ومستنكراً استقالتي في تلك الظروف. واتصل بي الأمير فاروق للأمر ذاته. ولكنني بقيت مصراً على قراري. وجاءني يوم الاثنين برقيتان من لبنان. الأولى من الجنرال عون يرفض استقالتي ويمنحني إجازة. والثانية من خارجية الغربية تقول:

خاص بالسفير بوحبيب ـ عاجل

«١. لا نوافق على الفترة الزمنية المقترحة في برقيتكم.

٢. يرجى منكم إتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة والعاجلة إدارياً ومالياً لاجراء

معاملات التسليم والتسلم خلال مهلة أقصاها عشرة أيام، إعتباراً من يوم الاثنين ١١/١٢/٨٩ للتمكن من مغادرة مركز عملكم وسكنكم، وانتهاء مهامكم نهائياً بتاريخ ٢٠/١٢/٨٩.

٣. يطلب منكم عدم ممارسة أو القيام بأي نشاط دبلوماسي خلال الفترة المذكورة في (٢) علماً أننا أبلغنا الادارة الاميركية مباشرة بمضمون برقيتنا المرسلة لكم بتاريخ ٨/١٢/٨٩».

كانت البرقية هذه صفعة قوية لي. إن «وزارة الطائف» تعاملني وكأنني أخون الوطن. ولو كنت في لبنان لأعطوني إنذاراً مشابهاً للانذار الذي وجهه الهراوي الى عون. لم أفهم لماذا تتصرف الدولة معي بهذا الشكل، خاصة وأنني أعلمت الهراوي وشماس بنيتي في الاستقالة. فهل أنه كان عليّ أن أرفض قرارهم فنتفق على حل وسط كتعييني في عاصمة أخرى، تماماً كما كاد أن يحدث بينهم وبين الجنرال فيما بعد. عجيب أمر هذا البلد... بالحقيقة إن إنهاء المعاملات الادارية والمالية لسبع سنوات من الخدمة في واشنطن تحتاج على الأقل الى اربعة أشهر، لكنني كنت قد بدأت بالعمل للتسليم والتسلم في أيلول ١٩٨٩.

وتسرب الخبر الى الصحف واعتمدت أن أشيّع على أنني لن أخرج من السفارة. فدخل الوسطاء ليقنعوني بقبول قرار الوزارة. إثنان من هؤلاء جديران بالذكر: أنطوان شديد ورفيق الحريري.

إتصل بي انطوان شديد بحكم وظيفته الجديدة كمستشار للرئيس هراوي وصداقته القديمة لي، وأخبرني ان «الرئيس يحبك ويقدرك... لكن الظروف لم تساعد فخامته، لأن الحص يريد رأسك وان الذي حصل غير لائق نظراً لما قمت به لخدمة لبنان». وسألني عن اقتراحي لحل الازمة، فتمسكت بمحتوى برقيتي في ٨ كانون الأول لأن مهمتي تنتهي في ٢٣ كانون الثاني. واقترحت عليه توقيف مفعول قرار وزارة الخارجية، لأن قرار مجلس الوزراء لا يحدد موعد إنهاء مهمتي. فقال لي: «باسم الرئيس أقول لك أن تعتبر هذه المسألة منتهية، وستصلك برقية بهذا الشأن خلال ثلاثة أيام». طبعاً لم يستطع تنفيذ الاتفاق بسبب «عناد الحص» حسب قوله.

أما رفيق الحريري، فقد اتصل بي حوالي العشرين من كانون الأول، وكانت تلك

أول مرة يتكلم معي منذ الربيع السابق، يوم عتب عليّ على الاتفاق مع الادارة الأميركية بالثناء على موقف الجنرال، الذي شدد على استعداده للحوار مع الطوائف الاسلامية. لقد بدا لي من حديثنا يومذاك أن إشادة الخارجية الأميركية بموقف الجنرال، إنما «خرّب» شيئاً ما، مما حمل الحريري على معاتبتي ومقاطعتي.

شدد الحريري على أن ما سيقوله لي يساعد تياره السياسي لكنه يتكلم معي أيضاً بسبب اهتمامه بمصلحتي، خاصة وأنني ما زلت صغير العمر نسبياً. كذلك شدد الحريري على أن عون لا يعرف سوى مصلحته وأنه من الخطأ أن أعتمد على دعمه. وأضاف: «لقد حدث خطأ بحقك. نحن إخوان وأنا لا أعرف أن أعرض مساعدة... وأي شيء يلزمك، أنا مستعد». وأقترح علي أن اترك السفارة في الثالث من الشهر التالي. شكرت كرمه وعاطفته وأصريّت لأن يصحح الخطأ ومن ثم ساغادر السفارة في ٢٣ كانون الثاني ولا أريد أي شيء آخر.

أصرت أوساط الهراوي بأن سليم الحص هو سبب الاقالة والمعاملة السيئة، لأنني ناهضته وساندت الجنرال خلال عهد الحكومتين. دون شك أن ذلك هو القسم الاكبر من الحقيقة. لكن لا يمكن للحص أن يطلب مني ما لا استطيع إعطاءه. لقد انقسم السفراء في عهد الحكومتين دون أن ينقسموا. بكلام آخر، السفراء المسيحيون أقاموا علاقة مع خارجية الشرقية والجنرال، والسفراء المسلمون أقاموا علاقة مع خارجية الغربية والدكتور الحص، وذلك رغم بقاء التنسيق فيما بينهم. فلماذا إذن يريدني الحص أن أكون طائراً في غير سربه، مع العلم أنني كنت أنقل له جميع المواقف الهامة في واشنطن بواسطة صديق مشترك؟ أو هل لأنني منتدب لاحدى عواصم القرار؟ أولاً لقد أعلم الحص الأميركيين أنني لا أمثله. ثم إن المرحوم السفير رشيد فاخوري وكان يمثل لبنان في الأمم المتحدة، كان ينسق مع الحص دون أن يثير الجنرال. كذلك لقد حاول الرئيس كرامي يوم تسلم رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية أن ينقلني من واشنطن ليواجه رفض الجميل. لا يمكن في الدولة اللبنانية أن يُقال أو يعيّن أو يبدل سفير أو أي موظف كبير من مذهب ما، دون موافقة المسؤول الأكبر في الدولة الذي من مذهبه. بكلام آخر، حتى إذا أراد الحص إقالتي فلا يمكنه تحقيق هدفه دون موافقة رئيس الجمهورية، لأن التقسيم الطائفي في الوظيفة يجعل الماروني، منافس الماروني والشيعي منافس الشيعي وهلمّ جراً.

مع المحاكم الأميركية

لقد لخّصت جريدة «الشرق الأوسط» الى حد بعيد حقيقة ما كان يدور في السفارة وفي ذهني خلال الشهر الأول من عام ١٩٩٠. هذا ما كتبته في ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٠:

«يُتوقّع أن يبدأ يوم غد فصل جديد من «أزمة» السفارة اللبنانية في واشنطن، التي ظهرت قبل حوالي شهر، بعدما تراجع السفير اللبناني في واشنطن الدكتور عبدالله بوحبيب عن استقالته، بعد تسلمه قرار الحكومة اللبنانية الذي طلب منه تسليم السفارة ومغادرة السكن التابع لها في غضون عشرة أيام.

فرغم أن السفير بوحبيب أقام مساء الجمعة الماضي حفلا ودع فيه المسؤولين الأميركيين والدبلوماسيين العرب والاجانب المعتمدين في واشنطن، وبالرغم مما يقوله علناً إن مهمته سفيراً للبنان في واشنطن ستنتهي اليوم (الثلاثاء)، وبالرغم من أن عائلته ستخرج من مقر سكن السفير التابع للسفارة بعدما جهز سكنه الجديد.

رغم كل ذلك، فقد سُمعَ السفير بوحبيب يرد على المسؤولين الأميركيين وغيرهم ممن كانوا يودعونه ويسألونه عما سيفعله بالقول: «إن القرار بعد هذه الليلة سيكون بأن عليّ الاختيار بين أن أكون متمرداً أو خائناً». ويسألهم ماذا سيفعلون لو كانوا في مكانه، فيكون ردهم: إن القرار سيكون لجهة اختيار التمرد لا الخيانة. بل إن بعض المسؤولين الأميركيين كانوا يضيفون بالقول له: «إن المتمرد قد يصبح بطلا في المستقبل».

ومن جهة أخرى، قالت مصادر تعرف بما يجري في هذا الخصوص، إن السفير بوحبيب «واقع بين المطرقة والسندان، فاذا سلّم السفارة، سيعدّ خائناً، وإذا رفض، سيعتبر متمرداً بالفعل».

وقالت هذه المصادر: إن اتصالا جرى بين السفير بوحبيب والسفير الجديد المفترض أن يحل محله، وهو السيد نسيب لحود، بحثا خلاله الأمر. وكان رد بوحبيب أنه لا يستطيع تسليم السفارة إلا إذا جاءه أمر من الرئيس عون، أو أمر من القضاء الأميركي، مما يعني ويؤكد أن الأزمة مرشحة للتفاعل.

وقد حاولت «الشرق الأوسط» الاستفسار من السفير بوحبيب عن حقيقة كل ما يتردد، وعما ينوي القيام به، فالتزم رفض الرد على أي سؤال يتعلق بالموضوع، مكتفياً بالقول: إنه من المؤسف أنهم نقلوا معركة الشرعية اللبنانية من لبنان الى الخارج، دون أن تكون لمصلحتهم أو مصلحة لبنان مما يؤكد أنه لن يسلم السفارة، رغم ورود معلومات في وقت سابق تقول إنه لا ينوي البقاء فيها، وإنه سينصرف الى عمله الخاص.

ومن هنا، بات يتردد ما إذا كانت السفارة اللبنانية في واشنطن ستتعرض لمثل ما تعرضت له السفارة اللبنانية في باريس من اعتصام مؤيدي العماد ميشال عون فيها، ودعوة السفير فؤاد الترك رجال الأمن الفرنسيين لاخراجهم منها.

إلا أن بعض العارفين يقولون: إن الحالة مختلفة، إذ لن تجري في واشنطن عملية اعتصام، إذا ما قرر السفير بوحبيب رفض تسليم السفارة».

****

كنت أعتقد أنني قد حصلت على وعد من مؤيدي الجنرال بأن لا يقدموا على خطوة احتلال السفارة خاصة وأنني باق فيها، وإن ما حدث في باريس من دخول الشرطة الى السفارة وإفراغها من مؤيدي الجنرال هو سابقة قد تتجدد في واشنطن. وأعلمتهم أيضاً أنه بالنسبة الى الخارجية الأميركية إن ممثل الحكومة «الشرعية» في واشنطن هو القائم بالأعمال، الذي باستطاعته أن يطلب رسمياً تدخل السلطات الأميركية.

وصباح الاثنين في ٢٢/١/١٩٩٠، فوجئت بدخول حوالي ١٥ شخصاً من مؤيدي الجنرال للاعتصام في السفارة. تكلمت معهم واتفقنا أن لا يوقفوا أعمال السفارة، وكانوا خير ضيوف طوال النهار، باستثناء حادثة صغيرة حصلت عندما اتصل القائم بالأعمال بالشرطة السرية المسؤولة عن أمن السفارات وطلب منهم النجدة، لأن هناك من دخل السفارة عنوة ويشيع الفوضى في مكاتب السفارة. لم أكن شخصياً في السفارة. وصلت الشرطة بعد خمس دقائق من مغادرة القائم بالأعمال مكتبه، واستطاع السكرتير الأول في السفارة، جوزيف صياح، مع الموظفين المحليين أن يوقفوا دخول الشرطة الى السفارة في الوقت المناسب.

منذ ابتداء أزمة السفارة وأنا على اتصال مع المسؤولين الأميركيين بشأن مايجري. السفير دافيد نيوتن، مدير دائرة لبنان وسوريا والاردن والشؤون الفلسطينية كان دائماً يؤكد لي، أن الولايات المتحدة لن تتدخل بأمور لبنانية داخلية، وأن السيطرة على مباني السفارة وأرضها هي قضية لبنانية. ولقد اشرت إلى السفير جون كيللي عندما زرته مودعاً حوالي منتصف كانون الثاني (١٩٩٠) بانه سيكون من الصعب عليّ اخلاء السفارة بسبب الوضع السياسي في لبنان وكان متفهماً لموقفي.

حاولت التكلم مع نيوتن بعد ظهر يوم اعتصام الطلاب، فرفض التكلم معي بشأن الاعتصام لأنني لا أمثل الشرعية، ثم سألني أين سأكون غداً، فقلت له: «هنا بين المنزل والمكتب». فقال لي: «من الأحسن أن تبقى في المنزل».

إتصلت فوراً بالمحامي وبأحد الأصدقاء من أصحاب العلاقة مع الخارجية، وأخبرتهما عن حديثي مع نيوتن. الصديق أعاد اتصاله بي بعد ساعة ليعلمني أن مصادره في الخارجية أخبرته أن الشرطة السرية ستقلد ما قامت به الشرطة الفرنسية صباح اليوم التالي، وأن لديهم طلب الحكومة اللبنانية الذي وصلهم من القائم بالأعمال، واعلمني ان نصيحة الخارجية هي أن لا أحضر الى المكتب في اليوم التالي. أما المحامي فقد اتصل بي بعد ساعتين ليعلمني أن محامي الخارجية رفض في البداية رد مكالماته ثم عاد وتكلم معه ولم يفصح له عما ينوون القيام به، لكنه أشار له على أنني في موقف لا أحسد عليه.

المحامي اقترح أن نلجأ الى القضاء لمنع وزارة الخارجية من الدخول الى مباني السفارة وأرضها دون إذن مني. لكن بما أنه باستطاعة الشرطة السرية الدخول الى المكاتب قبل انعقاد المحكمة ومن ثم يضعوننا أمام الأمر الواقع، لذلك يجب على المعتصمين إخلاء السفارة قبل الصباح. واجتمعت بالمعتصمين وخيّرتهم بين أن يتركوا السفارة فنلجأ إلى المحاكم الأميركية، أو أن يبقوا ليواجهوا الشرطة صباح اليوم التالي، فرفضوا مغادرة السفارة وكان قد أصبح عددهم أربعين وهم ينتظرون أن ينضم اليهم حوالي مائة شخص في صباح اليوم التالي. وعند الساعة الواحدة والنصف صباحاً (٢٣/ ١/ ٩٠) إتصل الجنرال عون بالسفارة، فتكلمت معه وأعطيته وجهة نظر المحامي، ثم تكلم معه بعض المعتصمين، وقال له أحدهم إن القائم بالأعمال ممثل حكومة الحص، والسكرتير

الأول في السفارة، سليمان الراسي[1] والذي له أخ ضابط في جيش الجنرال، هو الذي طلب من الخارجية إخلاء المعتصمين من السفارة. لقد كان قرار الجنرال أن يخرج المعتصمون وأن نلجأ الى المحاكم.

كان هدفي بأن يخلي المعتصمون السفارة لأنني كنت أخشى أن يحل بها من جراء احتلالها ما اصاب سفارة باريس من تكسير وتمزيق للملفات، مما حملني لاغلاق السفارة مباشرة بعد أن تم اخلاءها من المعتصمين.

لم يكن محامي الدولة مستعداً لجلسة صباح الثلاثاء. عرفت فيما بعد أن سليمان الراسي طلب إعفاءه من مهمته بسبب «الضغط عليه من عون وجماعته»، ومن ثم ألغي طلب إخلاء المعتصمين بالقوة، بانتظار استلام الخارجية لمستندات جديدة من حكومة الحص. وأصدر القاضي تعليماته بالابقاء على الوضع الراهن في السفارة الى غاية سماعه لمرافعة الطرفين[2]. واستمرت الحالة كذلك الى يوم الجمعة في ٢٦/١/٩٠ عندما استمع القاضي للمرافعتين. وكان رأي القاضي أنه بحاجة الى عشرة أيام لاعطاء رأيه، ولذلك أصدر تعليماته مرة أخرى بالابقاء على الوضع الراهن للسفارة مما حمل محامي الدولة على الاحتجاج فأنذره القاضي باتهامه بالتمرد على قرار المحكمة إذا قامت الخارجية الأميركية بأي إجراء مخالف لأوامره، وقد يودع هو ومرؤوسيه في السجن.

القاضي كان هارولد غرين وهو من كبار قضاة واشنطن، وقد أشرف على محاكمة

(١) لقد كان سليمان الراسي من المتحمسين لحكومة الجنرال ولم يكتف يوماً بما أقوم به من تحرك لدعم مسيرة الجنرال بل كان يحثني أن أعمل أكثر دون أن يقوم نفسه بأي نشاط رسمي لدعم الجنرال. لكنه كان يحضر جميع نشاطات مؤيدي عون الذين كانوا يعرفون بأن للراسي أخ في الجيش. لذلك اعتبر المعتصمون بأن الراسي لن يقدم على طلب اجلائهم من السفارة بواسطة الشرطة الأميركية. لقد عين الراسي مؤخراً قنصلا عاماً للبنان في سيدني في استراليا.

(٢) لقد استمر الحوار مع دايفيد نيوتن في الخارجية الاميركية بواسطة صديق مشترك واتفقنا بعد ظهر الثلاثاء على انه من الافضل تحكيم القضاء فلا تحرج ازمة ملكية مباني واراضي السفارة اللبنانية أحداً. لقد فهمت يومذاك بان قرار الخارجية الاميركية في الاحتكام إلى القضاء كان يهدف لردع الجنرال من مصادرة الأملاك الأميركية في لبنان في حين اقتحمت الشرطة الأميركية مباني السفارة في واشنطن من دون قرار المحكمة الأميركية. لقد اعتقد نيوتن بان المحكمة ستصدر اوامرها بافراغ السفارة فوراً ولم يخطر ببال احد في الخارجية الأميركية ولا ببالي شخصياً بان الازمة ستستمر نحو اسبوعين.

أوليفر نورث بشأن فضيحة إيران ـ كونترا، وكان أيضاً مهتماً يومذاك بمحاكمة جون بواندكستر بالقضية نفسها.

أصرّ محامي الدولة على أن القضية ليست من صلاحيات القضاء، ويجب على القضاء عدم النظر بها.

المحامي الذي عينته شدد على أنه من حق الادارة الأميركية الاعتراف بأي من الحكومتين اللبنانيتين، وباستطاعة ممثل حكومة الهراوي أن يمارس أعماله من أي مكاتب خاصة به. كذلك ان عبدالله بوحبيب لم يعد سفيراً للبنان في واشنطن نظراً لاعتراف واشنطن بحكومة الهراوي والحص. لكن ملكية مباني وأراضي ومحتويات السفارة هي عائدة لحكومة عون، لأن الرئيس السابق أمين الجميل عين عبدالله بوحبيب سفيراً عام ١٩٨٣ وميشال عون رئيساً للحكومة عام ١٩٨٨. واستمرت الادارة الأميركية باعترافها بالسفير بوحبيب سفيراً للبنان في عهد الحكومتين، علماً منها أن بوحبيب يمثل الجنرال عون. لذلك لقد اعترفت الادارة الأميركية أن مباني وأراضي السفارة هي مرتبطة بحكومة الجنرال عون. ومن ثم إن اعتراف الادارة الأميركية بحكومة الهراوي لا يعني أن المباني والاراضي تصبح ملكاً لتلك الحكومة.

كانت الصفعة للخارجية الأميركية أن القاضي هارولد غرين قد قرر دراسة القضية، مما يعني أنه رفض طلب الادارة الأميركية على أن القضية ليست من اختصاص المحاكم. أصبحت القصة أميركية: خلاف بين السلطتين القضائية والتنفيذية. الأولى اعتبرت أنه من حقها إعطاء رأيها بالموضوع، والثانية اعتبرت تدخل القضاء سابقة خطرة على أعمال السلطة التنفيذية. لذلك استأنفت الدولة حكم القاضي وخسرت أيضاً بالاستئناف. وذهب محامي الدولة الى مجلس القضاء الأعلى يوم الخميس في الأول من شباط، وكنت مدعواً مع زوجتي الى حفل عشاء عند رئيس مجلس القضاء الأعلى في اليوم ذاته مما حملني للاتصال به والاعتذار بسبب وجود قضية تخصني أمامه. لكن رئيس القضاة وليم رانكويست أعفى نفسه من النظر في القضية، وأصرّ علينا الحضور حفلة العشاء. وعرفت خلال العشاء أن القاضي وايت من مجلس القضاء الأعلى رفض طلب الحكومة بمنع القاضي غرين من النظر بالقضية. وفي اليوم التالي عادت الحكومة وطلبت من قاض آخر، برانين، النظر بالموضوع فرفضها هو الآخر. لكن غرين الذي كان قد أعطى

نفسه عشرة أيام لاصدار حكمه، كان قد توصل الى نتيجة مساء الثاني من شباط. لقد أعطى الحق لوزارة الخارجية أن تنقل أملاك السفارة اللبنانيةالى حكومة الهراوي. وحدث ذلك بعد أربعة أيام من بدء القتال بين الجيش والقوات في مناطق بيروت الشرقية، حيث بدا وكأن لا سلطة لحكومة عون في لبنان.

ولأنني كنت أنتظر قرار المحكمة كما جاء، أخليت منزل السفارة مع عائلتي في ٢٣/١/٩٠ ولم يعد يبقى في مكتبي سوى بعض الوثائق القليلة، فأخذتها بعد صدور الحكم وتكلمت مع الخارجية، ورد الدبلوماسي تيودور قطوف (وهو عربي الاصل)، نائب نيوتن وقتذاك، وقلت له إني على استعداد لتسليم السفارة في أي وقت يقترحون، ثم سألت المحامي أن يتصل بنظيره في الخارجية ويعلمه بذات الرسالة.

الخاتمة

ويبقى لبنان

يوم السبت في ١٨ آب، ١٩٩٠، اتصل بي الجنرال ميشال عون للمرة الثالثة والأخيرة منذ مغادرتي السفارة اللبنانية في واشنطن في ٢ شباط السابق. أخبرني عون ان العقيد عامر شهاب معه وسألني عن رأيي باوضاع المنطقة ولبنان بعد الاجتياح العراقي للكويت. قلت له:

ان واشنطن تصر بان ينسحب العراق من الكويت. لا يمكن لاميركا والغرب بأن يسمحا لأي دولة بان تسيطر على ثلثي احتياطي العالم من البترول. ان العراق لن يربح المعركة ولن يسمح له بأن يسيطر على الخليج خاصة وأن أميركا قد أصبحت الدولة «العظمى». ان بإمكانية العراق المحافظة على قوته فقط إذا انسحب من الكويت.

وأضفت، اما من ناحية لبنان: يبدو ان دمشق قد اتخذت قرارها بمساعدة حكومة الهراوي بتنفيذ اتفاق الطائف. ان الحسابات قد تغيرت بعد الثاني من آب، وسوريا تبدو اليوم مستعجلة لتنفيذ الاتفاق ومعها دعم أميركي. ان القتال الذي حصل بين الجيش والقوات نتج عنه خسارة عسكرية للجيش وسياسية للقوات. ان عدم تمكن الجيش من السيطرة على مناطق بيروت الشرقية هو الخسارة العسكرية. كذلك ان انتفاضة الشعب تأييداً للجيش في معركته مع الميليشيات هو الخسارة السياسية للقوات. لذلك ان اتفاق الجيش مع القوات سيعيد للاثنين قسماً كبيراً من خسارتهما. وفي حال تعذر الاتفاق فإن الدخول في وزارة من خلال شرعية الهراوي قد يكون الحل الافضل، وخاصة وان الجنرال قد اصبح رمزاً للاكثرية الساحقة من اللبنانيين.

شكرني الجنرال على «ارائي» وأعلمني ان معلوماته عن الخليج لا تتطابق وما قلت له، واعطاني العقيد شهاب، فكررت له تمنياتي بان يعملوا للاتفاق مع سوريا وشرعية الهراوي.

وفشلت محاولات ادخال عون بالوزارة، وقامت سورية بعملية عسكرية استعملت فيها الطيران لاول مرة منذ اندلاع الحرب اللبنانية وانهت ما سمي بتمرد الجنرال عون،

الذي التجأ الى السفارة الفرنسية. كان ذلك في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠.

****

ويبقى الجدل السياسي بين اللبنانيين عن صوابية سياسة الجنرال الى اليوم. يتفق الجميع على صوابية اهدافه ويختلفون على المسيرة. وبالرغم من حربي التحرير والالغاء اللذين قادهما الجنرال ضد سوريا والقوات اللبنانية خلال عامين من تسلمه بعبدا، قد اصابا لبنان عامة ومناطق بيروت الشرقية خاصة من الخراب والدمار ما فاق سنوات الحرب السابقة، إلا أن التأييد الشعبي للجنرال يبقى قوياً. ان مرد ذلك لا يعود الى الاهداف التي وضعها الجنرال، فمعظم اللبنانيين يريدون لبنان مجرداً من الوجود الخارجي والميليشيات. إن قوة الجنرال عون تعود الى انه استطاع بواسطة وسائل الاعلام المتاحة له ان يدخل منازل اللبنانيين ويتكلم معهم بصراحة فطرية ولغة شعبية عن مشاكلهم الحياتية والعوائق التي تمنعهم من العودة الى الاستقرار والبحبوحة الاقتصادية. لقد بدا الجنرال حاكماً من الشعب وللشعب (POPULIST).

لقد فجّر الجنرال ما كان يدور في ذهن المواطن اللبناني، من أن الميليشيات والوجود الخارجي هما اساس المشكلة اللبنانية. ولقد عكس تلك القناعات الشعبية بطريقة دراماتيكية استعمل فيها أحدث وسائل العلاقات العامة والاعلام. وبينما لم يلمس عون خطورة أهدافه، اعتقد كثيرون من الشعب ان الجنرال مدعوم من دولة كبرى - او ربما الدولة الاكبر - وإلاّ لما تشجع على القيام بحرب التحرير. وبعد ان تبينت لاحقاً حقيقة المواقف السياسية، الاقليمية منها والدولية، كان الجنرال قد اصبح الزعيم المسيحي لا بل اللبناني، بدون منازع.

****

ان مآسي الحرب وعذاباتها حملت اللبنانيين ان يتعلقوا بـ «حبال الهواء»، وما قصتهم مع ميشال عون سوى جزء من ذلك الوهم!! ان استمرار التدهور الاقتصادي والاجتماعي في هذه الفترة واعتبار البعض ان الحرب انتهت ومن ثم محاولة العودة الى ممارسات ما قبل الحرب، قد يحمل الكثير من اللبنانيين الى ان يتعلقوا بحبال الهواء مرة أخرى. لذلك علينا جميعاً العمل لنجنب انفسنا عناء المعارك ومصائبها. ان اعتمادنا لاي سبيل مستقبلي يجب ان يأخذ بعين الاعتبار افرازات الحرب اللبنانية. ان تجاهل

احدنا لما افرزته الحرب من قناعات ووقائع وثوابت جديدة قد يدفع بالوطن الى اعادة فصول الخراب والدمار والموت. ان بعض هذه الافرازات سيبقى معنا لوقت طويل ومنها سيكون الاسس الجديدة للبنان جديد.

اولى هذه الافرازات هي انتهاء احتكار اللبننة.

بالرغم من استمرار الخلافات اللبنانية على ماهية ونوعية الحكم في لبنان، إلاّ ان الاكثرية الساحقة من اللبنانيين أصبحت تتطلع الى لبنان كوطن نهائي. ان فشل مشاريع الوحدة خارج لبنان ولاسباب غير لبنانية حمل الكثير من اصحاب العقائد الوحدوية بأن يخففوا من التطلع الى الخارج والتركيز على الشؤون اللبنانية. لقد بدا واضحاً في العقد التاسع من هذا القرن ان بلدان العالم، ومنها من تعتبر نفسها «أمة» بحد ذاتها، ومنها تعتبر نفسها «جزءاً من أمة»، يتصرف في عالم اليوم بمنطق «الدولة الامة» - أي The nation state. ان كافة الدول المستقلة تعمل لرفاهية شعبها ومن ثم لزيادة منافعها وحماية مصالحها. لقد رأى وعرف وفهم اللبناني ان التطلع الى الخارج وهم كـ «الحس المبرد»، وان مصلحة طائفته او عشيرته تلتقي مع مصالح غيرها من الطوائف والعشائر اللبنانية. بكلام آخر، ان مصلحة الفرد والفئة هي جزء من مصلحة الكل والوطن.

غير أن الكلام عن نهاية عهد احتكار اللبننة لا يعني ان اللبنانيين قد وصلوا اليوم الى درجة متجانسة من الوطنية. ان سنوات الحرب التي ألغت احتكار اللبننة قد منعت ايضاً التفاعل من أجل التوصل الى تعريف واحد للوطنية وواجبات المواطن في «الدولة الامة»، في العقد الاخير من القرن العشرين.

ان لبنان اليوم هو في مرحلة انتقالية تسير بنا من مرحلة «كلنا على الوطن» الى مرحلة «كلنا للوطن». ان مدى المرحلة الانتقالية لا يعتمد فقط على تعاون وتفهم القيادات اللبنانية (السياسية والدينية والفكرية)والتي ما زال حسها الوطني دون الحس الشعبي، انما يعتمد ايضاً على التطورات الاقليمية التي ما زالت مشاكلها تنعكس على ضعف البنية اللبنانية فتطيل مدى المرحلة الانتقالية هذه.

والافراز الثاني للحرب هو انتهاء احتكار العروبة.

لقد انتهى شعار «لبنان ذو وجه عربي» المرحلي واتفق على عروبة لبنان التي

اصبحت لا تعني أوتوماتيكيا الذوبان والوحدة كما كان الحال خلال القيادة الناصرية للعالم العربي.

ان العروبة اليوم تعني ان لبنان جزء من العالم العربي وتاريخه وحضارته ومصالحه ومصيره، وذلك دون ان يفقد هذا اللبنان خصوصياته وانفتاحه على العالم الغربي. والانفتاح على الغرب بات لا يعني «حماية لوجود» بل باباً للتقدم التكنولوجي والحضاري يساعد لبنان على تأدية دوره الاقليمي. ان «الحماية» اصبحت قسماً من التفاعل والتضامن مع الغير من أبناء الوطن، والذي سيولد دولة قوية من واجباتها الرئيسية حماية مواطنيها.

ثالثاً، ان تشابك المصالح والعلاقات بين دول العالم، خاصة منذ أوائل الثمانينات، حمل قسماً كبيراً من سكان هذه الدول، ومنهم اللبنانيين لأن يخففوا من حساسيتهم الاستقلالية. بكلام آخر، لم يعد الاستقلال عند الدول حساسية وطنية، انما اصبح احساساً وطنياً.

لقد بدأ اللبناني يفهم، خاصة عندما يتطرق الى علاقة وطنه مع سوريا انه ليس هناك بين دول العالم استقلالية مطلقة، بسبب الاعتماد الوثيق للروابط الاقتصادية والاجتماعية والاعلامية في هذه الدول على بعضها البعض. ان التقدم التكنولوجي في العالم جعل استقلال الدول عن بعضها البعض أمراً نسبياً، وحتى الدولة الكبرى تأخذ في حساباتها في معظم الاحيان حساسيات ومصالح جيرانها واصدقائها الذين يريدون لانفسهم دوراً مميزاً واقوى في علاقاتهم مع واشنطن.

وكذلك بدأت تسير العلاقات بين لبنان وسوريا. ان انتهاء احتكار اللبننة والعروبة في لبنان يجب ان يقوي الاحساس الوطني عند اللبناني ويخفف من حساسيتهم الاستقلالية مما يساعد في بناء علاقة امتن بين البلدين.

ان نظرة سريعة الى العلاقات اللبنانية السورية منذ الاستقلال، يحملنا على الاستنتاج ان أمن سوريا هو من أمن لبنان والعكس. ان تاريخ العلاقات الامنية والسياسية بين البلدين يشير بوضوح الى ان دمشق غاضبة على سياسة بيروت، تعني أن هذه السياسة هي شر كبير على لبنان، وان اللامبالاة اللبنانية لما يحاك ضد سوريا في جو الحرية المطلقة في بيروت هو مؤامرة عقيمة ضد دمشق. ان الاعتقاد بان السلام في لبنان

هو نتيجة حتمية لعدم الامن في سوريا أو بالعكس، ليس لمصلحة أيٍّ من البلدين. ان لبناناً آمنا ومستقراً يجب ان يكون سنداً للاستقرار والسلام في سوريا، لان عدم الاستقرار والفوضى في دمشق سيرتد بسرعة الى قلب لبنان. كذلك، ان سوريا آمنة وواثقة من نفسها يجب ان تكون دعماً لأمن لبنان واستقراره.

كذلك وكما ان بيروت باب للانفتاح السوري على تكنولوجية الغرب، فان دمشق هي امتداد للازدهار اللبناني. ان قدرة لبنان على التوسع الاقتصادي، كما حدث اثناء الستينات والسبعينات، كانت حتما تكون شبه معدومة لولا العامل السوري في حقول المال والبناء والخدمات والزراعة، والذي كان ايضاً عونا اقتصاديا كبيراً لسوريا. لذلك ان ازدهاراً اقتصادياً لبنانياً لا يمكن ان يدوم الى جانب اقتصاد سوري ضعيف. ان التكامل الاقتصادي بين دول العالم والذي يظهر جلياً بين دول اوروبا الغربية، يدعو بيروت ودمشق الى إقامة علاقات اقتصادية وثيقة بين البلدين من ضمن احترام كل بلد لنظام الاخر وخصوصياته، ومع تشجيع المنافسة الاقتصادية المنظمة والمبادرة الفردية المنضبطة، واللتين هما أساسان صالحان لتوزيع عادل للدخل القومي كما يبدو من التحول الاقتصادي الراهن في العالم وخاصة في بلدان اوروبا الشرقية.

رابعاً: لقد افرزت الحرب لامركزية ادارية وتجارية وعملية فرضتها المتطلبات المعيشية اثناء سنوات الحرب. ان تجمع الدوائر الحكومية والجامعات والمراكز التجارية كالمصارف والمصانع في بيروت وضواحيها قد ساعد على الهجرة من القرية الى العاصمة، مما ساهم الى حد بعيد في زيادة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي كان تتخبط بها لبنان قبل الحرب. ان هذه الظاهرة، كغيرها من الافرازات الثلاث السابقة، يجب ان تقوى فيضاف اليها مثلا لامركزية انمائية لأن «دولة بيروت» لن تستطيع استيعاب المشاكل الاقليمية في لبنان كما يدركها اهل المناطق انفسهم.

أما الافراز الخامس والاخير في سياق هذا التحليل فهو ليس بالضرورة ايجابياً بالمطلق. انه يتعلق بالفرز السكاني على أسس طائفية. ان مناطق لبنان المختلفة اصبحت من لون واحد باستثناء بعض الجيوب هنا وهناك. لا يمكن للدولة اللبنانية مهما كانت قوتها بان تشرع لعودة المهجرين الى قراهم فهي لن تستطيع بالمدى القريب حماية كل هؤلاء المواطنين. ان ذلك يتطلب نجاح التعايش مرة أخرى. ان الاسراع في الوصول الى مرحلة «كلنا للوطن» سيساهم في عودة معظم المهجرين الى مناطقهم.

غير ان الفرز السكاني هذا قد يساعد آنياً في تقوية الدولة المركزية على حساب الميليشيات الطائفية. لقد فشلت الميليشيات بحماية طوائفها وفي كثير من الاحيان أوصلت رعاياها الى الهاوية. لذلك وكما ان المواطن بات يجد الحماية في منطقته الطائفية، لكنه اصبح يطلب حماية الدولة المركزية من الميليشيات في تنقله ضمن منطقته وبين المناطق المختلفة. لقد اصبحت المنطقة الطائفية مأمناً للمواطن مما افقد الحاجة الى حماية الميليشيات وأمنها وضرائبها.

****

وكيف الخلاص؟

لقد جاء في كلام السيد المسيح: «كل مملكة تنقسم على نفسها تخرب، وكل بيت ينقسم على نفسه يسقط».

****

ان مشكلة لبنان الاساسية هي في اختلاف ابنائه على كل شيء تقريباً، وعدم الرضوخ للحلول الديموقراطية. فمن المهم اذن ان يكون هناك حد ادنى من «التفهم والتفاهم» كما يكرر ويشدد الرئيس صائب سلام. وكيف السبيل الى ذلك؟ فقط من خلال تمثيل حقيقي لأماني وأمال اللبنانيين، يمكن ان نتوصل الى وضع بنية تحتية تحمي المواطن وتجعل ولاءه للوطن مطلقاً. ان الحرب افرزت نوعاً من الكونتونات الطائفية قضت على الحرية والديموقراطية في لبنان وفي كل من هذه الدويلات. ان التفاعل بين أجزاء لبنان المستحدثة، لا يمكن ان يقوم سوى من خلال مؤسسات وطنية ديموقراطية حديثة. ان وحدة الوطن لا يمكن ان تتحقق سوى من خلال حرية منظمة، تفرض على المواطنين احترام بعضهم لبعض واحترام القوانين المرعية الاجراء.

وكيف تنمو الحرية والديموقراطية تحت الاحتلال أو الوجود العسكري اللالبناني أو الميليشيات؟

ان رحلة الالف ميل تبدأ بخطوة.

ان معظم الدول المستقلة في العالم انبثقت من بطون **امبراطوريات** القرنين الماضي والحالي، ومنها من توصل الى نظام ديموقراطي حر، وآخرون ما زالوا يتخبطون بفوضى

سياسية او دكتاتورية ظالمة. ان القرار هو قرارنا وقوة ايماننا بما نصبو له ونطمح اليه.

ان السبيل لبناء مجتمع لبناني موحد، هو في التعاون الوثيق والصادق مع سوريا. معاً يمكننا بالوفاق ضبط الوجود الفلسطيني المسلح الذي لم يجلب للبنان وللفلسطينيين سوى المآسي والخراب. ومع سوريا أيضاً يجب تحقيق الأمن والاستقرار في الجنوب اللبناني حيث بدأت مآسي لبنان. وبمساعدة الامم المتحدة والدول الكبرى نستطيع الزام اسرائيل بالتخلي عن احتلالها. ان البقاء العسكري السوري في لبنان سيكون وقتها دون حاجة، لا لسوريا ولا للبنان.

وخلال هذه الفترة علينا ان نتحاور مع سوريا لبناء علاقة قوية لمصلحة بلدينا. بالاضافة الى عامل الجيرة الذي يفرض على كل من البلدين مساعدة الآخر اقتصادياً وأمنياً، يجب ان يقتنع السوريون بان لبنان لن يكون مقراً للمؤامرات على سوريا وأمنها، وممراً لأعدائها كما وعد الرئيس رياض الصلح عشية الاستقلال اللبناني (١٩٤٣). ويجب ايضاً ان يقتنع اللبنانيون، وخاصة القسم المشكك منهم، بحسن نوايا سوريا تجاه سيادة لبنان. وقتذاك سيكون بين سوريا ولبنان علاقات اخوية ايجابية وبناءة، ولن يتم ذلك سوى بالحوار الصادق والمستمر بين دولتين سيدتين.

الوثائق

وثيقة رقم ١

مفكرة عن موقف الولايات المتحدة من الوضع في لبنان (أيلول ١٩٨٤)

قدّمها السفير في واشنطن إلى الرئيس رشيد كرامي في نيويورك

١ـ تؤيد الادارة الأميركية، من حيث المبدأ، سياسة الحكومة اللبنانية الرامية الى المحافظة على استقلال لبنان وبسط سلطة وسيادة الدولة على كافة الاراضي اللبنانية واخراج كافة القوات الاجنبية.

٢ ـ تعتبر الادارة الأميركية ان انسحاب إسرائيل في اطار اتفاق أو ترتيبات أمنية تضمن عودة السلطة اللبنانية الشرعية إلى المناطق المحتلة يمكن تحقيقه اذا توفرت الشروط والمعطيات التالية:

أ ـ إجماع مختلف القيادات المشاركة في الحكومة اللبنانية على موقف موحد وواضح إزاء معالجة الانسحاب الإسرائيلي.

ب ـ إتخاذ الحكومة اللبنانية مبادرة عملية وواقعية بغية المباشرة في تحقيق الاتفاق أو الترتيبات الأمنية المطلوبة لتأمين الانسحاب.

ج ـ تأمين موافقة سوريا واستعدادها للتعاون وتقديم الضمانات اللازمة لنجاح الاتفاق أو الترتيبات وعملية التنفيذ.

٣ ـ لا تزال الولايات المتحدة تعتبر في هذه المرحلة ان مبدأ المفاوضات المباشرة بين لبنان وإسرائيل حلقة ضرورية في عملية تحقيق الانسحاب الإسرائيلي.

كما تعتقد الادارة ان بإمكانها القيام بدور إيجابي بغية المساعدة في دعم عملية المفاوضات اذا توفرت المعطيات المذكورة في الفقرة اعلاه، بالاضافة إلى موافقة الدول المعنية مباشرة (لبنان ـ سوريا ـ إسرائيل) على الدور الأميركي.

ويكرر المسؤولون الأميركيون ان الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة عملياً على المساعدة في إخراج إسرائيل من الاراضي اللبنانية، وان لجوء لبنان إلى الأمم المتحدة أو أية قوى ومراجع دولية أخرى لن يؤمن الوصول إلى النتائج المتوخاة.

٤ ـ إن تأليف الحكومة الاسرائيلية الجديدة برئاسة شيمون بيريز يعتبر بتقدير الادارة الأميركية فرصة جدّية وإيجابية لتحقيق انسحاب إسرائيل من لبنان وفتح ملف السلام في

المنطقة، ويبدو ان هذا التغيير في القيادة الاسرائيلية يشجع شولتز والادارة الأميركية على تجاوز الموقف الذي أعلنه وزير الخارجية الاميركي في أعقاب إلغاء اتفاق ١٧ أيار والذي اعتبر بموجبه ان مسؤولية إيجاد الحل للاحتلال الاسرائيلي أصبحت على عاتق الذين نقضوا الاتفاق.

٥ ـ تعتبر الادارة الأميركية ان التجديد المقبل لقوات الامم المتحدة في لبنان هو المحطة الثانية التي تواجه العلاقات اللبنانية ـ الاميركية بعد التصويت الاخير في مجلس الأمن.

واذ تتمنى الادارة الاطلاع مسبقاً على الموقف اللبناني فانها تأمل أيضاً ان لا يربط لبنان بين التجديد وتنفيذ القرارين ٥٠٨ و ٥٠٩ أو إنشاء لجنة تحقيق في الممارسات الاسرائيلية في المناطق اللبنانية المحتلة.

٦ ـ في مطلق الاحوال، فان الادارة الأميركية لن تسعى للمشاركة جدياً وفعلياً في أية مبادرة سلام في المنطقة قبل التأكد من المعطيات الكافية لنجاحها.

إن تحفظ الادارة ناجم عن الرغبة في تفادي الفشل الذي آلت إليه المبادرة الأميركية الأخيرة في لبنان وكذلك تحاشي التردد أو معارضة الرأي العام والكونغرس (المؤثرين في صناعة القرار الأميركي) لعودة الولايات المتحدة إلى لعب دور في لبنان أو الشرق الأوسط.

واشنطن في ٢٨ أيلول ١٩٨٤

السفير
عبدالله بوحبيب

الوثيقة رقم ٢

رسالة الرئيس اللبناني أمين الجميل إلى الرئيس السوري حافظ الأسد وقد حملها السفير مهدي التاجر في خريف ١٩٨٦.

تحية طيبة وبعد،

حرصت على ان اتوجه الى سيادتكم في هذه الظروف برسالة أخوية تعبّـر عن شعوري الطيب ومودتي لشخصكم الكريم، ورغبتي في إطلاعكم على ما في خاطري من أفكار ومقترحات تهدف إلى دفع الحوار بيننا قدماً وإلى ارساء القواعد الثابتة للعلاقات بين بلدينا وشعبينا الشقيقين.

واني لعلى يقين بأن عامل الثقة المتبادلة، المستمد من الاهداف المشتركة، هو الاساس المتين في البنيان الذي ننشده للعلاقة بين البلدين، والوسيلة الفضلى لبلوغه.

وان تلاحق الاحداث في المنطقة العربية يحتم علينا مواجهتها بموقف مشترك يحول دون أي اختراق أو استغلال.

من هذا المنطلق اخاطب سيادتكم اليوم مخاطبة المسؤول للمسؤول، والجار للجار، والاخ لاخيه، مؤكداً تعاوني معكم والعزم على أن أضع يدي في يدكم لتخطي كل العقبات ولتوظيف كل ما اوتينا من طاقة وجهد لاخراج لبنان من محنته المتمادية، معتمداً على مؤازرتكم وسعة مداركم، وعلى الدور الذي تؤدونه في خدمة القضايا العربية كافة. ان صمود سورية في وجه كل التحديات يحتم استعجال انقاذ لبنان ليكون سنداً لها لا عبئاً أو عالة عليها.

ان ما أصبو إليه، يا سيادة الرئيس، هو ان نعمل على توسيع دائرة الوفاق والاتفاق في القضايا التي تهم بلدينا، من خلال لقاءات ثنائية لا تترك أي قضية معلقة. وقد وجدت من المفيد ان أوجز لكم ما توارد لدي من أفكار في بعض القضايا التي تستوجب التشخيص، ومنها:

ـ لبنان جزء لا يتجزأ من محيطه العربي، هوية وانتماء ومصالح مشتركة. وهو في كونه ملتقى الاديان والمعتقدات، يتسم بذاتية تشهد للعروبة بارتقائها فوق كل عصبية دينية أو مذهبية، منفتح على العالم كله من دون انحياز، يحافظ على صداقاته الدولية وفق مصلحته الوطنية.

- اننا نرفض رفضاً باتاً كل صيغة من صيغ التقسيم الظاهر والمستتر. وهي صيغ تخدم المصالح الاسرائيلية وتؤدي الى تكريس بعثرة الشعب والعبث بمقدرات الوطن والدولة. وهذا هو الرهان الذي التزمته في حياتي السياسية ولن اتخلى عن النضال من أجله.

- ان اجلاء اسرائيل عن لبنان حتى حدوده الدولية واجب وطني وملح. وهو يستدعي وحدة الموقف اللبناني ووحدة الكلمة وحشد الطاقات والامكانات لمقاومة الاحتلال والعمل على تنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة لتأمين الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط وإقامة ترتيبات تحقق الاستقرار في الجنوب اللبناني وتضمن السيادة اللبنانية كاملة غير منقوصة.

- ان لبنان، وانطلاقاً من مصلحته الوطنية، لا يسمح في أي شكل من الاشكال، ولا في أي ظرف من الظروف، بان يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة اقليمية أو دولية تستهدف المساس بأمنه ومصالحه وبأمن سورية ومصالحها، الامر الذي يقتضي تشاوراً بين البلدين وتنسيقاً نتفق في ما بيننا على اطرهما ووسائلها.

- ان قيام لبنان المعافى لا يتم الا بتحقيق المشاركة الفعلية على أوسع نطاق من العدالة بين كل فئاته وأبنائه، بحيث ينتفي الشعور بالغبن وتزول المخاوف كلها وتعمم الطمأنينة. ولا بد من ان تتكرس مبادىء المشاركة الوطنية في تشريعات تشكل المادة الاساسية للميثاق الوطني الجديد وللدستور الجديد.

- ان الاخطار المحدقة بلبنان، من جراء الاحتلال الاسرائيلي والحرب الدائرة على ارضه منذ اثنتي عشرة سنة ويزيد، بما خلّفته من ذيول ومضاعفات، أمر يتخطى قدرة لبنان منفرداً على معالجته، مما يحتم مساندة الشقيقة سورية له في مواجهته هذه الاخطار، مادياً ومعنوياً.

ان تحديد أشكال هذه المساندة ووسائلها يتم بالتفاهم بيننا من أجل ترجمته باتفاقات ثنائية بين حكومتينا ومن خلال تصور استراتيجي واضح على ان تجسد هذه الاتفاقات العلاقات المميزة بين البلدين وتنظمها، تعزيزاً لاستقلال كل منهما، وسيادته وكرامته.

وفي اعتقادي، يا سيادة الرئيس، ان من أخص هذه العلاقة ان يتم التعاون بين البلدين في ما يتصل بأمنهما في مواقفهما على الصعيدين الاقليمي والدولي.

وانني، في أي حال، اعتمد على مساندتكم في مجال إنهاء حال الحرب في لبنان مع ما تتطلبه من تدابير وإجراءات.

الوثيقة رقم ٣

ورقة عمل حول العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا

وقد حملها المستشار الرئاسي اللبناني ايلي سالم الى اجتماعاته في دمشق مع الوزير السوري فاروق الشرع.

بالنسبة الى العلاقات المميزة، تقسم الى الجوانب الثلاثة التالية :

اولا : ـ الجانب السياسي

ثانيا : ـ الجانب العسكري والامني

ثالثاً : ـ الجانب الاقتصادي

اولاً ـ الجانب السياسي :

يستند الموقف اللبناني في الجزء السياسي للعلاقات المميزة وضمن اطار السيادة لكل من البلدين واستقلالهما وخصائصهما الى النقاط التالية :

١ ـ العمل على توسيع دائرة الوفاق والاتفاق في القضايا التي تهمّ البلدين والتعاون بينهما فيما يتصل بأمنهما والتنسيق في مواقفهما على الصعيدين الاقليمي والدولي .

٢ ـ ان لبنان، الذي هو جزء لا يتجزأ من محيطه العربي، هوية وانتماء والحريص على صداقاته الدولية وفق مصلحته الوطنية دون انحياز، يسعى الى تمتين العلاقات الاخوية مع الدول العربية والى اقامة علاقة مميزة مع سوريا .

٣ ـ يرفض لبنان رفضا باتا كل صيغة من صيغ التقسيم الظاهر والمستتر.

٤ـ يعتبر لبنان اجلاء اسرائيل حتى حدوده الدولية واجبا وطنيا ملحا وهو لذلك يعمل لحشد الطاقات والامكانات لانهاء الاحتلال الاسرائيلي كاملا وغير مشروط وتنفيذ قرارت هيئة الامم المتحدة واقامة ترتيبات تحقق الاستقرار في الجنوب اللبناني وتضمن السيادة اللبنانية كاملة غير منقوصة .

٥ ـ لا يسمح لبنان بان يكون ممرا او مستقرا لايّ قوة او دولة تستهدف المساس بأمنه وبأمن سوريا .

يتفق الرئيسان في لقاءات قمة ثنائية على بلورة هذه النقاط ودرس الخطوات التنفيذية المتعلقة بها .

***

ثانيا ـ الجانب العسكري ـ الامني :

ينقسم هذا الجانب الى :

أ ـ الشؤون الاستراتيجية

ب ـ الشؤون الامنية

أ ـ الشؤون الاستراتيجية :

ـ مبدأ تواجد القوات :

يتم ذلك بطلب من رئيس الجمهورية ووفقا للاصول الدستورية النافذة .

ـ دور القوات ذات المهام الاستراتيجية :

صدّ ايّ حرب اسرائيلية على سوريا عبر الاراضي اللبنانية .

ـ عددها وعتادها : حسبما يقتضيه الدور المذكور اعلاه .

ـ تمركزها :

يتمّ ذلك بالاتفاق بين الرئيسين على اماكن تمركزها وفقا للدور المحدد لها .

ـ مدة التمركز:

تتمركز القوات السورية في اماكن محددة ولمدة محددة يتفق عليها بين الرئيسين ، ويعاد النظر في هذه المدة عند تحقق انسحاب اسرائيلي كامل من الاراضي اللبنانية او تمكّن الدولة اللبنانية من القيام بالمهام الدفاعية المطلوبة .

ـ الاعلان :

يتمّ الاتفاق بين الرئيسين على ما سيعلن عنه من هذه النقاط وعلى كيفية الاعلان .

ـ آلية التنسيق بين الطرفين خلال وجود القوات السورية .

يتفق الرئيسان عبر قمم دورية او عبر اتصالات مباشرة على كيفية التنسيق في هذا المجال .

ـ الامدادات :

يتفق الجانبان على القضايا اللوجستية المتعلقة بهذه القوات .

ـ علاقات القوات السورية في مناطق تواجدها مع السلطات اللبنانية :

يتمّ التفاهم على تحديد علاقات هذه القوات مع السلطات اللبنانية المختصة في مناطق تمركزها .

ب ـ الشؤون الامنية :

تقسم هذه الشؤون الى قسمين :

١ ـ انهاء حالة الحرب

٢ ـ القضايا الامنية اللبنانية ـ السورية

١ ـ انهاء حالة الحرب :

بالنسبة الى انهاء حالة الحرب تدعم سوريا لبنان

بما يلي :

ـ تؤلف قوة لبنانية من الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي لانهاء حال الحرب .

ـ تستعين هذه القوة اللبنانية عند الاقتضاء بالقوات السورية المتواجدة في لبنان بناء على طلب من رئيس الجمهورية اللبنانية ، على ان يتمّ الاتفاق بين الرئيسين على مهام القوات السورية المطلوبة وعلى تمركزها والتنسيق بينها وبين القوة اللبنانية .

ـ تعمل القوة اللبنانية على :

أ ـ الاشراف على ايقاف اطلاق النار.

ب ـ حلّ الميليشيات .

ج ـ جمع الاسلحة .

د ـ تأمين عودة المهجرين .

على ان يواكب تحقيق هذه الاهداف عملية الوفاق الوطني الشامل وان ينتهي التنفيذ خلال سنة من تاريخ اعلان الاتفاق بين الطرفين اللبناني والسوري .

٢ ـ القضايا الامنية اللبنانية ـ السورية :

بالنسبة للعلاقات الامنية يقوم لبنان وسوريا بالخطوات التالية :

١ ـ منع استعمال لبنان وسوريا من قبل أيّ دولة اقليمية كانت او أجنبية للقيام بأعمال عدائية من أيّ نوع كانت ضد أيّ من البلدين .

٢ ـ منع استعمال لبنان من قبل أية دولة او فئة او تنظيم لبناني او غير لبناني للقيام بما يعكرعلاقات لبنان الخارجية مع محيطه العربي والدولي وخاصة مع سوريا .

٣ ـ منع التشويش الاعلامي على العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا .

٤ ـ العمل المتواصل الدائم لتنقية الاجواء العامة بين البلدين .

يتمّ الاتفاق بين الرئيسين على الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه النقاط العلنية منها وغير العلنية وذلك على المستويات التالية :

أ ـ الرئاسة

ب ـ الحكومة

ج ـ المؤسسات المختصة

***

ثالثاً ـ الجانب الاقتصادي :

يقوم البلدان بما يلي :

١ ـ استكشاف مجالات التعاون والتنسيق بينهما من ضمن احترام طبيعة وخصائص النظام الاقتصادي لكل من البلدين .

٢ ـ اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوثيق وتكثيف العلاقات الاقتصادية بينهما .

تقوم كل من الحكومتين بتعيين خبراء اقتصاديين لتقديم الاقتراحات اللازمة لعقد اتفاقات ثنائية تحقيقاً للاهداف المذكورة اعلاه .

الوثيقة رقم ٤

الورقة التي سلمها الرئيس اللبناني امين الجميل الى الوزير الاميركي جورج شولتز (٢٩/ ٩/ ٨٧)، كأساس لعودة الحوار اللبناني السوري بمساعي اميركية .

١ - يذيع الرئيس الجميل عند عودته إلى لبنان بياناً يكرر فيه عزمه على المضي بالاصلاحات الدستورية التي أعلنها في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢ - ومن ثم تستأنف المفاوضات السورية اللبنانية على المستوى المناسب للتوصل الى اتفاق نهائي على الاصلاح السياسي.

٣ - سوف يجري إطلاع الولايات المتحدة على سير هذه المفاوضات، وسوف تواصل الولايات المتحدة تقديم المساعدة.

٤ - إن الرئيس اللبناني سيقبل استقالة الحكومة الحالية والقيام بتأليف حكومة جديدة قبل ٢٠ أكتوبر. على أن البيان الوزاري الذي ستعلنه الوزارة سيكون بالتحديد هو برنامج الاصلاح الدستوري الذي تم الاتفاق عليه مع الحكومة السورية. وسوف يتضمن هذا البرنامج الاجراءات الضرورية لوضع نهاية للقتال في لبنان.

٥ - سوف تبادر الحكومة الجديدة فور تأليفها الى تقديم مشروعات القوانين الدستورية ولوائح الاصلاح الاخرى للبرلمان، وسوف تطلب اجراء تصويت نهائي عليها بأقرب فرصة ممكنة.

٦ - ثم يجري توسيع البرلمان بموجب الاتفاق الذي جرى حول ذلك.

٧ - وفيما عنى اغتيال رئيس الوزراء كرامي فان رئيس الجمهورية مصمم على ان تحمل كل جهة من الجهات الحكومية المختصة مسؤولية اكتشاف ومعاقبة القتلة طبقاً للقوانين اللبنانية المرعية. وسوف يأمر بتكوين لجنة تحقيق برلمانية ويطلب من الحكومة اللبنانية الجديدة أن تستجيب لجميع طلبات اللجنة.

٨ - سوف يحضر الرئيس مؤتمر القمة العربية الذي سينعقد في ٨ نوفمبر على أساس سياسة الحكومة الجديدة ليطلب كل مساعدة ضرورية للتعجيل في وضع حد للاقتتال والتعويض من أضرار الحرب والمباشرة في تنفيذ برنامج الاعمار.

الوثيقة رقم ٥

رسالة مساعد الوزير ريتشارد مورفي إلى الرئيس

اللبناني أمين الجميل(٢٢/ ١٢/ ٨٧) حول مشروع الوفاق الذي

قدمه رفيق الحريري في(١١/ ١١/ ٨٧)

سفارة الولايات المتحدة الأميركية

بيروت ـ لبنان

٢٢ ديسمبر ١٩٨٧

عزيزي الرئيس [الجميل]:

أطلعني جون كيلي على محادثتكم الأخيرة معه وعلى المذكرة الشفوية التي سهلت الأمر بتلخيص الوضع بالنسبة لجهودنا.

ففي حين أنني شخصياً لن أستطيع مغادرة واشنطن في غضون شهر أو ما يقارب ذلك، فإنني أعتقد أن نائب الرئيس خدام قدا أتاح لنا فرصة ينبغي علينا النظر فيها. ومن ناحيتنا فإننا نريد المضي بالعملية، وسرني الاطلاع على وجهة نظركم التي تقضي بمواصلة العمل لإنجاحها.

وقد أوضح نائب الرئيس خدام في رده على الأسئلة الواردة في المذكرة الشفوية للسفير ايجلتون بأن السوريين سوف يبلغون ردكم للمعارضة ويبعثون بآرائهم لكم عن طريقنا. على أن ما قد يكون مشجعاً الآن هو قول خدام بأن صدور رد «ايجابي» عنكم سوف يقابل باقتراحات سورية ايجابية. فهذا الوعد السوري الذي سعينا إليه طوال أسابيع كثيرة هو الذي ينبغي استكشاف ما ينطوي عليه.

وكما أوضح لك جون فإن رأيي أنه يمكن لتحليل آخر مذكرة، وحتى ولو جاء موجزاً، أن يكون نافعاً إذا أورد أمثلة على النقاط التي سبق وتم الاتفاق عليها بين إيلي سالم ووزير الخارجية الشرع، وعلى النقاط التي تعذر الاتفاق عليها وربما على ملاحظات حول العناصر الجديدة أو الغامضة.

وفيما يتعلق بالاطار الدبلوماسي لردكم نود أن يقوم السفير **ايغلتون** بأن يوضح للسوريين بجلاء أننا نعتبر ردكم «ايجابياً» وأننا لذلك نعتقد بأن عملية تضييق شقة الخلاف أو إزالته يجب أن تجري في الحال. ونود التأكيد على أننا نأمل في ورود اقتراحات

سورية ايجابية حول كيفية السير في العملية . وسوف يؤكد السفير ايغلتون أيضاً أن وجهة نظر حكومة الولايات المتحدة هو أن جدول الأعمال الذي قدمتموه في نوفمبر كان معقولاً، ونأمل في أن تُستأنف الاجتماعات السورية اللبنانية بدون تأخير. ونود كذلك أن نوضح أنه بالرغم من أننا لا نقوم عادة بنقل اقتراحات مواطن عادي من حكومة إلى أخرى فإننا فعلنا ذلك بسبب اهتمامنا البالغ بايجاد قاعدة للمفاوضات بدون تأخير وذلك نظراً للتدهور الاجتماعي والاقتصادي بلبنان ولأننا تلقينا لأول مرة وعودا بشأن استعداد السوريين لاتخاذ موقف بشأن القضايا السياسية الصعبة التي تواجهنا .

وكما تعلمون فإن جون سوف يأخذ عطلة يستحقها بالفعل خلال موسم الأعياد . لكن دان سمبسون ـ القائم بالأعمال مطلع تماماً على وجهات نظري . وأنني أترقب وصول تقريره عن أية ملاحظات قد تكون لديكم حول اقتراحنا . واسمحوا لي أن أؤكد لكم أن رغبتنا لم تضعف في القيام بما نستطيع لضمان نجاح العملية الحالية .

المخلص

ريتشارد مورفي

مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق
الأدنى وجنوب آسيا .

الوثيقة رقم ٦

محضر لاجتماع الوزير السوري فاروق الشرع مع مساعد الوزير الاميركي ريتشارد مورفي في واشنطن في ٢٩/ ٣/ ٨٨

سفارة الولايات المتحدة الأميركية

٢٩ مارس ١٩٨٨

٣ ـ انتهز مورفي مساعد وزير الخارجية فرصة التغيير الذي طرأ على خطة سفر الشرع وزير الخارجية السورية وبقائه تبعا لذلك ليلة في واشنطن، فزاره في ٣٠ مارس بالفندق الذي يقيم فيه ليبحث المذكرة الأخيرة للمعارضة اللبنانية التي قدمها السوريون الى وزارة الخارجية في مساء ٢٩ مارس. وحضر الاجتماع الذي دام تسعين دقيقة القائم بالأعمال السوري كنفاني ومدير مكتب الوزير، وليد المعلم، والمسؤولان عن مكتبي سوريا ولبنان في الخارجية الأميركية.

٤ ـ استهل مورفي الاجتماع بشكر الشرع على تقديم مذكرة المعارضة المؤرخة في ٢٦ مارس وقدم للشرع نسخة من الترجمة الانجليزية للمذكرة التي اعدتها وزارة الخارجية. فقضى الشرع بضع دقائق في مقارنة النصين العربي والانجليزي وأشار الى عدد من الأخطاء.

ـ فبالنسبة للفقرة الأولى اقترح الشرع أن تستبدل عبارة «بموجب اقتراحاته... للرئيس» والنص الانجليزي بعبارة: «وإن اقتراحاته تجعل السلطة الفعلية في يد الرئيس».

ـ واقترح أن تستبدل كلمة «جماعي» في الفقرة الأولى بكلمة «بالإجماع»

ـ ورأى تغيير آخرعبارة في الفقرة الرابعة بحيث تصبح «ثم يعودون بالمسألة للبرلمان».

٥ ـ وواصل مورفي بعد ذلك كلامه فقال بأن آخر مذكرة لا تدل على أن المعارضة تظهر الكثير من المرونة. ثم أخذ يقارن بين مذكرة المعارضة المؤرخة في ٥ مارس ومذكرة الجميل في ٧ مارس فقال بأن اقتراح الجميل ينطوي على نقل كامل للسلطة التنفيذية. وتساءل كيف يمكن للمعارضة إذن أن تدعي أنه لا جديد في مذكرة الجميل.

٦ ـ رد الشرع بقوله إن وثيقة الجميل لا تدل على حدوث أي تغيير في الموقف الذي عبر عنه الجميل خلال السنة الماضية واثناء المحادثات السورية اللبنانية. وعلق الشرع على تفكير المعارضة فأشار إلى أن سبب قلقها الرئيسي بالنسبة للمشاركة في السلطة ليس تصويت الرئيس في مجلس الوزراء بل ترؤسه للجلسات. فبالنسبة للشرع يمكن للرئيس أن يصوت بالطريقة التي يريدها لكن بشرط أن يتساوى صوته مع صوت أي من الوزراء. ومع هذا فإن النقطة الرئيسية في نظر المعارضة هي أن القاعدة العامة تقضي بأن يترأس رئيس الوزراء جلسات المجلس. ويمكن للرئيس [أي رئيس الجمهورية] أن يترأس الجلسة إذا قرر ذلك، ولكن بشرط أن يكون ذلك استثناءاً للقاعدة.

٧ ـ وحاول الشرع بعد ذلك أن يفسر ما دعاه بالمنطق وراء تفكير المعارضة حول هذه النقطة فقال: ليس القصد من ذلك إضعاف سلطة الرئيس في حد ذاتها. لكن إذا كان لا بد وأن يكون الرئيس مارونيا فيجب أن تكون سلطته رمزية لأن الموارنة ممثلين في المجلس. وإذا أراد الموارنة أن تبقى السلطة في يد الرئيس فإنه ينبغي أن تكون الرئاسة مفتوحة للجميع بغض النظر عن الهوية الطائفية.

٨ ـ وعاد مورفي إلى المذكرة الحالية فقال إن هذه الوثيقة المختصرة التي افترضنا أن يكون السوريين قد لخصوا فيها مداولاتهم مع زعماء المعارضة الأربعة تشتمل على وجهات نظر مختلفة حول اختيار رئيس الوزراء وتأليف الحكومة. وتساءل مورفي كيف ينظر الشرع الى الوضع الحالي في ضوء انقسام الرأي وفي ضوء ما بدا أنه تضييق لشقة الخلاف بين الجميل والمعارضة. وقال بأن الحكومة الأميركية ترى أن عملنا خلال تلك الشهور قد ضيق الهوة التي تفصل بين مواقف الجانبين بحيث لم تعد متباعدة جدا. وكرر مورفي القول بأن المذكرات المتبادلة في أوائل مارس تمثل تنازلات حقيقية من الجميل بشأن السلطة. وأضاف إن الوثيقة الحالية توحي بعدم تحقيق أي تحرك. وتساءل عما إذا كان ذلك هو رأي سوريا أيضاً.

٩ ـ وواصل مورفي كلامه فقال إنه على ذلك الأساس يمكن للمرء أن يستنتج أن المعارضة قررت أنه لا يمكن عمل شيء ما دام الجميل رئيسا. وأضاف مورفي أنه يدرك أيضا أن الموعد النهائي لا يمكن ان يتأخر اكثر من ثمانية أسابيع نظرا لأن على البرلمان بموجب الدستور أن ينظر في اقتراحات الاصلاح في دورته العادية (أي الحالية التي

تنتهي في آخر مايو). ثم قال: وعليه فإن استنتاجنا من هذا هو أنه من المهم جدا تجاوز المأزق الحالي والانتقال إلى المحادثات المباشرة في أي مكان مناسب. وقال أيضا إنه على استعداد حتى للعودة إلى المنطقة للمساعدة في تحقيق هذا الهدف، بالرغم من أن الوثيقة الحالية جعلته متشككا يخشى أن تبوء جهودنا بالفشل.

١٠ ـ استهل الشرع رده بقوله إنه لا بد وان حكومة الولايات المتحدة قد استنتجت أخيرا بأن لدى سوريا رغبة صادقة في حل المشكلة اللبنانية في أسرع وقت ممكن. وصرح بأن سوريا لا تحاول إضاعة الوقت والمناورة. واستشهد بثلاث تنازلات كبرى استطاعت سوريا انتزاعها من المعارضة:

أولاً: الاتفاق على التنازل عن المطالبة بانهاء التحقيق بمقتل كرامي قبل الدخول في المفاوضات.

ثانياً: الاتفاق للتغاضي مؤقتاً عن إثارة موضوعات أخرى في غاية الأهمية قد تؤدي إذا نوقشت إلى جعل التوصل إلى تسوية أمرا مستحيلا. والهدف من ذلك هو التركيز على المشاركة في السلطة والتخلص من الطائفية.

ثالثاً: الموافقة على المضي في هذه المناقشات غير المباشرة من التشكك السائد في استعداد الجميل للتوصل إلى حل. (تعليق: وأضاف الشرع فيما بعد تحويل النزعات المتطرفة بين أفراد المعارضة الذين تضمهم القائمة إلى الاعتدال).

١١ ـ أما بصدد المشاركة في السلطة فقد قال الشرع أنه يتصور أن وجهات النظر الأميركية والسورية متطابقة في الأرجح لأن كلا من الطرفين يعتقد بوجوب المساواة في المعارضة السياسية بغض النظر عن الولاء الطائفي. وعليه ـ كما أضاف الشرع ـ فإما أن تكون للرئاسة سلطات واسعة بشرط أن تكون غير طائفية وإما أن تكون طائفية لكن بشرط أن تخضع سلطتها للقوة التنفيذية لمجلس الوزراء. وعليه كما قال فإن دور الولايات المتحدة هو الضغط على الجميل لحمله على تقديم التنازلات المطلوبة.

١٢ ـ واختلف مورفي حول ذلك مع الشرع وكرر أنهم [الأميركيين] يعتقدون بأن الجميل قد قام مؤخرا بتقديم تنازلات مهمة. وأبدى الشرع مرة أخرى عدم تسليمه بذلك على أساس أن الجميل كان يردد فقط تلك التنازلات التي قدمها خلال

المحادثات اللبنانية السورية في السنة السابقة.

١٣ ـ ثم انتقل الشرع إلى مناقشة شروط السماح للرئيس بترؤس جلسات مجلس الوزراء. فقال مورفي إنه لا يعتقد أنه من المناسب الدخول في ذلك. واعترض مورفي على تعليقات الشرع بالنسبة للجميل وقال بأن الجميل يريد بالفعل القيام بتحرك قبل الانتخابات، وأن مجال قيامه بأي عمل محدود بسبب الانقسامات بين المسيحيين. وأضاف بأن ذلك ينطبق أيضا حتى على الرئيس المقبل الذي يتعيَّن عليه أن يواجه حقيقة تلك الانقسامات.

١٤ ـ وسأل الشرع مورفي عن السبب الذي يدعوه إلى اعتبار ورقة الجميل مقبولة، وأن ورقة المعارضة غير مقبولة. وقال إن ورقة المعارضة تختلف عن ورقة الجميل في أنها تخلو من المواقف المتطرفة، ومع ذلك ـ كما أضاف ـ فان الولايات المتحدة تعتبر ورقة المعارضة غير مقبولة.

١٥ ـ أخذ مورفي يضغط على الشرع فقال: إن الساعة تقترب فما الذي تفعله الولايات المتحدة وسوريا للمساعدة على التوصل إلى تسوية؟ فتساءل، الشرع إن كان هناك شيء يحتاج إلى تسوية. فرد مورفي بأن هناك مسألة ما يحدث «إذا حضر وعندما يحضر الرئيس جلسات مجلس الوزراء». فاستبعد الشرع تلك المسألة باعتبارها غير مهمة، وأكد أن المعارضة لا تطالب إلا بالمساواة مع المسيحيين وأنها لا تطالب بالتفوق عليهم. وقال إنه بالرغم من أن الأحصائيات السكانية تشير إلى أن نسبة المسلمين إلى المسيحيين هي ٧٢ إلى ٣٢٪ فإن المعارضة لا تطالب إلا بالمساواة السياسية. وعليه كما قال ـ فإن ورقة المعارضة لا تشتمل إلا على الحد الأدنى من المطالب.

١٦ ـ وعاد مورفي إلى مسألة حضور الرئيس جلسات مجلس الوزراء وسأل الشرع كيف يتصور رد الجميل على الصيغة الأخيرة التي تطالب بها المعارضة. فكرر الشرع وصفه لهذه النقطة بأنها مسألة ثانوية. واقترح أن يترأس رئيس الوزراء جلسات المجلس الأسبوعية العادية على أن يحضر رئيس الجمهورية جلسة كل بضعة أسابيع ويترأسها. وقال الشرع بأنه يعتقد أن مسألة «إذا حضر وعندما يحضر. . .» ليست مهمة وأن العبارة تعني في الحقيقة «عندما يحضر». فأجاب مورفي بأن النص العربي لا يعني ذلك، وأنه عندما يرى الجميل ذلك سيقول بأن المعارضة لا تظهر شيئا من المرونة. وقال مورفي بأنه

مهما يكن من أمر فإن ذلك من الأمثلة التي تحمل الولايات المتحدة على عدم الدخول في تفاصيل الصياغة لأن اللبنانيين أولى بذلك.

١٧ ـ وأجاب الشرع بأن المحادثات المباشرة ستكون مقبولة إذا بدأ الجميل أخيرا يعمل كرئيس للبنان لا كمنافس للقوات اللبنانية على الزعامة المسيحية. وطرح مورفي عندئذ السؤال: هل في الإمكان أخذ ما تم الحصول عليه، وجمع الفريقين بدون قلق حول النتائج أم ان المسألة أكبر بكثير وأننا نضيع وقتنا؟ فأجاب الشرع بعبارة مجازية تصف الجميل بأنه الإبن المدلل الفاسد الذي حتى إذا قدمت له قطعة كبيرة من الكعكة طلب المزيد. وعندما وصف مورفي ورقة المعارضة بأنها بمثابة عصا مسلطة على الجميل أكد الشرع بأنه يشك في الحصول على المزيد من المعارضة وأنه يخشى إذا عاد إلى المعارضين أن يتقدموا بمطالب أخرى. وأضاف أن الولايات المتحدة لم تبذل جهودا كافية لتحريك الجميل.

١٨ ـ قال مورفي إنه سيذهب قريبا إلى المنطقة بصحبة وزير الخارجية وكرر أنه يفكر في القيام قبل ذلك برحلة إليها للبحث في قضية لبنان. ونظرا لضيق الوقت سأل مورفي الشرع إذا كان من الممكن جمع زعماء المعارضة في دمشق لكي يجتمع بهم هناك. ولم يكن باستطاعة الشرع أن يؤكد ذلك فقال بأنه سيفكر في الأمر عندما يعود الى دمشق في ٣١ مارس.

الوثيقة رقم ٧

محضر لاجتماع الدكتور إيلي سالم
والسفير عبد الله بو حبيب مع السفيرة إبريل
غلاسبي في واشنطن في ١٦/ ٤/ ٨٨

وقائع الاجتماع الذي عقد في ١٦ نيسان ١٩٨٨ في الساعة الثامنة مساء بمقر السفارة اللبنانية بواشنطن.

الحاضرون: الدكتور إيلي سالم، السفير بوحبيب، السفيرة إ. غلاسبي والدكتور ج. لوبارون.

سالم: (قدم للمجتمعين تقريراً عن اجتماعاته بباريس بوزير الخارجية ريموند والمستر ديماميه)

غلاسبي: اجتمعنا مع الرئيس الجميل وكان مع الجميل أحد ضباط الجيش يدون الملاحظات. وما قاله الرئيس يدل على تفكير عميق. لقد كان بليغاً. وأبلغ وزير الخارجية شولتز الرئيس بأننا لسنا بصدد تقديم ضمانات، ولكننا نحاول مساعدة أصدقائنا. وجرى نقاش حول المؤتمر الدولي.

عندما اجتمعت مع الرئيس الجميل في بكفيا قال بأن أسلوبنا خاطىء وأنه لا يستطيع تأييده. وقال إنه ينبغي علينا أن نناقش صفقة دائمة (Package deal)، لأنه إذا تعذر وجود ضمانة بأن شيئا ما سيحدث فإنه لا يستطيع المضي باتباع ذلك الأسلوب. فقمت عندئذ بإطلاعه على الآراء الجديدة بشأن إزالة الطائفية التي استخلصتها من خدام والتي لا تشمل على مواعيد محددة. واقترحت أن نحدد تاريخا لتقديم خطة ستعرض على أول برلمان منتخب.

ولم يعلق الرئيس بشيء يذكر إلى أن اطلع على باقي الأوراق. وعندما اطلع عليها قال إنها شنيعة وأنها خيبت أمله. وقال إنه لا يستطيع السير وفقاً لها.

عندما التقيت بخدام اقترحت تشكيل حكومة قوية وذلك لإجراء انتخابات رئاسية بالطريقة المعتادة. وقلت بأنه ينبغي تمكين الجيش من العمل، وقصدت بذلك ضرورة

جمع السلاح بأكمله من الميليشيات. وهنا قاطعني خدام وقال بأنه ينبغي حل جميع الميليشيات. وقلت لخدام بأننا جادون، وأننا نريد نتائج، وأننا لن نحيد عن تلك الطريق. وقلت له أيضاً أننا تدخلنا لأن ذلك يخدم المصالح القومية للولايات المتحدة. وأضفت بأنه يخدم أيضاً المصالح السورية.

سوف نقوم معاً بإعادة كتابة المذكرة حول إزالة الطائفية والمشاركة في السلطة وذلك لأننا نريد تقديم المزيد من المساعدة ولأن الرئيس غير موافق عليها. وأبلغني الرئيس أنك [ايلي سالم] سوف تزودنا بأفكار جديدة وها نحن ننتظر.

(وجرت مناقشة مسهبة عن إزالة الطائفية والمشاركة في السلطة للدفاع عن الموقف اللبناني كما جاء في مذكرتنا بتاريخ ٧ مارس)

غلاسبي: يعتقد الرئيس الجميل أن إزالة الطائفية والمشاركة في السلطة ليستا على درجة كبيرة من الأهمية.

سالم: ما يعنيه الرئيس هو أنهما ليستا من القضايا الحاسمة. فالقضية الحاسمة هي: متى تكون سوريا مستعدة؟ ما الذي يجعلها مستعدة؟ ما الذي يستطيعون عمله على الصعيد الإقليمي لجعل الوضع مؤاتياً لحل لبناني؟ لقد قبل الرئيس نصيحتكم بأن نواصل مناقشة القضيتين لعلمه أن النجاح فيهما سوف يؤدي الى مناقشة جميع القضايا الأخرى التي تشتمل عليها الصفقة أو التسوية.

غلاسبي: أصيب خدام بالدهشة عندما حددنا نهاية مايو كتاريخ نهائي. فقلت له بأن اتخاذ ذلك التاريخ مهم لأننا اقتربنا من موعد الانتخابات، وأنه لا بد من دليل محسوس وظاهر على أن غربلة الأمور تجري على قدم وساق. وأضفت بأننا لا نطالب بإجراء تعديلات دستورية في أو قبل ذلك التاريخ. لكن خدام أصر مرة أخرى على أنه ليس من الضروري تحديد موعد نهائي.

أعتقد بأن السوريين تطغى عليهم الايديولوجية والنغمة السورية. ويقولون بأن يعهد بجميع السلطات لمجلس الوزراء وعدم ترك شيء للرئيس. لكن السوريين مع هذا لا يزالون يعملون معنا لسببين: الأول هو أن الأسد يتوقع الحصول على مساعدة مالية قدرها تسعون مليون دولار؛ والثاني أنه يريد من الولايات المتحدة ان تواصل إطلاعه على عملية السلام.

وعندما جرت مناقشة الاقتراح السوري بأن يشارك أحدهم الرئيس في عملية المشاورات (بشأن تعيين رئيس للحكومة) قال ديك لخدام: إنك تريد القول بأن الرئيس سوف يكذب عندما يتحدث عن نتائج المشاورات. فقال خدام بأن جميع الرؤساء اللبنانيين كانوا يكذبون عندما يتحدثون عن ذلك وسوف يكذبون في المستقبل ولهذا نريد ان يكون الناطق [باسم الحكومة] حاضرا.

اعتقد أنه ينبغي أن نتحدث مع الفاتيكان والفرنسيين ليقوموا بتليين موقف القوات اللبنانية. فمن واجب الفاتيكان والفرنسيين أن يساعدا لبنان لا أن يكتفيا بمجرد الزمجرة وهما يتفرجان على ما تفعله الولايات المتحدة.

إذا فشلت جميع مساعي الإصلاح فعليكم أن تتحدثوا عن حكومة جديدة ثم تجري الانتخابات كالعادة. وستواصل الولايات المتحدة قيامها بالعملية بدون اكتراث للعقبات. وتقدر الولايات المتحدة كل التقدير دور الرئيس وسوف تتذكره عند القيام بأية خطوة في المستقبل. فهو يقدم تضحيات كبيرة للبنان قد تعرضه لمخاطر شديدة. ومما يسبب القلق للولايات المتحدة عدم التوصل إلى أي إصلاح في عهده. فقد لا يستطيع الرئيس المقبل أن يدافع عن مصالح لبنان كما يفعل هو. وعليه فإنه ينبغي للجميل أن يخدم مصلحة لبنان بالاصرار على إدخال الاصلاح في عهده. فلن يستطيع اي رئيس مقبل أن يقوم بذلك بفعالية ومصداقية كما يفعل هو. وتدرك الولايات المتحدة مدى الضغوط التي يعمل في ظلها. وكذلك فإن سفارة الولايات المتحدة في بيروت تتعرض لضغط شديد من قبل اليمين المسيحي.

وسوف أسر إليكم بشيء يهمكم. فطالما أنه لا يقبل أحد بالقيام بعملي في لبنان، فسوف أبقى في منصبي إلى أن تجري الانتخابات الرئاسية. فسوف يخبر ديك العراقيين عن تأخر مغادرتي للبلاد. فإذا ذهبت الآن فإننا قد نضيع العملية بأكملها.

الوثيقة رقم ٨

محضر لاجتماع الدكتور إيلي سالم والسفير عبد الله بو حبيب

مع مساعد الوزير الاميركي ريتشارد مورفي في واشنطن في ١٨/ ٤/ ٨٨ .

وقائع الاجتماع الذي عقد في ١٨ نيسان في الساعة الثالثة بعد الظهر بوزارة الخارجية.

الحاضرون: الدكتور إيلي سالم، السفير ع. بو حبيب، السفير ر. مورفي، السفيرة إ. غلاسبي، الدكتور ج. لوبارون.

مورفي: أنا كما تعلمون مسافر غداً إلى موسكو. ولم يتحدد برنامجنا حتى الآن. ما نعرفه هو أننا سنبقى في موسكو حتى صباح السبت. فما هي الأفكار الجديدة التي تحملونها؟

سالم: إننا بالتأكيد نريد أن نراك بعد زيارتك لموسكو. ومن الأفضل بكثير أن نتحدث معك ومع إبريل قبل أن تعود إلى دمشق. وعلينا أن ننسق معا لكي تكوّن صورة أوضح، وأن تكون في وضع يمكنك من التحدث مع السوريين وأنت اكثر ايماناً بما تقول.

قضينا ساعات كثيرة مع إبريل [غلاسبي]. إنها مقاتلة شديدة المراس. ونظرا لأننا نقترب من وضع دقيق جداً فسيكون من الأنفع لك أن تذهب للتحدث مع الرئيس الجميل وغيره من الزعماء اللبنانيين قبل أن تقوم برحلتك التالية إلى سوريا. فلا بد لنا من أن نحرز تقدماً يمكننا من تأليف حكومة جديدة والتمهيد لإجراء الانتخابات الرئاسية. فالرئيس الجميل كان خلال رئاسته التي دامت ست سنوات يعول كثيرا على الروابط الأميركية. ومن المؤكد أنه يود أن يرى النتائج الملموسة. ينبغي لنا أن ننجح في القيام بالإصلاح. فإذا لم ننجح فلن يكون السبب هو أننا لم نسع إلى ذلك. لقد سعينا إليه. والسؤال هو: هل سوريا على استعداد لإجراء تسوية بحيث تدخل في نقاش جدي حول الإصلاح.

بو حبيب: سبق لإبريل أن ذكرت أن السوريين ليسوا على استعداد لقبول حل وسط . ويتعرض الرئيس الجميل لضغوط لا من القوات اللبنانية فقط، بل من جميع

المسيحيين، لكي لا يقدم تنازلات. فوجودك مع إبريل في بيروت أساسي لمواصلة المسيرة.

مورفي: خلال اجتماعنا مع الرئيس الجميل بدأ حديثه بقوله لوزير الخارجية شولتز أن ما يجري عمله ليس كافياً وسأل عن الباقي. قال: اين الصفقة؟ إنكم تعرفون تماماً أنه ليس هناك صفقة. وما هذا سوى البداية.

سالم: منذ بدء محادثاتنا معكم قلنا بأننا نهدف إلى إجراء صفقة كاملة وأن النقاش حول بعض مبادىء الإصلاح هو مفتاحها. ولم يطرأ تغيير على أي موقف سبق لنا أن اتخذناه. ولا نزال نتمسك بمواقفنا كلها.

مورفي: خلال اجتماعنا مع الرئيس والوزير اعتقدت بأننا كنا على خطأ. فقبل ذلك كنا نعتقد أن مناقشة موضوعي إزالة الطائفية والمشاركة في السلطة تستحق الاهتمام وأن الجهد الذي يركز على هذا النقاش هو السبيل الأمثل. ولم يسبق لنا أن قدمنا أية صفقة أميركية من الضمانات يمكن للوثيقتين الارتكاز عليها. ولا أدري إذا كان علينا أن نواصل النقاش مع السوريين.

سالم: عليكم بالطبع أن تواصلوا هذا النقاش. فقد أبلغكم الأسد أنه عندما يتم التوصل إلى اتفاق حول هاتين النقطتين سيجتمع ممثلون عن الرئيس الجميل مع ممثلين عن المعارضة لمتابعة النظر في التفاصيل. فالاتفاق حول هاتين النقطتين سيفتح باب مناقشة النقاط الأخرى. ومن ثم يجري تشكيل حكومة تعمل على التوصل إلى تسوية كاملة. هذا هو موقف الرئيس الجميل. وأعتقد أنه أيضاً موقف سوريا. وهذا ما أبلغكم اياه خدام. فالتوصل الى اتفاق حول قضيتي النزاع الرئيسيتين يعجل في تسوية القضايا الأخرى. وقد أوضح الرئيس موقفه هذا للسفير كيلي. فإذا كان هناك سوء تفاهم فلِمَ لا نزيله الآن.

غلاسبي: لقد أبلغَنا الرئيس الجميل أنه لن يقبل الوثائق التي نقوم الآن بإعدادها حتى تكون هناك صفقة كاملة. جرى هذا في بداية الاجتماع، لكنه خفف من تشديده قبل نهايته.

سالم: ما كان يعنيه الرئيس هو أنه لن يلزم نفسه نهائياً بهاتين النقطتين ويحيلهما على مجلس النواب لإصدار قوانين بهما إلا كجزء من صفقة متكاملة تحدد جميع الاصلاحات

وتضع نهاية للحرب. فهو لن يتنازل عن جميع السلطات المخولة له الآن بموجب الدستور إلا في إطار انهاء الحرب. ومن المؤكد أنني لن أنصحه بأن يقبل بغير ذلك. ولن تفعلوا ذلك أنتم أيضاً. فدعونا نتفق على هذه النقطة نهائياً. فلن يحال على البرلمان سوى صفقة متكاملة.

لقد أحسنتم القيام بمهمتكم مع الأسد وخدام والشرع عندما أظهرتم أهمية تحويل السلطات من الرئيس إلى مجلس الوزراء، الأمر الذي يجر معه أشياء كثيرة. فاتخاذ القرارات في مجلس الوزراء يمثل تغييرا جذرياً لا بد لنا من التكيف معه مع مرور الوقت. لكن ينبغي أن لا يسمح بأي حال لعداء نائب الرئيس خدام للرئيس الجميل لأنه أسقط الاتفاق الثلاثي، أن يجرد رئاسة الجمهورية من جميع سلطاتها. وإذا حدث ذلك فإنه يحتمل أن نُضعف الدولة ونضيعها بدون قصد.

لقد كان دفاعكم بليغاً وفي موضعه. وعلينا أن نواصل العمل طبقاً للأسس التي تتبعونها الآن. وينبغي أن لا تجرد الرئاسة من جميع سلطاتها. فقيادة القوات المسلحة أمر يمكن الدفاع عنه. إذ ليس هناك ما يدعونا إلى الإسراع في وضع البلاد أو الجيش بيد لجنة ثلاثية. فعلينا أن نحافظ على كرامة المنصب. ومن الأفضل لمناقشاتكم في سوريا أن تدور حول الاتفاق على المبادىء وتترك التفاصيل للبنانيين.

مورفي: إن هذا يريحنا كثيراً. فلن نستطيع بأي حال أن نُملي التفاصيل. وقد أوضحنا موقفنا من هذه النقطة للسوريين. فهل تقومون الآن بوضع مسودة الوثائق حول النقطتين؟

سالم: اننا بصدد إحالتها للموافقة عليها. فلا مفر لنا من قراءتها للرئيس والحصول على موافقته قبل وضعها بصورة نهائية.

عليكم في محادثاتكم مع السوريين أن تحاولوا الاتفاق على الجوهر، وعدم تجاوز ذلك إلى التحدث بلهجة تثير السخط. فمثلاً لا غبار على القول بأن السلطة التنفيذية ستكون بيد مجلس الوزراء، ولكن ينبغي عدم تجاوز ذلك الى القول بأن مجلس الوزراء هو أعلى سلطة. فهذا لا يساعد أحداً. ومن شأنه أن يثير السخط. فالقصد منه القول بأن مجلس الوزراءأعلى من الرئيس. فهل يجوز هذا؟ وهل يتفق ذلك مع البروتوكول؟ وأين إذا رئيس الدولة؟ فالقصد من ذلك القول بأن ليس للرئيس أية سلطة حتى ولو

كانت رمزية. هذا أمر غير مقبول. ولا يمكن للرئيس أن يدافع عن ذلك أمام طائفته. ثم إن هذا لا يضيف شيئاً ذا قيمة. ولن يحقق سوى إثارة السخط. فطالما أن الجوهر هناك فلماذا نسخر من الرئيس بدون ضرورة.

إننا لا نقبل بأن يتخذ مجلس الوزراء قرارات في غياب الرئيس. فينبغي أن يكون له الحق في إعادة أي قرار لا يوافق عليه. وقد جرى الاتفاق على هذا مع الشرع خلال المناقشات في دمشق. إذ ينبغي أن ينعقد مجلس الوزراء بحضور الرئيس إلا إذا كان الرئيس غائباً. وفي هذه الحالة يقوم رئيس الوزراء برئاسة جلسة مجلس الوزراء. فلن يوافق اي مسيحي على فكرة السماح للرئيس بحضور جلسات مجلس الوزراء من وقت إلى آخر وبأن يقوم مجلس الوزراء باتخاذ القرارات في غياب الرئيس. فإذا جُرد الرئيس من سلطة التعيين ووضع السياسة فأقل ما ينبغي ان يكون له هو ترأس جلسات مجلس الوزراء.

بو حبيب: إن المقصود بغياب الرئيس ليس وجوده خارج المدينة فقد تعني أنه لا يريد حضور الجلسات.

سالم: يجب أن نعرف بوضوح ما نتكلم عنه. فإذا كانت سوريا غير مستعدة لإجراء تسوية في لبنان فإن الحديث عن الإصلاح لن يؤدي إلى شيء. ولن يحصلوا من الرئيس إلا على تنازلات يطالبونه بها في الوقت المناسب. إننا نتمسك بكل ما قلناه ولن نسحب ما عرضناه. لقد سرنا ببطء ولكن بخطى ثابتة. ولهذا نقترح أن نرتب لكم اجتماعاً مع الرئيس الجميل لكي تكونوا في الجو وتروا بأنفسكم كيف يجري النظر إلى الأشياء بدون أي ضغط. لقد وصلنا إلى منعطف هام. ومن المهم جداً لكم أن تجتمعوا مع الرئيس قبل رحلتكم التالية إلى سوريا.

مورفي: إنكم تحتاجون إلى يومين لصياغة الوثيقتين وعرضهما علينا. فهل تبقون هنا إلى أن يتم هذا؟

غلاسبي: إننا نود الحصول عل الوثيقتين بشكل غير رسمي وباللغتين وغداً إذا أمكن.

بو حبيب: سوف نقوم بذلك. لكن دعونا نوضح الأمور. إن تجريد الرئاسة من سلطاتها أمر لا يقبل به المسيحيون. ولا يجرؤ ماروني على تقديم ما قدّمه الجميل. فلدينا

هنا فرصة ينبغي أن نستغلها.

سالم: إن ما فهمه الرئيس من الأسد لم يكن تجريد الرئاسة من سلطاتها. لكن ما نسمعه من خدام هو وجوب تجريدها من كل سلطة. فهل يقوم خدام بمناورة؟ لا ندري. فقد جرى خدام دائماً على التحدث بلهجة ترمي بالتحديد إلى إضعاف الرئاسة وتقوية مجلس الوزراء. وهنا تضارب خطير بين موقف الجميل وموقف خدام من هذه النقطة. ومهمتكم هي تضييق شقة الخلاف.

مورفي: نعم، هناك هوة بين آراء خدام والمواقف المعلنة في بيروت. فالأسد وخدام ليسا راضيين عن النظام الطائفي في لبنان. ويقولان بأنه يحطم ويبتلع المجتمع اللبناني. كما يقولان بأن الطائفية انشئت في العشرينات كترتيب مؤقت.

ولكي أكون صادقاً معكم فإنني غير متأكد من أن السوريين على استعداد للتوصل إلى تسوية مع الرئيس الجميل. فقد طلبتم أنتم والسوريون من الولايات المتحدة أن تتدخل، وها نحن نفعل ذلك ونبذل أقصى جهد ممكن. ونحن نعمل بناء على افتراض أننا عند نهاية مايو سنكون قد أكملنا العمل بحيث تجري الانتخابات بسهولة ويُسر. وكنت أتمنى أن لا أكون مسافراً إلى موسّكو غداً وذلك لنقضي معكم وقتاً أطول. وقال السوريون بأنه لا يتوجب علينا أن ننتهي قبل آخر مايو. فنحن هنا لا نفتح مشروع دستور. ومما يقلقني إذا لم نحرز أي تقدم إمكان إجراء الانتخابات.

غلاسبي: إن ما سمعه كيلي من القوات اللبنانية يقلقني كثيراً. فقد أبلغوه أنه على الولايات المتحدة أن تواصل ما تفعله الآن وذلك لكي تمنع الناس من الخروج إلى الشوارع. وليس هذا هو ما تقصده. إننا لا نعمل جاهدين لمجرد منع الناس من الخروج الى الشوارع.

سالم: إذا فشلنا في التوصل إلى اتفاق حول الإصلاح فسوف يتحمل اللبنانيون بعض المسؤولية عن الفشل، لكن اكثر المسؤولية ستقع على كاهل السوريين. فمعنى ذلك أن السوريين ليسوا مستعدين للتوصل إلى تسوية.

مورفي: لكن السوريين يقولون بأنكم تلعبون وأنكم غير جادين بالنسبة إلى التوصل إلى اتفاق.

سالم : هناك فرق يا مستر مورفي بين الحقيقة ونقيضها . أرني نقطة واحدة كنا نلعب بها . إننا جادون في عملنا . فبلادنا في خطر، وليس في مقدورنا أن نلعب . إننا نريد أن تستمر العملية . ولدينا جدول أعمال قاس لأن السوريين غير مستعدين . ولا يمكن لنا ولكم أن نستسلم لليأس . وإذا فشلنا فإنه ينبغي علينا أن ننتقل إلى مراحل أخرى مثل تأليف حكومة جديدة وذلك لتمهيد السبيل لإجراء الأنتخابات . ومن المهم جداً بالنسبة لوجود لبنان أن تظل الولايات المتحدة طرفاً معنا في العملية .

غلاسبي : إنكم تطلبون منا أن نتدخل، وها نحن نعمل جاهدين للتوصل إلى تسوية . فالسنيون في وضع ضعيف . ويمكننا أن نجتمع معهم في باريس حيث سيتكلمون بصراحة . إننا نلتقي معهم في بيروت حيث يستولي عليهم الذعر . سوف يهزمون . وعليه فنحن في وضع تفاوضي صعب .

مورفي : اسمحوا لي أن أراقب ما يحدث من الآن إلى السبت عندما نعود . آمل أن لا يطرأ تغيير جذري على الوثائق . فنحن نرحب بالأفكار التي تأتي على شكل صفقة متكاملة .

إن خدام ليس صديقاً للرئيس . وكان هذا واضحاً عندما قال بأن رمز البلاد ليس الرئيس وإنما هو العلم . وعندما ضحكت قال بأنه جاد فيما يقول . وإزاء هذا لا أدري ما إذا كان هناك أي جدوى من متابعة هذا الموضوع مع السوريين .

سالم : من المؤكد أن هناك جدوى . وعلى الولايات المتحدة أن تواصل تدخلها الآن وفي المستقبل . فإذا ترك لبنان لوحده فسيكون معرضاً للخطر . وعليك أنت وإبريل أن تجتمعا مع الرئيس قبل أن تذهبا مرة أخرى إلى سوريا .

غلاسبي : إذا ذكر شيء عن زيارة ديك لبيروت فسوف تخسرونه وقد تخسرونني أيضاً . لقد حدثت مجابهة حادة بيني وبينه لأنه لم يرد أن آتي في المرة السابقة إلى بيروت . لقد تعرضت حياته للخطر بسبب الإعلان عن زيارته . وكان يفترض أن يتعرض له في الطوافة، فإذا حدث أنه لم يكن فيها، فإنني أنا التي كنت سأتعرض له . لكن ما ذنب الطيارين المساكين؟ دعونا نتأكد من أنه لن يذكر شيء عن مجيء ديك أو عن مجيئي أنا . فنحن نواجه أخطاراً عظيمة . نحن مستعدون للمجازفة المعقولة لأننا نؤمن بما نفعله .

الوثيقة رقم ٩

محضر لاجتماع الدكتور
إيلي سالم والسفير عبد الله بو حبيب مع
السفيرة إبريل غلاسبي في واشنطن في ٢١/ ٤/ ٨٨

وقائع الاجتماع الذي عقد يوم
الأربعاء في ٢١ نيسان ١٩٨٨ في الساعة
الواحدة بعد الظهر بمقر السفارة اللبنانية في واشنطن

الحاضرون: الدكتور إيلي سالم، السفير بو حبيب، السفيرة إ. غلاسبي والدكتور ج. لوبارون.

سالم: علينا أن نبدأ ونحن واضحون مع أنفسنا ومع بعضنا البعض. وإذا كانت لدينا شكوك فمن الواجب أن لا نكون هنا. علينا أن نتأكد من أنه لا شكوك لدى فريقنا نحن الأربعة. إن القول «نحن نفكر ولذلك فنحن موجودون» ينطبق علينا. وعلينا أن ننطلق من تلك القاعدة.

وما أعرفه هو أن العملية مع السوريين بدأت منذ أكتوبر ١٩٨٦ بتبادل المذكرات. ثم جرت محادثات بين ممثلي الرئيس الجميل وممثلي الرئيس الأسد في دمشق. وأعقبتها محادثات مع الولايات المتحدة. وقد تشبثنا بكل مبدأ اقترحناه من البداية. فإذا تغيرنا - وذلك ممكن - دعونا نرى اين كان ذلك. ولا أعتقد بأننا تغيرنا.

وأقول نيابة عن الجميل بأنه ملتزم بكل كلمة صدرت عنه. ويقول بعضهم في بيروت أنه ينبغي أن لا يوثق بالرئيس، وترتفع أصوات في سوريا تؤيدهم. إننا ننظر باهتمام كبير إلى هذه الإشاعات نظرا لأن بعض المصادر في بيروت تستشهد بأصدقائنا في واشنطن وتقول بأن هذا هو ما يقوله الأميركيون عن الرئيس. إن هذه المصادر وثيقة الصلة بكم وتتمتع باحترامكم. إننا نسمع ذلك في بيروت من وقت لآخر.

غلاسبي: هذا هراء. وأرجو أن تعذروني. من هو الذي يحتمل أن يقول هذا؟ هل تشتبهون في ديك، أو بي أو في سمبسون؟ لا يمكن أن نقول مثل ذلك. إن مصداقية الرئيس شيء مسلم به عندنا.

سالم: إنني لا أستجوبكم. وعلى أي حال فإننا لا نتأثر بالإشاعات. وقد أردت فقط أن تعرفوا ما يحدث من ذلك القبيل. أما فيما يتعلق باجتماعنا مع السفير مورفي يوم الاثنين فأريد أن أعلق على ما قاله عن عزم السوريين على تجريد الرئاسة من سلطاتها. ليس في ذلك جديد. لقد كنا دائما نعرف ذلك. ففي الاتفاق الثلاثي جرد السوريون الرئاسة من سلطاتها. وفي المحادثات السورية اللبنانية في دمشق حاولوا أن يفعلوا الشيء ذاته. والآن يفعلون ذلك في المذكرات المتبادلة بين لبنان وسوريا من خلالكم. وينبغي أن يكون واضحاً لدينا أن تجريد الرئاسة من سلطاتها هو موقف سوري. ومن المؤكد أنه ليس موقفاً لبنانياً مسيحياً كان أو إسلامياً. واعتقد أنه ليس موقفاً أمريكياً. إن مهمتكم هي التوفيق بين الموقفين اللبناني والسوري، ونذكر أن هذا شأن لبناني وأن القرار النهائي ينبغي أن يكون لبنانياً.

غلاسبي: إن الولايات المتحدة لا تتخذ مواقف محددة. لكن لديها مبادىء. والمبدأ الأول هو أن هدم الرئاسة هو هدم لكل فرصة لإعادة جمع لبنان. والمبدأ الثاني هو أن إعادة جمع لبنان يتطلب منا أن نبحث عن صيغة سياسية مختلفة بشكل واضح عن صيغة ١٩٤٣. فبعد نصف قرن من التطورات لا بد من إدخال تعديلات على النظام السياسي في لبنان تسمح بالتكيف مع التغيرات. لسنا خبراء في الشؤون اللبنانية ولسنا بصدد وضع دستور ولا نريد أن نقوم بذلك. إننا نستجيب لطلبكم في أن نعمل طبقاً لمبادىء عامة. ونحن مرتاحون لهذا الاسلوب ولما نقوم بعمله الآن.

سالم: إن الرئيس مستعد لتغيير الصيغة القائمة منذ عام ١٩٤٣. وفي المحادثات التالية سنحاول تقوية مجلس الوزراء وإضافة مؤسسات جديدة. إننا لا نعترض على إنشاء مجلس شيوخ. نريد محكمة دستورية ومجلساً للشؤون الاجتماعية والاقتصادية. إن التغيرات التي نؤيدها تضعف الرئاسة بالضرورة. فنقل السلطة التنفيذية المخولة للرئيس إلى مجلس الوزراء هي في حد ذاتها تنطوي على إضعاف للرئاسة. ولكننا مستعدون لتجريدها منها.

علينا أن نتذكر أنه يجري ادخال الاصلاح السياسي في إطار تاريخي. فقد اقتطع لبنان كباقي الدول العربية من الامبراطورية العثمانية. وليست هناك دولة عربية أحق بالاستقلال من غيرها. ففي العشرينات منح الدستور سلطات واسعة للمسيحيين.

لكن بعد نصف قرن لم يعد المسيحيون ينظرون إلى لبنان كدولة للمسيحيين بل كدولة للمسيحيين فيها مصالح غير عادية.

إن الجميل لا يريد أن يكون لبنان دولة للمسيحيين وعليه فإنه لا يريد أن ينفرد المسيحيون بالسلطة. إنه يريد أن يكون لبنان دولة عربية يشعر المسيحيون فيها بأنهم أحرار وأنهم متساوون مع غيرهم ويمكنهم أن يصلوا فيها بسهولة إلى مراكز السلطة. وليست الرئاسة سوى ضمانة. وبوصفها رمزاً للوجود المسيحي الخلّاق في لبنان والشرق العربي، لا بد أن تكون لها سلطات وإلا كانت مجرد صورة زائفة. وعلينا أن نُبقي على المجتمع الديمقراطي التعددي الذي يشعر فيه المسيحيون والسنّة والشيعة والدروز بأنهم جميعاً أحرار ومتساوون.

ليس في استطاعتنا أن نمحو التاريخ في وضعنا للدستور. إننا نخلق بنية جديدة للسلطة. ولدينا الآن رئيس مسيحي واحد ورئيسان مسلمان. ونظراً لوجود الطائفية والأصولية في المنطقة فإنه ينبغي أن يكون الرئيس مارونياً. إن ما يطمح إليه الرئيس الجميل وكل لبناني هو أن يكون المجتمع في نهاية الأمر علمانياً. والنموذج الذي نضعه أمامنا هو الولايات المتحدة حيث المجتمع مستقر وعلماني إلى حد أن باستطاعة أي شخص أن يصبح رئيساً من غير أن يكون في ذلك تهديد للنظام الاجتماعي ـ السياسي. إن ما نفعله الآن بالمعنى التاريخي الحقيقي العميق هو انتقالي. إننا نصر على أن تبقى الرئاسة للموارنة وأن يكون لها سلطة. فلرئيس البرلمان ولرئيس الوزراء سلطات. وإذا نظرنا إلى الامر في ضوء الحقائق الديمغرافية والحقائق التاريخية والمخاوف التي تنتاب الطائفة المسيحية نجد أنه ليس من العدل أن نمنح رئيس الوزراء سلطات هائلة كما يقترح السوريون. وليس من الصواب أن نجرد الرئاسة من جميع سلطاتها كما تقترح المذكرات السورية. **ولهذا فإننا لا نرضى بالصيغة السورية. نحن مرتاحون لاقتراحاتنا وقد نضعها بصيغة جديدة. وينبغي عليكم أن تتفقوا مع السوريين على المبادىء على أن تتركوا التفاصيل للبنانيين. لكنني لا أقلل من الصعوبات التي ستواجهنا في تحقيق هذا. إلا اننا بهذه الطريقة نفعل ما هو عادل ويمكن الدفاع عنه.**

كان من حسن حظنا وجود الولايات المتحدة في لبنان عندما انتخب أمين الجميل. فقد شارك السفير فيليب حبيب في محادثات انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية

والسوريين من بيروت. وبنى الجميل على هذه الحقائق فعمق ووسع اتصالاته معكم. فلم يسبق للعلاقات اللبنانية الأميركية أن كانت بتلك القوة والصدق. لقد مررنا معاً بأوقات صعبة. ومن الواضح أننا في حاجة إلى أن تكونوا إلى جانبنا.

فبعد خيبة أملنا بالاتفاق الثلاثي سعينا إليكم مرة أخرى فبدون تدخل الولايات المتحدة لا نستطيع أن نحرز أي تقدم لأن لبنان وقع فريسة لدول المنطقة. ويساورنا القلق حول نوايا هذه الدول تجاه لبنان، وعليه فاننا بحاجة إلى وجود دولة عظمى معنا. لقد استجبتم لطلبنا ونحن ممتنون جداً لذلك. ولكننا قلقون على مستقبل لبنان ووجود لبنان وبنيته السياسية. ونعتقد أن أمامنا نحن وانتم مشواراً طويلاً. وكان هذا قصدنا عندما سعينا إلى مؤازرتكم. ونحن نتحدث عن الالتزام في الإطار التاريخي.

إننا في حاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة في نواحي كثيرة وخصوصاً لاحراز تقدم على صعيد الاصلاحات السياسية. أما الآن فنحن ندور في حلقة مفرغة ونظراً لمصالح سوريا الإقليمية نأمل في أن تتمكنوا من كسر تلك الحلقة. إننا نشعر بأن الاصلاح ضروري لكن من المؤكد أنه وحده لا يكفي لوضع نهاية للأزمة.

إذا كانت سوريا غير مستعدة للإصلاح الآن، فذلك لا يزعجنا، ولكن نريد منكم أن تواصلوا مباحثاتكم مع السوريين حول الاصلاح ونريد في الوقت ذاته إضافة مواد جديدة إلى جدول الأعمال، مثل تشكيل حكومة جديدة تجتمع برئاسة رئيس الجمهورية وتلبي مطالب الشعب؛ ومثل رئاسة لبنان والحاجة الى رئيس جديد يواصل النهج الذي اتبعه الجميل في الدفاع عن سيادة لبنان واستقلاله وطريقة حياته. وقد نطلب أيضاً إثارة موضوع العلاقات في المستقبل بعد موضوع الرئاسة. فتصورنا للعملية لا يقتصر على الاصلاح بل يتعدى ذلك الى بقاء لبنان دولة على النحو الذي نريده.

وكما تعلمون جيداً فإنه لا يمكن لعملية أن تجري في فراغ. فهنالك دائماً أفراد يشاركون في العملية، مثل الرئيس **ريغان** والرئيس الجميل بالإضافة إلى مورفي وغلاسبي وبوحبيب وسالم المشاركون إلى حد كبير فيها. إن الرئيس الجميل يود أن يبقي على صلاته بالولايات المتحدة سواء أكان في الحكم أم لم يكن، ويود تأييد أي عملية تشارك فيها سوريا وتستهدف خلاص لبنان. فلا يمكنكم الفصل بين السياسة والأفراد.

بوحبيب: أود أن أضيف شيئاً إلى ما قاله سالم. في اجتماعاتنا مع ذيك شعرنا بأنه

يؤمن بأن مهمتكم فيما يتعلق بالسوريين هي [تحديد] كيفية نقل سلطات الرئاسة إلى مجلس الوزراء. فانا وإيلي لم نحب ما سمعناه. نحن نعلم أن علينا أن نقوي مجلس الوزراء لكن ليس على حساب الرئاسة. فلو أردنا أن نفعل ذلك بهذه الطريقة لما كانت لنا حاجة إليكم. إذ نستطيع أن نفعل ذلك وحدنا. وقد قرأت قبل قليل في جريدة «السفير» أن الرئيس الجميل حجر عثرة في سبيل إصلاح ممكن وأنه رفض اقتراحاً أميركياً سورياً. ولهذا قررنا أن نكون في منتهى الوضوح والتحديد معكم. وأود أن أكون أكثر صراحة معكم من إيلي وأقول إنهم يقولون في بيروت أنك أنت، غلاسبي، قد قلت هناك بأن الجميل يغير موقفه باستمرار.

غلاسبي: هذا كذب بالطبع. لم يسبق لي أن قلت له ذلك. وليس هذا موقفي. كما أنه ليس موقفنا.

بوحبيب: هذا صحيح ولكنه لم يؤثر علينا. وبالعكس فها نحن نتقدم بالافكار. إننا أنا وإيلي مشاركان تماماً وبعمق في العملية وسنعمل كل ما هو ممكن لإنجاحها. ونحن نقف هذا الموقف لأنه الموقف الذي يريده الرئيس [الجميل] بالرغم من أنكم تعرفون جيداً أن هناك من لا يريد لهذه العملية أن تنجح.

لا يزال الجميل يعتقد بأنه ينبغي علينا أن نحقق الاصلاحات السياسية في عهده. فإذا تم هذا كان خيراً، وإلا فلن يقوم بإدخال الاصلاحات بأي ثمن. لكن من المؤكد أنه لن يفعل ذلك. وقد اقترح الرئيس فرنجية ترك الاصلاحات للرئيس الجديد. وهذا خطأ. فالجميل ليس في عجلة من الأمر، لكنه لا يريد أن يُعتبر حجر عثرة.

هناك حديث في بيروت آخذ في الانتشار مفاده أن العلاقات الجيدة التي بدأت بين الولايات المتحدة وسوريا يجب أن لا تكون على حساب لبنان. فحول الجميل أشخاص كثيرون يمارسون الضغط عليه لاتباع نهج يختلف عن النهج الذي يتبعه الآن معكم. ولديه خيارات كثيرة. وهذا هو الوقت المناسب الذي يستطيع أن يصبح فيه بطلاً. فباستطاعته أن يتحرك ١٨٠ درجة إذا رغب في ذلك مما سيجعله بطلاً في نظر طائفته. وينبغي أن يُبيّن بوضوح أنه ليست هناك ورقة أميركية سورية كما ينبغي أن يبين دوركم بوضوح للجمهور.

غلاسبي: في بيروت يقول لي الجميع أن الرئيس يعطي بيد ويسحب ما أعطاه

بالأخرى. وقد ناقشت المعارضة هذه القضية معي ويحدّثونا دائماً عنها. فالحص مثلاً يقول بأن الرئيس لا يقدم أي تنازلات. وقوله لا يمثل وجهة نظرنا لكن يردده السوريون والمعارضة.

إن قضية تجريد الرئاسة من السلطات ونقلها إلى رئيس الوزراء تستأثر باهتمامنا. إذ ينبغي أن لا يترك الرئيس بلا سلطات. واهتمامنا بها واقعي ولكن الولايات المتحدة منفتحة على جميع الآراء وترحب بجميع وجهات النظر. فالظروف السياسية مختلفة الآن. ولدينا الآن إطار عربي جديد يختلف عما كان عليه في الخمسينات. والدول العربية في وضع لا يمكنها من مساعدتنا، ولا تستطيع أن تقوم بذلك الدول العربية الصغيرة. وربما كان هذا هو السبب في محاولتنا مساعدة لبنان. وليس هناك من يستطيع مساعدته إلا نحن. فلا أوروبا ولا الدول العربية على استعداد لمساعدتكم.

أما بصدد الاجتماع مع مورفي فأعتقد أن هناك سوء تفاهم. إذ كنا نعتقد أنكم تريدون نقل السلطة إلى مجلس الوزراء بطريقة يكون لها وقع دستوري بالغ، مع الحرص في الوقت ذاته على أن لا تبقى الرئاسة مجرد منصب مراسمي ولكن منصباً تعتمد فعاليته على الخبرة السياسية أكثر مما تعتمد على الضمانات الدستورية. وهذا ما كنا نحاول أن نفعله لكم.

لقد شعرت المعارضة أن الموارنة يريـدون من الاميركيين أن يفرضوا عليهم تسوية وأن يجروهم إلى المحادثات. على أن ذلك العامل لم يكن ملحاً. وسمعنا هذا في لبنان وليس في سوريا ولكنه لم يؤثر على موقف الولايات المتحدة من لبنان.

وفيما يتعلق بالاقتراح الأميركي السوري أود أن أؤكد لكم الآن أنه ليس هناك اقتراح من ذلك القبيل. وعندما اجتمعت مع خدام في سوريا بدأ يقول لي بأن الجميل رفض ورقتنا. فقاطعته قائلاً: ليس هناك ورقة معروضة للقبول أو الرفض والسجل واضح من هذه الناحية.

وبصدد الإشاعات في بيروت فإن الحقيقة هي أنني تحدثت مع مورفي تلفونياً وهو الذي استهل الحديث بقوله يجب أن لا تهن عزيمتكم وعليكم أن تواصلوا العملية بغض النظر عما يحدث. لقد كان هذا محور محادثتنا. ولم تتضمن أي إشارة إلى الرئيس.

وبشأن تحسن العلاقات الأميركية السورية على حساب لبنان فإن عكس ذلك هو

الصحيح. فالغرض الأساسي من وجود إيغلتون في سوريا هو مساعدة لبنان. لقد أرسلناه خصيصاً لذلك الغرض. ونحن نقوم بهذا كله على أمل أن نستطيع القيام بشيء من أجل لبنان.

ليس لدينا شك في أننا سنبقى في هذه العملية إلى النهاية. ونحن نفعل ذلك لا لأننا نحب لون عيونكم ولكن بسبب مصالحنا القومية في المنطقة. وأعتقد أننا بذلنا كل جهد. ولم نرد أن نتدخل في الأمر علناً. لقد فضلنا الدبلوماسية الهادئة، لكن لم يكن هناك مفر من ظهور العملية بوضوح للناس. فضّلنا أن نقوم بما قمنا به بهدوء لئلا نخسر ماء الوجه. لكن يستحيل القيام به لأنه من أصعب الأمور. لقد كنا طوال الوقت نعلم أن المهمة في غاية الصعوبة وأننا قد لا ننجح. وأعتقد أن الأمور ستكون أوضح خلال الأسبوع المقبل، وسنرى إذا كنا سننجح أو نفشل. فالوضع سيكون سيئاً لنا إذا فشلنا. لكن الجميل بالطبع سوف يستطيع تعزيز مركزه في طائفته. لكن لن يعود هذا بالخير عليه، لأنه قد يؤثر سلباً في انتخابات الرئاسة. ثم إننا إذا فشلنا فسوف يضعف وجودنا في سوريا. لكننا سنقف إلى جانبكم في قضية الحكومة الجديدة. وسوف نحاول التأثير على سوريا لكن بشرط أن لا نفكر برئيس وزراء مثل سليمان العلي. إننا نريد شخصاً محترماً. صدقني إننا نفعل ما بوسعنا.

من المهم أن يفهم بأن عملية المكوك عملية صعبة وأنني لن أستطيع تنظيم ذهاب ديك ورجوعه طوال الوقت. وقد أبلغ جورج شولتز الرئيس ريغان بأنه قد يقوم برحلة أخرى إلى الشرق الأوسط. لكن هذا لن يكون مجدياً إلا إذا كان لدينا شيء على الطاولة. وسنفعل كل شيء لمساعدة لبنان على استعادة وحدته، ولن نقف موقف المتفرج على تمزقه.

دعونا نرى ما نستطيع عمله، ويمكنكم الاعتماد علينا. فلا نزال طرفاً في العملية، ولم ينته دورنا بعد. ولا بد لي من أن أبلغكم أنه مهما بلغت شجاعة الرئيس الجديد فإنه سيمر في أوقات صعبة إذا لم ننجح في الاصلاح الآن، وهذا شيء مؤكد. ونحن على استعداد للعمل مع الجميل الآن وإذا كان السوريون مستعدين الآن فسوف نحقق شيئاً. ونأمل أن لا يكون السوريون قد عقدوا العزم على الوقوف موقف المتفرج كما لو كان الأمر لا يعنيهم ولا يعني أحداً.

إن ما ذكرته يا إيلي هو الحل المثالي الذي تريدونه. وعلينا أن نراقب ما يحدث. علينا أن نتقدم بأفكار وحلول جديدة. وأرى أن الموقف يزداد صعوبة مع مرور الوقت لكننا سنكون معكم دائماً.

بوحبيب: هنا أكثر من موضوع مطروح للمناقشة. نريد منكم أن تعلمونا ما هي الفرص المتوافرة للتوصل إلى اتفاق، وما هي الترتيبات التي ينبغي على الرئيس أن يقوم بها. إنه يتقرب دائماً من السوريين، ولكن هؤلاء لا يستجيبون له. وإذا استمر في العطاء بدون أن يتلقى شيئاً فإنه يضعف مكانته في طائفته، ويخلق أعداء آخرين. فإذا لم يكن لديكم حل معين فلماذا تجرون الرئيس إلى هذا وتضعفونه إلى حد أكبر.

إن الرئيس قوي ويمكنه أن يقود طائفته، فأكثرية هذه الطائفة بما فيها البطريرك صفير والرئيس فرنجية وريمون اده تقف إلى يمين الرئيس لا إلى يساره. فليس هناك بين المسيحيين من هو مستعد لتقديم ما قدمه الرئيس [من تنازلات] فما يقدمه الرئيس الجميل الآن سيكون كتاباً مقدساً لمن يخلفه. نحن في ورطة وعلينا أن نخرج منها. إن اهتمام الجميل يتركز في إحراز النجاح وإنقاذ بلاده. إنه يريد أن ينجح ونحن نريد أن ننجح وأنتم بالطبع تريدون أن تنجحوا. وينبغي على الرئيس أن لا يخسر قاعدته.

غلاسبي: اعتقدنا أن لفكرة عقد مؤتمر آخر حظ أكبر في النجاح هذه المرة. فلا بد من آلية نبدأ بها؛ وهذا هو السبب في أننا فكرنا في المؤتمر. ولا بد أن نُمثل بطريقة أفضل في أي مؤتمر مقبل يعقد في جنيف أو في لوزان. لقد كان عدم تمثيلنا في المرة الأخيرة تمثيلاً كافياً خطأ منا. فإذا مثلنا مسؤولون كبار فسيكون لنا تأثير كبير وسيكون في مقدورنا أن نساعد على التوصل إلى اتفاق.

سالم: فيما يتعلق بسلطات الرئيس لم يعد بإمكان الجميل أن يقدم المزيد [من التنازلات]. فإذا حدث أي تعديل فسوف أنصحه بأن لا يحدث أدنى تغيير بدون أن يستشير جميع زعماء الموارنة والفاتيكان.

غلاسبي: هذه نقطة جيدة، وباستطاعة الأميركيين المساعدة عليها بشكل أو بآخر.

سالم: لهذا السبب ولأنني أعرف أين يقف الفاتيكان وتقف فرنسا من المهم جداً أن تتحدثوا مع الفرنسيين والفاتيكان قبل أن تذهبوا مرة أخرى لرؤية الجميل والسوريين.

غلاسبي: لم نتحدث مع الفاتيكان منذ بعثة سلفستريني. ومنذ زيارة الوزير شولتز لها لم يحدث أي اتصال بها سوى مرة واحدة بواسطة التلفون.

سالم: إن الفاتيكان يكرر دائماً للرئيس الجميل بأن عليه أن يوحد الطائفة المسيحية، وأن يحمي طائفته، وأن يتكلم باسم جميع المسيحيين. إن الرئاسة هي الضمانة الرئيسية للمسيحيين في لبنان. وعليه ففي حين أن الرئاسة تتكيف مع الوضع الجديد فإنه ينبغي أن لا تجرد من سلطاتها. يجب أن يكون لها من السلطة ما يكفي لطمأنة المسيحيين على حياتهم، ولإزالة أية مخاوف لديهم من أن يُضطروا إلى الهرب من لبنان. ولدى الفاتيكان مخاوف خفية من أن الولايات المتحدة لا تستطيع فهم مصير المسيحيين في الشرق الاوسط.

غلاسبي: ما هي الأراء والافكار البناءة التي لدى الفاتيكان؟ إنني لا أرى شيئاً منها.

سالم: إن وحدة العالم المسيحي والرئاسة في لبنان والكنيسة أمور يوليها الفاتيكان الكثير من الاهتمام. وهو يتعاطف مع مسلمي لبنان ويريد الاصلاح والمشاركة في السلطة وفي الوقت ذاته يريد رئيساً مارونياً له سلطات وذلك لكي يشعر المسيحيون بأن لديهم ضمانات. إن للفاتيكان توجهاً عربياً ويرى أن الحوار والتعايش في غاية الأهمية.

إن السلطة في لبنان بيد الجيش والموظفين كما هي بيد مجلس الوزراء. ونحن بالنسبة للمشاركة في السلطة على المستوى السياسي نقف عند الخطوط الحمر. وقد نرغب في النظر فيها على المستوى البيروقراطي. فأكثر القرارات التي تتخذ في لبنان هي قرارات إدارية لا سياسية. فلبنان بلد صغير. إنه بلد الإدارة لا قرارات الحرب والسلم الكبرى. وعليه فقد تكون المشاركة في السلطة على المستوى البيروقراطي أكثر فعالية أو مساوية في ذلك على الصعيد السياسي.

أعتقد أن الطائفة المارونية مستعدة للانفتاح أكثر قليلاً في الادارة والجيش والبيروقراطية والبنك المركزي والسفارات. والمسألة الآن هي أنه ينبغي عدم تخصيص أية وظيفة إدارية لأية طائفة. وأعتقد أن هذا تغيير مهم جداً.

غلاسبي: يعتقد السوريون أن الرئيس الجميل لم يوفق في التعيينات الادارية التي

أصدرها. وأبلغ خدام مكفرلين أن الجميل لم يكتف بتعيين مارونيين في المراكز العليا بل فعل أسوأ من ذلك وعين رجال بشير. وضرب خدام مثلاً على ذلك فذكر محافظ البقاع.

سالم: إنكم تعلمون جيداً أن هذا غير صحيح. ودعونا الآن نبحث بعض الأمور اللوجستية. فزيارتكم للفاتيكان وفرنسا يجب أن تسبق زيارتكم لبيروت، ويجب أن تسبق زيارتكم لدمشق.

غلاسبي: لا توجد لدي مشكلة بالنسبة إلى هذا الأمر لأنني أستطيع تعديل برنامجي. ويمكنني أن أذهب إلى أي مكان وفي أي وقت. لكن المشكلة هي برنامج ديك.

فهو اليوم موجود مع الوزير في فنلندا. وسيكونان غداً في الاتحاد السوفييتي ويمكنه عندئذ أن يبرق لنا ويبلغنا برنامجه المحدد بعد ذلك. وأعتقد أنه بإمكانه ان يتحرر من المواعيد عند نهاية الاسبوع التالي.

سالم: إنكِ أنتِ وديك ستقومان بعمل مثالي إذا تحدثتما مع الفرنسيين والفاتيكان. فهاتان محطتان مهمتان.

غلاسبي: من سوء الحظ أن الوزير لا يفسح المجال لديك للتحرك بحرية. ولا يعني هذا أننا نستصغر شأن لبنان بالرغم من أن الأمر قد يبدو كذلك. صدقني أن ذلك ليس صحيحاً. فلديها مشكلات كبرى أخرى مثل افغانستان وحرب الخليج إلخ.

سالم: إن وجودك مهم كوجود ديك. ولا يزعجنا أن تعملي وحدك معنا.

بوحبيب: إن السبب الوحيد الذي من أجله نريد ديك هو أن وجوده يزيد من اعتباركم.

غلاسبي: أنا أدرى الناس بهذا. وعلى أي حال فانني سأتصل بكم حالما أعرف تحركاته.

الوثيقة رقم ١٠

مختصر لاجتماع سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية، المغفور له الشيخ حسن خالد مع السفير ريتشارد مورفي وفي واشنطن في ٢٨/ ٤/ ٨٨

اجتمع المفتي الشيخ حسن خالد مع ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية والسفير روبرت أوكلي الذي يعمل في مجلس الأمن القومي في ٢٨ ـ ٢٩ نيسان ١٩٨٨ ـ وحضر الاجتماعين السيد محمد السماك مستشار المفتي، والدكتور بسام نعماني الذي يعمل بالسفارة اللبنانية. وكان مع السفير مورفي الدكتور جوزيف لو بارون المسؤول عن القسم اللبناني. وأثار المفتي النقاط التالية أثناء النقاش.

١ ـ الرغبة في استمرار المبادرة الأميركية للمساعدة في التوصل إلى السلام في لبنان

٢ ـ إن التوصل إلى حل سوف يوفر العدل والإنصاف لجميع الأطراف المعنية ويوفر الحماية للحرية والديمقراطية.

٣ ـ تأييد اقتراحات المشاركة في السلطة و إلغاء الطائفية بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى فرض هيمنة فريق على الآخرين.

٤ ـ نريد منكم أن تكونوا وسطاء نزيهين. وعليكم أن تمارسوا الضغط على الطائفة المارونية لتتخلى عن بعض امتيازات وسلطات الرئاسة.

٥ ـ تأييد **الشرعيـة ومعـــارضة** التطرف الذي يشجع الشباب على الانضمام إلى الميليشيات.

٦ ـ انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان وتطبيق قرار هيئة الأمم المتحدة الذي يبطل أي حجة للدول الأجنبية للتدخل في شؤون لبنان الداخلية.

٧ ـ استمرار الاتصالات الأميركية مع سوريا لتسهيل حل المشكلات اللبنانية والإقليمية.

٨ ـ وضع حد للتأييد الأعمى لإسرائيل على حساب العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية مع العالم العربي.

٩ ـ التوصل إلى حل عادل للشعب الفلسطيني على أثر الانتفاضة التي تمثل أهم حدث في تاريخ النزاع العربي الاسرائيلي.

١٠ ـ إن تقوية العلاقات بين الولايات المتحدة ولبنان سيفيد لبنان.

وكانت النقاط الكبرى التي أثارها السفير مورفي هي:

١ ـ إن الجهود الأميركية للتوصل إلى حل دائم للمشاكل في لبنان سوف تستمر بالرغم من التباطؤ الحالي.

٢ ـ من الضروري أن يتفق اللبنانيون فيما بينهم لأنه لا يمكن لطرف خارجي أن يفرض عليهم حلاً.

٣ ـ إن السياسة الأميركية تستهدف إزالة الضغط الخارجي على لبنان لتمكين اللبنانيين من حل مشكلاتهم.

٤ ـ ينبغي أن تجري الانتخابات في جو هادىء وأن ينتخب رئيس ماروني.

٥ ـ ما نفهمه هو أنه ينبغي أن لا يكون رئيس بلا سلطة.

٦ ـ إن الجهود الأميركية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط سوف تستمر.

٧ ـ لقد قبل السوريون بأن يبقى الرئيس مارونياً لكن بلا سلطات.

الوثيقة رقم ١١

وقائع الجلسة التي عقدت
يوم الجمعة في السادس من مايو ١٩٨٨
في الساعة التاسعة والنصف في بيت الدكتور سالم في بعبدا

الحاضرون: الدكتور إيلي سالم، السفيرة إبريل غلاسبي والسيد دان سمبسون.

غلاسبي: وصلت قبل قليل من دمشق بالطوافة. وحضرت أمس حفل استقبال في مقر السفارة بدمشق لفريق من الجامعة الأميركية ببيروت. وكان لهيرتر [رئيس الجامعة] في الصباح موعد مع خدام ووُعد بأن يجتمع مع الأسد. وفي إمكاني دائماً أن أجعل السوريين يهتمون بالجامعة الأميركية ببيروت لأنها مؤسسة قائمة في بيروت الغربية التي يسيطرون عليها.

كانت زيارتي للفاتيكان جيدة جداً. ويعتقد سلفستريني أن القضية سهلة جداً. وقد سرّهم أن يروني في الفاتيكان. وقال لي سفيرنا ـ وكأنني لم أعرف ـ أن البابا مهتم بلبنان وأنه دائم القلق حوله. فالأمر يستأثر باهتمامه العميق. واستمع سلفستريني إلى ما قلته باهتمام. ولم أقدم له أوراقي وتمنى بكل إخلاص أن نوفق في مهمتنا. كما أنه قال بأنه سوف يصلي من أجل نجاحنا.

ويعتقد المسؤولون في فرنسا أن الولايات المتحدة خُدعت، وأنه يحتمل أن تكون سوريا قد حاولت أن تخدعنا جميعاً. لكنهم بالرغم من شعورهم هذا قالوا بأنه ينبغي القيام بعمل شيء وخصوصاً بالنسبة للرئاسة لأنها موضع اهتمامهم الشديد. وسألتهم عما إذا كانت لديهم أفكار بناءة فأجابوا بالنفي. وطرحوا أسئلة كثيرة عما يجري. لكن هذا ما نجد عليه الفرنسيين دائماً.

سالم: أبلغني ديجاميه خلال اجتماعي معه أنه إذا وافق الأسد الآن على تسوية في لبنان فإن ذلك سيكون أشبه بالمعجزة. إنهم لا يتصورون حدوث شيء من هذا. فلديهم شكوك قوية.

غلاسبي: قال لي ديجاميه أن حكومة كالولايات المتحدة أن تقصد دولة ثالثة للبت في مصيرها. إن هذا الشيء لن يفعله الفرنسيون. ولم يكن لدي رد على ذلك. ولهذا اكتفيت بالنظر إليه. لقد «فلقوني».

سمبسون: إن الفرنسيين يتنافسون فيما بينهم. ونجد هذا التنافس في الحكومة بين

شيراك وميتران. إنهما يتنافسان على تحرير الرهائن. وأحدهما لا يريد تحريرهم لئلا يعود الفضل في ذلك للآخر.

غلاسبي: وصلت إلى دمشق مساء الأول من شهر أيار وفي الوقت ذاته الذي كان فيه الاسرائيليون قد اجتاحوا الجنوب ومع هذا فقد عقدت اجتماعين أحدهما مع وليد المعلم والآخر مع شكور. وقلت لوليد أشياء كثيرة ولكنه ألقى عليّ قبل ذلك محاضرة عن الاشخاص الذين يتحدثون إلى الصحافة الفرنسية، وكان يعني بالطبع الرئيس. لكن لم يكن للنفي أي تأثير على السوريين.

بدأت بقولي إنني قمت باستشارة هذا وذاك وبالطبع باستشارة حكومتي وأن الولايات المتحدة تود أن تكرر النقاط التالية: إن الولايات المتحدة تريد الاصلاح والاستقرار في لبنان وتريده موحداً وأضفت أننا نريد ذلك بسرعة. وقلت إن الاقتراح العملي يتطلب العناية في الصياغة. وأبلغتهم أن الولايات المتحدة لا تريد بأي حال أن تتراجع عن آرائها فيما يتعلق بمجلس الوزراء ودور رئيس الجمهورية. وشددت على ضرورة أخذ آراء الجميع بعين الاعتبار عند الصياغة. لقد استشرنا المسلمين والمسيحيين، وكلهم متفقون على أنه ينبغي أن تكون للرئيس سلطات وأنه يجب أن يلعب دوراً سياسياً. وعندئذ قاطعني وليد المعلم وسألني: من هم المسلمون الذين أبلغوك ذلك؟ وقلت في نفسي والله إنه يريد معرفة أسمائهم لمعاقبتهم.

وواصلت كلامي فقلت أنه طالما أننا نعتقد بأن المواقف الأميركية والسورية واللبنانية متفقة من حيث الجوهر فإننا نرغب في استخدام تعابير جديدة. وأضفت أن الولايات المتحدة جادة في السعي إلى صدمة دستورية وإلا فإن الأمر قد ينتهي بزيادة التّطرف لا بكسب تعاون الجميع.

قلت طالما أننا متفقون على مسألة التخلص من الطائفية فلننتقل إلى مسألة المشاركة في السلطة. وأود هنا أن أذكر أنني استفدت كثيراً من زيارة سالم لواشنطن وأنني استشرت المسلمين اللبنانيين. ثم أكببت وحدي على وضع تعابير جديدة لم يرها أحد حتى الآن. إن هدفنا هو نقل السلطة إلى مجلس الوزراء، على أن يشاركه رئيس الجمهورية في ذلك. ففي حين أن الرئيس يشارك في جلساته ويترأسها فإنه ينبغي أن ترك العمل اليومي لرئيس الوزراء. وعلى رئيس الجمهورية أن لا يحضر سوى الجلسات

ذات الأهمية على الصعيد القومي. وللرئيس أن لا يحضر اجتماعات مجلس الوزراء. فقيل لي بأنني لا أفهم معنى «المشاركة» وأنها تعني المشاركة داخل مجلس الوزراء حيث تتمثل جميع الطوائف.

وسألني المعلم محتداً عن الطريقة التي سنتبعها في إقناع المسلمين. فقلت إنه سبق لنا أن اتفقنا على أنه من حق رئيس الجمهورية أن يعيد مشاريع القوانين. فقد كان له هذا الحق ويجب أن يحتفظ به. وذكّرت المعلم أنه بغض النظر عن آراء خدام حول هذا فإن لرئيس الولايات المتحدة الحق في إعادة مشاريع القوانين للكونجرس.

وفيما يتعلق بتعيين رئيس الوزراء قلت لهم بأننا أجرينا محادثات واسعة حول ذلك في لبنان. وأنه لا أحد يعتقد بأن على رئيس البرلمان أن يشارك في المشاورات. وحتى الحسيني ذاته قال بأن ذلك لا يليق به وبرئيس الجمهورية. وقلت بأن هناك ما يبرر مخاوف نائب الرئيس [أي خدام] من كذب الناس أحياناً. وأضفت بأن هناك طرقاً لعدم التأثر بالأكاذيب. وإحدى تلك الطرق أن يقول النواب في مجلسهم ما قالوه سراً للرئيس. هذه هي اقتراحاتنا ونود أن نسمع اقتراحاتكم.

وفيما يتعلق بتشكيل الحكومة ـ أي الاتفاق بين الرئيس ومجلس الوزراء ـ قلت بأن هذا غير قابل للتفاوض. فالرئيس لن يفاوض حول أمر كهذا. وقلت لهم: إنكم تعرفون جيداً أنني لم أعرف شيئاً عن هذا إلى أن أخبرني سالم بواشنطن إنكم بحثتم في هذا الموضوع. وأنه بحث مع وزير الخارجية الشرع المآخذ على قيام رئيس الوزراء بإعداد القائمة ثم رفعها إلى الرئيس ليصدر مرسوماً بها. إننا لا نستطيع أن ننكر حق الرئيس في أن يكون له دور حقيقي في تأليف الحكومة. وليس لدي ورقة أطرحها عليكم كما أنه ليست لدي صيغة جديدة لهذه القضية. لقد جرى تلميح إلى تعويم الحكومة. وصرفنا من الوقت على بحثه ما لم نصرفه على أي موضوع آخر. ولم يفهم شكور كثيراً مما قلته، فظل المعلم يشرح له ما يقال. فشرح كل كلمة قيلت بما في ذلك ظلال المعاني.

وعندما وصلنا إلى ورقة التخلص من الطائفية كان التعب قد أخذ منا كل مأخذ فناولته إياها. وقبيل نهاية الاجتماع اقترحت إجراء محادثات مباشرة بين الزعماء اللبنانيين بحضور السوريين والاميركيين، وقلت بأن ذلك أمر مهم. لكن اقتراحي لم يظفر بأي رد عليه.

وأمس ـ الخميس ـ عقدنا اجتماعاً ثانياً. ولم أصدق يا إيلي ما حدث. إذ استدعاني شكور. وكان ذلك بمثابة صدمة لي. تحدثت طويلاً مع بل ايغلتون فقررنا معاً أن نذهب. وكنت أعلم بأن جدول خدام مزدحم بالأعمال. لكن يبدو أنه وجد من الوقت ما يكفي لمقابلة الأوصياء على الجامعة الأميركية. وكان باستطاعتي أن أقابله لو أنني أردت ذلك بالفعل. وكان من الممكن تعيين موعد لي لو أنني أصررت على ذلك. إذ كنت أستطيع أن أطلب من وزير الخارجية أن يبعث رسالة لذلك الغرض ولكنني لم أفعل. واتفقنا أن نذهب لرؤية شكور وللاطلاع على ما أعدوه لنا.

كانت لدى شكور والمعلم فقرة قرأوها لنا. ولا بد أن خدام أملاها عليهم. كانت حيادية تماماً، وفحواها أنه ينبغي عرض هذه الأفكار على اللبنانيين الذين يتحدثون إليهم.

قلت: من المؤكد انكم تريدون عرض آرائنا وآرائكم، وأود أن أبلغ وزير الخارجية شولتز أن الحكومة السورية تعتقد أن حوارنا مهم. وأصبت بالدهشة عندما وافقوا على ذلك. ولا بد أن الاوامر صدرت إليهم بالموافقة. وقلت إن الوقت ضيق وأن القلق يساور عدداً من الناس في لبنان حول كثرة من الاشياء. وتتساءل الحكومة الأميركية عن السبب الذي يجعلنا نرضى بعدم وجود حكومة عمل تشرف على تنظيم انتخابات الرئاسة. وعليه فإنه ينبغي علينا إما تحريك الحكومة الحالية أو تأليف حكومة جديدة من التكنوقراط [أو الفنيين]. ونود معرفة رأي سوريا حول موضوع الحكومة. ولدى الحكومة الأميركية الكثير مما تود أن تقوله عنه.

سالم: من المهم أن لا تيأسوا. فنحن من جهتنا صارت لدينا مناعة ضد التأثر بالتأخير. فعندما أجرينا المحادثات مع الشرع شعرنا بأننا متفقون على جميع المسائل المهمة وأخبرته بأنني **لن أغادر** دمشق قبل أن ننتهي من جميع النقاط. لكن هذا لم يسرّه ولم يلبث أن طرح فكرة الابتداء بعملية كاملة جديدة وذلك بإضافة آخرين من لبنان وسوريا إلى فريقنا للمشاركة في حوار أوسع.

غلاسبي: قلت: فيما يتعلق بالرئيس الجميل أود أن أبلغكم أنه لا يزال يتمسك بجميع الاقتراحات التي قدمها لكم بما فيها اقتراحه بخصوص العلاقات المميزة. وكان المفروض أن تفتتح ورقة السنة الماضية التي عالجت هذا الموضوع وهي عملية اعتقدنا

بأنها تهمكم. ودهشنا لأنكم لم تظهروا اهتماماً ببحث هذه المسألة مع الفريق اللبناني خلال محادثات دمشق.

قال وليد: سأخبركم لماذا لم نظهر اهتماماً؛ أردنا أن نناقش العلاقات المميزة مع حكومة لبنان الجديدة. وبالطبع لم أحاول رفع العلم الأحمر، لكن أعتقد بأننا قد نفعل ذلك.

سالم: أعتقد أنكم لا تستطيعون الضغط على السوريين إلا إلى الحد الذي يحتملونه. ويمكن بلوغ ذلك الحد إما نتيجة لتخفيف بعض النصوص أو لحدوث تغير في أحوال المنطقة، والأمر الثاني هو المؤكد.

غلاسبي: لو أن اغتيال أبو جهاد لم يحدث لتوصلنا إلى شيء.

سالم: هل شعرتم بأي تغيير في الاستراتيجية السورية بلبنان؟

غلاسبي: هذا عامل رئيسي جديد. ولم أستطع التفكير في كيفية استغلاله لمصلحتنا. ولن أسمي ذلك مصالحة بل تقارباً تكتيكياً بين الأسد وعرفات. وهذا عامل جديد يضاف إلى نجاح أمل وحزب الله. وأعتقد من حيث المبدأ أنهما أكثر تراخياً.

إذا كان السوريون قد قرروا العمل معنا وأعتقد أنهم فعلوا ذلك، فقد يطلبون منا أن نعمل معهم في سبيل إجراء انتخاب جديد منظم لرئيس الجمهورية. ولست أحاول بهذا أن أطمئن نفسي؛ لكنني أشعر بأنه من مصلحتهم أن ينتخب الرئيس بصورة شرعية.

لن يدفعنا هذا التأخير إلى اليأس. وعلى العكس سنواصل العمل. وسوف أذهب مع دان سمبسون لمقابلة الحسيني قبل أن يصل الجنرال كنعان إلى بيروت. فالباب ليس مُغلقاً. ولا يزال في مقدورهم أن يأخذوا ما قدمناه لهم. وباستطاعتهم أن يقدموا لنا بعض الإجابات البناءة. ومن الطريف أنهم قالوا بأن عليهم أن يطلعوا رفاقهم اللبنانيين على الاوراق. وكان بإمكانهم أن يأخذوا الأوراق وأن يطرحوها جانباً. وقد يقولون بأن هذه الاقتراحات هي اقتراحات الرئيس الجميل الذي صرح بأشياء غير عادية للصحافة الفرنسية.

سالم: أخبر الرئيس الجميل كيلي بأنه يعتزم تشكيل حكومة في شهر مايو. وبمرور الوقت يزداد التوتر. فتصريحات الحص مثلاً تدفع الجميل إلى الجنون. إذ قال علانية بأن الجميل يريد تمديد عهده سنتين أخريين.

غلاسبي: لا يثير دهشتي أن أسمع إيلي سالم يقول هذا. فهناك سيل من التقارير التي ترد من اوروبا وتتناول هذا الموضوع، ويقول جميعها بأن الجميل يرغب في تمديد فترة رئاسته. وهذا شيء مألوف يحدث عند انتهاء عهد أي رئيس. وهذا هو ما كان يحدث دائماً. وعليه فينبغي أن لا يقام وزن لهذه الإشاعات. إنها جزء من المأثور السياسي.

سالم: إن الجميل يقول لجميع زواره بأنه لا يعتزم تمديد فترة رئاسته. وهذا ما قاله لأعضاء البرلمان وما صرّح به أمس للصحافة. إنه لن يعمد إلى إصدار نفي [للإشاعات] لكنه ينتهز كل فرصة ليذكر ذلك لمن يجتمع معهم. ولا أعتقد أن من الحكمة تَـعْويم الحكومة الحالية. وذلك لأنها غير قابلة إطلاقاً للإصلاح. والرئيس في حاجة إلى حكومة جديدة لها توجه إداري.

غلاسبي: قال لنا كرامي مرة بأنه لن يقبل رئاسة الوزارة في ظل الجميل، لكنه قبلها في أول فرصة.

سمبسون: هل هنال شيء من الحقيقة في الشائعات التي تتحدث عن رئيس وزراء مسيحي؟

سالم: لا يمكن تصور هذا الآن. لكنه قد يحدث إذا أشرفت الرئاسة الحالية على الانتهاء ولم ينتخب رئيس. فالرئيس عندئذ لن يقبل بترك السلطة في يد هذه الحكومة المضحكة.

سمبسون: هناك اشتباه في أوساط معينة بأن الرئيس الجميل يمهد لتعيين رئيس وزراء مسيحي.

سالم: لم تجر أية مناقشة لهذه الفكرة التي لا يفكر أحد فيها. وكما قلت آنفاً فقد يحدث هذا عند انتهاء فترة الرئاسة. فالجميل لن يخرج من الرئاسة وفي البلاد حكومة قاطعته مدة سنتين. والآن نحن وانتم نقوم بعملية. وسنبلغكم عما يحدث باستمرار فنحن أصدقاء. ونحن كذلك في حاجة لمساعدتكم ولنصائحكم. وطرح فكرة رئيس وزراء مسيحي الآن هو بمثابة نكتة.

غلاسبي: أعتقد أنه على الرئيس الجميل أن يبقى في منصبه وأن لا يؤلف حكومة قبل الخامس عشر أو العشرين من حزيران. ومن مصلحته أن يفعل ذلك لسببين رئيسيين: أولهما سمعته في السنوات التالية وثانيهما لأهميته إذا توصلنا إلى نوع من الاتفاق قبل ذلك. فأنا وأنت نعلم أن الجميل رئيس جميع اللبنانيين. لكن إذا شكل حكومة لا تمثل الجميع فسيقول الناس بأنه يتصرف كماروني. ونحن لا نريد ذلك.

الوثيقة رقم ١٢

المذكرة التي سلمها غبطة البطريرك الماروني، مار نصرالله بطرس صفير، الى الرئيس الاميركي رونالد ريغان في واشنطن في ٢٤/٦/٨٨

١ ـ لقد جئنا للدفاع عن قضية لبنان، والدفاع لا عن الموارنـة وحدهم بل عن سائر اللبنانيين وخصوصاً عن أولئك الذين نزل بهم أكبرالضرر بسبب النزاع.

٢ ـ نود أن نشكر حكومة الولايات على حرصها واهتمامها المتواصل بلبنان. فمنذ اندلاع القتال في عام ١٩٧٥ وهي ترسل مسؤولين كباراً لمعالجة القضية. وهي الآن تعرض التوسط بين لبنان وسوريا لكي تحل النزاع اللبناني.

٣ـ هناك روابط عديدة بين الولايات المتحدة ولبنان.

(أ) انهما تتمسكان بالقيم ذاتها: حب الحرية والديمقراطية والتعددية الدينية واحترام حقوق الانسان.

(ب) بدأ اللبنانيون يهاجرون إلى الولايات المتحدة في منتصف القرن الماضي ويبلغ عددهم الآن مئات الآلاف. فللموارنـة مثلاً ابرشية فيها اسقفان ولها ستون كنيسـة في الولايات المتحدة. واللبنانيون الاميركيون يلعبون دوراً بارزاً في الحياة الأميركية ولهم اسهامات مهمة في ميادين العلم والاعمال الحرة والحكومة والادب والترفيه. وضحى كثرة منهم بحياتهم في خدمة الولايات المتحدة وما تمثله. واليوم يكاد يكون لكل اسرة في لبنان قريب يحمل الجنسية الاميركية.

(ج) لقد ضحّت الولايات المتحدة كثيراً من أجل لبنان. فلا نستطيع أن ننسى المارينز (مشاة البحرية) الاميركيين الذين يزيدون على ثلاثمئة وسقطوا وهم يؤدون واجبهم في لبنان؛ وكذلك مقتل السفير الاميركي. ولا نزال إلى الآن نعيش مأساة الرهائن على الاراضي اللبنانية.

(د) منذ اكثر من مئة سنة والجامعة الاميركية في بيروت تشد وتوثق الروابط بين الولايات المتحدة ولبنان. ونجد الآن آلاف من الطلبة اللبنانيين في جامعات الولايات المتحدة.

٤ ـ يجب ان يبقى لبنان دولة مستقلة ذات سيادة ضمن حدوده الدولية المعترف بها.

(أ) لبنان ديمقراطية دستورية .

(ب) أنه بلد يعيش فيه جميع أصحاب الديانات ويتعايش فيه المسيحيون والمسلمون واليهود .

(ج) إنه نقطة التقاء الشرق بالغرب .

(د) إن زوال لبنان يؤدي إلى نزاعات لا تنتهي بين أمم المنطقة ويشكل تهديداً للشرق الاوسط وللعالم .

٥ ـ يمكن للولايات المتحدة أن تدعم الاعمال التالية :

(أ) تفاوض على عقد مؤتمر سلام دولي للشرق الاوسط يشارك فيه لبنان . (وهذا يساعد على تذكيرنا بأنه في الاوقات الحرجة من تاريخ لبنان كانت القضية اللبنانية تحل من خلال اتفاق الدول الاوروبية . وهذا ما حدث في عام ١٨٦٠ ، ١٩٢٠ ، و١٩٤٣).

(ب) تسهيل تأليف حكومة لبنانية تسعى إلى حل أكثر القضايا أهمية بالنسبة للناس مثل الازمة الاقتصادية الحالية الخطيرة .

(ج)تأمين جو ملائم لانتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية، وبذلك تجنب البلاد أزمة دستورية قد تؤدي حتماً إلى تجزئة لبنان .

(د) المساعدة على إعادة اكثر من نصف مليون مهجر لبناني إلى بيوتهم السابقة في القرى والمدن .

(هـ) المساعدة على تنفيذ قرارات الامم المتحدة حول لبنان .

(و) التدخل من أجل لبنان مع الدول والمنظمات في الشرق الاوسط بهدف إقناعها بعدم التدخل في الشؤون اللبنانية وعدم انتهاك السيادة اللبنانية .

(ز) المساعدة على تحرير لبنان من القوى الاجنبية .

(ح) المساعدة على وقف تدفق الاسلحة والذخائر إلى القوى المتصارعة في لبنان .

الوثيقة رقم ١٣

مختصر لاجتماع الرئيس السوري حافظ الاسد مع الوزير جوزيف الهاشم في ٢٥/٦/٨٨ وقد لخصه الدكتور إيلي سالم .

سوف ألخص فيما يلي النقاط التي أثارها الرئيس الأسد وكما رواها الوزير الهاشم لي شفوياً يوم الثلاث في ٢٨ يونيو ١٩٨٨ .

لقد جرى تضليل للمسيحيين الذين يعيشون في منطقة بيروت الشرقية فاعتقدوا أنهم من أصل فينيقي خالص حتى إن فرنجية ذاته يتحدث عن الجراجمة ووادي قنوبين .

ينسى المسيحيون أن المرحلة الفينيقية كانت مجرد مرحلة عابرة وأنها ذابت في العروبة . ثم إن الفينيقيين لم يكونوا في لبنان وحده بل وعلى سواحل فلسطين وسوريا وقد تحول جميعهم إلى عرب بما فيهم المسيحيون . ونعتقد أن الرئيس الجميل بخلاف أخيه بشير يفهم ذلك ويسلّم به .

وفي اجتماع القمة العربية بفاس في سبتمبر ١٩٨٢ ، بعد أن انتخب بشير الجميل ، رئيساً للجمهورية ، سألني رئيس دولة عربية إن كنت سأجتمع به فقلت بشكل حازم : لا ، فبشير خط أحمر في نظرنا . على أن أخاه شيء آخر . ولهذا كنت دائماً أتعاطف مع أمين وأريد التعاون معه . وأبقيت الباب مفتوحاً حتى بعد الاتفاق الثلاثي . ولم يسبق لي أن أغلقته تماماً في وجهه . وكنت آمل أن يجد المزيد من المناسبات للتحدث وتنقية الأجواء . لكن لسبب أو لآخر لم يتسنّ ذلك لنا في قمة عمان لكننا عوضنا ذلك بعض الشيء في قمة الجزائر .

إن أهم شيء في نظرنا هو التعاون على انتخاب رئيس جديد خلال المهلة الدستورية المقررة . وأرحب بأن أتسلم من أمين الجميل اسمين أو ثلاثة أسماء لمرشحين للرئاسة لكي نبحث في أمرهم معاً . ولا بد وأن تكون للمرشح قاعدة عريضة بلبنان .

ليس لدى سوريا مرشح معين . لكن لديها مواصفات للمرشح الذي يخدم مصالح لبنان في الوقت الحاضر على أفضل وجه .

إن التعاون بيني وبين الرئيس الجميل في موضوع الرئاسة يمكن أن يتم عبر الجنرال غازي كنعان الذي يعرف الوضع في لبنان . وأنت ايها الوزير يمكنك الاتصال إذا شئت بكنعان أو معنا .

ولا حاجة لتأليف حكومة جديدة في لبنان لأن تأليفها بمثابة مسمار يُدق في تابوت الميت. وإذا كانت لدى الرئيس أشياء يريد عملها فالأفضل أن يوافق على رئيس جديد وأن يقوم هذا الرئيس المنتخب بالاتفاق معه على تحقيق الأهداف التي يريد تحقيقها. فالرئيس الجميل هو الذي عين جوني عبده وفاروق أبو اللمع سفيرين بناء على طلب الرئيس سركيس. ويمكن القيام بترتيبات مماثلة مع الرئيس الجديد.

إن وجهة نظر الوزير نبيه بري الذي يرى أن الاتفاق على الإصلاحات يجب أن يسبق انتخاب الرئيس الجديد لا تمثل بالضرورة رأيه النهائي. فقد كانت وجهة النظر تلك عبارة عن تصريح للصحافة وليست بالضرورة الموقف السياسي للوزير بري.

إن الرئيس فرنجية رجل طيب. لقد تقدمت به السن ولكنه يتمتع باحترام واسع. أجل إنه مسن ولكنه هو وموقفه يجب أن يحترما.

إن القطر اللبناني* عزيز علينا. وما يجري هناك يحظى باهتمامنا البالغ ويؤثر كثيراً على أمننا.

إنني أحترم الرئيس الجميل. وأريد أن أتعاون معه الآن وبعد رئاسته.

(*) يقول ايلي سالم إن كلمة قطر هي التي يستخدمها النظام البعثي في سوريا لوصف جميع الدول في العالم العربي وذلك للدلالة على أنها دول غير مكتملة بانتظار تحولها إلى دول حقيقية في إطار اتحاد عربي شامل في المستقبل.

الوثيقة رقم ١٤

ملخص للمذكرة الشفهية التي حمّلها الرئيس امين الجميل للسفير ريتشارد مورفي اثناء زيارته الى بيروت (٤/٨/٨٨) لينقلها الى دمشق وقد وقّع الملخص السفير جون كيلي بعد ان وافق على محتواه الدكتور إيلي سالم.

الى السفير بو حبيب

الموضوع: نقاط للتحدث فيها مع مساعد وزير الخارجية مورفي.

١ . (جميع النص سري)

٢ . بناء على طلب السفير مورفي قبل مغادرته أعددنا النقاط التالية القابلة للبحث على أساس اجتماع مورفي مع الرئيس الجميل في ٤ أغسطس ببكفيا. وكذلك بناء على طلب مورفي قام إيلي سالم والكولونيل سيمون قسيس بمراجعتها، وتوافقت آراؤهما حولها.

٣ . **سيحاول** مساعد الوزير مورفي إقناع السوريين بفتح قنوات اتصال بين الزعامة المسيحية بلبنان والحكومة السورية للبحث في انتخابات الرئاسة.

٤ . يمكن تحقيق ذلك في اجتماع بين الرئيس الجميل والرئيس الأسد.

٥ . وكبديل لذلك يمكن استئناف الاتصال عبر **موفدين بين الرئيسين.**

٦ . لبنان في حاجة إلى رئيس جديد توافقي وينتخب بالإجماع.

٧ . ومن المهم في هذا الإطار أن لا يرشح مسيحي متشدد أو مسيحي تدعمه أية كيانات مسيحية بارزة.

٨ . لن ترشح الكتائب والقوات اللبنانية رئيساً للجمهورية.

٩ . بين الخمسة أو السبعة الذين يحتمل ترشيحهم، هناك من يمكنه الحصول على دعم من الرئيس اللبناني، والبطريرك الماروني، والقوات اللبنانية، والزعماء السياسيون الذين يمثلون التيار المسيحي السائد والرأي العام.

١٠ . ومن المهم أن نذكر أنه سيكون بين هؤلاء المرشحين للرئاسة أشخاص يحظون بقبول واسع بين زعماء المسلمين.

١١ . إن لغالبية الطائفة المارونية اهتمام مشروع ودور في انتخاب الرئيس القادم في لبنان الذي سيحتل أعلى منصب ماروني ورئاسة الجمهورية.

١٢ . سيكون المرشح الناجح منفتحاً على الحوار مع سوريا وسيواصل السياسات الايجابية التي تستهدف المصالحة القومية والاصلاح السياسي .

١٣ . وفي حين أن الرئيس القادم سيقدم على إقامة علاقات طبيعية جيدة مع سوريا ، فإنه سيكون قادراً على اتخاذ قرارات مستقلة تتفق مع سيادة لبنان واستقلاله .

١٤ . من الأمور ذات الأهمية القصوى أن لا يحاول أي مرشح انقسامي الفوز في الانتخابات. فالقوات اللبنانية والسياسيون المسيحيون الذين يمثلون الرأي السائد في طائفتهم قد سلّموا بضرورة وجود مرشح معتدل ومنفتح على الحوار مع سوريا . وقد تحاشت العناصر الأكثر محافظة ترشيح شخص يمثلهم . ولا ينبغي أن يعرض المرشحون الانقساميون للخطر هذا الموقف الايجابي وهذا الدعم لنجاح الانتخابات . ولما كان المرشحون المسيحيون المعتدلون غير معادين للزعامة الاسلامية ، فإنه ينبغي أن لا يترشح شخص معاد للزعامة المسيحية .

١٥ . إن الطريق إلى الإنتخاب الناجح لرئيس جمهورية معتدل للبنان والمفتوح لجميع الأطراف يمكن تعزيزه بالحوار بين الرئيس اللبناني والرئيس السوري . وفيما يتعلق بالانتخابات ، يمكن للرئيس الجميل أن يتحدث بالنيابة عن الطائفة المسيحية وهو واثق من دعم البطريرك الماروني والقوات اللبنانية .

من إيلي سالم

الوثيقة رقم ١٥

رسالة الرئيس امين الجميل إلى الرئيس حافظ الأسد (١٧/٨/٨٨) وقد احتوت على الاسماء المقترحة للرئاسة اللبنانية

سيادة الاخ الرئيس حافظ الاسد

تحية وبعد،

انسجاما مع الافكار التي تداولناها في اجتماعاتنا خلال القمة العربية في الجزائر ومواصفات الرئيس القادم التي ابلغتموها للوزير جوزيف الهاشم في اثناء زيارته الاخيرة الى دمشق، أجرينا اتصالات مكثفة مع جميع الفرقاء وتكونت لدينا صوراً واضحة للمرشحين الذين تنطبق عليهم المواصفات التي اتفق عليها: «أن لا يكون المرشح تحدياً لأحد، ولا يحمل احقاد على أحد وانما يكون توافقياً يُرضي جميع الفئات».

ويسعدني أن ارسل لسيادتكم اللائحة التالية:

منويل يونس

ميشال ادة

بيار حلو

كما اننا مستعدون، واذا دعت الحاجة لذلك، لبحث اسماء أخرى تنطبق عليها هذه المواصفات. ونحن نرى انه من المفيد السعي الى إيصال احدهم الى سدة رئاسة الجمهورية في لبنان، لأن ذلك سيؤدي الى إجماع كبير حول الرئيس العتيد يساعده في قيادة لبنان بشكل سليم يكون سنداً الى الشقيقة سوريا في نضالها القومي في مرحلة نعتبرها دقيقة للغاية ومفعمة بالاستحقاقات الاقليمية.

ونقترح بقوة ابعاد المرشحين التصادميين لأنه من المؤكد أن وصول أحدهم سيزيد من التفتيت والتقسيم وحالة الفوضى مما يزيد من الاعباء على سوريا في معالجتها.

ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد لسيادتكم تضامننا الكامل معكم والله وليّ التوفيق.

وثيقة رقم ١٦

رسالة الوزير الاميركي شولتز الى الرئيس الجميل (١٩/ ٩/ ٨٨)

يطلب فيها المساعدة لاجراء انتخابات الرئاسة قبل ٢٣ ايلول ١٩٨٨

عزيزي الرئيس الجميل :

كنت خلال السنوات الماضية أتتبع كفاحكم في سبيل وضع حد للمعاناة في لبنان ولتوحيد اللبنانيين. وانني لعلى يقين من أنكم لن تتخلوا عن التزامكم بذلك الكفاح في الساعات الاخيرة من رئاستكم، بل ستبدأون مرحلة جديدة بعد ٢٣ سبتمبر، تواصلون فيها جهودكم لإعادة وحدة لبنان وسيادته وسلامة أراضيه.

والولايات المتحدة ملتزمة مثلكم بمساعدة بلادكم على حل أزمتها الحادة المؤلمة. إن التزامنا تعبير عن اهتمامنا العميق الدائم بلبنان الذي يتأرجح مصيره الآن وفي هذه اللحظة التاريخية في الميزان.

إن أعمالكم يا سيادة الرئيس خلال الساعات الثماني والأربعين القادمة سوف يكون لها تأثير كبير في تقدير ما إذا كان لبنان سيتراجع عن حافة التقسيم. وربما كان أهم تلك الأعمال الدور الذي تستطيعون أن تلعبوه في تأمين إجراء الانتخابات. إنني أحثكم على المساعدة في إجرائها وعلى ما هو أكثر من ذلك وهو العمل بنشاط على إجرائها في وقتها وبسلام.

إنني أحثكم على عمل هذا لأن الولايات المتحدة قد استنتجت أن الأزمة في لبنان قد أصبحت خطيرة جداً، وأن نتائج منع الانتخاب في ٢٢ سبتمبر ستكون رهيبة جداً. وعليه فلا مفر من إجرائها.

لقد لاحظت بأسف عدم استطاعة اللبنانيين خلال الأشهر الكثيرة السابقة أن يتوصلوا إلى إجماع على أي مرشح [للرئاسة]. لكن مع هذا أحثكم على أن تعملوا ما بوسعكم لإجراء الانتخابات حتى ولو اقتصر الخيار أمام البرلمان على مرشح واحد. ذلك أنه قد يترتب على عدم الانتخاب فوضى وتقسيم شاملان.

فإذا جرت الانتخابات يا سيادة الرئيس فإن الولايات المتحدة ستواصل تدخلها

وستعمل بصورة وثيقة مع جميع العناصر في لبنان لكسب دعمهم للإصلاح الذي سيحترم طابع لبنان ودوره التاريخي في المنطقة. ومن الواضح أن هذا يتطلب قيامنا بالمساعدة على إعادة وحدة لبنان الجغرافية وسيادته واستقلاله.

المخلص جورج شولتز

وثيقة رقم ١٧

الرسالة الشفهية التي حملها السفير ريتشارد مورفي الى السفير عبد الله بوحبيب لينقلها الى العماد ميشال عون (١٤/ ١٢/ ٨٨)

كما تعلمون اجتمع الأسد مع الملك فهد أمس في الرياض وسوف يجتمع معه مرة أخرى اليوم. لا أعرف بعد شيئا عن الاجتماعين لكن حدوثهما مشجع.

ـ أعتقد أن الزخم مستمر لإجراء الانتخاب وأتطلع إلى الاعتماد على تأييد الجنرال عون.

ـ أعرف وأقدر تأكيدات عون على أنه لن يقف حجر عثرة في طريق الانتخاب. وأخص بتقديري وعده بأن القوات اللبنانية المسلحة ستقوم بدورها في تأمين إجرائه.

ـ أود أن يعرف عون أننا نؤيد الجهود الحالية الرامية إلى إجراء الانتخاب تأييداً تاماً. لكن هذا التأييد ليس موجهاً ضد أي شخص أو فريق. وكذلك فإنه ليس دعماً خاصاً لجهود البطريرك أو للكنيسة المارونية. إن الولايات المتحدة لا ترغب في التدخل في السياسات المارونية ولا تعتزم أن تفعل ذلك.

ـ إن دعمنا هو لإعادة وحدة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه. إنه دعم لجهود البطريرك بوصفها أكثر الوسائل مناسبة وفعالية لتحقيق الانتخاب الدستوري بسلام واطمئنان.

ـ إن حكومة الولايات المتحدة تعتز بعلاقتها الطويلة المثمرة مع الجنرال عون. وأريده أن يعلم أنه إذا لم ينتخب الآن رئيساً، فإن حكومة الولايات المتحدة ستؤيد وتدعم إسناد دور آخر له في الحكومة اللبنانية الجديدة. وننتظر كذلك من الجنرال عون أن يلعب دوراً رئيسياً بلبنان خلال سنوات أخرى كثيرة.

ـ وأود أن أوضح تماماً لماذا نقول الجنرال لا رئيس الوزراء عون. فذلك شبيه بقولنا الدكتور لا رئيس الوزراء الحص.

ـ إن سياستنا سياسة قديمة. فنحن لا نعتزم القيام بعمل يعمق الانقسام في لبنان. ومهما يكن حق كل من الجنرال عون والدكتور الحص في رئاسة ا لوزراء فإن ادعاء كل منهما بأنه هو رئيس الوزراء يؤدي الى التشدد في المواقف وإلى تعميق الانقسامات. إننا نعمل من أجل التوصل إلى اجماع لا إلى تقوية المنافسة على الألقاب.

ـ وأود أن توضح هذه النقاط للجنرال عون بأقرب وقت ممكن. ونرحب بما عنده من تعليقات وأفكار واقتراحات لتعزيز علاقاتنا وإلى دعم انتخاب رئيس إجماع يعمل فوراً على تنفيذ الاصلاح السياسي.

الفهرس

سلسلة المنشورات حول لبنان

كانت **شركة المطبوعات للتوزيع والنشر**، وما زالت، معنيّةً بالقضية اللبنانية التي تُشَكِّل هَمّاً من همومها، وما زالت ماضيةً في إصدارتها المتمحورة حولها، المكوِّنة لسلسلة، قائمة بذاتها، من سلاسلها المتعدِّدة المتنوعة التي تغطي كثيراً من الحقول والمحاور.

وإنها، في هذه المناسبة تود خدمة قُرّائها، فتورد لهم أسماء السلسلة المشار إليها.

١ ـ ويلات وطن، تأليف روبرت فيسك

يورد هذا الكتاب، عن حرب لبنان، وقائع أغرب من الخيال، يرويها بوقائعها المفصلة، وأهوالها المفزعة، ومعانيها وأبعادها. تعود أهمية هذا الكتاب ونجاحه إلى أن مؤلفه صحفي عاش في لبنان، فعايش الأحداث في مكانها، وتابعها، ووصفها وصفاً مباشراً يحس القارئ فيه نَبْضَ الصدق والواقعية.

٢ ـ قصة الموارنة في الحرب، تأليف جوزف أبو خليل

أحدث هذا الكتاب ضجة ما زالت أصداؤها ترن في عقول اللبنانيين عامة، وفي عقول المتتبعين للقضية اللبنانية خاصة. في الكتاب أحداث ومعلومات ومواقف مذهلة ترتبط بالموارنة في لبنان وعالم السلم والحرب الذي داروا في فلكه.

٣ ـ فرنسا والموارنة ولبنان، تأليف اللواء ياسين سويد

يتضمن هذا الكتاب تقارير عن الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا خلال عامي ١٨٦٠ ـ ١٨٦١، وتبويباً لهذه التقارير وترجمة لها، مع أدق التفاصيل عن مختلف الشؤون السياسية والعسكرية والاجتماعية. كما يتضمن، في ختامه، معجماً واسعاً لمختلف المصطلحات العسكرية.

٤ ـ الأشياء بأسمائها، تأليف العقيد عاكف حيدر

يحكي العقيد حيدر، في هذا الكتاب، تجربته السياسية الطويلة الحافلة بالوقائع والأحداث، ويقوم، من خلالها، بتحليل عميق لأزمة النظام اللبنانية منذ الاستقلال حتى الآن، مقترحاً طرقاً ووسائل لإخراج لبنان من أزمته، وإيصاله إلى شاطئ الأمان.

٥ ـ لبنان وسوريا، مشقّة الأخُوَّة، تأليف جوزف أبو خليل

يوصف جوزف أبو خليل، بقلمه المميز، الغوص في عمق الإشكالية السياسية في لبنان، ليطرح وجهة نظر جديدة ومميزة لخصوصية العلاقة بين لبنان وسوريا، ولمشكلة الهوية اللبنانية، مع أربع وثائق تاريخية مهمة.

٦ ـ مبادئ المعارضة اللبنانية، تأليف الرئيس حسين الحسيني

يشكل هذا الكتاب مدرسة في علم المعارضة السياسية ببعديها الاجتماعي والاقتصادي، وتشكل الآراء التي وردت فيه منهجاً موضوعياً في هذا العلم يعود بالنفع على الحياة السياسية في لبنان.

٧ ـ لبنان... لماذا، تأليف جوزف أبو خليل

يواصل جوزف أبو خليل، في هذا الكتاب، بحث المسألة اللبنانية في العمق، ووصفها وتحليل أبعادها، بجرأة لا تتوافر لسواه، ويعرض ذلك كله بأسلوب صُحُفي مميز يخاطب العقل ويتغلغل إلى القلب.

٨ ـ الخيارات الصعبة، تأليف د. إيلي سالم (وزير سابق)

هذا الكتاب وصف دقيق، وتحليل معمق لدهاليز السياسة والحرب، في فترة من أدق فترات الصراع في لبنان (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨)، ألّفه وزير خارجية لبناني سابق يتميز قلمه بالدقة الأكاديمية، والنفحة الأدبية، التي تجعل من هذا الكتاب رواية توثيقية مهمة.

٩ ـ عدوّ عدوّي، تأليف لورا أيزنبرغ

أول دراسة جامعة للسياسة الصهيونية تجاه لبنان قبل إقامة دولة إسرائيل. ترسم المؤلِّفة التصوُّرات الصهيونية الأولى لهذا البلد، وتتبصَّر في الجهود التي بُذلت لوضع سياسة واضحة تجاهه، محلِّلةً طبيعة العلاقات الصهيونية ـ اللبنانية ومسارها قبل العام ١٩٤٨.

١٠ ـ ديبلوماسية اسرائيل السرّية في لبنان، تأليف كيرستين شولتزه

كيرستين شولتزه أستاذة محاضرة في مادة التاريخ الدولي في كلية لندن للعلوم السياسية والاقتصادية، وكانت، قبل ذلك، أستاذة لهذه المادة في جامعة كوينز في بلفست.

تتناول الكاتبة، في هذا الكتاب، تطور العلاقة بين إسرائيل وبعض قادة الموارنة في لبنان، منذ نشوء الدولة الصهيونية في فلسطين، وتحول هذه العلاقة من السّر إلى العلن، لتبلغ ذروتها باجتياح عام ١٩٨٢.

١١ ـ المال ان حكم، تأليف هنري إده (وزير سابق)

كان مؤلف هذا الكتاب قد وضع الدراسات الأولى لإعمار وسط بيروت، وعمل على تبنّيها. إلا أنه سرعان ما تخلّى عن مهمته حالما اكتشف أن أصحاب القرار يريدون حرف الدراسات عن هدفها لخدمة مصالحهم الخاصة، فلم يكفّ، مذّاك، عن فضح هذه السلطة القائمة على المال.

إنه، في كتابه هذا، يبين، بالوقائع والأرقام، مدى الفساد الذي يلحقه المال بمصلحة الوطن العليا إذا أتيح لأصحابه أن يكونوا هم الحكام، وأن يوظفوا أموالهم لأغراضهم الخاصة.

١٢ ـ الأيادي السود، تأليف النائب نجاح واكيم

هذا الكتاب، الذي لم يُعرف له مثيل في لبنان، هو سجل حافل بوقائع الفساد والإفساد، المنسوبة إلى غالبية الذين تولوا حكم لبنان في ما سمي بـ«الجمهورية الثانية»، على كل مستوى من مستويات الحكم، وكل صعيد من صُعُده.

لقد بلغ ما كشفه هذا الكتاب، من الوقائع المذكورة وخطرها وخطورتها، ما جعل الناس يتهافتون على قراءته كتهافتهم على الخبز، وما جعلنا نعيد طباعته ثلاثاً وعشرين مرة في أقل من أربعة أشهر. وهذا رقم قياسي لم يعرفه كتاب، فضلاً عن أن الكتاب أصبح مستنداً رسمياً من مستندات القضاء.



المؤلف

تخرج السفير عبد الله بوحبيب في الجامعة الأميركية ببيروت، وحاز دكتوراه في الاقتصاد من جامعة ثاندربلت في الولايات المتحدة الأميركية، التحق بعدها بالبنك الدولي في واشنطن، وبقي مسؤولاً في دائرة الشرق الأوسط من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٣، عندما عين سفيراً للبنان بواشنطن. خلال عمله سفيراً بواشنطن سعى إلى تنظيم الجالية اللبنانية في أميركا وتوحيدها ليكون للبنانيين مكانتهم السياسية في عاصمة القرار واشنطن، فأثمرت مساعيه تأسيس «فريق العمل الأميركي من أجل لبنان» الذي سرعان ما أصبح أهم مؤسسات اللوبي العربي في واشنطن.

الكتاب

يتناول هذا الكتاب سياسة أميركا في لبنان، فيخوض في تفاصيل هذه السياسة ودقائقها وخفاياها، ويلقي ضوءاً جديداً على طريقة التفكير الأميركية في إدارة الأزمات وتوجيهها إلى مصلحتها العليا. مما يزيد هذا الكتاب أهمية احتواؤه على ١٧ وثيقة سريّة مهمّة تساعد القارئ العربي في فهم كثير من الوقائع الجارية في وطنه.

سلسلة المنشورات حول لبنان

يشكل كتاب الضوء الأصفر حلقة في سلسلة من الكتب تنتمي إلى محور واحد هو محور القضية اللبنانية، بوجوهها المختلفة، والمشكلات التي أثارتها، والتجاذبات السياسية والعسكرية التي ولدتها، والرؤى والأفكار والحلول التي طرحت لها.

ومن كتب هذه السلسلة: ***"ويلات وطن"*** *لروبرت فيسك؛* ***"قصة الموارنة في الحرب"*** *، و* ***"لبنان لماذا؟"*** *، و* ***"لبنان وسوريا، مشقة الأُخُوَّة"*** *لجوزف أبو خليل؛* ***"فرنسا والموارنة و لبنان"*** *للّواء ياسين سويد؛* ***"مبادئ المعارضة اللبنانية"*** *للرئيس حسين الحسيني؛* ***"الخيارات الصعبة"*** *لإيلي سالم؛* ***"عدوّ عدوي"*** *لِـ لورا أيزنبرغ؛* ***"المال إن حكم"*** *لهنري إده؛* ***"الأيادي السود"*** *للنائب نجاح واكيم؛* ***"ديبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان"*** *لِـ كيرستين شولتزه.*